أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

أوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف
ابن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري، المصري
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدّة السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

الجـزء الثالث

تأليف
محمد محيي الدين عبد الحميد
عفا الله تعالى عنه

المكتبة العصرية
صيدا - بيروت

شركة أبناء شريف الأنصاري
للطباعة والنشر والتوزيع
صيدا - بيروت - لبنان

• المكتبة العصرية
الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت - لبنان

• الدار النموذجية
الخندق الغميق - ص.ب: ١١/٨٣٥٥
تلفاكس: ٦٥٥٠١٥ - ٦٣٢٦٧٣ - ٦٥٩٨٧٥ ١ ٠٠٩٦١
بيروت - لبنان

• المطبعة العصرية
بوليفار نزيه البزري - ص.ب: ٢٢١
تلفاكس: ٧٢٠٦٢٤ - ٧٢٩٢٥٩ - ٧٢٩٢٦١ ٧ ٠٠٩٦١
صيدا - لبنان

٢٠٠٨م - ١٤٢٩هـ

E. Mail
alassrya@terra.net.lb
alassrya@cyberia.net.lb

موقعنا على الإنترنت
www.almaktaba-alassrya.com

ISBN 9953-400-47-4

ISBN 9953 - 400-44-X

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب حروف الجر[1]

وهي عشرون حرفاً[2]؛ ثلاثة مَضَتْ في الاستثناء ـ وهي: خَلاَ، وعَدَا، وحاشا ـ وثلاثة شَاذَّةٌ:

---

(١) تسمية هذه الحروف بحروف الجر هي تسمية البصريين، ووجهها أنها تجر الأسماء التي تدخل عليها، وذلك كما سموا حروفاً أخرى بالنواصب، وسموا نوعاً آخر من الحروف بالجوازم، والكوفيون يسمونها (حروف الإضافة) أحياناً، ويسمونها (حروف الصفات) أحياناً أخرى، ووجه التسمية الأولى من هاتين التسميتين أنها تضيف الفعل إلى الاسم، أي تربط بينهما، ووجه التسمية الثانية أنها تحدث في الاسم صفة من ظرفية أو غيرها.

وقد عملت هذه الحروف الجر في الأسماء على ما هو الأصل، لأنها مختصة بالدخول على الأسماء، ومن حق المختص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص بهذا النوع، والجر هو الخاص بالأسماء، لذلك لا يسأل عن علة عملها الجر، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علته.

(٢) ترك المؤلف من حروف الجر التي يذكرها غيره من النحاة (لولا) فإن هذا الحرف يكون حرف جر عند جماعة من النحاة في بعض استعمالاته.

وبيان ذلك أن (لولا) الدالة على امتناع جوابها لوجود شرطها تدخل على الاسم الظاهر الصريح نحو قول أفلح بن يسار أبي عطاء السندي:

وَلَوْلاَ جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ   إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

ونحو قول المنذر بن حسان:

فَلَوْلاَ اللّهُ وَالمُهْرُ المُفَدَّى   لأُبْتَ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الإِهَابِ

وتدخل على الاسم المؤول من حرف المصدر ومدخوله نحو قول الله تعالى: ﴿ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة﴾ ونحو=

....

= قوله سبحانه: ﴿لولا أن تُفَنِّدون﴾ ونحو قول نصيب:

وَلَـوْلاَ أَنْ يُقَـالَ صَبَـا نُصَيـبٌ لَقُلْتُ: بِنَفْسِيَ النَّشَأُ الصِّغَارُ

وتدخل على الضمير المنفصل نحو قول الله تعالى: ﴿لولا أنتم لكنا مؤمنين﴾.

وقد اختلف الكوفيون والبصريون فيها وفي مدخولها في هذه الأحوال الثلاثة، فقال الكوفيون: هي عاملة في الاسم الذي بعدها الرفع، من قبل أنها نائبة عن فعل لو ظهر لكان رافعاً للاسم، ألا ترى أنك حين تقول (لولا زيد لأكرمتك) إنما تريد لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، وذهب البصريون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا مرفوع بالابتداء، وليس الرافع له لولا، لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً، ولولا ليست مختصة لأنها تدخل على الأسماء كما في الشواهد التي سقناها، وتدخل على الأفعال كما في قول الشاعر:

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَها: هَلاَّ رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

لاَ دَرَّ دَرُّكِ إِنِّـي قَـدْ رَمَيْتُهُـمُ لَوْلاَ حُدِدْتُ، وَلاَ عُذْرَى لِمَحْدُودِ

على أنها لو كانت مختصة بالأسماء لعملت الجر كما هو الأصل في الحرف المختص بالاسم.

وفي هذا البيت مقال، لأن الكوفيين يقدرون هذا الفعل باسم، أي لولا الحد: أي الحرمان.

وتدخل لولا على الضمائر المتصلة فتقول (لولاي) و(لولاك) و(لولاه) وقد اختلف النحاة في ذلك الاستعمال، ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول ـ وهو مذهب الكوفيين وأبي الحسن الأخفش من البصريين، ونسبه العيني للخليل ويونس ـ وخلاصته أن الضمير المتصل وهو الياء والكاف والهاء موضوع موضع الضمير المنفصل، وأن موضعه رفع، وليس له إلا ذلك الموضع، وذلك ليجري استعمالها في جميع الأحوال مجرى واحداً، فيكون من طرد الباب على وتيرة واحدة.

المذهب الثاني ـ وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين ـ وخلاصته أن (لولا) في هذه الحالة حرف جر زائد لا يتعلق بشيء، والضمير الذي بعدها له محلان أحدهما جر والثاني رفع بالابتداء كمدخول (من) الزائدة في نحو قولك (ما في الدار من أحد) فإنه مجرور لفظاً وموضعه رفع لأنه مبتدأ، وهذا الرأي هو الذي أشرنا إليه في مطلع هذا البحث.

المذهب الثالث ـ وهو مذهب أبي العباس المبرد ـ وخلاصته أن هذا الاستعمال خطأ لم =

....

= يرد عن العرب، وهو محجوج بوروده عن العرب في نحو قول يزيد بن الحكم بن أبي العاص:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحْتَ كَمَا هَوَى ... بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وكما في قول عمرو بن العاص يخاطب معاوية بن أبي سفيان في شأن الحسن بن علي بن أبي طالب:

أَتُطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءَنَا ... وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنْ

وكما في قول الشاعر، وينسب إلى عمر بن أبي ربيعة المخزومي، والصواب أنه للعرجي:

.... لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجِ

ومع وروده في كلام العرب الموثوق بعربيتهم وفي شعر منسوب إلى قائليه لا محل لإنكار هذا الاستعمال، وإن كنا نعترف بأنه قليل في الاستعمال غير شائع شيوع استعمال الاسم الظاهر والضمير المنفصل بعد لولا.

ومما يتصل بهذا الكلام أن نبين لك أن حرف الجر ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: حرف الجر الأصلي، وهو ما له معنى خاص، ويحتاج إلى متعلق مذكور أو محذوف، مثل من وإلى في نحو قولك: (ذهبت من البيت إلى المسجد) ومثل قوله تعالى: ﴿سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى﴾ فإن من تدل على ابتداء الغاية المكانية وإلى تدل على الانتهاء في كل من المثال والآية الكريمة، ولكل من الحرفين متعلق مذكور.

والقسم الثاني: حرف الجر الزائد، هو ما ليس له معنى خاص، وإنما يؤتى به لمجرد التوكيد، وليس له متعلق لا مذكور ولا محذوف، مثل من في قولك (ما زارني من أحد) وفي قوله تعالى: ﴿هل من خالق غير الله يرزقكم﴾ فليس لمن في هذا المثال ولا في الآية الكريمة معنى خاص، وإنما جيء بها لمجرد التوكيد، كما أنه لا متعلق لها، وما بعدها في المثال فاعل، وفي الآية مبتدأ.

والقسم الثالث: حرف الجر الشبيه بالزائد، وهو ما له معنى خاص كالحرف الأصلي وليس له متعلق كالزائد، فقد أخذ شبهاً من الحرف الأصلي وأخذ شبهاً من الحرف الزائد، ومثاله لولا، ورب، ولعل، فإن لولا تدل على الامتناع للوجود، ورب تدل على التكثير أو التقليل، ولعل تدل على الترجي، وليس لواحد منها متعلق، ولكونها أشبهت بالحرف الزائد في عدم احتياجها إلى متعلق تتعلق به سموها حرف جر شبيه=

أحدها: (مَتَى) في لُغة هُذَيل، وهي بمعنى (مِنْ) الابتدائية، سُمِعَ من بعضهم: (أَخْرَجَهَا مَتَى كُمِّهِ)، وقال:

٢٨٧ ـ ∗ مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ ∗

والثاني: (لَعَلَّ) في لُغة عُقَيْل، قال:

٢٨٨ ـ ∗ لَعَلَّ اللَّهِ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا ∗

= بالزائد، وإن كانت تشبه الحرف الأصلي أيضاً كما بينت لك.

٢٨٧ ـ هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي يصف سحاباً، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره:

∗ شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ ∗

اللغة: (شربن) أراد أن السحاب حمل ماء البحر (لجج) جمع لجة ـ بضم اللام وتشديد الجيم ـ وهي معظم الماء (نئيج) صوت.

الإعراب: (شربن) شرب: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع (بماء) الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، ماء: مجرور بالباء، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بشرب، وماء مضاف و(البحر) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (ثم) حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (ترفعت) ترفع: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعل ترفع ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى السحائب المذكورة في بيت سابق على بيت الشاهد (متى) حرف جر بمعنى من الابتدائية مبني على السكون لا محل له من الإعراب (لجج) مجرور بمتى وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بشرب (خضر) نعت للجج، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة (لهن) اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، هن: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (نئيج) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة ثانية للجج، أو في محل نصب حال من لجج؛ لأنه ـ وإن كان نكرة ـ قد تخصص بالوصف بخضر.

الشاهد فيه: قوله (متى لجج) حيث استعمل فيه متى بمعنى من.

٢٨٨ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من =

ولهم في لامها الأولى الإثباتُ والحذفُ(١) ، وفي الثّانية الفتحُ والكسرُ.

= الوافر، وعجزه قوله:

*بشَيْءٍ أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ *

اللغة: (لعل) أصل معنى هذا الحرف الترجي، وقال الدنوشري: هو في هذا البيت باقٍ على أصله وهو الترجي، ولا يتعلق بشيء، ولكن الظاهر أنه في هذا البيت بمعنى الإشفاق مثل قوله تعالى: ﴿فلعلك باخع نفسك﴾ اهـ كلام الدنوشري (إن) يجوز في همزة إن هذه الفتح والكسر: أما الفتح فعلى أن المصدر المنسبك منها ومن معموليها مجرور على أنه بدل من شيء المجرور بالباء، وأما الكسر فعلى الابتداء، وجملتها في مقام التعليل لما قبلها (شريم) بفتح الشين - هو فعيل بمعنى مفعول كجريح وقتيل - والشريم: المرأة المفضاة، أي التي اتحد مسلكاها واختلط أحدهما بالآخر، ويقال فيها: شرماء، وشروم، أيضاً.

الإعراب: (لعل) حرف ترج وجر شبيه بالزائد، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (الله) مبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (فضلكم) فضل: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة وضمير المخاطبين مفعول به، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ (بشيء) الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، شيء: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بفضل (إن) حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (أمكم) أم: اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه (شريم) خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة، فإذا قرأت أن بالكسر فجملتها لا محل لها من الإعراب تعليلية، وإذا قرأتها بالفتح فهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من شيء.

الشاهد فيه: قوله (لعل) حيث استعملها حرف جر فجرَّ بها الاسم الكريم.

ومثل هذا الشاهد قول كعب بن سعد الغنوي:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً، لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

(١) أما إثبات اللام الأولى فشواهده كثيرة، ومنها بيت الشاهد الذي سبق شرحه (رقم ٢٨٨)

ومنها قول الآخر، وهو خالد بن جعفر:

لَعَلَّ اللّهِ يُمَكِّنُنِي عَلَيْهَا جِهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أَسِيدِ =

والثّالث: (كَيْ) وإنّما تجرُّ ثلاثةً:

أَحَدُها: (ما) الاستفهامية، يقولون إذا سألوا عن عِلّةِ الشَّيء: (كَيْمَهْ)[١]، والأكثر أن يقولوا: (لِمَهْ).

= وأما حذف لامها الأولى فمن شواهده قول الشاعر:

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا   تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

والذي نريد أن ننبهك إليه هو أن هذه اللغات ليست خاصة بلعل التي يجر الاسم بعدها كما استظهره العليمي اغتراراً بظاهر عبارة المصنف هنا، بل جاءت في لغات العرب عامة؛ فمن الحذف قول الأضبط بن قريع السعدي:

لَا تُهِينَ الفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ   تَرْكَعَ يَوْماً وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وقول نافع بن سعد الطائي:

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الأَمْرِ بَعْدَمَا   يَفُوتُ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا

وقول العجير السلولي:

لَكَ الخَيْرُ، عَلِّلْنَا بِهَا، عَلَّ سَاعَةً   تَمُرُّ، وَسِهْوَاءُ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ

وقول أم النحيف، وهو سعد بن قرط:

تَرَبَّصْ بِهَا الأَيَّام، عَلَّ صُرُوفَهَا   سَتَرْمِي بِهَا فِي جَاحِمٍ مُتَسَعِّرِ

وقول رؤبة بن الحجاج:

تَقُولُ بِنْتِي: قَدْ أَنَى أَنَاكَا   يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا

(١) وذهب الكوفيون في هذه العبارة إلى أن (كي) هي المصدرية الناصبة للفعل المضارع، وأن المضارع المنصوب بها محذوف، وأن (مه) التي بعدها مؤلفة من (ما) التي هي اسم استفهام، ومن هاء السكت، وأن (ما) الاستفهامية في محل نصب مفعول به لهذا الفعل المضارع المحذوف، وكأن قائلاً قد قال لك: جئت، فقلت له: كي تفعل ماذا؟ وهذا تكلف غريب، فوق أنه يتضمن أربعة أمور كل واحد منها مما لا يجيزه جمهرة النحاة، الأول: أن فيه حذف صلة الحرف المصدري مع بقاء معمولها، أما الحرف المصدري فهو كي، وأما صلته فهي المضارع الذي التزموا تقديره، وأما معمول الصلة فهو ما الاستفهامية، والثاني: أن فيه نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه وقد علم أن اسم الاستفهام مما له الصدارة فلا يتقدم عليه العامل فيه، والثالث: أن فيه حذف ألف (ما) الاستفهامية في غير حالة الجر، وقد علم أن ألفها لا تحذف إلا في حالة الجر نحو قوله تعالى: ﴿عم يتساءلون﴾، والرابع: أن فيه حذف المنصوب مع بقاء عامل=

الثّاني: (ما) المصدرية وَصِلَتُهَا كقوله:

٢٨٩ ـ * يُـرَادُ الفَتَـى كَيْمَـا يَضُـرُّ وَيَنْفَـعُ *

= النصب، ولم يثبت له نظير في كلام العرب.

ثم إن استعمال العرب (لمه) كثيراً في الموضع الذي استعملوا فيه (كيمه) يدل على أن معنى العبارتين واحد، وأن كل ما بينهما أن في (كيمه) وضع حرف وهو كي في موضع حرف آخر وهو اللام.

٢٨٩ ـ هذا الشاهد من كلام قيس بن الخطيم. وقيل: للنابغة، ثم منهم من يقول: النابغة الذبياني، ومنهم من يقول: النابغة الجعدي، والذي ذكره المؤلف عجز البيت من الطويل، وصدره قوله:

* إِذَا أَنْـتَ لَـمْ تَنْفَـعْ فَضُـرَّ فَـإِنَّمَـا *

المعنى: يريد أنه لا بد للإنسان من أحد وصفين يتصف به: فإما أن يكون نافعاً يعود الفضل منه على إخوانه وعارفيه أو على أهل جلدته جميعاً، وإما أن يكون ضاراً بهم يقع عليهم شره وتنالهم معرته، فإن لم يكن الإنسان متصفاً بأحد هذين الوصفين فليس بإنسان على الحقيقة؛ لأن الإنسان إنما يمتاز عن سائر الحيوان بأنه ينفع أو يضر.

الإعراب: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب بضر الآتي (أنت) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده مبني على الفتح في محل رفع، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله هذا في محل جر بإضافة إذا إليها (لم) حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تنفع) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة (فضر) الفاء واقعة في جواب إذا، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ضر: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالفتح للتخلص من التقاء الساكنين وللتخفيف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (فإنما) الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، إنما: حرف دال على الحصر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يراد) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (الفتى) نائب فاعل يراد، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (كيما) كي: حرف تعليل وجر مبني على السكون لا محل له من =

أي: للضر والنفع، قاله الأخفش، وقيل: (ما) كافةٌ.

الثالث: (أن) المصدرية وَصِلَتُهَا، نحو: (جِئْتُ كَيْ تُكْرِمَنِي) إذا قدرت (أنْ) بعدها؛ بدليل ظهورها في الضرورة، كقوله:

٢٩٠ ـ * لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا *

= الإعراب، وما: حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يضر) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتى، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي، والجار والمجرور متعلق بيراد، وتقدير الكلام: يراد الفتى للضر والنفع (وينفع) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ينفع: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفتى.

الشاهد فيه: دخول (كي) على (ما) المصدرية، وتقدير (ما) مصدرية في هذا الشاهد هو تخريج الأخفش، وهي عند غيره كافة لكي عن عمل النصب في الفعل المضارع، والفعل مؤول بالمصدر على القولين: بواسطة (ما) على الأول، وبواسطة (كي) على الثاني.

٢٩٠ ـ هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذري، وقيل: لحسان بن ثابت الأنصاري، وليس بشيء، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحاً *

وأول القصيدة التي منها بيت الشاهد من قول جميل بن معمر هو:

عَرَفْتُ مَصِيفَ الحَيِّ وَالمُتَرَبَّعَا كَمَا خَطَّتِ الكَفُّ الكِتَابَ المُرَجَّعَا
مَعَارِفَ أَطْلَالٍ لِبَثْنَةَ أَصْبَحَتْ مَعَارِفُهَا قَفْراً مِنَ الحَيِّ بَلْقَعَا

اللغة: (عرفت مصيف الحي ـ البيت) المصيف: مكان نزول القوم في الصيف والمتربع: مكان نزولهم وقت الربيع، وقوله: (كما خطت الكف الكتاب المرجعا) حال منهما، يريد أن آثار نزول القوم في الصيف وآثار نزولهم في الربيع قد انمحت وذهبت ولم يبق منها إلا ما يشبه الخط القديم الذي روجع في القراءة مرة بعد مرة (معارف أطلال البيت) المعارف: الأماكن المعروفة، والقفر ـ بفتح فسكون ـ الموحشة، والبلقع ـ بوزن جعفر ـ الخالي الذي لا أنيس به (فقالت: أكل الناس أصبحت =

= ـ البيت) مانحاً: اسم فاعل من المنح وهو الإعطاء، وهو يتعدى إلى مفعولين، تقول: منحت المسكين درهماً، وتغر: مضارع غررته ـ من باب نصر ـ إذا خدعته وزينت له ما ليس بحسن، وتخدع: عطف تفسير لتغر؛ فمعناهما واحد.

الإعراب: (فقالت) الفاء حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، قال: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعل قال ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود للخود المذكورة في بيت سابق على بيت الشاهد (أكل) الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، كل: مفعول ثان لمانح تقدم عليه وعلى مفعوله الأول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وكل مضاف و(الناس) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة (أصبحت) أصبح: فعل ماض ناقص مبني على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المخاطب اسم أصبح مبني على الفتح في محل رفع (مانحاً) خبر أصبح منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله؛ ففيه ضمير مستتر تقديره أنت، وهذا الضمير فاعله، وقد تقدم مفعوله الثاني (لسانك) لسان: مفعول أول لمانح منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر. (كيما) كي: حرف تعليل وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وما: حرف زائد، وذكر العيني أنه حرف كافّ لكي عن عمل النصب أو حرف مصدري، ولا وجه لما ذكره (أن) حرف مصدري ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تغر) فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (وتخدع) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وتخدع: معطوف على تغر منصوب بالفتحة الظاهرة، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمانح، وتقدير الكلام: مانحاً لسانك كل الناس للنفع والضر.

الشاهد فيه: ظهور (أن) المصدرية بعد (كي) فذلك دليل على أمرين: الأول: أن (كي) دالة على التعليل وليست حرفاً مصدرياً، والثاني: أن (كي) التعليلية تقدر بعدها (أن) إذا لم تكن موجودة؛ فأما الأول فلأنك لو جعلت (كي) مصدرية للزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد لا لغرض التوكيد، وهذا ممنوع، وأما الثاني فلأن ظهور الشيء في =

وَالأولَىٰ أنْ تُقَدّر (كي) مصدريّة فتقدر اللام قبلها؛ بدليل كثرة ظهورها معها، نحو: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا﴾(١).

= بعض الأوقات دليل على أن هذا الموضع محل له، ألا ترى أنه لما ظهرت (من) بعد (لا) النافية للجنس في قول الشاعر:

فَقَـامَ يَـذُودُ النَّـاسَ عَنْهَـا بِسَيْفِـهِ وَقَـالَ: أَلاَ لاَ مِـنْ سَبِيـلٍ إِلَـى هِنْـدِ

قضوا لذلك بأن بناء اسم (لا) لتضمن معنى (من) الاستغراقية؟ ومثله ظهور (من) قبل التمييز أحياناً، ونحو ذلك كثير من تعليلاتهم.

ومثل بيت الشاهد في ظهور (أن) المصدرية بعد كي قول الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَـا أَنْ تَطِيـرَ بِقِـرْبَتِـي فَتَتْـرُكَهَـا شَنًّـا بِبَيْـدَاءَ بَلْقَـعِ

ومثله قول الآخر، وأنشده أبو ثروان:

أَرَدْتَ لِكَيْمَـا أَنْ تَـرَى لِـيَ عَثْـرَةً وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الكَمَالَ فَيَكْمُلِ

(١) سورة الحديد، الآية: ٢٣، واعلم أولاً أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أنه قد ورد عن العرب الفعل المضارع منصوباً بعد كي غير المسبوقة بلام التعليل ولا المتبعة بأن المصدرية من غير شذوذ ولا ضرورة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فرددناه إلى أمه كي تقر عينها ولا تحزن﴾ وقوله سبحانه: ﴿كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾، ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلاً كَيْ أُسَائِلَهَا عَيَّتْ جَوَاباً، وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

كما أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن الفعل المضارع قد جاء في فصيح الكلام من غير شذوذ ولا ضرورة منصوباً بعد كي المسبوقة بلام التعليل، ومن ذلك الآية التي تلاها المؤلف ﴿لكي لا تأسوا على ما فاتكم﴾ وقوله تعالى: ﴿لكي لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم﴾، وقوله سبحانه: ﴿ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لكي لا يعلم من بعد علم شيئاً﴾، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة:

إِذَا جِئْتَ فَامْنَحْ طَرْفَ عَيْنَيْكَ غَيْرَنَا لِكَيْ يَعْلَمُوا أَنَّ الهَوى حَيْثُ تَنْظُرُ

وقد جاء في قليل من كلام العرب مجيء المضارع منصوباً بعد كي وقد توسطت بينهما أن المصدرية كما في الشاهد رقم ٢٩٠ والبيتين اللذين ذكرناهما في شرحه، وورد عنهم في قليل من كلامهم مجيء المضارع منصوباً بعد كي وقد توسطت بينهما اللام نحو قول عبد الله بن قيس الرقيات:

كَـيْ لِتَقْضِيَنِـي رُقَيَّـةُ مَـا وَعَـدَتْنِـي غَيْـرَ مُخْتَلَـسِ =

....

= ثم اعلم ثانياً أن النحاة يختلفون في الناصب للمضارع في كل وجه من هذه الوجوه، فذهب الأخفش إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الأوجه هو أن المصدرية، فإن كانت مذكورة فالأمر ظاهر، وإن لم تكن فهي مقدرة، والسر في هذا أن الأخفش يرى أن (كي) لا تكون إلا حرف جر دال على التعليل، فإن ذكرت اللام قبلها كما في الآية الكريمة ﴿لكي لا يعلم﴾ وكما في قول عمر: * لكي يعلموا أن الهوى حيث تنظر * كانت هذه اللام للتعليل، وكانت (كي) بدلاً منها، وكانت أن مضمرة بعدهما، وإن ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات: * كي لتقضيني رقية * كانت اللام بدلاً من كي التعليلية، وأن مقدرة بعدهما.

وذهب الخليل بن أحمد إلى أن الناصب للمضارع في كل هذه الوجوه هو (أن) المصدرية، فإن كانت مذكورة في الكلام فالأمر ظاهر، وإن لم تكن مذكورة فهي مقدرة، والسر في ذلك أن الخليل رحمه الله لا يرى أن للمضارع ناصباً غير أن المصدرية مظهرة أو مضمرة.

وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الوجوه هو كي نفسها، والسر في هذا أنهم يرون أن كي لا تكون إلا حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع مذكوراً أو مقدراً، فإن ذكرت (أن) بعد كي كما في قول جميل: *كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وتخدعا * كانت أن مصدرية أيضاً وكانت بدلاً من كي، وإن ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات: *كي لتقضيني رقية * كانت اللام زائدة، ولهذا قالوا في قول العرب: (كيمه) إن ثمة فعلاً مضارعاً محذوفاً، وهو منصوب بكي، و(مه) عبارة عن ما الاستفهامية وهاء السكت، وما الاستفهامية منصوبة المحل بالمضارع المقدر، وكأن قائلاً قد قال لك: جئتك، فقلت له: كي تفعل ماذا، وهذا تكلف لا ينبغي لك أن تقرهم عليه، فوق أنه يتضمن حذف صلة الحرف المصدري الذي هو كي، ويتضمن نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه، ويتضمن حذف ألف (ما) الاستفهامية في غير حالة الجر، وكل واحد من هذه الأمور الثلاثة مما لا يجيز جمهور النحاة ارتكابه، وقد سبق لنا ذكر ذلك (ص ٩ من هذا الجزء).

وذهب جمهور البصريين إلى أن (كي) تكون أحياناً حرف جر دالاً على التعليل، وتكون أحياناً أخرى حرفاً مصدرياً ناصباً؛ فهم لا يلتزمون الوجه الثاني كما التزمه الكوفيون، ولا يلتزمون الوجه الأول الذي التزمه الأخفش.

وعندهم أن (كي) تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع، ولا تحتمل غير هذا الوجه، في=

والأرْبَعَةَ عَشَرَ الباقية قسمان:

(١) سبعة تجر الظاهر والمضمر، وهي: مِنْ، وإلَىٰ، وعَنْ، وعَلَى، وفي، والباء، واللّام؛ نحو: ﴿وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ﴾ (١) ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ (٢) ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ﴾ (٣) ﴿طَبَقاً عَن طَبَقٍ﴾ (٤) ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ (٥) ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ (٦) ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ﴾ (٧) ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنفُسُ﴾ (٨) ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ﴾ (٩) ﴿وَآمِنُوا بِهِ﴾ (١٠) ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾ (١١) ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾ (١٢).

حالة واحدة، وهي أن تذكر اللام قبلها، ولا تذكر أن بعدها، نحو قوله تعالى: ﴿لكي لا يكون على المؤمنين حرج﴾ وقول عمر بن أبي ربيعة:

* لكي يعلموا أنّ الهوى *

وتكون كي عندهم حرف تعليل وجر ولا تحتمل غير ذلك في حالتين، إحداهما أن تذكر اللام بعدها، كما في قول ابن قيس الرقيات: * كي لتقضيني رقية * فكي حرف تعليل، واللام توكيد لها، وأن مقدرة بعدهما وهي الناصبة، والحالة الثانية أن تذكر أن بعد كي، ولا تذكر قبلها اللام، كما في قول جميل وهو الشاهد رقم ٢٩٠ * كيما أن تَغُرَّ وتخدعا *

وتكون كي محتملة للوجهين في حالتين، إحداهما أن تذكر في الكلام وحدها فلا تتقدمها اللام ولا تتأخر عنها أن، كما في قوله تعالى: ﴿كي تقر عينها﴾ وكما في قول النابغة: * كي أسائلها * والحالة الثانية أن تقع كي بين اللام وأن نحو قول الشاعر: * لكيما أن تطير * فإن اعتبرت كي تعليلية كانت مؤكدة للّام وهذا أولى، وإن اعتبرت كي مصدرية كانت أن مؤكدة لها.

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٧.
(٢) سورة المائدة، الآية: ٤٨.
(٣) سورة يونس، الآية: ٤.
(٤) سورة الانشقاق، الآية: ١٩.
(٥) سورة البينة، الآية: ٨.
(٦) سورة المؤمنون، الآية: ٢٢.
(٧) سورة الذاريات، الآية: ٢٠.
(٨) سورة الزخرف، الآية: ٧١
(٩) سورة الحديد، الآية: ٧.
(١٠) سورة الأحقاف، الآية: ٣١.
(١١) سورة البقرة، الآية: ٢٨٤.
(١٢) سورة البقرة، الآية: ٢٥٥.

(٢)وسبعة تختص بالظاهر، وتنقسم أَرْبَعَةَ أَقْسَام:

ما لا يختصُّ بظاهرٍ بعينه، وهو: حَتَّى، والكافُ، والواوُ، وقد تدخل الكاف في الضرورة على الضمير، كقول العجاج:

٢٩١ ـ * وَأُمَّ أَوْعَـالٍ كَهَـا أَوْ أَقْـرَبَـا *

---

٢٩١ ـ هذا بيت من الرجز المشطور، وهو كما ذكر المؤلف للعجاج بن رؤبة، وقبل هذا البيت قوله:

* خَلَّى الذَّنَابَاتِ شَمَالاً كَثَبَا *

اللغة: الضمير المستتر في (خلى) يعود على حمار وحشي وصف الراجز أنه أراد أن يرد الماء فرأى صياداً ففر منه، و(الذنابات) اسم موضع بعينه، و(أم أوعال) هضبة معروفة (شمالاً) أراد ناحية الشمال، وقوله: (كثباً) ـ بفتح الكاف والثاء جميعاً ـ أي قريباً (كها) يريد مثل الذنابات في البعد؛ فالكاف للتشبيه، والضمير يعود إلى الذنابات.

الإعراب: (خلى) فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حمار الوحش الموصوف بهذه الأبيات (الذنابات) مفعول به لخلى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم (شمالاً) ظرف مكان عامله خلى منصوب بالفتحة الظاهرة (كثباً) صفة لشمالاً منصوب بالفتحة الظاهرة (وأم) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أم: معطوف على الذنابات، وهو مضاف و(أوعال) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (كها) الكاف حرف تشبيه وجر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وها: ضمير غيبة يعود إلى الذنابات مبني على السكون في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من أم أوعال، ومن العلماء من رواه برفع أم على أنه مبتدأ وأوعال مضاف إليه، وعليه يكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ (أو) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أقرب) معطوف على الضمير المجرور محلاً بالكاف، إن رويت (أم أوعال) بالرفع مبتدأ وجعلت الجار والمجرور خبراً، وهو حينئذ مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل، ومعطوف على محل الجار والمجرور إن رويت بنصب أم أوعال وجعلت الجار والمجرور حالاً، وهو على ذلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

=

وقول الآخر:

٢٩٢ ـ * كَــهُ وَلاَ كَهُــنَّ إلاَّ حَــاظِــلاَ *

= **الشاهد فيه:** قوله (كها) حيث جرت الكاف الضمير المتصل، ومن شأن الكاف ألا تجر إلا الاسم الظاهر باتفاق، أو الضمير المنفصل عند جماعة من النحاة، والذي وقع في هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر لا يجوز للمتكلم أن يرتكبها.

قال الأعلم في شرح الشاهد الذي نحن بصدده: (الشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر تشبيهاً لها بمثل؛ لأنها في معناها، واستعمل ذلك عند الضرورة) اهـ.

وقال النحاس: (هذا عند سيبويه قبيح، والعلة له أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله، فالكاف في موضع مثل، فإذا أضمرت ما بعدها وجب أن تأتي بمثل، وأبو العباس ـ فيما حكاه لنا علي بن سليمان ـ يجيز الإضمار في هذا على القياس؛ لأن المضمر عقيب المظهر، وقد نطقت به العرب، وقد أجاز بعض النحويين: أنا كأنت، وأنا كإياك، ورد أبو العباس ذلك) اهـ.

ومن دخول الكاف على الضمير المتصل للضرورة ـ سوى ما ذكره المؤلف ـ قول أبي محمد اليزيدي اللغوي النحوي مؤدب المأمون ابن أمير المؤمنين الرشيد العباسي:

شَكَــوْتُــمْ إلَيْنَـا مَجَـانِينَكُــمْ وَنَشْكُــو إلَيْكُــمْ مَجَــانِينَنَــا
فَلَــوْلا المُعَـافَـاةُ كُنَّـا كَهُــمْ وَلَــوْلاَ البَـلاءُ لَكَـانُـوا كَنَـا

وقول الآخر:

لاَ تَلُمْنِــي فَــإنَّنــي كَــكَ فِيهَــا إنَّنَــا فِــي المَــلاَمِ مُشْتَــرِكَــانِ

٢٩٢ ـ هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج يصف حماراً وحشياً وأتناً وحشيات، وبعله بعلهن وهن حلائله، والبعل: الزوج، والحلائل ـ بالحاء المهملة ـ جمع حليلة، وهي الزوجة، وقبل هذا الشاهد قوله:

* فَـلاَ تَـرَى بَعْـلاً وَلاَ حَـلاَئِـلاَ *

الإعراب: (لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (ترى) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت (بعلاً) مفعول به لترى منصوب بالفتحة الظاهرة (ولا) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، لا: حرف مزيد لتأكيد النفي (حلائلا) معطوف على قوله بعلاً، منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق (كه) الكاف حرف تشبيه وجر مبني على الفتح لا =

وما يختصُّ بالزمان، وهو: مُذْ، ومُنْذُ، فأما قولهم: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنَّ اللّهَ خَلَقَهُ) فتقديره: مُذْ زَمَنِ أن الله خَلَقَهُ، أي: مُذْ زَمَنِ خَلْقِ الله إيّاه.

وما يختصُّ بالنَّكرات، وهو رُبَّ، وقد تدخل في الكلام على ضمير غَيْبَةٍ مُلاَزِمٍ للإفراد، والتذكير، والتفسير بتمييز بعده مُطَابِقٍ للمعنى، قال:

٢٩٣ ـ * رُبَّــهُ فِتْيَــةً دَعَــوْتُ إِلَــى مَــا *

= محل له من الإعراب، والهاء ضمير غيبة يعود إلى الحمار الوحشي الموصوف في هذه الأبيات مبني على الضم في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لبعل (ولا) الواو حرف عطف، لا: حرف زائد لتأكيد النفي (كهن) جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق (إلا) أداة حصر، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (حاظلاً) حال من قوله بعلاً السابق الموصوف بالجار والمجرور الأول، وهذا الوصف هو الذي سوغ مجيء الحال منه لأنه نكرة، هذا إن جعلت ترى بصرية تكتفي بمفعول واحد، وهو الأظهر، فإن جعلت ترى علمية فقوله (حاظلاً) مفعول ثان لترى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (كه) وقوله: (كهن) حيث جر الضمير في الموضعين بالكاف.

٢٩٣ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف، وعجزه قوله:

* يُورِثُ المَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا *

اللغة: (فتية) ـ بكسر الفاء وسكون التاء ـ جمع فتى، وتقول: هو فتى بين الفتوة، والفتوة: الحرية والكرم (دعوت) أراد ناديت والدعاء والنداء بمعنى واحد، وانظر إلى قول الشاعر:

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَــمْ يَسْتَجِبْــهُ عِنْــدَ ذَاكَ مُجِيــبُ

(يورث المجد) المجد: الكرم، ويورثه: أي يكسبه ويخلفه (دائباً) يريد مداوماً على دعائهم مجتهداً فيه، وتقول: دأب الرجل على عمله، ودأب فيه، إذا ثابر عليه واجتهد فيه.

الإعراب: (ربه) رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والهاء ضمير غيبة يعود إلى فتية المميز له المتأخر عنه مبني على الضم، وله محلان أحدهما جر برب والثاني رفع بالابتداء (فتية) تمييز لضمير الغيبة المجرور محلاً =

وما يختصُّ بالله ورَبِّ مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم، وهو التاء، نحو: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ﴾[1] و (تَرَبِّ الكَعْبَة) و (تَربِّي لأفعَلَنَّ)، وَنَدَرَ (تَالرَّحْمٰنِ) و (تَحَيَاتِكَ).

* * *

فصل: في ذكر معاني الحروف.

لـ (مِنْ) سبعةُ مَعَانٍ:

أحدها: التبعيض، نحو: ﴿حَتَّى تُنفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾[2]، ولهذا قُرِيء: ﴿بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ﴾[3].

= بربَّ منصوب بالفتحة الظاهرة (دعوت) دعا: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب نعت لفتية (إلى) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل جر بإلى، والجار والمجرور متعلق بدعوت (يورث) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول (المجد) مفعول به ليورث منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (دائباً) حال من ضمير المتكلم في قوله دعوت منصوب بالفتحة الظاهرة (فأجابوا) الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الاعراب، أجاب: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة لواو الجماعة، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع، والجملة معطوفة بالفاء على جملة دعوت.

الشاهد فيه: قوله (ربه فتية) حيث جرت (رب) ضميراً مفرداً مذكراً مع أن مفسره جمع؛ فدل ذلك على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره، وإنما كان ذلك كذلك لأن هذا التمييز لازم لا يجوز تركه، فتركوا بيان المراد من الضمير للتمييز.

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٥٧.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٩٢.

(٣) هذه قراءة ابن مسعود رضي الله عنه.

والثاني: بيان الجنس[١]، نحو: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ﴾[٢]

والثالث: ابتداءُ الغَايَةِ المكانية باتفاقٍ، نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾[٣]، والزمانية، خلافاً لأكثر البصريين[٤]، ولنا قولُه تعالى: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾[٥]، والحديثُ

---

(١) أكثر ما تقع (من) التي لبيان الجنس بعد (ما) و (مهما) لفرط إبهامهما، نحو ﴿ما يفتح الله للناس من رحمة﴾ ﴿ما ننسخ من آية﴾ ﴿مهما تأتنا به من آية﴾، وقد تقع بعد غيرهما نحو قوله تعالى: ﴿ويلبسون ثياباً خضراً من سندس﴾ ونحو الآية التي ذكرها المؤلف، والشاهد فيها في(من) الثانية، فأما الأولى فقيل: إنها زائدة، وقد أنكر جماعة من النحاة مجيء (من) لبيان الجنس، وقالوا: من في ﴿من سندس﴾ وفي ﴿من ذهب﴾ للتبعيض.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٣١. (٣) سورة الإسراء، الآية: ١.

(٤) اعلم أن محل النزاع بين النحويين إنما هو في مجيء (من) لابتداء الغاية الزمانية؛ فأهل الكوفة يثبتونه، وأهل البصرة يمنعونه، وأما ورودها لابتداء الغاية في المكان والأحداث والأشخاص فلا خلاف فيه، وقد استدل الكوفيون على مجيئها لابتداء الغاية في الزمان بقوله تعالى: ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾ ولا شك أن ﴿أول يوم﴾ من الزمان، وكذا قوله تعالى: ﴿إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة﴾ وبالحديث الذي ذكره المؤلف، وببيت النابغة الذي ذكره أيضاً، وسيأتي القول عليه، ويقول زهير بن أبي سلمى المزني:

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ   أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

وزعم البصريون أن (من) في الآية الأولى لابتداء الغاية في الأحداث، وأن التقدير: من تأسيس أول يوم، وذهبوا إلى أن (من) في الآية الثانية للظرفية، لا للابتداء، وقدروا مضافاً في الكلام لتكون (من) لابتداء الغاية في الأحداث، أي: من صلاة يوم الجمعة، وكذلك فعلوا في بيت النابغة، فقدروه: من استمرار يوم حليمة، وأنكروا رواية بيت زهير، وذكروا أن الرواية الثابتة الصحيحة * أقوين مذ حجج ومذ دهر * وستأتي للمؤلف (الشاهد رقم ٣٠٠)، ولئن سلمت رواية الكوفيين فيه فإن تأويلها ممكن، ومما أولوها به تقدير مضاف ليكون (من) لابتداء الغاية في الأحداث، أي: من مرور حجج ومرور دهر، أو تقدير (من) تعليلية، أي: أقوين من أجل مرور حجج ومرور دهر، والظاهر من عبارة المؤلف في المغني اختيار مذهب البصريين، خلافاً لما اختاره هنا.

(٥) سورة التوبة، الآية: ١٠٨.

«فَمُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ»(١)، وقول الشاعر:

٢٩٤ ـ * تُخُيِّرْنَ مِنْ أَزْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ *

---

(١) هذا حديث رواه البخاري في الاستسقاء من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس.

٢٩٤ ـ هذا الشاهد من كلام للنابغة الذبياني يمدح به عمرو بن الحارث الأعرج أحد الملوك الغسانيين، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبْنَ كُلَّ التَّجَارِب *

اللغة: (تخيرن) ـ بالبناء للمجهول ـ معناه وقع الاختيار عليهن، ونون الإناث تعود إلى السيوف المذكورة في بيت سابق على البيت المستشهد به، وهو قوله:

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ

ويوم حليمة: هو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر، ملك الحيرة ـ بكسر الحاء المهملة ـ بعرب العراق، إلى الحارث الغساني، وهو يوم من أيام العرب المشهورة، وفيه ورد المثل: ما يوم حليمة بسر (جربن) بالبناء للمجهول أيضاً ـ أي اختبرن وابتلين وامتحنَّ، وأراد أنه قد أظهرت التجربة صفاء جوهرهن ونقاء معدنهن وجودة صقالهن وشدة فتكهن (كل التجارب) التجارب: جمع تجربة، وهي الاختبار والامتحان والابتلاء، ونصب كل هنا على المفعولية المطلقة مثل (كل الظن) في قول الشاعر، وقد مضى الاستشهاد به في باب المفعول المطلق (وهو الشاهد رقم ٢٤٦):

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا ... يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

الإعراب: (تخيرن) تخير: فعل ماض مبني للمجهول، مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، ونون النسوة نائب فاعله، مبني على الفتح في محل رفع (من) حرف جر دال على ابتداء الغاية الزمانية، مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أزمان) مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف و(يوم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف و(حليمة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وقد كان حقه أن يمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث فيجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ويمنعه التنوين، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه، واستتبع ذلك أن يجره بالكسرة الظاهرة (إلى) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (اليوم) مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بتخير (قد) حرف تحقيق، مبني على السكون لا محل له من الإعراب (جربن) جرب: فعل ماض مبني للمجهول، =

والرابع: التنصيص على العموم، أو تأكيد التنصيص عليه[١]، وهي الزائدة،

= مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، ونون النسوة العائد إلى السيوف نائب فاعل: مبني على الفتح في محل رفع (كل) مفعول مطلق عامله جرب، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وكل مضاف و(التجارب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (من أزمان) فإن ظاهره أن (من) فيه للدلالة على ابتداء الغاية في زمان، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون، ورده البصريون بأن الكلام على تقدير مضاف، أي: من استمرار يوم حليمة، وقد بينا ذلك فيما مضى قريباً.

(١) اعلم أولاً أن (من) التي تدل على التنصيص على العموم هي التي يكون مدخولها لفظاً غير الألفاظ الدالة على العموم بنفسها، نحو (ما جاءني من رجل) فإنه لولا وجود (من) لجاز لك أن تعتبر المنفي مجيئه هو الرجل الواحد أو جنس الرجال، ولولا وجود (من) أيضاً لجاز لك أن تقول: (ما جاءني رجل بل رجلان) فلما وجدت (من) امتنع عليك أن تفهم أن المنفي مجيئه واحد، وامتنع عليك أن تقول: (بل رجلان) وأما التي تدل على تأكيد التنصيص على العموم فهي التي يكون مدخولها لفظاً من الألفاظ الدالة على العموم بنفسها ـ وذلك مثل أحد، وديار، وغريب ـ نحو (ما جاءني من أحد) ونحو (ما لقيت من ديار)، ونحو (ما في هذه الدار من غريب).

ثم اعلم ثانياً أن الموضع التي تزاد فيها (من) على وجه التفصيل تسعة مواضع:

الموضع الأول: تزاد قبل الفاعل، نحو قولك (ما جاء من أحد) وقال الله تعالى: ﴿**ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث**﴾ فذكر: فاعل يأتي، وقد زيدت قبله من، وقبلها ما النافية.

الموضع الثاني: تزاد قبل النائب عن الفاعل، نحو قولك (ما اتهم من أحد بهذه التهمة) فأحد: نائب فاعل اتهم المبني للمجهول، وقد زيدت قبله من وقبلها ما النافية.

الموضع الثالث: تزاد قبل المبتدأ، نحو قولك: (ما من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه) وقال الله تعالى: ﴿**هل من خالق غير الله يرزقكم**﴾ فخالق: مبتدأ، وقد زيدت قبله من، وقبلها هل الاستفهامية.

الموضع الرابع: تزاد قبل اسم كان، نحو قولك: (لم يكن لك من عذر) وقال الله تعالى: ﴿**ما كان على النبي من حرج**﴾ فحرج: اسم كان، وقد زيدت قبله من وقبلها ما النافية. =

ولها ثلاثة شروط: أن يسبقها نَفْيٌ، أو نَهْيٌ، أو استفهام(١) ....

= الموضع الخامس: تزاد قبل المفعول به، نحو قولك: (هل اتخذت من سبب لتفعل ما فعلت)، وقال الله تعالى: ﴿هل تحس منهم من أحد﴾، فأحد: مفعول به لتحس، وقد زيدت قبله من، وقبلها هل الاستفهامية.

الموضع السادس: تزاد قبل المفعول الأول من مفعولي ظن وأخواتها، نحو قولك: (ما ظننت من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه).

الموضع السابع: تزاد قبل المفعول الأول من مفعولات أعلم وأخواتها، نحو قولك: (ما أعلمت من أحد أنك مسافر).

الموضع الثامن: تزاد قبل المفعول الأول من مفعولي أعطى، نحو قولك: (ما أعطيت من أحد مثل ما أعطيتك).

الموضع التاسع: تزاد قبل المفعول الثاني من مفعولي أعطى، نحو: (ما منحت أحداً من دينار).

وكل هذه المواضع يصدق عليها أنها فاعل أو مفعول أو مبتدأ.

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط في مجرور (من) الزائدة إلا شرط واحد، وهو أن يكون مجرورها فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ، ولا يشترط أن يتقدم عليها نفي أو استفهام أو نهي. واستدلوا على ذلك بورودها زائدة في الكلام الموجب الذي لم يتقدمه نفي ولا نهي ولا استفهام في كلام العرب، من ذلك قولهم: (قد كان من مطر) وقولهم: (قد كان من حديث فخل عني) ووجه الدلالة من هاتين العبارتين أن (كان) فيهما تامة، فهي محتاجة إلى فاعل، و(من) فيهما زائدة، و(مطر) في العبارة الأولى فاعل، و(حديث) في العبارة الثانية فاعل أيضاً، وكل منهما مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

وقد أجاب العلماء عن هذا الاستدلال بأنه لا يتعين في واحدة من العبارتين أن يكون فاعل كان هو الاسم الذي دخلت عليه من لجواز أن يكون الفاعل في كل منهما ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى اسم فاعل كان، وكأن قائل (قد كان من مطر) قد قال: قد كان هو ـ أي الكائن ـ من مطر، وكأن قائل (قد كان من حديث) قد قال: قد كان هو ـ أي الكائن ـ من حديث، ولئن سلمنا أن الاسم الذي دخلت عليه من هو الفاعل فلا نسلم أنه لم يتقدم عليه نفي أو استفهام بهل، بل ندعي أنه قد سبقه استفهام بهل، وندعي أن هذا الكلام واقع في جواب كلام وأنه وارد على سبيل حكاية ما تكلم به=

بهَلْ [١]، وأن يكون مجرورُهَا نكرةً، وأن يكون إمّا فاعلاً، نحو: ﴿ مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ

المستفهم، وكأن قائلاً قد قال: هل كان من مطر. فقيل له: قد كان من مطر وكأن قائلاً قد قال: هل كان من حديث! فقيل له: قد كان من حديث، وهذا تكلف لا نرى لك أن تذهب إليه.

وذهب الأخفش والكسائي وهشام إلى أنه تجوز زيادة (من) بغير شرط، فتزاد بعد الإيجاب وبعد النفي، ويجوز أن يكون مدخولها معرفة وأن يكون نكرة، ويجوز أن يكون واقعاً في أحد مواقع الإعراب التي فصلناها لك فيما سبق ويجوز أن يكون واقعاً في غير هذه المواقع.

واستدلوا على ذلك بأنها جاءت زائدة ومجرورها معرفة ولم يسبقها نفي أو شبهه في قوله تعالى: ﴿يغفر لكم من ذنوبكم﴾ زعموا أن (من) في هذه الآية الكريمة زائدة، وذنوبكم: مفعول به ليغفر، وهو معرفة لإضافته إلى الضمير، ولم يتقدم عليه نفي ولا شبهه، وزعموا أنهم ذهبوا إلى تقدير من زائدة في الآية الكريمة لكي يتطابق معناها مع قوله تعالى: ﴿إن الله يغفر الذنوب جميعاً﴾ واستدلوا أيضاً بقوله تعالى: ﴿إن تبدوا الصدقات فنعمّا هي وإن تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم﴾ زعموا أن من زائدة، وسيئاتكم، مفعول به ليكفر، وهذا المفعول معرفة لإضافته إلى الضمير، ولم يتقدم على «من» نفي ولا شبهه.

والجواب عن هذا الاستدلال أنا لا نسلم أن (من) في الآيتين الكريمتين زائدة، بل هي أصلية، ومعناها التبعيض، ويدل لصحة ذلك أنك لو قلت: يغفر لكم بعض ذنوبكم، ويكفر عنكم بعض سيئاتكم؛ لكان معنى صحيحاً لا غبار عليه، وقولهم أردنا مطابقة الآية لقوله تعالى: ﴿إن الله يغفر الذنوب جميعاً﴾ قلنا: المدار على ألا يكون بين هذه الآية والآية المستدل بها تناقض، ولا تناقض على ما ذكرنا من المعنى، فإن الذي يناقض غفران جميع الذنوب هو عدم غفران شيء منها، فأما غفران بعضها دون بعض فلا يناقضه، وما الذي ينكر من أن يكون عمل من أعمال البر في ظرف معين مقتضياً عند الله تعالى غفران كل الذنوب، وعمل آخر من أعمال البر، أو العمل الأول نفسه في ظرف آخر مقتضياً عنده سبحانه غفران بعض الذنوب لا كلها، بل هذا الذي نذهب إليه أولى بأن نأخذ به، لأن أعمال البر ليست كلها سواء، ولا ظروف المكلفين سواء.

(١) جعل الفارسي الشرط كالنفي، واستشهد لذلك بقول زهير بن أبي سلمى المزني:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

ذِكْرٍ﴾(١)، أو مفعولاً، نحو: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾(٢)، أو مبتدأ، نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾(٣).

والخامس: معنى البَدَل، نحو: ﴿أَرَضِيتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ﴾(٤).

والسادس: الظرفية، نحو: ﴿مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الأَرْضِ؟﴾(٥) ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾(٦).

والسابعُ: التعليلُ، كقوله تعالى: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾(٧)، وقال الفرزدق:

---

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٢، فذكر في الآية الكريمة فاعل يأتيهم، وهو نكرة مسبوق بحرف النفي الذي هو ما، وقال بعض العلماء: إن زيادة من مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع، وتوجيه ذلك أن زيادتها مع المنصوب واقعة في الموقع الذي اعتاد العرب استعمال حروف الجر فيه لأن حروف الجر إنما تدخل في الكلام لتعدية معاني الأفعال إلى الأسماء، والتعدية إنما تكون إلى المنصوب؛ فإذا زدتها مع المرفوع تكون قد زدتها في غير المحل الذي تعود العرب استعمالها فيه.

(٢) سورة مريم، الآية: ٩٨، ومن المفعول الذي تزاد معه من: المفعول المطلق، وقد خرج أبو البقاء على زيادتها مع المفعول المطلق قوله تعالى: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ وقوله سبحانه: ﴿وما يضرونك من شيء﴾ فجعل (شيء) في الآية الأولى بمعنى تفريط، وفي الآية الثانية بمعنى ضرر.

(٣) سورة فاطر، الآية: ٣.

(٤) سورة التوبة، الآية: ٣٨، وأنكر قوم مجيء من للبدل، وقال: إن التقدير في الآية الكريمة: أرضيتم الحياة الدنيا بدلاً من الآخرة، فالجار والمجرور ـ وهو (من الآخرة) متعلق بمحذوف حال من الحياة الدنيا، وتقدير الكلام: بدلاً من الآخرة، وعلى هذا يكون المفيد للبدل هو متعلق من، لا من نفسها، وهذا تكلف كما لا يخفى عليك.

(٥) سورة فاطر، الآية: ٤٠.

(٦) سورة الجمعة، الآية: ٩.

والقول بأن (من) تفيد الظرفية زمانية أو مكانية هو قول الكوفيين، وقال البصريون: هي في الآيتين لبيان الجنس كما في قوله تعالى: ﴿ما ننسخ من آية﴾.

(٧) سورة نوح، الآية: ٢٥.

* يُغْضِـــي حَيَـــاءً وَيُغْضَـــىٰ مِـــنْ مَهَـــابَتِـــهِ[1] *

* * *

وللاَّمِ اثنا عَشَرَ مَعْنًى:

أحدها: الملك، نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوَاتِ﴾[2].

والثاني: شِبْهُ الملك، وَيُعَبَّر عنه بالاختصاص[3]، نحو: (السَّرْجُ للدَّابَّةِ).

والثالث: التعدية، نحو: (مَا أَضْرَبَ زَيْداً لِعَمْرٍو).

والرابع: التعليلُ، كقوله:

* وَإِنِّـــي لَتَعْـــرُونِـــي لِـــذِكْـــرَاكِ هِـــزَّةٌ *[4]

والخامس: التوكيد، وهي الزائدة، نحو قوله:

٢٩٥ - * مُلْكاً أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدِ *

---

(١) هذا الشاهد من كلمة يقولها الفرزدق في مدح زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وقد مضى ذكره في باب النائب عن الفاعل (ش ٢٢٧) وما ذكره المؤلف صدر البيت، وعجزه قوله:

* فَمَـا يُكَلَّـمُ إلاَّ حِيـنَ يَبْتَسِـمُ *

الشاهد هنا في قوله: (من مهابته) فإن (من) فيه حرف دال على التعليل.

هذا، وقد زاد قوم على معاني من التي ذكرها المؤلف ثامناً وهو المجاوزة كعن نحو قوله تعالى: ﴿فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله﴾ أي عن ذكر الله، وتاسعاً هو الانتهاء نحو قولك ﴿قربت منه﴾ أي إليه، وعاشراً وهو الاستعلاء نحو قوله تعالى: ﴿ونصرناه من القوم﴾ أي عليهم، وخرجها قوم على التضمين، وزاد قوم معاني أخر لم نجد بُدّاً من تركها، لما في كل واحد منها من النظر.

(٢) سورة لقمان، الآية: ٢٦.

(٣) ومنه نوع يعبر عنه باسم الاستحقاق، نحو (الويل للناكثين) و(العذاب للكافرين).

(٤) قد تقدم ذكر هذا الشاهد قريباً في باب المفعول له (ش ٢٥٣) فارجع إليه هناك.

٢٩٥ - هذا الشاهد من كلام ابن ميادة الرماح بن أبرد، يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، وقد كان عبد الواحد أميراً بالمدينة، وقد روى أبو الفرج=

....

= الأصبهاني في كتابه الأغاني (٢/ ١١٥ بولاق) بيت الشاهد في ضمن أبيات لابن ميادة يقولها في عبد الواحد هذا، وأول هذه الأبيات قوله:

مَنْ كَانَ أَخْطَأَهُ الرَّبِيعُ فَإِنَّمَا ... نَصُرَ الحِجَازُ بِغَيْثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ

إِنَّ المَدِينَةَ أَصْبَحَتْ مَعْمُورَةً ... بِمُتَوَّجٍ حُلْوِ الشَّمَائِلِ مَاجِدِ

وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ العِرَاقِ وَيَثْرِبٍ *

اللغة: (وملكت) أراد بالملك ههنا السلطة والولاية، يعني امتدت سلطتك في هذه الرقعة من الأرض وانبسط نفوذك على قطانها (يثرب) هو الاسم القديم لطيبة مدينة الرسول ﷺ، سميت باسم بانيها وهو رجل من العمالقة، وقد ورد هذا الاسم في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يا أهل يثرب لا مقام لكم﴾ وقد نهى النبي ﷺ عن إطلاق هذا الاسم عليها، وسماها طيبة (أجار) هو في جميع الأصول التي وقفنا على رواية الأبيات فيها بالجيم والراء المهملة، ومعناه حفظ وحمى، وذكر العيني وحده أنه بمعنى عدى، وكأنه قرأه بالزاي (معاهد) بفتح الهاء أو كسرها ـ اسم لكل من يدخل بلاد المسلمين بعهد من إمامهم.

المعنى: يقول: لقد امتدت سلطتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من الأرض تشمل ما بين العراق ويثرب، وإن سلطانك لعادل قوي، فقد رعى حقوق الناس وضمن مصالحهم وتكفل لهم بالطمأنينة والرغد، من غير تفرقة بين المسلمين الذين هم أهل البلاد وغيرهم ممن يدخل تحت سلطانك بعهد من أهلها وأمان من حكامها.

الإعراب: (ملكت) ملك: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع (ما) اسم موصول مفعول به لملك، مبني على السكون في محل نصب (بين) ظرف مكان متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول، وبين مضاف و(العراق) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (ويثرب) الواو حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، يثرب: معطوف على العراق، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وكان حقه أن يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ويمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي كما جاء في الآية الكريمة فإنه علم على مدينة معينة كما علمت في لغة البيت، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه وجره بالكسرة الظاهرة. كما فعل النابغة الذبياني في قوله: (يوم حليمة) في الشاهد السابق (ملكاً) مفعول مطلق عامله قوله ملكت السابق منصوب =

وأما ﴿رَدِفَ لَكُم﴾[١]، فالظاهر: أنَّه ضُمِّنَ معنى اقترب؛ فهو مثل ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾[٢].

والسادس: تقوية العامل الذي ضَعُفَ: إما بكونه فَرْعاً في العمل[٣]، نحو:

= بالفتحة الظاهرة (أجار) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ملك، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب صفة لملك (لمسلم) اللام حرف جر زائد لا يدل على معنى، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، ومسلم: مفعول به لأجار، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (ومعاهد) الواو حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، معاهد: معطوف على مسلم وقد أجرى العطف ههنا على لفظ المعطوف عليه، فهو مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (لمسلم) فإن اللام فيه زائدة لمجرد التوكيد، وذلك لأن (أجار) يتعدى بنفسه، وقد تقدم على معموله؛ فليس بحاجة إلى اللام.

(١) سورة النمل، الآية: ٧٢، والذي ذهب إلى أن اللام في قوله تعالى: ﴿ردف لكم﴾ زائدة هو أبو العباس المبرد، وتبعه على ذلك قوم، ولم يرتض هذا التخريج قوم تبعهم المؤلف، وقالوا: إن ﴿ردف﴾ ضمن معنى اقترب، فتعدى باللام كما تعدى اقترب في قوله تعالى: ﴿اقترب للناس حسابهم﴾.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ١، ومن اللام الزائدة اللام المعترضة بين المضاف والمضاف إليه، كاللام في قول الشاعر:

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي ... وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاحُوا

أصل الكلام: يا بؤس الحرب، فزاد اللام بين المضاف والمضاف إليه تقوية لمعنى الاختصاص الذي تفيد أصله الإضافة، وقد اختلف النحاة في انجرار ما دخلت عليه اللام هل هو بالإضافة كما كان قبل دخول اللام، أم هو باللام؟ والذي نرجحه لك أن تعتبر الجر باللام، لأن هذا هو الظاهر ولا مقتضي للعدول عنه، وأيضاً لما علم من أن حرف الجر لا يعلق عن العمل.

(٣) العامل الفرع عن عامل آخر هو المصدر ومثاله قوله: (ساءني ضرب عليٍّ لخالد) واسم الفاعل، ومنه الآية الأولى في أمثلة المؤلف، واسم المفعول نحو قولك (زيد معطى للدراهم) وأمثله المبالغة، ومن أمثلته الآية الثانية في أمثلة المؤلف.

﴿مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾(١) ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾(٢)، وَإِمَّا بِتَأَخُّرِهِ عَنِ المَعْمُولِ، نحو: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾(٣)، وليست المقويةُ زائِدَةً محضة، ولا مُعَدِّيَةً محضة، بل هي بينهما.

والسابع: انتهاءُ الغاية، نحو: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى﴾(٤).

والثامن: القَسَم، نحو: (لِلّهِ لا يُؤَخَّرُ الأَجَلُ)(٥).

والتاسع: التَّعَجُّبُ، نحو (لِلّهِ دَرُّكَ!)(٦).

والعاشر: الصَّيْرُورَة، نحو:

٢٩٦ - * لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ *

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٩١.

(٢) سورة البروج، الآية: ١٦.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٤٣.

(٤) سورة فاطر، الآية: ١٣.

(٥) وتختص اللام المستعملة في الدلالة على القسم بالدخول على لفظ الجلالة، وسر ذلك أنها تأتي خلفاً للتاء، والتاء أكثر ما تستعمل مع لفظ الجلالة نحو قوله تعالى: ﴿وتالله لأكيدن أصنامكم﴾.

(٦) فإن قلت: فقد قال النحاة: إن قول العرب (لله درك) يدل على التعجب، والظاهر من ذلك أن الجملة كلها هي الدالة على التعجب، فكيف زعمتم هنا أن اللام وحدها تدل على التعجب؟
فالجواب عن هذا أن نذكر لك أن ما قالوه في باب التعجب هو الصواب، وأما قولهم هنا إن اللام تدل على التعجب فهو من باب نسبة ما للكل إلى ما للجزء؛ فهو مجاز مرسل علاقته الكلية والجزئية.

٢٩٦ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهذا الذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* فَكُلُّكُمْ يَصِيرُ إِلَى الذَّهَابِ *

اللغة: (لدوا) فعل أمر مسند لواو الجماعة من الولادة، تقول: ولد يلد لد، مثل وعد يعد عد، ووصف يصف صف، ومن شواهد استعمال الماضي من هذا الفعل قول=

....

= الشاعر، وهو من شواهد النحاة في باب النائب عن الفاعل:

وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجَرْوِ الكِلاَبَا

ومن شواهد استعمال المضارع منه قوله الله تعالى في سورة الصمد ﴿لم يلد﴾ وقول الشاعر:

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيمَةٌ وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِهِ بُدًّا

ومن شواهد استعمال فعل الأمر ما في بيت الشاهد (لدوا للموت) والموت: هو انتهاء الحياة بخمود حرارة البدن وبطلان حركته (وابنوا للخراب) الخراب ـ بفتح الخاء المعجمة ـ هو ضد العمران، وتقول: عمرت الدار تعمر ـ بوزن فرح يفرح ـ إذا أهلت بسكانها.

الإعراب: (لدوا) فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وحرك آخره بالضم لمناسبة واو الجماعة، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع (للموت) اللام حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والموت: مجرور باللام، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله لدوا (وابنوا) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وابن: فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع، والجملة من فعل الأمر وفاعله معطوفة بالواو على جملة لدوا (للخراب) اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، الخراب: مجرور باللام، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله ابنوا (فكلكم) الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، كل: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وكل مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه (يصير) فعل مضارع ناقص مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل (إلى) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (الذهاب) مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر يصير، وجملة يصير واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كل، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب تعليلية.

الشاهد فيه: قوله (للموت) وقوله: (للخراب) فإن اللام فيهما ليست دالة على التعليل؛ إذ لا يعقل أن أحداً يفهم أن علة البناء والسبب الحامل عليه هو الخراب، وأن =

والحادي عشر: البَعْدِية، نحو: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾(١)، أي: بَعْدَهُ.
والثاني عشر: الاستعلاءُ نحو: ﴿وَيَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾(٢) أي: عليها(٣).

* * *

وللباء اثنا عشر معنى أيضاً:
أحدها: الاستعانة؛ نحو: (كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ)(٤).

= علة الولادة هي الموت، وإنما هذان أمران يصير المآل إليهما من غير أن يكون أحدهما باعثاً وحافزاً.
ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً﴾ فإن الباعث الذي بعث فرعون وقومه على التقاط موسى هو أن يكون لهم قرة عين وأن يتخذوه ولداً، لكن صادف أن صارت عاقبته ومآله أن كان لهم عدواً.
هذا، وقد منع بعض النحاة أن تجيء اللام للصيرورة، وزعم أنها لا تنفك عن التعليل، وهذا الفريق يجعل اللام في البيت وفي الآية الكريمة داخلة على محذوف هو العلة الباعثة.

(١) سورة الإسراء، الآية: ٧٨، والسر في جعلهم اللام في هذه الآية الكريمة بمعنى بعد: أن وقت الصلاة إنما يعلم دخوله بالدلوك، فلا تقام الصلاة إلا بعد الدلوك، وهو ميل الشمس عن الاستواء.
ومثل الآية الكريمة قوله ﷺ «صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته» وقول متمم بن نويرة:
فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكاً ... لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعا
أي بعد طول اجتماع.

(٢) سورة الإسراء، الآية: ١٠٩.

(٣) ومن شواهد مجيء اللام بمعنى على قول جابر بن حنى بن حارثة التغلبي:
تَنَاوَلَهُ بِالرُّمْحِ ثُمَّ انْثَنى لَهُ ... فَخَرَّ صَرِيعاً لِلْيَدَيْنِ وَلِلْفَمِ
وخرجوا عليه قول الله تعالى في قصة إسماعيل وإبراهيم عليهما السلام ﴿فلما أسلما وتله للجبين﴾ وتله: كبه وصرعه، يعني ـ والله أعلم ـ فلما انقادا جميعاً لأمر الله تعالى وخضعا لإرادته وصرع إبراهيم ابنه إسماعيل على وجهه، وذلك كما تقول: كببته على وجهه.

(٤) علامة باء الاستعانة أن تكون داخلة على الآلة التي يصنع بها الفعل، نحو (نجرت =

والثّاني: التّعْدِية، نحو: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾(١) أي: أذْهَبَهُ.

والثالث: التّعويض، كـ(بِعْتُكَ هَـٰذَا بِهَـٰذَا)(٢).

بالقدوم) ألا ترى أن القلم في مثال المؤلف آلة للكتابة، وأن القدوم آلة للنجارة؟ وهل الباء في البسملة من هذا القبيل مجازاً؟ قولان ذكرهما الزمخشري، أحدهما أن الباء فيها للآلة مجازاً، لأن الفعل لا يتأتى على أتم وجه وأكمله إلا بالاستعانة بالله، والثاني أن الباء فيها للمصاحبة، وذلك تحاشياً من سوء الأدب مع الله جل جلاله أن يجعل آلة ولو مجازاً.

(١) سورة البقرة، الآية: ١٧، وقد قرىء في هذه الآية ﴿أذهب الله نورهم﴾ وبهذه الآية الكريمة رد العلماء على المبرد والسهيلي اللذين زعما أن بين التعدية بالهمزة والتعدية بالباء فرقاً. وحاصله أنك إذا عديت الفعل بالباء كان فاعل الفعل مصاحباً لمدخول الباء، ولا يلزم ذلك في التعدية بالهمزة، فإذا قلت (ذهبت بزيد) كنت مصاحباً لزيد في الذهاب، والرد بالآية واضح.

(٢) باء التعويض تسمى باء المقابلة أيضاً، وعلامتها أن تكون داخلة على الأعواض والأثمان حساً أو معنى، فأما التي دخلت على العوض حساً فمثل قولك (بعتك هذا الثوب بهذا) فمدخول الباء هو العوض والثمن، وأما التي دخلت على العوض معنى فمثل قولك (كافأت إحسانه بالشكر) أو (قابلت بره بمثله، أو بضعفه).

فإن قلت: فإني أجد بين باء التعويض والباء الدالة على السببية التباساً، فافرق لي بينهما حتى أميز إحداهما عن الأخرى أدق التمييز.

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: انظر إلى مدخول الباء، فإن رأيته قد يعطى بعوض وقد يعطى مجاناً فاجعل الباء للعوض، وإن كان لا بد من حصوله بسبب حصول ما قبله فاجعل الباء للسببية، لأن طبيعة الأمور أن ما يعطى بعوض لا يمنع العقل جواز إعطائه مجاناً، وأن ما يعطى بسبب لا بد من إعطائه متى حصل سببه.

ومن أجل هذا حمل أهل السنة الباء في قوله تعالى: ﴿ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون﴾ على أنها للعوض، وحملوا الباء في قوله ﷺ: «لن يدخل أحدكم الجنة بعمله» على أنها للسببية، فالآية الكريمة تدل على أن دخول الجنة قد يكون مجاناً فضلاً من الله وإحساناً، والحديث يدل على أن العمل ليس سبباً موجباً لدخول الجنة، وبهذا تعلم أنه لا تعارض بين الآية والحديث.

والرابع: الإلْصَاقُ، نحو: (أمْسَكْتُ بِزَيْدٍ)(١).

والخامس: التبعيض(٢)، نحو: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾(٣)، أي: منها.

والسادس: المُصَاحَبَة، نحو: ﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ﴾(٤)، أي: معه.

والسابع: المجاوزة نحو: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾(٥) أي: عنه.

والثامن: الظَّرْفية، نحو: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الغَرْبِيِّ﴾(٦) أي: فيه، ونحو:

---

(١) اعلم أولاً أن الإلصاق أصل معاني الباء، وباقي ما يذكر من معاني الباء فروع عن الإلصاق، ويؤيد ذلك قول سيبويه: (وإنما هي للإلصاق والاختلاط.. وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله)اهـ. ثم اعلم أن الإلصاق إما حقيقي، وإما مجازي، وأن الإلصاق الحقيقي على ضربين، الأول ما لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بالحرف الدال عليه ـ وهو الباء ـ نحو قولك (سطوت بزيد) فإن (سطا) لا يصل إلى المفعول إلا بواسطة الحرف، فإذا أردت معه معنى الإلصاق جئت بالباء، والثاني ما أصل الفعل أن يتعدى بنفسه، ثم أردت أن تدل على معنى زائد على مجرد وقوعه على المفعول فجئت بالباء، نحو قولك (أمسكت بزيد) فإن هذا الفعل الذي هو أمسك يتعدى إلى المفعول به بنفسه فتقول (أمسكت زيداً) فأردت بالإتيان بالباء معه أن تدل على معنى زائد على مجرد وقوعه عليه، وبيان ذلك أن قولك (أمسكت بزيد) يدل على أنك قبضت على شيء من جسمه أو ما يحبسه من ثوب أو نحوه، وأما قولك (أمسكت زيداً) فإنه يحتمل هذا المعنى ويحتمل أن يكون المعنى أنك منعته من التصرف، فالباء جعلت الكلام نصاً في المعنى الأول، وأما الإلصاق المجازي فنحو (مررت بزيد) أي جعلت مروري بمكان يقرب من مكان زيد.

(٢) أثبت مجيء الباء للتبعيض الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك، واستدلوا بالآية الكريمة التي تلاها المؤلف، وبقوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ وعلى هذا بنى الشافعي مذهبه في أن الواجب في الوضوء مسح بعض الرأس.

(٣) سورة الإنسان، الآية: ٦.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٦١.

(٥) سورة الفرقان، الآية: ٥٩.

(٦) سورة القصص، الآية: ٤٤.

﴿نَجَّيْناهُمْ بِسَحَرٍ﴾[١].

والتاسع: البَدَلُ، كقول بعضهم: (مَا يَسُرُّنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْراً بِالعَقَبَةِ) أي: بَدَلَهَا.

والعاشر: الاستعلاءُ، نحو: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارٍ﴾[٢]، أي: على قنطار.

والحادي عَشَرَ: السّببية، نحو: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾[٣].

والثاني عشر: التّأكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[٤]، ونحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾[٥]، ونحو: (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)، ونحو: (زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ)[٦].

ولـ(ـفي) ستةُ مَعَانٍ:

(١) الظرفية حقيقةً مكانيّةً أو زمانيةً، نحو: ﴿فِي أَدْنَى الأَرْضِ﴾[٧]، ونحو: ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ﴾[٨].

أو مجازية، نحو: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ﴾[٩].

---

(١) سورة القمر، الآية: ٤٣.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٧٥.

(٣) سورة المائدة، الآية: ١٣.

(٤) سورة النساء، الآية: ٧٩، وزيادة الباء هنا في فاعل كفى.

(٥) سورة البقرة، الآية: ١٩٥، وزيارة الباء هنا في المفعول به.

(٦) زيادة الباء في المثال الأول مع المبتدأ وفي المثال الثاني مع خبر ليس.

(٧) سورة الروم، الآية: ٢.

(٨) سورة الروم، الآية: ٤.

(٩) سورة الأحزاب، الآية: ٢١، واعلم أن الظرفية الحقيقية هي التي يكون الظرف والمظروف فيها من الذوات، فإن كانا جميعاً من أسماء المعاني نحو قوله تعالى: ﴿ولكم في القصاص حياة﴾ أو كان الظرف من أسماء المعاني والمظروف من أسماء الذات نحو قولك (المتقون في رحمة الله) أو كان الظرف ذاتاً والمظروف معنى كهذه الآية التي تلاها المؤلف كانت الظرفية مجازية.

(٢) والسببية، نحو: ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾[(١)].

(٣) والمصاحبة، نحو: ﴿قَالَ ٱدْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾[(٢)].

(٤) والاستعلاءُ، نحو: ﴿لأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[(٣)].

(٥) والمُقَايَسَة، نحو: ﴿فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾[(٤)].

(٦) وبمعنىٰ الباء، نحو:

٢٩٧ ـ ✽ بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الأَبَاهِرِ وَالْكُلَىٰ ✽

✽ ✽ ✽

(١) سورة النور، الآية: ١٤، والذي أفاضوا فيه هو كلامهم في حديث الإفك، والحديث والكلام لا يمسهما العذاب، لا جرم كانت (في) دالة على أن الحديث والكلام سبب لمس العذاب الأليم.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ٣٨

(٣) سورة طه، الآية: ٧١، والذين ذهبوا إلى أن (في) تأتي للاستعلاء هم الكوفيون وتبعهم القتبي في هذا، وأما غيرهم فذهبوا إلى أن في هذه الآية الكريمة استعارة تبعية حاصلها أنه شبه تمكن المصلوب على الجذع بظرفية المظروف في الظرف، ومثل هذه الآية الكريمة قول سويد بن أبي كاهل:

وَهُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِذْعِ نَخْلَةٍ   فَلاَ عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلاَّ بِأَجْدَعَا

(٤) سورة التوبة، الآية: ٣٨.

٢٩٧ ـ هذا الشاهد من كلام زيد الخير، وكان يعرف في الجاهلية بزيد الخيل، فلما أسلم سماه النبي ﷺ زيد الخير، وهذا الذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

✽ وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِنَّا فَوَارِسٌ ✽

اللغة: (يوم الروع) اليوم الذي يفزع الناس فيه، وأراد به يوم الحرب (فوارس) جمع فارس، وهو من الألفاظ التي جاءت على فواعل من جمع فاعل وهو وصف لمذكر عاقل (بصيرون) عارفون (الأباهر) جمع أبهر ـ بوزن جعفر ـ وهو عرق من المقاتل مكانه في الظهر (والكلى) جمع كلوة أو كلية، ولكل حيوان كليتان.

الإعراب: (ويركب) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، يركب: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (يوم) ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية منصوب بيركب، وعلامة نصبه الفتحة=

ولـ (عَلَى) أربعةُ مَعَانٍ:

أحدها: الاستعلاءُ[1]، نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾[2].

والثاني: الظَّرْفِية، نحو: ﴿عَلَى حِينِ غَفْلَةٍ﴾[3]، أي: في حين غفلة.

والثالث: المُجَاوَزَة، كقوله:

٢٩٨ - * إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ *

= الظاهرة، ويوم مضاف و (الروع) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (منا) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فوارس، وأصله صفة له، فلما تقدم عليه صار حالاً (فوارس) فاعل يركب مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره، وكان من حقه أن يمنعه من التنوين لأنه ممنوع من الصرف لكونه على زنة منتهى الجموع، لكنه لما اضطر نونه (بصيرون) نعت لفوارس مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالماً (في) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (طعن) مجرور بفي، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله بصيرون وطعن مضاف، و(الأباهر) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، مجرور بالكسرة الظاهرة (والكلى) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الكلى معطوف على الأباهر مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع ظهورها التعذر.

الشاهد فيه: قوله: (في طعن) فإن (في) هنا بمعنى الباء؛ لأن بصيراً يتعدى بالباء.

(١) المراد بالاستعلاء العلو، فالسين والتاء للتوكيد، وليسا دالين على الطلب، ثم الاستعلاء إما حقيقي كما في الآية الكريمة التي تلاها المؤلف، وإما مجازي كما في قوله تعالى: ﴿أولئك على هدى من ربهم﴾ وقوله سبحانه: ﴿وإنك لعلى خلق عظيم﴾، ومنه قولهم: (على فلان دين).

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٢٢.

(٣) سورة القصص، الآية: ١٥.

٢٩٨ - هذا الشاهد من كلام القحيف العقيلي، يمدح حكيم بن المسيب القشيري، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* لَعَمْرُ الله أَعْجَبَنِي رِضَاهَا *

اللغة: (قشير) - بضم القاف وفتح الشين - هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة (لعمر الله) المراد الحلف بإقراره لله تعالى بالخلود والبقاء بعد فناء الخلق.

قالوا: عمرك الله، وعمري الله، بنصب عمر على حذف حرف القسم والجر، وبنصب =

أي: عني.

= لفظ الجلالة على التعظيم، وعمر: مصدر أضيف لفاعله الذي هو ياء المتكلم أو كاف المخاطب، قال عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

أَيُّهَا يَنْعَتُنِي تُبْصِرْنَنِي عَمْرَكُنَّ الله أَمْ لَا يَقْتَصِدْ

المعنى: إذا رضيت عني بنو قشير سرني رضاها، وذلك لأنه يعود على تعظيم الجدوى، وهذا متصل المعنى بقول الآخر:

إِذَا رَضِيَتْ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضْبَاناً عَلَيَّ لِئَامُهَا

الإعراب: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب (رضيت) رضي: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء للتأنيث (عليَّ) جار ومجرور متعلق برضي (بنو) فاعل رضي، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، وقد مر في باب الفاعل أن جمع المذكر السالم، وخاصة لفظ (بنو) يجوز عند قوم تأنيث الفعل المسند إليه، وبنو مضاف و(قشير) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (لعمر) اللام لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، عمر: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وعمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، وتقدير الكلام: لعمر الله يميني، أو لعمر الله ما أحلف به (أعجبني) أعجب: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب (رضاها) رضا: فاعل أعجب مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى بني قشير مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: قوله: (رضيت عليَّ) فإن (على) فيه بمعنى (عن) وذلك من قبل أن الأصل في (رضي) أن يتعدى بعن، لا بعلى، مثل قوله تعالى: ﴿رضي الله عنهم ورضوا عنه﴾ وقوله: ﴿لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك﴾، ومثل قول الشاعر السابق:

إِذَا رَضِيَتْ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضْبَاناً عَلَيَّ لِئَامُهَا

وإنما عدى الشاعر في بيت الشاهد (رضي) بعلى، حملاً على ضده الذي هو غضب، فإنه يتعدى بعلى كما في البيت الذي أنشدناه، ومن سنن العرب أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله، وهذا تخريج الكسائي لهذه العبارة في هذا البيت.

وذهب أبو عبيدة إلى أن الشاعر ضمن رضي في هذا البيت معنى أقبل فعداه تعديته، =

والرابع: المصاحبة، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِمْ﴾[١] أي: مَعَ ظلمهم[٢].

ولـ (عَنْ) أربعةُ معانٍ أيضاً:

أحدها: المجاوزة[٣]، نحو: (سِرْتُ عَنِ البَلَدِ)، و (رَمَيْتُ عَنِ القَوْسِ).

والثاني: البَعْدِية، نحو: ﴿طَبَقاً عَنْ طَبَقٍ﴾[٤]، أي: حالاً بعد حال.

= قال: (إنما ساغ هذا لأن معناه أقبلت عليّ) اهـ.

وذهب ابن هشام في مغني اللبيب إلى أن الكلام على التضمين، لكنه جعل (رضي) مضمناً معنى عطف.

(١) سورة الرعد، الآية: ٦.

(٢) وبقي من المعاني التي ذكروها لعلى ستة معان، الأول أنها تأتي بمعنى اللام نحو قوله تعالى: ﴿ولتكبروا الله على ما هداكم﴾ أي لهدايته إياكم، والثاني أنها تأتي بمعنى عند نحو قوله سبحانه: ﴿ولهم عليّ ذنب﴾ أي عندي، والثالث أنها تأتي بمعنى من نحو قوله جل شأنه: ﴿إذا اكتالوا على الناس يستوفون﴾ أي من الناس، والرابع أنها تأتي بمعنى الباء، نحو قوله تعالى: ﴿حقيق على ألا أقول على الله إلا الحق﴾ أي حقيق بألا أقول، والخامس أن تكون زائدة، كما في قول حميد بن ثور الهلالي:

أَبَى الله إلاَّ أنَّ سَرْحَةَ مَالِكٍ ... عَلَى كُلِّ أفْنَانِ العِضَاهِ تَرُوقُ

وجه الدلالة من هذا البيت أن (تروق) فعل يتعدى بنفسه، فزاد الشاعر معه(على) ونص سيبويه على أن (على) لا تقع زائدة، وعلى رأيه يخرج ما في البيت بأن (يروق) قد ضمن معنى تشرق.

المعنى السادس أن تكون بمعنى لكن الدالة على الاستدراك نحو قولك: (فلان يرتكب الآثام على أنه لا يقنط من رحمة الله) ومنه قول ابن الدمينة:

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ المُحِبَّ إذَا دَنَا ... يَمَلُّ وَأنَّ النَّأيَ يَشْفِي مِنَ الْوَجْدِ
بِكُلٍّ تَدَاوَيْنَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا ... عَلَى أنَّ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ البُعْدِ

(٣) المجاوزة إما حقيقة، وذلك إذا كانت تدل على بعد جسم عن جسم نحو (سرت عن البلد) وإما مجازية، وذلك إذا كانت في المعاني نحو قوله تعالى: ﴿ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكاً﴾.

(٤) سورة الانشقاق، الآية: ١٩.

والثالث: ٱلاسْتِعْلاَء، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾[1]، أي: عَلَى نفسه، وكقول الشاعر:

٢٩٩ ـ لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي ....

أي: عَلَيَّ.

---

(١) سورة محمد، الآية: ٣٨(القتال) وخرج الدماميني الآية الكريمة على أن (يبخل) قد ضمن معنى يبعد، أي ومن يبخل فإنما يبعد الخير عن نفسه.

٢٩٩ ـ هذا الشاهد من كلام ذي الإصبع العدواني، واسمه الحارث بن محرث، وكان قد نهشت حية إصبعه فشلت، فلقب بذي الإصبع لذلك، وما ذكره المؤلف هو قطعة من بيت من البسيط، وهو بتمامه:

لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي، وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

اللغة: (لاه ابن عمك) اعلم أن الأصل في هذا الاستعمال أن يقولوا: لله أنت، ولله درك، ولله أبوك، ولله ابن عمك ـ بثلاث لامات، الأولى لام الجر، والثانية لام التعريف، والثالثة لام هي فاء الكلمة باعتبار أن لفظ الجلالة مشتق من (ل ي ه) ـ وقد يريدون التخفيف فيقولون: لاه أنت، ولاه أبوك، ولاه ابن عمك، بلام واحدة ـ وقد اختلف العلماء حينئذ في الساقط من اللامات والباقي منها؛ فذهب سيبويه إلى أن المحذوف لام الجر ولام التعريف جميعاً، والباقية هي اللام التي هي فاء الكلمة، ودليله على ذلك أن الباقية مفتوحة، ولام الجر مكسورة، ولام التعريف ساكنة، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن المحذوف لام التعريف وفاء الكلمة، والباقية هي لام الجر، واعتذر عن فتحها بأن هذه الفتحة عارضة للمحافظة على الألف التي هي عين الكلمة، فإن اللام لو انكسرت لعادت الألف ياء، واحتج لما ذهب إليه بأن هذا الجر الذي في آخر الكلمة لا بد له من عامل، وقد علمنا أن حرف الجر لا يحذف ويبقى عمله إلا شذوذاً، فلذلك لا نخرج عليه، وهذا الكلام مردود بأن اللام قد فتحت وليس بعدها ألف في قولهم (لهي أبوك) بمعنى لله أبوك؛ فلو كانت هذه اللام هي الجارة لبقيت مكسورة حيث لا مقتضي لفتحها، فلما رأيناهم فتحوها بكل حال، وكنا نعلم أن لام الجر لا تفتح إلا إذا كان المجرور مضمراً أو مستغاثاً به علمنا أنها مع هذا الاسم الظاهر الذي ليس مستغاثاً به ليست لام الجر (أفضلت) معناه زدت وصرت ذا فضل وزيادة مجد (حسب) الحسب ـ بفتح الحاء والسين جميعاً ـ كل ما يعده الإنسان من مآثره=

والرابع: التعليل، نحو: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾[1] أي: لأجْلِهِ[2].

* * *

= (دياني) الديان: صيغة مبالغة من (دان فلاناً فلاناً) إذا أخضعه لنفسه وملك أمره، وكان بيده جزاؤه (تخزوني) تسوسني وتقهرني.

الإعراب: (لاه) مجرور بحرف جر محذوف على ما هو مذهب سيبويه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (ابن) مبتدأ مؤخر، وابن مضاف وعم من(عمك) مضاف إليه، وعم مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه (لا) نافية (أفضلت) أفضل: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب وتاء المخاطب فاعله (في حسب) جار ومجرور متعلق بأفضل (عني) جار ومجرور متعلق بأفضل أيضاً (ولا) الواو حرف عطف، لا؛ حرف نفي (أنت) ضمير منفصل مبتدأ (دياني) ديان: خبر المبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه (فتخزوني) الفاء حرف عطف. تخزو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به لتخزو، مبني على السكون في محل نصب.

الشاهد فيه: استشهد المؤلف بهذا البيت على أن (عن) في قول الشاعر (لا أفضلت في حسب عني) معناها الاستعلاء بمنزلة على، وقد ذكر مثل ذلك في كتابه مغني اللبيب، قال: (لأن المعروف أن يقال: أفضلت عليه) اهـ. وقد سبقه إلى ذلك يعقوب بن السكيت في كتابه إصلاح المنطق وابن قتيبة في كتابه أدب الكاتب.

وجوز المحقق الرضي هذا الوجه ووجهاً آخر حاصله أن يكون (عن) باقياً على أصله، ويكون الشاعر قد ضمن (أفضل) معنى تجاوز حيث قال (يجوز أن يكون أفضلت مضمناً معنى تجاوزت في الفضل، وأن يجعل عن بمعنى على) اهـ.

وفيه شاهد آخر، وذلك في قوله (لاه) لأن أصله (لله) فحذف لام الجر، وأبقى عملها، ثم حذف لام (ال) من لفظ الجلالة، وهذا إنما يتم على قول سيبويه الذي قدمنا بيانه في لغة البيت.

(١) سورة هود، الآية: ٥٣، وخرج الزمخشري هذه الآية الكريمة على التضمين، وقدره بما نحن بتاركي آلهتنا صادرين عن قولك.

(٢) وقد بقي من معاني (عن) التي ذكرها النحاة ولم يذكرها المؤلف خمس معان:

الأول: أن تكون بمعنى (من) نحو قوله تعالى: ﴿وهو الذي يقبل التوبة عن عباده﴾ أي منهم. =

وللكاف أربعةُ مَعَانٍ أيضاً:

أحدها: التّشْبِيه، نحو: ﴿وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾[١].

والثّاني: التعليل، نحو: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[٢] أي: لهدايته إيّاكم.

والثالث: الاستعلاءُ، قيل لبعضهم: كيف أَصْبَحْتَ؟ فقال: كخَيْرٍ، أي: عليه[٣]، وَجَعَلَ منه الأخفشُ قولَهُم: (كُنْ كمَا أَنْتَ) أي: علىٰ ما أنت عليه[٤].

= الثاني: أن تكون بمعنى الباء، نحو قوله سبحانه: ﴿وما ينطق عن الهوى﴾ أي به.

الثالث: أن تكون بمعنى البدل، نحو قوله تعالى: ﴿لا تجزي نفس عن نفس شيئاً﴾ أي بدل نفس، وفي الحديث «صومي عن أمك» أي بدلها.

الرابع: أن تكون دالة على الاستعانة نحو قولك (رميت عن القوس).

الخامس: أن تكون للظرفية، نحو قول الشاعر:

وَآسِ سَـرَاةَ الْحَـيِّ حَيْـثُ لَقِيتَهُـمْ   وَلاَ تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّبَاعَةِ وَانِيَا

(١) سورة الرحمن، الآية: ٣٧.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٩٨، وقد ادعى قوم أن الكاف في هذه الآية الكريمة للتشبيه، وأن المقصود بقوله سبحانه ﴿واذكروه﴾ طلب الهداية، فوضع الخاص ـ وهو طلب الذكر ـ موضع العام الذي هو طلب الهداية، وكأنه قيل: فاهتدوا هداية مماثلة لهدايته إياكم.

(٣) سيأتي للمؤلف في فصل يعقده آخر هذا الباب للكلام على حذف حرف الجر أن يذكر أن رؤبة سئل: كيف أصبحت، فأجاب (خير والحمد لله) بحذف حرف الجر وبقاء الاسم مجروراً، وقد ذهب قوم إلى أن الكاف في هذا الكلام للتشبيه، وأن الكلام على حذف مضاف، وكأنه قال: كصاحب خير.

(٤) وعلى كون الكاف بمعنى على تكون ما موصولة في محل جر بالكاف التي بمعنى على، وأنت: مبتدأ، وخبره محذوف، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة، وتقدير الكلام: كن على الحال الذي أنت عليه، ويجوز أن تكون ما زائدة ملغاة، وأنت: ضمير مرفوع أقيم مقام الضمير المجرور، وهو في محل جر بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كن، وكأنه قال: كن كأنت، أي كن فيما يستقبل من الزمان مماثلاً لنفسك فيما مضى منه، أي استمر على ما عرف عنك وفيه أعاريب أخرى نكتفي منها بهذين.

والرابع: التوكيد، وهي الزائدة، نحو: ﴿لَيْسَ كمثلِهِ شَيْءٌ﴾ [1] أي: ليس شيءٌ مثله [2].

* * *

ومعنى إلى وحتى انتهاءُ الغايةِ، مكانيةً أو زمانيةً، نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾ [3]، ونحو: ﴿أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [4]. ونحو: (أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا) ونحو: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ [5].

وإنّما يُجَرُّ بحتى في الغالب آخِرٌ أو مُتَّصِلٌ بآخِرٍ، كما مثلنا؛ فلا يقال: (سَهِرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نِصْفِهَا) [6].

* * *

(١) سورة الشورى، الآية: ١١.

(٢) وقد زاد النحاة على ما ذكره المؤلف من معاني الكاف المبادرة، وذلك إذا اتصلت بما، ومثلوا له بقولهم (سلم كما تدخل) وقولهم (صل كما يدخل الوقت) وممن ذكر هذا المعنى أبو سعيد السيرافي وابن الخباز والمؤلف في المغني.

(٣) سورة الإسراء، الآية: ١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٧.

(٥) سورة القدر، الآية: ٥.

(٦) من غريب ما ذكر النحاة ـ ومنهم المؤلف في المغني ـ أن إلى تجيء بمعنى الفاء ـ وهو الترتيب ـ واستشهد على ذلك بقول الشاعر:

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ شغباً إلى بَدَا ... إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلَادٌ سِوَاهُمَا

شغباً وبدا: موضعان، قالوا: أراد أنت حببت شغباً فبدا، ويدل على أنه أراد الترتيب الذي تدل عليه فاء العطف أنه يقول بعد هذا البيت:

حَلَلْتِ بِهَذَا حَلّةً بَعْدَ حَلّةٍ ... بِهَذا، فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا

فإلى في قوله (إلى بدا) دالة على الترتيب، وإلى في قوله (إليّ) لوصل حببت بياء المتكلم، فالحرفان ـ وإن كانا بلفظ واحد ـ مختلفان في المعنى، وبهذا قد يعتذر عما قد يقال: إن حرف الجر لا يتعلق بفعل واحد مرتين، لأن محل المنع من تعلق الحرف الواحد بالفعل الواحد مرتين فيما إذا اتحد المعنى في المرتين، أما إذا اختلف المعنى =

ومعنى كي التعليلُ، ومعنى الواو والتاء القَسَمُ، ومعنىٰ مُذْ ومُنْذُ ابتداءُ الغاية إن كان الزمان ماضياً، كقوله:

٣٠٠ ـ * أَقْــوَيْــنَ مُــذْ حِجَــجٍ وَمُــذْ دَهْــرِ *

= كما هنا فكأنه ـ بسبب اختلاف المعنى ـ حرفان ـ ولا مانع من تعلق حرفي جر مختلفي المعنى بفعل واحد.

وقد خرج قوم البيت على أن (إلى) متعلق بمحذوف يقع حالاً من (شغباً) والتقدير: وأنت التي حببت شغباً مضافاً إلى بدا، وهذا هو التضمين في أحد صوره.

وخرجه جماعة آخرون على أن (إلى) بمعنى مع، أي حببت شغباً مع بدا.

٣٠٠ ـ هذا الشاهد من كلام زهير بن أبي سلمى المزني، وقد تقدم ذكره في تعليقاتنا أول هذا الباب برواية الكوفيين (ص ٢١)، ويقال: هو موضوع، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل، وصدره قوله.

* لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ *

اللغة: (قنة) ـ بضم القاف وتشديد النون ـ هي أعلى الجبل، و(الحجر) بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم ـ منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القرى، و(أقوين) أي خلون من السكان، و(حجج) جمع حجة ـ بكسر الحاء المهملة فيهما ـ وهي السنة.

الإعراب: (لمن) اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، ومن: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (الديار) مبتدأ مؤخر (بقنة) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الديار أو صفة له إن اعتبرته محلى بأل الجنسية وجعلته كالنكرة، وقنة مضاف و(الحجر) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (أقوين) أقوى: فعل ماضي مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع (مذ) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (حجج) مجرور بمذ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بأقوى (ومذ) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل من الإعراب، مذ: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (دهر) مجرور بمذ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق وهو قوله مذ حجج.

الشاهد فيه: قوله (مذ حجج) وقوله (مذ دهر) فإن الحجج جمع حجة وهي السنة وهو اسم زمان، وكذلك الدهر اسم زمان، وقد جرهما بمذ، ومذ هنا لابتداء الغاية الزمانية=

وقوله:

٣٠١ ـ * وَرَبْـعٍ عَفَـتْ آثَـارُهُ مُنْـذُ أَزْمَـانِ *

= لكون الزمن المجرور بهما ماضياً، وقد ذكرنا لك في الموضع الذي أحلناك عليه أن الكوفيين يروون (من حجج ومن دهر) ويستدلون بالبيت على أن (من) تأتي لابتداء الغاية الزمانية، وأن البصريين ينكرون ذلك، ثم منهم من ينكر ثبوته بتة، ومنهم من ينكر هذه الرواية التي رواها الكوفيون، ويذكر أن الرواية الصحيحة (مذ حجج ومذ دهر) كما رواها المؤلف هنا.

٣٠١ ـ هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندي، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَعِرْفَانِ *

اللغة: (قفانبك) قد ورد هذا المطلع في طويلة امرىء القيس اللامية المعلقة، وذلك قوله:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ   بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

(وربع) الربع ـ بفتح فسكون ـ المنزل والدار، ويروى (ورسم عفت آثاره) والرسم ـ بفتح فسكون أيضاً ـ ما بقي من آثار الديار لاصقاً بالأرض، وعفت: درست وانمحت معالمها، والآثار: جمع أثر، ويروى (عفت آياته) والآيات: جمع آية، وهي العلامة التي يستدل بها على موضع نزول القوم (أزمان) جمع زمن ـ بفتح الزاي والميم جميعاً ـ وهو الوقت.

الإعراب: (قفا) فعل أمر، وألف الاثنين فاعله، ويقال: الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، وعامل الشاعر حال الوصل كحال الوقف (نبك) فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن (من ذكرى) جار ومجرور متعلق بنبك، وذكرى مضاف و(حبيب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (وعرفان) الواو حرف عطف، عرفان: معطوف على حبيب (وربع) الواو حرف عطف، ربع: معطوف على حبيب أيضاً (عفت) عفى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر، والتاء للتأنيث (آثاره) آثار: فاعل عفت مرفوع بالضمة الظاهرة، وآثار مضاف وضمير الغائب العائد على الربع مضاف إليه (منذ) حرف جر مبني على الضم لا محل له من الإعراب (أزمان) مجرور بمنذ، وعلامة جره الكسرة =

والظرفيةُ إن كان حاضراً، نحو: (مُنْذُ يَوْمِنَا) وبمعنىٰ مِنْ وإلَى معاً إن كان معدوداً، نحو: (مُذْ يَوْمَيْنِ).

* * *

ورُبَّ للتكثير كثيراً، وللتقليل قليلاً[1]؛ فالأولُ كقوله عليه الصلاة والسلام[2]: «يَا رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان: (يَا رُبَّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ، وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ) والثاني كقوله:

٣٠٢ ـ أَلَا رُبَّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلْدَهُ أَبَوَانِ

يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام.

* * *

= الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بعفت.

الشاهد فيه: قوله (منذ أزمان) حيث دخلت (منذ) على لفظ دال على الزمان والمراد به الزمان الماضي؛ فدلت على ابتداء الغاية الزمانية، وهو دليل للكوفيين على أن (منذ) قد تكون لابتداء الغاية الزمانية.

(١) أراد المؤلف بهذه العبارة الرد على فريقين، أحدهما زعم أنها للتقليل دائماً وهم أكثر النحاة، وثانيهما زعم أنها للتكثير دائماً، وهم ابن درستويه وجماعة وافقوه على ذلك.

(٢) وحمل العلماء على هذا المعنى قوله تعالى: **﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾** ووجه الدلالة من الآ ية الكريمة ومن الحديث على أن (رب) فيهما للتكثير، وليست للتقليل، أن كلاًّ منهما مسوق للتخويف، ولا يناسب التخويف أن يكون القليل هو ودادتهم أن يكونوا مسلمين، ولا أن يكون القليل هو أن يعرى في الآخرة من كان كاسياً في الدنيا.

ومن مجيئها للتكثير أيضاً قول امرىء القيس:

أَيَا رُبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِآنِسَةٍ كَأَنَّهَا خَطُّ تِمْثَالِ

وذلك لأنه يفتخر بهذا اللهو، ولا يتناسب مع مقام الفخر أن يكون مراده حصول ذلك قليلاً.

٣٠٢ ـ نسبوا هذا الشاهد إلى رجل من أزد السراة، ولم يزيدوا في التعريف به عن ذلك المقدار، وذكر الفارسي أن هذا الشاهد لرجل اسمه عمرو الجنبي، وأن من حديثه أنه لقي امرأ القيس بن حجر في بعض الفلوات؛ فسأله بهذا البيت على سبيل المعاياة. =

....

= وبعد هذا البيت قوله:

وَذِي شَامَةٍ غَرَّاءَ فِي حُرِّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَـــةٍ لاَ تَنْقَضِـــي لأَوَانِ
وَيَكْمُلُ فِي خَمْسٍ وَتِسْعٍ شَبَابُهُ وَيَهْـرَمُ فِـي سَبْـعٍ مَعـاً وَثَمَـانِ

اللغة: (ألا رب مولود ـ البيت) أراد بالمولود الذي ليس له أب عيسى ابن مريم روح الله وكلمته التي ألقاها إلى مريم، عليه السلام! ويروى (عجبت لمولود وليس له أب) وأراد بذي الولد الذي لم يلده أبوان آدم أبا البشر عليه الصلاة والسلام، فإنه خلق من تراب ولم يخلق من أبوين، وقال الله تعالى: ﴿**إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون**﴾ وقيل: أراد به القوس؛ لأنها تؤخذ من شجرة معينة واحدة، وقيل: أراد البيضة، وقوله (لم يلده) هو هنا بفتح ياء المضارعة وسكون اللام التي هي عين الكلمة وأصلها الكسر، وقد اعتبر يلد اعتبار كتف وفخذ ونحوهما من كل كلمة ثلاثية ثانيها مكسور؛ فإنه يجوز إسكان هذا الثاني للتخفيف (وذي شامة غراء في حر وجهه ـ البيت) أراد بذي الشامة القمر، وأراد بكمال شبابه في خمس وتسع ـ وذلك أربع عشرة ليلة ـ صيرورته بدراً؛ لأنه في ذلك الوقت في غاية البهاء والنور كما أن الشاب في غاية القوة وحسن المنظر وعنفوان الشباب، وأراد بهرمه ذهاب نوره، ونقصان ذاته في ليلة التاسع والعشرين، والغراء: أنثى الأغر، وهي البيضاء، وحر الوجه ـ بضم الحاء وتشديد الراء ـ ما بدا من الوجنة، والمجللة: المغطاة، اسم مفعول من التجليل، وهو التغطية، ومعنى قوله (لا تنقضي لأوان) أنه ليس لها أوان تنقضي فيه، والمقصود أنها لا تذهب في وقت من الأوقات.

الإعراب: (ألا) حرف دال على التنبيه، مبني على السكون لا محل له من الإعراب (رب) حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (مولود) مبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (وليس) الواو حرف زائد لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ليس: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (له) اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وضمير الغيبة العائد على المولود مبني على الضم في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها (أب) اسم ليس تأخر عن خبرها مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع أو جر=

فصل: من هذه الحروف ما لَفْظُه مُشْتَرِكٌ بين الحرفية والاسمية، وهو خمسة:
أحدها: الكاف، والأَصَحُّ أن اسميتها مخصوصة بالشعر [(١)]، كقوله:

= صفة لمولود. فإن جعلت الجملة في محل جر كنت قد أتبعت لفظ الموصوف، وإن جعلت الجملة في محل رفع كنت قد أتبعت محل الموصوف، وخبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظاً برب محذوف، وتقدير الكلام: ألا رب مولود موصوف بكونه لا أب له موجود (وذي) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ذي: معطوف على مولود مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و(ولد) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (لم) حرف نفي وجزم وقلب، مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يلده) يلد: مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المأتي بها للتخلص من التقاء الساكنين العارض بسبب التخفيف، وضمير الغائب العائد على ذي الولد مفعول به ليلد مبني على الضم في محل نصب (أبوان) فاعل يلد مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وجملة يلد وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لذي ولد.
الشاهد فيه: قوله (رب مولود) فإن (رب) فيه دالة على التقليل، ألا ترى أن المولود الذي ليس له أب قليل جداً، حتى إنه لم يوجد منه إلا فرد واحد، وهو عيسى عليه السلام! وكذلك ذو الولد الذي لم يولد من أبوين بهذه المثابة، ولم يوجد منه غير آدم عليه السلام!

(١) ذكر المؤلف في المغني أن القول بأن اسمية الكاف مخصوصة بالشعر هو قول المحققين وسيبويه، وقد قال كثير منهم الفارسي والأخفش: يجوز أن تجعل الكاف اسماً بمعنى مثل في سعة الكلام، وعند هؤلاء إذا قلت (محمد كالأسد) يجوز أن تعرب الكاف اسماً بمعنى مثل خبراً عن المبتدأ مبنياً على الفتح في محل رفع، و(الأسد) مضاف إليه، كما لو قلت (محمد مثل الأسد) وجعل الزمخشري الضمير المجرور بفي من قوله تعالى: ﴿**إني أخلق من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه**﴾ راجعاً إلى الكاف التي في (كهيئة) وقد علمنا أن الضمير لا يرجع إلى الأسماء، وقد رد ابن هشام ذلك على الزمخشري بما حاصله أنه لو صح أن تكون الكاف اسماً لسمع نحو (مررت بكالأسد) يعني لدخل عليه حرف الجر؛ لأنه علامة من علامات اسمية الكلمة، ونستبعد أن يريد الباء بخصوصها من بين حروف الجر، وإن كانت الباء نفسها قد دخلت على الكاف، =

٣٠٣ ـ * يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمّ *

= كما ستسمع فيما نرويه لك من الشواهد.

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه: وهذا الرد في غاية الضعف؛ لوجهين: الأول: أنه لا يلزم من تخلف علامة معينة من علامات الاسمية عدم اسمية الكلمة؛ لجواز أن تكون علامة اسميتها غير هذه العلامة كعود الضمير إليها، والوجه الثاني: أنه سمع فعلاً دخول حرف الجر على الكاف، ومنه ما استشهد به ابن هشام نفسه من قول العجاج:

* يضحكن عن كالبرد المنهم *

وما سنذكره من الشواهد في شرح الشاهد رقم ٣٠٣ الآتي بعد هذه الكلمة.

٣٠٣ ـ هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة الراجز المشهور، وهو يصف فيه نسوة، وقبل هذا البيت قوله:

وَلَا تَلُمْنِي اليَوْمَ يَا ابْنَ عَمِّي عِنْدَ أَبِي الصَّهْبَاءِ، أَقْصَى هَمِّي
بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنِعَاجٍ جُمِّ يَضْحَكْنَ عَنْ كَالبَرَدِ المُنْهَمِّ
* تَحْتَ عَرَانِينِ أُنُوفٍ شُمِّ *

اللغة: (أبو الصهباء) كنية رجل، و(أقصى همي بيض) جملة من مبتدأ وخبر، ومنه تعلم فساد إعراب الشيخ خالد، و(نعاج) جمع نعجة، وبها تكني العرب عن المرأة، وبها فسر قوله تعالى: ﴿إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة﴾ و(جم) بضم الجيم ـ جمع جماء، وهي التي لا قرن لها، و(يضحكن عن كالبرد ـ البيت) البرد ـ بفتح الباء والراء جميعاً ـ حب الغمام، وهو ما ينزل من السحاب شبه الحصى الصغار، ويقال له (حب المزن) أيضاً (المنهم) الذائب، قال الجوهري (انهم البرد والشحم: ذاب) شبه ثغر النساء بالبرد الذائب في الجلاء واللطافة (تحت عرانين أنوف شم) العرانين: جمع عرنين، وهو ما تحت مجتمع الحاجبين من الأنف، والشم ـ بضم الشين وتشديد الميم ـ جمع أشم، وهو وصف من الشمم، والشمم ـ بفتح الشين والميم الأولى جميعاً ـ ارتفاع قصبة الأنف مع استواء أعلاه، فإن كان ثمة احديداب فهو القنا، والأنف أقنى.

الإعراب: (يضحكن) يضحك: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة لا محل له من الإعراب، ونون النسوة العائد على النعاج فاعله مبني على الفتح في محل رفع، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة ثانية لبيض ثلاث، والصفة الأولى هي متعلق الجار والمجرور في قوله (كنعاج جم) وقوله (عن) حرف جر =

....

= مبني على السكون لا محل له من الإعراب (كالبرد) الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل جر بعن، والجار والمجرور متعلق بيضحك والكاف الاسمية مضاف والبرد مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (المنهم) صفة للبرد مجرورة بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (عن كالبرد) فإن الكاف في هذه العبارة اسم بمعنى مثل، بدليل دخول حرف الجر الذي هو عن عليها، وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم.

وهنا أمران لا بد أن نشير إليهما بكلمة لما ذكرناه قبل شرح هذا الشاهد مباشرة:

الأمر الأول: أن العلماء أجمعوا على أن الكاف تأتي اسماً بمعنى مثل.

الأمر الثاني: بعد اتفاقهم على مجيء الكاف اسماً بمعنى مثل اختلفوا: هل يختص ذلك بضرورة الشعر أو لا؟ فذهب الأخفش والفارسي وابن مالك إلى أنه لا يختص ذلك بضرورة الشعر، وهؤلاء جوزوا في نحو قولك (زيد كالأسد) أن تكون الكاف حرف جر، وأن تكون اسماً بمعنى مثل أضيف إلى الأسد، قالوا: والدليل على صحة ما ذهب هؤلاء إليه كثرة مجيئه في كلام الفحول من الشعراء، مثل قول ذي الرمة:

أَبِيتُ عَلَى مَيٍّ كَئِيباً، وَبَعْلُهَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ

فإن الكاف في قوله (كالنقا) اسم بمعنى مثل، بدليل دخول حرف الجر الذي هو على عليها، لأنك تعلم أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم:

ونظيره قول امرىء القيس يصف فرساً:

وَرُحْنَا بِكَابْنِ المَاءِ يُجْنَبُ وَسْطَنَا تَصَوَّبُ فِيهِ العَيْنُ طَوْراً وَتَرْتَقِي

الشاهد فيه: قوله (بكابن الماء) ووجه الاستشهاد دخول الباء على الكاف.

وقول الكميت بن زيد الأسدي:

عَلَيْنَا كَالنِّهَاءِ مُضَاعَفَاتٌ مِنَ المَاذِيِّ لَمْ تُوزِ المَنُونَا

وقول الأعشى ميمون بن قيس:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالفُتُلُ

وقول امرىء القيس بن حجر أيضاً:

وإنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٍ، وَلَمْ يَغْلِبْكَ مِثْلُ المُغَلَّبِ

وقول الشاعر:

تَيَّمَ القَلْبَ حُبُّ كَالبَدْرِ، لا، بَلْ فَاقَ حُسْناً مَنْ تَيَّمَ القَلْبَ حُبّاً =

والثاني والثالث: عَنْ وعَلَىٰ، وذلك[1] إذا دخلت عليهما (مِنْ) كقوله:

٣٠٤ ـ * مِـنْ عَـنْ يَمِينِـي مَـرَّةً وَأَمَـامِـي *

= ومع كثرة هذه الشواهد لا يجوز أن يقال: إن سبيل ذلك ضرورة الشعر، وتأويل هذه الأبيات بحمل الكاف وما بعدها على أنهما جار ومجرور في محل صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ أو فاعلاً أو مضافاً إليه أو نحو ذلك مما يبعد الثقة بدلالة الكلام على ما يستدل به عليه؛ فإنه ما من كلام إلا ويمكن التأويل فيه، وسبيل الشواهد العربية أن تحمل على ظاهرها، ما لم يقم دليل على أن هذا الظاهر غير صحيح؛ فحينئذ يصح أن يذهب إلى التأويل، فاعرف هذا وكن منه على ثبت، والله تعالى المسؤول أن ينفعك به.

(١) قد تبع المؤلف ـ في تحديد الموضع الذي تكون على وعن فيه اسمين بدخول من عليهما ـ ظاهر عبارة ابن مالك، مع أنها عند التحقيق لا تدل على اختصاص اسميتهما بدخول من، والحق أن قوله (من أجل ذا عليهما من دخلا) ليس ضابطاً، بل هو دليل اسميتهما؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف، ألا ترى أن (على) قد دخلت على (عن) في قوله:

* عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحاً *

وسنذكره كاملاً في آخر شرح الشاهد رقم ٣٠٤ الآتي.

٣٠٤ ـ هذا الشاهد من كلام قطري بن الفجاءة التميمي الخارجي، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً *

اللغة: (دريئة) الدريئة ـ بفتح الدال ـ الغرض الذي ينصب ليتعلم عليه الرمي، وتحتمل جملة (أراني للرماح دريئة) معنيين؛ أحدهما أنه وصف نفسه بكونه فارساً شجاعاً وأنه يصبر على الجلاد ويقيم في معمعة الحرب حين يفر الأبطال وينهزم الكماة، فتتقاذف نحوه رماح الأعداء، وتترامى عليه نبالهم، فتارة تأتيه من ههنا، وتارة تأتيه من ههناك، والمعنى الثاني: أن أصحابه المحاربين معه يتخذونه جنة لهم ووقاية يتقون به رمايا الأعداء؛ فيقدمونه عليهم ثقة برباطة جأشه واجتماع خصال الصبر والإقدام والمهارة فيه (من عن يميني) أراد من جهة يميني.

الإعراب: (ولقد) الواو حرف قسم وجر، والمقسم به محذوف، وكأنه قد قال: والله لقد أراني ـ إلخ، واللام واقعة في جواب القسم المقدر، وقد: حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أراني) أرى: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على=

وقوله:

٣٠٥ـ * غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَمَا تَمَّ ظِمْؤُها *

= الألف منع من ظهورها التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به أول لأرى، وهذه الأفعال القلبية تختص من بين سائر الأفعال بأن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كما هنا؛ فإن الفاعل والمفعول ضميران للمتكلم، وغيرها من الأفعال لا يجوز فيه ذلك؛ فلا تقول: ضربتني ولا أكرمتني ـ بتاء المتكلم ـ وإن أردت هذا المعنى قلت: ضربت نفسي وأكرمت نفسي، كما قال أبو الطيب المتنبي:

وَأُكْـرِمُ نَفْسِـي إنَّنِـي إنْ أَهَنْتُهَـا وَحَقِّكَ لَمْ تَكْرُمْ عَلَى أَحَدٍ بَعْدِي

(للرماح) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دريئة الآتي، وكان أصله وصفاً، فلما تقدم أعرب حالاً (دريئة) مفعول ثان لأرى منصوب بالفتحة الظاهرة (من) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (عن) اسم بمعنى جهة أو جانب أو نحو ذلك مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بفعل دل عليه قوله (أراني للرماح دريئة) وكأنه قد قال: تجيئني هذه الرماح من جهة يميني تارة، وعن مضاف ويمين من (يميني) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم، ويمين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (تارة) ظرف متعلق بذلك الفعل المحذوف المدلول عليه بما تقدم (وأمامي) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أمام: معطوف على يميني، والمعطوف على المجرور مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتي بها لأجل مناسبة ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: قوله (من عن يميني) فإن عن في هذه العبارة اسم بمعنى جانب أو جهة، بدليل دخول حرف الجر عليه وهو من، وقد علم أن حرف الجر لا يتصل إلا بالأسماء.

ومثل هذا البيت في دخول من على عن قول مزاحم العقيلي يصف قطاة، وهو الشاهد الآتي رقم ٣٠٥، وقد تدخل على عليها كما في قول الشاعر الذي سبقت الإشارة إليه في ص ٥١.

عَلَى عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنَّحاً وَكَيْـفَ سُنُـوحٌ وَالْيَمِيـنُ قَطِيـعُ

٣٠٥ـ هذا الشاهد من كلام مزاحم بن الحارث العقيلي، يصف قطاة، وما ذكره المؤلف صدر=

....

= بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* تَصِلُّ. وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيزَاءَ مَجْهَلِ *

اللغة: (غدت) بمعنى صارت، وليس مقصوداً به الغدوة، والضمير المستتر فيه عائد إلى القطاة، و(تم) أي: كمل، وقوله (ظمؤها) هو بكسر الظاء وسكون الميم بعدها همزة ـ مدة صبرها عن الماء ما بين الشرب والشرب، و(تصل) أي: تصوت، و(قيض) بفتح القاف وسكون الياء وآخره ضاد معجمة ـ هو القشر الأعلى للبيض، و(بزيزاء) بزاءين بينهما ياء مثناة ـ بمعنى بيداء، ويروى في مكانه (ببيداء)، وقوله: (مجهل) أي: قفر ليس فيها أعلام يهتدى بها.

المعنى: يذكر أن هذه القطاة ذهبت من فوق أفراخها بعد أن تم صبرها على الماء، وذهبت عن قشر بيضها الذي أفرخ تاركة إياه ببيداء لا يهتدى فيها بعلم.

الإعراب: (غدت) غدا: فعل ماض ناقص بمعنى صار مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين لا محل له من الإعراب، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه مبني على السكون لا محل له من الإعراب، واسم غدت ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى القطاة الموصوفة بهذا البيت وما قبله من الأبيات (من) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (عليه) على: اسم بمعنى فوق أو عند مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدا الذي بمعنى صار، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى بيض القطاة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر (بعد) ظرف زمان منصوب بغدت وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (ما) حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تم) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (ظمؤها) ظمء: فاعل تم مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى القطاة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه، وتقدير الكلام: بعد تمام ظمئها (تصل) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى القطاة، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب حال من القطاة (وعن) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، عن: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (قيض) مجرور بعن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور معطوف بالواو على قوله (من عليه) السابق=

والرابع والخامس: مُذ ومُنْذُ، وذلك في موضعين:

أحدهما: أن يَدْخُلاَ على اسمٍ مرفوعٍ، نحو: (مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ)، أو (مُنْذُ يَوْمُ الْجُمُعَة) وهما حينئذٍ مبتدآن، وما بعدهما خبر، وقيل بالعكس، وقيل: ظَرْفَان، وما بعدهما فاعلٌ بكان تامة محذوفة[1].

= (بزيزاء) الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وزيزاء: مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لاختتامه بألف التأنيث الممدودة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقيض (مجهل) صفة لزيزاء مجرورة بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (من عليه) فإن (على) فيه اسم؛ بدليل دخول حرف الجر عليه، ثم قيل: إن معنى على هنا فوق، وهو قول الأصمعي، وقيل: معناه عند، وهو قول جماعة منهم أبو عبيدة.

(١) في إعراب (مذ يومان) من قولك (ما رأيته مذ يومان) أربعة مذاهب ذكر المؤلف ثلاثة منها غير منسوبة إلى قائليها، ونحن نذكرها لك تفصيلاً، ونذكر لك الذين ينسب إليهم كل قول منها:

القول الأول ـ وهو مذهب أبي العباس المبرد وأبي علي الفارسي وابن السراج وقوم من الكوفيين، واختاره ابن الحاجب ـ وحاصله أن معنى مذ ومنذ الأمد إذا كان الزمان حاضراً أو معدوداً، فإن كان الزمان ماضياً فمعناهما أول المدة، وهما على كل حال مبتدآن، وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير، فإذا قلت (ما رأيته منذ يومان) فكأنك قد قلت: أمد انقطاع رؤيتي إياه يومان، وإذا قلت: (مارأيته مذ يوم الجمعة) فكأنك قد قلت: مبدأ انقطاع رؤيتي إياه يوم الجمعة.

القول الثاني ـ وهو مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ـ وحاصله أنهما ظرفان يتعلقان بمحذوف خبر مقدم، وما بعدهما مبتدأ مؤخر، ومعناهما بين وبين مضافين، فإذا قلت (ما رأيته مذ يومان) فكأنك قد قلت: بيني وبين لقائه يومان، وقد قرر المتأخرون أن هذا المذهب فيه من التعسف ما يحمل على عدم الأخذ به، وأقل ما فيه من التعسف أن فيه تقدير محذوفات كثيرة، وأن العرب لم يصرحوا بشيء من هذه المقدرات في موضع أي موضع من كلامهم.

القول الثالث ـ وهو مذهب جمهور الكوفيين، واختاره ابن مالك وابن مضاء=

والثاني: أن يَدْخُلاَ على الجملة، فعليةً كانت، وهو الغالب، كقوله:

٣٠٦ ـ *مَـا زَالَ مُـذْ عَقَـدَتْ يَـدَاهُ إِزَارَهُ *

= والسهيلي ـ وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان، والاسم المرفوع بعد كل منهما فاعل لكان تامة محذوف، فإذا قلت (ما رأيته مذ يومان) فكأنك قد قلت: ما رأيته منذ كان يومان، وإذا قلت: (ما رأيته منذ يوم الجمعة) فكأنك قلت: ما رأيته منذ كان يوم الجمعة.

القول الرابع ـ وهو مذهب لبعض الكوفيين ـ وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان، وأصل كل واحد منهما مركب من (من) التي هي حرف جر، ومن (ذو) الموصولة التي بمعنى الذي في لغة طيىء، والاسم المرفوع بعد كل منهما خبر مبتدأ محذوف، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، فإذا قلت: (ما رأيته مذ يومان) فكأنك قد قلت: ما رأيته من ابتداء الوقت الذي هو يومان، وإذا قلت: (ما رأيته منذ يوم الجمعة) فكأنك قد قلت: ما رأيته من ابتداء الوقت الذي هو يوم الجمعة.

والخلاصة أن في نحو قولك: (ما رأيته منذ يومان) أربعة مذاهب اثنان منهما للبصريين، وهما أن منذ مبتدأ والمرفوع بعده خبر، وأن منذ خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر، واثنان للكوفيين، وهما أن منذ ظرف والاسم المرفوع بعده فاعل بكان المحذوفة، وأن منذ ظرف والمرفوع بعده خبر مبتدأ محذوف، وقد عرفت نسبة كل رأي من هذه الآراء الأربعة إلى الذي ذهب إليه، وننبهك الآن إلى أن ما عدا الرأي الأول من هذه الآراء يتضمن كل رأي منها من التكلف والتعسف في التقدير ما يبعدك عن أن تأخذ به، فليكن الرأي الأول هو الرأي الذي نقره ونرى لك أن تأخذ به.

٣٠٦ ـ هذا الشاهد من كلام للفرزدق، يرثي فيه يزيد بن المهلب، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

*فَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ *

اللغة: (ما زال مذ عقدت يداه إزاره) يروى في مكان هذه العبارة (ما زال مذ شد الإزار بكفه) ويكنى بهذه العبارة عن مجاوزته حد الطفولة التي لم يكن يستطيع فيها أن يقضي حوائجه بنفسه، والمراد ما زال منذ بدأ يستغني عن الحواضن، ويستطيع أن يلبس الإزار ويشده على وسطه بنفسه، والإزار هو ما يلبسه الإنسان في نصفه الأسفل، أو هو كل ما سترك (سما شبّ وارتفع (فأدرك) أي بلغ ووصل (خمسة الأشبار) للعلماء في هذه الكلمة كلام طويل وتفسيرات كثيرة، وقد ألممنا بجملتها في شرحنا على الأشموني (١/ ٢٣٢) وقد رجحنا هناك أن المراد ما ذكره ابن دريد بقوله: (ويقال: =

....

= غلام خماسي، إذا أيفع) وما قاله في الصحاح: (يقال: غلام رباعي وخماسي، أي طوله خمسة أشبار وأربعة أشبار، ولا يقال: سباعي، ولا سداسي؛ لأنه إذا بلغ ستة أشبار أو سبعة أشبار صار رجلاً، والغلام إذا بلغ خمسة أشبار تخيلوا فيه الخير والشر) اهـ.

المعنى: وصف يزيد بن المهلب بأن مخايل النجابة بدت عليه منذ طفولته، وأنه ما زال يظهر منه ما لا يكون إلا من المغاوير والأبطال حتى الوقت الذي تتخيل في أمثاله أعلام المستقبل العظيم.

الإعراب: (ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (زال) فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يزيد الموصوف بهذا البيت وما قبله (مذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب يتعلق بزال، وقيل: هو في محل رفع مبتدأ وخبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية بعده (عقدت) عقد: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء حرف دالّ على تأنيث المسند إليه (يداه) يدا: فاعل عقد مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد مضاف إليه (إزاره) إزار: مفعول به لعقد منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد أيضاً مضاف إليه (فسما) الفاء حرف عطف سما: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يزيد (فأدرك) الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أدرك: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يزيد أيضاً (خمسة) مفعول به لأدرك منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، و(الأشبار) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: استشهد المؤلف بهذا البيت هنا في قوله (مذ عقدت) حيث دخلت (مذ) على جملة فعلية كما هو أغلب أحوالها.

وفي قوله(فأدرك خمسة الأشبار) شاهد تعرفه في باب العدد، وذلك في قوله: (خمسة الأشبار) حيث جرد اسم العدد من أل المعرفة وأدخلها على المعدود، حين أراد التعريف.

أو اسْمِيَّةً، كقوله:

٣٠٧ ـ * وَمَا زِلْتُ أَبْغِي المَالَ مُذْ أَنَا يَافِعٌ *

وهما حينئذٍ، ظرفان باتفاق[1].

* * *

٣٠٧ ـ هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ شِبْتُ وَأَمْرَدَا *

اللغة: (يافع) هو الغلام الذي ناهز العشرين، ويقال: يفع وأيفع فهو يافع، ولا يقال موفع؛ فكأنهم استغنوا باسم الفاعل من الثلاثي عن اسم الفاعل من المزيد فيه (وليداً) هو الصبي (وكهلاً) الكهل: من جاوز الثلاثين، وقيل: من جاوز الأربعين إلى الخمسين أو الستين (وأمردا) هو من لم ينبت في وجهه شعر مع أنه لم يبلغ حد نبات الشعر، فإن بلغ الحد ولم ينبت شعره فهو ثط.

الإعراب: (ما) نافية (زلت) زال: فعل ماض ناقص مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع (أبغي) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (المال) مفعول به لأبغي منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة الفعل المضارع الذي هو أبغي وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر زال (مذ) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب عامله أبغي السابق (أنا) ضمير منفصل مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (يافع) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مذ إليها، ومن العلماء من زعم أن مذ مضاف إلى زمن مضاف، إلى الجملة، والتقدير: مذ زمن كوني يافعاً، ومن العلماء من أعرب (مذ) مبتدأ فهو مبني على السكون في محل رفع، وجعل جملة المبتدأ والخبر الواقعة بعده في محل جر بإضافة اسم زمان يقع خبراً للمبتدأ الذي هو مذ، وكأنه قال: أول أمد بغائي الخير وقت أنا يافع، ومنه تعلم ما في قول المؤلف: (وهما حينئذ ظرفان باتفاق)، وسنفصل لك هذا الموضوع بعد الانتهاء من شرح البيت.

الشاهد فيه: قوله: (مذ أنا يافع) حيث دخلت (مذ) على الجملة الاسمية.

(١) حكى العلماء ـ وتبعهم المؤلف في كتابه مغني اللبيب ـ أن من النحاة من ذهب إلى أن ـ

فصل: تُزَاد كلمة (ما) بعد (مِنْ) و (عَنْ) والباء؛ فلا تَكُفُّهُنَّ[1] عن عمل الجرِّ،

= مذ ومنذ ـ إذا وقعت بعد أحدهما جملة فعلية كما في الشاهد رقم ٣٠٦، أو جملة اسمية كما في الشاهد رقم ٣٠٧ ـ يكونان حينئذ اسمين غير ظرفين، وأن كلاً منهما حينئذ مبتدأ خبره محذوف، وتقدير قول الشاعر (مذ أنا يافع): أمد بغائي المال وقت أنا يافع، وتقدير قول الآخر (مذ عقدت يداه إزاره): أمد ارتقاب الخير فيه زمان عقدت يداه إزاره، وإليك نص عبارة ابن هشام في المغني، قال: (الحالة الثانية أن يليهما الجملة الفعلية أو الاسمية.. والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وقيل: إلى زمن مضاف إلى الجملة، وقيل: مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر) فأنت تراه يصرح بذكر الخلاف في أنهما ظرفان أو اسمان ليسا ظرفين، لأن من يقول إنهما مبتدآن لا يقول بظرفيتهما، فما جعله متفقاً عليه في أوضح المسالك جعله المشهور في مغني اللبيب، ولعله اطلع على الخلاف بعد ما كتب أوضح المسالك، أو لعله اطلع عليه من قبل ولكنه لم يعبأ به لكونه يرى القول باسميتهما ضعيفاً لا ينهض للاعتداد به في مقابل القولين الأولين.

هذا، وقد اختلف النحاة في مذ ومنذ أهما أصلان أم أن أحدهما أصل للآخر! وفي المسألة ثلاثة أقوال، أحدها أن منذ أصل، ومذ فرع عنه بحذف النون، وهو قول الجمهور، وثانيها أن كلاً منهما أصل برأسه، وهو قول ابن ملكون، وثالثها أنهما إذا كانا اسمين فإن مذ فرع عن منذ، وإذا كانا حرفين فكل منهما أصل، ووجه ذلك أن ادعاء زيادة النون أو حذفها تصرف، والمقرر أن الحرف لا يتصرف وهو قول المالقي.

(١) ذكر ابن مالك أن (ما) قد تدخل على الباء فتكفها عن العمل؛ ولذلك دخلت على الجملة الفعلية في قوله:

فَلَئِنْ صِرْتَ لاَ تُحِيرُ جَوَاباً فَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ
فِي مَقَالٍ وَمَا وَعَظْتَ بِشيء مِثْلَ وَعْظٍ بِالصَّمْتِ إذْ لاَ تُجِيبُ

وذكر ابن الشجري أن (ما) قد تدخل على (من) فتكفها، ولذا دخلت على الجملة الفعلية في قول أبي حية النميري:

وَإنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ الكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِ

والجمهور يرون أن (ما) إذا دخلت على واحد من الحروف الثلاثة التي ذكرها المؤلف ـ وهي الباء، ومن، وعن ـ لم تكفه أصلاً، وهم يؤولون هذه الشواهد ونحوها على أن (ما) مصدرية، والفعل بعدها في تأويل مصدر مجرور بالباء أو من، فتقدير البيت =

نحو: ﴿مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ﴾[١] ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[٢] ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ﴾[٣]. وبعد (رُبَّ) و الكاف؛ فيبقى العَمَلُ قليلاً، كقوله:

٣٠٨ـ * رُبَّمَا ضَرْبَةٍ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ *

= الأول: فبرؤيتنا إياك، وتقدير بيت أبي حية: وإنا لمن ضربنا الكبش.

وزاد جماعة أن (ما) تزاد بعد اللام أيضاً فلا تكفها عن عمل الجر، واستدلوا بقول الأعشى ميمون بن قيس:

إِلَى مَلِكٍ خَيْرِ أَرْبَابِهِ فَإِنَّ لِمَا كُلِّ شَيءٍ قَرَارَا

يريد: فإن لكل شيء قراراً.

(١) سورة نوح، الآية: ٢٥.

(٢) سورة المؤمنون، الآية: ٤٠.

(٣) سورة المائدة، الآية: ١٣، وسورة النساء، الآية: ١٥٥.

٣٠٨ـ هذا الشاهد من كلام عدي بن الرعلاء الغساني، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الخفيف، وعجزه قوله:

* بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةٍ نَجْلاَءِ *

اللغة: (صقيل) أي مجلو، فعيل بمعنى مفعول، وتقول: صقلت السيف أصقله صقلاً ـ من باب نصر ـ فهو مصقول وصقيل (بصرى) بضم الباء وسكون الصاد ـ بلد بالشام، وكان يقوم بها في الجاهلية سوق، وقد دخلها سيدنا رسول الله ﷺ حين خرج إلى الشام مع عمه ورآه فيها بحيرا الكاهن النصراني وعرفه وحذر عمه عليه، وقد أضاف (بين) إلى (بصرى) ـ وهو مفرد لم يعطف عليه مفرد آخر مع أن (بين) لا تضاف إلا إلى متعدد ـ على أحد معنيين: الأول: أن بصرى وإن كانت واحداً في اللفظ في قوة المتعدد لأنها ذات أجزاء ومحلات كثيرة، الثاني: أن هناك مضافاً محذوفاً، والتقدير: (بين أماكن بصرى) والطعنة النجلاء: الواسعة الظاهرة الاتساع.

الإعراب: (ربما) رب: حرف تكثير وجر شبيه بالزائد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وما: حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب (ضربة) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (بسيف) جار ومجرور متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة (صقيل) نعت لسيف، ونعت المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة (بين) ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة، وبين مضاف =

وقوله:

٣٠٩ ـ * كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ *

= و(بصرى) مضاف إليه مجرور بفتحة نيابة عن كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (وطعنة) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، طعنة: معطوف على ضربة مجرور بالكسرة الظاهرة (نجلاء) صفة لطعنة مجرور بالكسرة الظاهرة، وقد جره بالكسرة للضرورة، وحقه أن يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاتصاله بألف التأنيث الممدودة، وخبر المبتدأ المجرور لفظاً برب وهو قوله: (ضربة) محذوف.

الشاهد فيه: قوله(ربما ضربة) حيث جر قوله(ضربة) برب، مع دخول (ما) عليها.

٣٠٩ ـ هذا الشاهد من كلام عمرو بن براقة الهمذاني، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

*وَنَنْصُرُ مَوْلاَنَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ *

والبيت سابع ثمانية أبيات رواها الخالديان في الأشباه والنظائر ص ٧و ٨ وانظر تخريجها في ذلك الموضع.

ويروى * كما الناس مظلوم وظالم * معنى الروايتين واحد.

والبيت المستشهد بعجزه من كلمة يقولها عمرو وكان رجل من مراد يقال له حريم قد أغار على إبل عمرو فاستاقها، فأغار عمرو على حريم فاستاق كل شيء عنده، فأتى حريم بعد ذلك عمراً وطلب إليه أن يرد عليه بعض ما أخذه منه، فأبى عمرو، فرجع حريم، وأول هذه الكلمة قوله: (كما في أمالي أبي علي القالي ٢/ ١٢٣ بولاق):

تَقُولُ سُلَيْمَىٰ: لاَ تَعَرَّضْ لِتَلْفَةٍ   وَلَيْلُكَ عَنْ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمُ

اللغة: (ننصر) نعين ونؤازر (مولانا) للمولى عدة معان، ويراد منه الحليف أو ابن العم (مجروم عليه) واقع عليه الجرم والإثم والتعدي والظلم من الناس؛ فهو بمعنى مظلوم منتقص الحق مهضوم الجانب (جارم) ظالم متعد.

المعنى: يقول: إن من شأننا أن نؤازر حليفنا على من عاداه، ونكون وإياه يداً على من ناوأه؛ لأننا على ثقة من أن شأنه كشأن الناس جميعاً، فهو مرة مظلوم، ومرة أخرى ظالم.

الإعراب: (ننصر) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن (مولانا) مولى: مفعول به لننصر بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها =

والغالبُ أن تَكُفَّهُمَا عن العمل، فيدخلان حينئذٍ علىٰ الجمل، كقوله:

٣١٠ - ✱ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ ✱

= التمذر، ومولى مضاف، ونا: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (ونعلم) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، نعلم: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن (أنه) أن: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وضمير الغيبة العائد إلى المولى اسم أن مبني على الضم في محل نصب (كما) الكاف حرف تشبيه وجر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وما: حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب (الناس) مجرور بكاف التشبيه وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أن، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولي نعلم (مجروم) بالرفع ـ خبر ثان، لأن، مرفوع بالضمة الظاهرة (عليه) جار ومجرور متعلق بمجروم على أنه نائب فاعل له؛ لأن اسم المفعول كالفعل المبني للمجهول (وجارم) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، جارم: معطوف على مجروم عليه.

الشاهد فيه: قوله: (كما الناس) حيث جر قوله: (الناس) بالكاف مع اقترانها بما الكافة والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر (أن) وقوله: (مجروم) خبر بعد خبر كما علمت في الإعراب؛ فدل ذلك على أن اقتران (ما) بالكاف الجارة لا يجب معه أن يبطل عمل الكاف الجر، بل قد يبقى هذا العمل كما في هذا الشاهد.

٣١٠ - هذا الشاهد من كلام نهشل بن حرى، يرثي أخاه مالكاً، وكان قد قتل في جيش علي يوم صفين، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

✱ أَخٌ مَـاجِـدٌ لَـمْ يَخْـزُنـي يَـوْمَ مَشْهَـدٍ ✱

اللغة: أراد بعمرو عمرو بن معد يكرب الزبيدي، وسيفه الصمصامة (أخ ماجد) تقول: مجد الرجل يمجد مجداً فهو ماجد ـ من باب نصر ـ ومجد يمجد مجادة فهو مجيد ـ من باب كرم ـ إذا كان ذا مجد، والمجد ـ بفتح فسكون ـ العز والرفعة، ونيل الشرف، والكرم مطلقاً، أو خاص بما يكون بالآباء، والمجادة أيضاً: الحسن الخلق السمح (لم يخزني) لم يوقعني في الخزاية، والخزاية ـ بفتح الخاء والزاي جميعاً ـ ما يستحيا منه، ويكون خزاه وأخزاه أيضاً بمعنى أهانه وفضحه (يوم مشهد) بفتح الميم وسكون الشين وفتح الهاء ـ اليوم الذي يشهده الناس ويحضرونه، يريد أنه إذا اجتمع الناس للتفاخر =

= وذكر المناقب لم أستح من ذكر هذا الأخ لكونه ماجداً كريم الأصول، وقد يكون أراد بيوم المشهد يوم الحرب، وأراد بأنه لم يخزه فيه أنه لم ينكل عنه ولم يحجم عن لقاء الأعداء معه.

الإعراب: (أخ) خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: هو أخ، مرفوع بالضمة الظاهرة (ماجد) نعت الأخ مرفوع بالضمة الظاهرة (لم) حرف نفي وجزم وقلب (يخزني) يخز: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، هذا إذا قرأته بضم ياء المضارعة من ذي الهمزة، فإن قرأته بفتح ياء المضارعة فعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخ، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم مع فاعله ومفعوله في محل رفع صفة ثانية لأخ (يوم) ظرف زمان منصوب بيخزي وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ويوم مضاف و(مشهد) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (كما) الكاف حرف تشبيه وجر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وما: حرف كافّ مبني على السكون لا محل له من الإعراب (سيف) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وسيف مضاف و(عمرو) مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة (لم) حرف نفي وجزم وقلب و(تخنه) تخن: فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو مفعول به لتخن مبني على الضم في محل نصب (مضاربه) مضارب: فاعل تخن مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، وجملة الفعل المضارع الذي هو تخن وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو سيف عمرو.

الشاهد فيه: قوله: (كما سيف عمرو) فإن الكاف حرف جر، و(ما) كافة لها عن عمل الجر، و(سيف) مبتدأ، وجملة (لم تخنه مضاربه) في محل رفع خبر المبتدأ كما اتضح ذلك في إعراب البيت.

ومثل هذا البيت قول عمرو بن حكيم بن معية:

وَلَوْ جَاوَرَتْنَا العَامَ سَمْرَاءُ لَمْ نُبَلْ ... عَلَى جَدْبِنَا أَلَّا يَصُوبَ رَبِيعُ

لَقَدْ عَلِمَتْ سَمْرَاءُ أَنَّ حَدِيثَهَا ... نَجِيعٌ، كَمَا مَاءُ السَّمَاءِ نَجِيعُ

والشاهد فيهما قوله: (كما ماء السماء نجيع) فإن الكاف جارة، وقد اتصلت بها (ما) فكفتها عن عمل الجر، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر. =

وقوله:

٣١١ ـ * رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَلَمٍ *

والغالِبُ على (رُبَّ) المكفوفَةِ أن تَدْخُلَ على فعلٍ ماضٍ كهذا البيت[1].

= ومن مجموع الشواهد (٣٠٩، ٣١٠ وما أنشدناه) تكمل الدلالة على أن اقتران (ما) بالكاف قد يكفها عن عمل الجر وقد لا يكفها.

٣١١ ـ هذا الشاهد من كلام جذيمة الأبرش، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من المديد، وعجزه قوله:

* تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاَتُ *

اللغة: (أوفيت) معناه نزلت، و(علم) أي جبل، و(شمالات) بفتح الشين، جمع شمال، وهي ريح تهب من ناحية القطب.

الإعراب: (ربما) رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وما: حرف كاف لرب عن العمل الذي يقتضيه وهو الدخول على الاسم وجره، ومهيىء لهذا الحرف لأن يدخل على الجمل، مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أوفيت) أوفى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع (في) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (علم) مجرور بفي، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بأوفى (ترفعن) ترفع: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة لا محل له من الإعراب (ثوبي) ثوب: مفعول به لترفع، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة لياء المتكلم، وثوب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (شمالات) فاعل ترفع مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (ربما أوفيت) حيث كف ما (رب) عن عمل الجر، والدليل على أن (ما) كفتها دخولها على الجملة الفعلية، ولو أبقت لها عملها لدخلت على الاسم فجرته.

(١) إنما غلب دخول (رب) المتصلة بما الكافة على الجملة الفعلية التي فعلها ماض لأن أصل (رب) التقليل أو التكثير، وهما إنما يكونان فيما عرف حده؛ ولما كان المضارع مستقبلاً، وهو مجهول ـ قلَّ دخولها عليه، وظاهر كلام الرماني أن (رب) المكفوفة لا تدخل إلا على ماض؛ فإن دخلت في الظاهر على المضارع فإما أن يكون المضارع=

وقد تدخل على مضارع مُنَزَّلٍ منزلَةَ الماضي لتحقُّقِ وُقُوعه، نحو: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾(١).

وَنَدَرَ دخولُها على الجملة الاسمية، كقوله:

٣١٢ ـ * رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ *

= مؤولاً بالماضي، وإما أن يقدر مدخولها ماضياً، وجملة المضارع معمولة لهذا الماضي المقدر كما تسمعه في الكلام على الآية الكريمة.

(١) سورة الحجر، الآية: ٢، وقد قيل في تخريج الآية: إن المضارع عبر به عن حالة ماضية بطريق التجوز، وقيل: التقدير: «ربما كان يود الذين كفروا» فمدخولها ماض محذوف، واسم كان ضمير الشأن، وفي هذا الأخير نظر من وجهين؛ الأول: أن حذف كان بعد غير إن ولو الشرطيتين نادر، والثاني: أنه لا بد بعد ذلك التقدير من تخريج يودُّ على حكاية الحال الماضية.

قال المؤلف في كتابه (مغني اللبيب) في مباحث (ما) ما نصه: (والثالث من أنواع ما: الكافة عن عمل الجر، وتتصل بأحرف وظروف؛ فالأحرف أحدها رب، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي، كقوله:

* ربما أوفيت في علم *

لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده، والمستقبل مجهول، ومن ثم قال الرماني في قوله تعالى: ﴿ربما يود الذين كفروا﴾: إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي، وقيل: هو على حكاية حال ماضية مجازاً، مثل قوله تعالى: ﴿ونفخ في الصور﴾ وقيل: التقدير ربما كان يود، وتكون كان هذه شامية، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلاً، ثم الخبر حينئذ ـ وهو (يود) ـ مخرج لحكاية الحال الماضية؛ فلا حاجة إلى تقدير كان، ولا يمتنع دخولها على الاسمية، خلافاً للفارسي، ولهذا قال في قول أبي داود:

* ربما الجامل المؤبل فيهم *

ما: نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها: أي (رب شيء هو الجامل) اهـ.

٣١٢ ـ هذا الشاهد من كلام أبي داود الإيادي، والذي ذكره المؤلف ههنا بيت هو صدر من الخفيف، وعجزه قوله:

* وَعَنَاجِيجُ بَيْنَهُنَّ المِهَارُ * =

حتى قال الفارسي[1] : يجب أن تُقَدَّر (ما) اسْماً مجروراً بـ (رُبَّ) بمعنىٰ شيء، و (الجامل) خبراً لضميرٍ محذوفٍ، والجملة صفة لما، أي: رُبَّ شيء هو الجامِلُ المُؤَبَّلُ.

* * *

= اللغة: (الجامل) اسم جمع للإبل لا واحد له من لفظه، وقيل: القطيع من الإبل مع راعيها (المؤبل) المعد للقنية، و(عناجيج) جمع عنجوج، بزنة عصفور - وهي الخيل الطويلة الأعناق، و(المهار) بكسر الميم - جمع مهر - بضمها - وهو ولد الفرس، والأنثى مهرة.

الإعراب: (ربما) رب: حرف تقليل وجر شبيه بالزائد، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وما: حرف زائد يكف رب عن العمل، مبني على السكون لا محل له من الإعراب (الجامل) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (المؤبل) نعت للجامل مرفوع بالضمة الظاهرة (فيهم) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ (وعناجيج) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، عناجيج: معطوف على الجامل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (بينهن) بين: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وبين مضاف وضمير الغائبات العائد إلى العناجيج مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر (المهار) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لعناجيج.

الشاهد فيه: قوله (ربما الجامل فيهم) حيث دخلت (رب) المكفوفة بما على الجملة الاسمية، وهو نادر.

(١) ذهب الفارسي إلى أنه لا يجوز دخول (رب) المكفوفة على الجملة الاسمية أصلاً، ولهذا اضطر إلى جعل (ما) - في هذا البيت - نكرة بمعنى شيء مجرور المحل برب، وجعل قوله (الجامل) خبر مبتدأ محذوف، أي: رب شيء هو الجامل، وفيهم: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال؛ فيكون مدخول رب مفرداً، وقد ذكر ذلك المؤلف.

فإن قلت: فما منعكم أن تجعلوا - على قول أبي علي الفارسي - قول الشاعر (الجامل المؤبل فيهم) جملة من مبتدأ هو الجامل وخبر هو قوله (فيهم) وهذه الجملة في محل جر صفة لما.

فالجواب أنه إنما منعنا من ذلك أنا لو ارتكبناه لكانت جملة النعت خالية مما يربطها =

فصل: تُحْذَف (رُبَّ) ويبقى عَمَلُهَا، بعد الفاء كثيراً؛ كقوله:

٣١٣ـ * فَمِثْلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ *

= بالمنعوت، لكنا لما قدرنا الضمير الذي جعلناه مبتدأ كان هو العائد على المنعوت فربط جملة النعت بمنعوته.

٣١٣ـ هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندي، من معلقته المشهورة، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُحْوِلِ *

اللغة: (طرقت) يريد زرتها ليلاً، والطروق: الإتيان في الليل (مرضع) هي التي لها طفل ترضعه (تمائم) جمع تميمة، وهي المعاذة التي كانوا يعلقونها على جبهة الصبي، وكانوا يزعمون أنها تقيه من العين (محول) اسم فاعل من (أحول الصبي) إذا مر عليه من عمره حول، وكنى بذي تمائم محول عن الصبي، وكنى بألهيتها عن ابنها الصغير عن شغف من يزورها به وشدة ولوعها، حتى إنها لتنسى من لم تجر عادة النساء بنسيانه، وهو ابنها.

الإعراب: (فمثلك) الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب مثل: مفعول به لطرقت الآتي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل التي تقتضيها رب المحذوفة والمقدرة بعد الفاء، ومثل مضاف وضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر (حبلى) بدل من مثل، منصوب بفتحة مقدرة على الألف إن راعيت المحل، ومجرور بكسرة مقدرة على الألف إن راعيت اللفظ منع من ظهورها التعذر (قد) حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب (طرقت) فعل وفاعل (ومرضع) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، مرضع: معطوف على حبلى، والرواية المشهورة فيه بالجر فترجح في حبلى اعتبار اللفظ، لكن القواعد تجوز مراعاة المحل ومراعاة اللفظ جميعاً، وتجوز في مرضع الجر والنصب جميعاً (فألهيتها) الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ألهى: فعل ماض معطوف على طرقت، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع، وضمير الغائبة العائد على المثل مفعول به مبني على السكون في محل نصب (عن) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (ذي) مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و(تمائم) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف =

وبعد الواو أكثر (١)، كقوله:

٣١٤ - * وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ *

= والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع (محول) صفة للذي تمائم، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (فمثلك) حيث جر (مثل) برب المحذوفة بعد الفاء، وذلك كثير.

ونظير هذا البيت قول المتنحل الهذلي، واسمه مالك بن عويمر، وهو من قصيدة طويلة ثابتة في (جمهرة أشعار العرب):

فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ ... نَوَاعِمَ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ

(١) وذهب الكوفيون إلى أن الواو تعمل في النكرة الجر بنفسها، وإلى هذا القول ذهب أبو العباس المبرد من البصريين، قالوا: لأن الواو نابت عن رب التي تعمل الخفض. فلما نابت عنها عملت عملها، ولا يمكن أن نعتبر هذه الواو واو العطف، لأنها تقع في أول الكلام كما ترى في الشواهد المسوقة للدلالة على ذلك، وذهب البصريون إلى أن الواو ليست هي التي تعمل الجر، وإنما عامل الجر رب مقدرة، قالوا: لأن الواو حرف غير مختص، والحرف غير المختص أصله ألا يعمل شيئاً، وإذا كانت الواو ليست هي عامل الجر لزم أن نقدر عاملاً يكون جر ما بعد الواو به، وإنما قدرنا الجر برب لأنا رأينا رب يجوز ظهورها مع الواو فيقال: (ورب ليل) و(ورب بلد) ومن ذلك قول الشاعر:

* وَرُبَّ أَسِيلَةِ الخَدَّيْنِ بِكْرٍ *

والذي ينقض قول الكوفيين والمبرد أن العامل هو الواو نفسها في نحو (وليل) ونحو (وبلد) أنا رأينا العرب تجر برب محذوفة وليس في الكلام عوض منها كما في الشاهد رقم ٣١٦ الآتي، وكما في قول الشاعر:

مِثْلِكَ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً ... تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ

ورأينا العرب أيضاً تجر الاسم النكرة بعد بل وبعد الفاء، ولم يقل أحد منا ومنكم إن بل أو الفاء تجر، وهذان الحرفان يحسن ظهورهما في الكلام مع رب كما قلنا في شأن الواو، ولو كان حرف منها نائباً عن رب وعوضاً عنها لم يجز أن يظهر في الكلام معها؛ لأن العوض لا يذكر مع المعوض.

٣١٤ - وهذا الشاهد - أيضاً - من كلام امرىء القيس من معلقته التي مضى الاستشهاد بكثير من أبياتها، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَبْتَلِي *

=

اللغة: (كموج البحر) شبه الليل بموج البحر في شدة هوله وعظيم ما ينالك من المخافة فيه (سدوله) السدول: الأستار، واحدها سدل، مثل ستر وستور (ليبتلي) ليختبر ويمتحن، وأراد ليرى ما عندي من الشجاعة والجراءة وعدم المبالاة بما يظهر من الهول وأسباب الفزع.

الإعراب: (وليل) الواو واو رب حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ليل: مبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها رب المحذوفة مع بقاء عملها (كموج) الكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، موج: مجرور بالكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لليل، وموج مضاف و(البحر) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (أرخى) فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ليل (سدوله) سدول: مفعول به لأرخى منصوب بالفتحة الظاهرة، وسدول مضاف وضمير الغائب العائد إلى ليل مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظاً برب المحذوفة (عليّ) جار ومجرور متعلق بأرخى (بأنواع) جار ومجرور متعلق بأرخى أيضاً، وأنواع مضاف و(الهموم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (ليبتلي) اللام لام التعليل، ويبتلي: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع، وهذا نظير قول الآخر:

* أبـى الله أن أسمـو بـأمٍّ ولا أب *

وأن المصدرية المضمرة مع الفعل المضارع في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل، والجار والمجرور متعلق بقوله أرخى السابق.

الشاهد فيه: قوله (وليل) حيث جر (ليل) برب المحذوفة بعد الواو، وهذا أكثر من حذف (رب) وجر ما بعدها بعد الفاء.

ومثل بيت الشاهد قول امرىء القيس بن حجر في المعلقة أيضاً:

وَبَيْضَـةِ خِـدْرٍ لاَ يُـرَامُ خِبَـاؤُهَـا ... تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوٍ بِهَـا غَيْرَ مُعْجَلِ

الشاهد فيه: قوله (وبيضة خدر) حيث جر بيضة برب المحذوفة بعد الواو.

ومثل ذلك قول امرىء القيس في المعلقة أيضاً:

وَقِرْبَةِ أَقْوَامٍ جَعَلْتُ عِصَامَهَا ... عَلَى كَاهِلٍ مِنِّي ذَلُولٍ مُرَحَّلِ =

وبعد (بَلْ) قليلاً، كقوله:

٣١٥ - * بَـلْ مَهْمَـهٍ قَطَعْـتُ بَعْـدَ مَهْمَـهِ *

= وَوَادٍ كَجَوْفِ العَيْرِ قَفْرٍ قَطَعْتُهُ . بِهِ الذِّئْبُ يَعْوِي كالخَلِيعِ المُعَيَّلِ

الشاهد فيه: قوله (وقرية أقوام) وقوله (وواد) حيث جر قوله (قرية) وقوله (واد) برب محذوفة بعد الواو.

ونظير هذا قول الراجز، وهو من شواهد سيبويه:

وَبَلْـدَةٍ لَيْـسَ بِهَـا أَنِيـسُ إِلاَّ اليَعَـافِيـرُ وَإِلاَّ العِيـسُ

الشاهد في قوله: (وبلدة) حيث جر لفظ بلدة برب المحذوفة بعد الواو.

ونظيره قول حاتم الطائي:

وَلَيْلٍ بَهِيمٍ قَدْ تَسَرْبَلْتُ هَوْلَهُ إِذَا اللَّيْلُ بِالنِّكْسِ الضَّعِيفِ تَجَهَّمَا

الشاهد في قوله: (وليل) حيث جر قوله (ليل) برب المحذوفة بعد الواو، وهذا أكثر من أن تحصى الشواهد عليه.

٣١٥ - هذا بيت من الرجز المشطور، من كلام رؤبة بن العجاج.

اللغة: (مهمه) بفتح الميم وسكون الهاء بعدها ميم أخرى مفتوحة - هي المفازة البعيدة الأطراف، وإنما سموها بذلك لأنهم تخيلوا أن من يسلكها يقول لمن يصاحبه: مه مه، وكأنه لشدة الانزعاج والفزع والهول يأمره بترك الحديث والكف عنه (قطعت) أراد جبت وسرت فيها من أولها إلى آخرها غير هياب ولا وجل.

الإعراب: (بل) حرف عطف دال على الإضراب مبني على السكون لا محل له من الإعراب (مهمه) مفعول به لقطعت الآتي، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها رب المحذوفة مع بقاء عملها (قطعت) قطع: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع (بعد) ظرف زمان متعلق بقطع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وبعد مضاف و(مهمه) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (بل مهمه) حيث جر (مهمه) برب المحذوفة بعد (بل).

وحذف رب بعد هذا الحرف وإبقاء عملها قليل، ومنه قول رؤبة بن العجاج أيضاً (أنشد أوله ابن منظور في ص ب ب):

بَـلْ بَلَـدٍ ذِي صُعُـدٍ وأَصْبَـابْ قَطَعْـتُ أَخْشَـاهُ بِعَسْفٍ جَـوَّابْ

وقول رؤبة بن العجاج أيضاً:

وبدونهنَّ أقلّ، كقوله:

٣١٦ـ * رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ *

= بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ لاَ يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

وقول سؤر الذئب (ورواه ابن منظور في ح ج ف).

* بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الحَجَفَتْ *

٣١٦ـ هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذري، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الخفيف، وعجزه قوله:

* كِدْتُ أَقْضِي الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ *

اللغة: (من جلله) قيل: معناه من عظمه في نفسي، وقيل: معناه من أجله.

الإعراب: (رسم) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها رب التي حذفت وبقي عملها، ورسم مضاف و(دار) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (وقفت) وقف: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع (في) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (طلله) طلل: مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بوقف، وطلل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الرسم مضاف إليه، وجملة وقفت من الفعل وفاعله في محل رفع صفة لرسم دار أو في محل جر صفة له أيضاً تبعاً للفظ الموصوف، (كدت) كاد: فعل ماض دال على المقاربة مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم اسم كاد مبني على الضم في محل رفع (أقضي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (الحياة) مفعول به لأقضي منصوب بالفتحة الظاهرة (من) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (جلله) جلل: مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله أقضي، وجلل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الرسم مضاف إليه، وجملة أقضي وفاعله في محل نصب خبر كاد، وجملة كاد واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله (رسم دار) حيث جر قوله (رسم) برب محذوفة من غير أن يتقدم هذا المجرور حرف من الأحرف التي سبق ذكرها.

ومن كلام المؤلف نفهم أن عمل رب الجر وهي محذوفة على أربع مراتب: =

وقد يُحْذَفُ غيرُ (رُبَّ) ويبقىٰ عمله، وهو ضربان:

(١) سَمَاعِيٌّ، كقول رُؤْبة: (خَيْرٍ وَالْحَمْدُ لِلّهِ) جواباً لمن قال له: كَيْفَ أَصْبَحْتَ[1]؟.

(٢)وَقِيَاسِيٌّ، كقولك[2]: (بِكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ) أي: بِكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ؟؛

= المرتبة الأولى: أن يكون ذلك بعد الواو، وذلك كثير في كلام العرب، وفيه خلاف البصريين والكوفيين الذي ذكرناه (ص ٦٧).

الثانية: أن يكون ذلك بعد الفاء، وهذا كثير في نفسه، وإن لم يبلغ مبلغ المرتبة

الثالثة: أن يكون ذلك بعد بل، وهذا دون المرتبتين السابقتين.

الرابعة: أن يكون ذلك من غير أن يقع حرف من هذه الأحرف الثلاثة موقع رب.

(١) قد ذكر المؤلف فيما مضى شاهداً على حذف حرف الجر وإبقاء عمله وهو الشاهد رقم (٢٣٥) وقد ذكر المؤلف في معاني الكاف أنه قد قيل لبعضهم: كيف أصبحت! فقال: كخير، يريد أصبحت على خير.

(٢) يعمل حرف الجر وهو محذوف قياساً في ثلاثة عشر موضعاً، ذكر المؤلف رحمه الله منها ثلاثة: وبقي عليه عشرة:

الأول: لفظ الجلالة في القسم بدون عوض، نحو (الله لأفعلن).

الثاني: في جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف، نحو (زيد) في جواب من قال (بمن اهتديت).

الثالث: في العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف إذا كان العطف بحرف منفصل بلو، كقول الشاعر:

* مَتَى عُذْتُمُ بِنَا وَلَوْ فِئَةٍ مِنَّا *

الرابع: أن يكون المجرور معطوفاً على آخر بحرف منفصل بلا، كقول الشاعر:

مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أَنْ يُهْجَرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا

الخامس: أن يكون المجرور مقروناً بهمزة استفهام بعد كلام تضمن مثل الحرف المحذوف، نحو قولك (أزيد بن عمرو) جواباً لمن قال (اهتديت بزيد).

السادس: أن يكون المجرور مسبوقاً بهلا بعد كلام اشتمل على مثل الحرف المحذوف، نحو (هلا رجل يعتمد عليه) بعد قول القائل (تمسكت بخالد).

السابع: أن يكون المجرور مسبوقاً بإن، وفي الكلام السابق عليه مثل الحرف =

خلافاً للزجاج، في تقديره[1] الجرّ بالإضافة، وكقولهم: (إنَّ فِي الدَّارِ زَيْداً وَالْحُجْرَةِ عَمْراً) أي: وفي الحجرة، خلافاً للأخفش؛ إذ قَدَّرَ العطف، على معمولي عاملين[2]، وقولهم: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إلاّ صَالِحٍ فَطَالِحٍ) حكاه

= المحذوف، نحو (تمسك بأحسنهما خلقاً، إن علي وإن عمرو).

الثامن: لام التعليل إن جرت كي المصدرية وصلتها، نحو (جئت كي أتعلم).

التاسع: بعد أن المصدرية وأن المؤكدة نحو (رغبت أن أتنسك) و(عجبت أنك مستمر في ضلالك).

العاشر: المعطوف على خبر (ليس) وخبر (ما) الذي يصلح لدخول الجار عليه، وهو الذي لم ينتقض نفيه، ويسمى هذا الموضع الجر على التوهم، وقد أجازه سيبويه ولم يجزه جماعة من النحاة، والشواهد على وروده كثيرة، منها قوله:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ... وَلاَ نَاعِبٍ إلاَّ بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

وقوله:

بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلاَ سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيا

ووجه ذلك أنه قد كثر اقتران خبر ليس بالباء الجارة، وورد ذلك في فصيح كلام العرب من غير ضرورة ولا شذوذ، فإذا قال قائل (ليس زيد قائماً) ربما توهم أنه أدخل الباء فيعطف على الخبر بالجر على هذا التوهم فيقول (ولا قاعد).

(١) يمنع من صحة تقدير الزجاج أمران؛ الأول: أن (كم) الاستفهامية قد تكون كناية عن عدد مركب، والعدد المركب لا يضاف إلى ما بعده في الفصيح، الثاني: أنهم اشترطوا في الجر بعدها أن تكون مسبوقة بحرف جر؛ فلو كان الجر بإضافتها إلى ما بعدها لم يشترطوه، وإنما شرطوه ليكون دليلاً على المحذوف الجار لما بعدها.

(٢) العامل في (الدار) هو في، والعامل في (زيداً) هو إن؛ لأن زيداً اسم إن، فالدار وزيداً معمولان لعاملين مختلفين، فلو قلت (إن في الدار زيداً والحجرة عمراً) بجر الحجرة ونصب عمرو ـ وجب عليك أن تجعل (الحجرة) مجروراً بحرف جر محذوف، لأنك لو جعلته مجروراً بالعطف على الدار، وعمراً معطوفاً على زيداً كنت قد عطفت اسمين هما الحجرة وعمراً، على معمولين هما الدار وزيداً، لعاملين مختلفين هما في وإن، والعطف بحرف واحد على معمولين لعاملين مختلفين مما لا يجيزه سيبويه وأنصاره لضعف حرف العطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين، فأما الأخفش فإنه لا يمتنع من العطف على معمولين لعاملين مختلفين، فلهذا أجاز أن تجعل الحجرة معطوفاً على=

يونس[1]، وتقديره: إلاّ أمُرَّ بصالحٍ، فقد مررتُ بطالحٍ.

* * *

هذا باب الإضافة[2]

= الدار المجرورة بفي وعمراً معطوفاً على زيداً الواقع اسماً لإن، فاعرف هذا.

(١) وحكاه سيبويه (إلا صالحاً فطالحاً) بنصبهما على تقدير إلا يكن صالحاً يكن طالحاً، وحكاه أيضاً (إلا صالحاً فطالح) بنصب الأول ورفع الثاني على تقدير إلا يكن صالحاً فهو طالح.

(٢) الإضافة في اللغة: مطلق الإسناد، قال امرؤ القيس بن حجر الكندي:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضَفْنَا ظُهُورَنَا ... إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ

يريد: لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة لأنه جلب منها أو صنع فيها.

والإضافة في اصطلاح النحاة: (إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه).

ولا يكون المضاف إلا اسماً، لسببين: الأول أن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين، وقد علمت أن التنوين لا يدخل إلا في الأسماء، والثاني أن الغرض من الإضافة تعريف المضاف، والفعل لا يتعرف فلا يكون مضافاً.

والأصل أن المضاف إليه يكون اسماً بسبب كونه محكوماً عليه في المعنى، ولا يحكم إلا على الأسماء، وقد جاءت الجملة الفعلية مضافاً إليها في عدة مواضع. ولكنها عند التحقيق في التأويل باسم هو مصدر المسند أو الكون العام كما تعلم، ونحن نذكر لك ما ذكره العلماء من هذه المواضع، وهي أربعة مواضع بعضها مطرد وبعضها شاذ:

الأول: أسماء الزمان، أضيفت إلى الجمل الفعلية لما بين الزمان والفعل من وثاقة الارتباط، ألا ترى أن الفعل يدل بالوضع على شيئين وهما الحدث والزمان، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾ وقوله جل شأنه ﴿إذا جاء نصر الله والفتح﴾ ومن ذلك قول الشاعر:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا ... فَقُلْتُ: أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

الموضع الثاني: كلمة (حيث) خاصة من أسماء المكان، لقوة إبهامها ومشابهتها لأسماء الزمان في صلاحيتها للإطلاق على كل مكان كما أن أسماء الزمان صالحة =

....

= للإطلاق على كل زمان، ولصلتها بالفعل نوع اتصال بسبب كونه يدل على المكان بدلالة الالتزام، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾ وقوله سبحانه: ﴿وأخرجوهم من حيث أخرجوكم﴾ وقوله سبحانه: ﴿ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس﴾ وقوله ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾ وقوله ﴿إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم﴾.

الموضع الثالث: لفظ آية ـ بمعنى علامة ـ لأنها قريبة الشبه من ظروف الزمان، ألا ترى أن الأزمنة علامات للأحداث وكونها، وبها ترتب فيقدم ما كان سابقاً في الوجود، ومما ورد من إضافة لفظ آية إلى الجملة الفعلية قول زيد بن عمرو بن الصعق:

أَلَا مَــنْ مُبْلِــغٌ عَنِّــي تَمِيمــاً ... بِــآيَــةِ مَــا يُحِبُّــونَ الطَّعَــامَــا

وقيل في هذا البيت: إن (ما) مصدرية، وهي مع مدخولها في تأويل مصدر هو المضاف إليه.

وقول الآخر:

بِـآيَـةِ يُقْـدِمُـونَ الخَيْـلَ شُعْثـاً ... كَـأَنَّ عَلَـى سَنـابِكِهَـا مُـدَامَـا

ومثل ذلك قول كثير عزة:

بِــآيَــةِ مــا أَتيتُــكِ أُمَّ عمـرو ... فَقُمْـتِ بحَـاجَتِـي وَالبَيْـتُ خَـالِ

ومثل ذلك قول الشاعر:

* أَلِكْنِـي إِلَـى سَلْمَـى بِـآيَـةِ أَوْمَـاتْ *

ومثل ذلك قول الشاعر عمرو بن شأس:

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلامِ رِسَالَةً ... بآيَة مَا كَانُوا ضِعافاً وَلاَ عُزْلاَ

(س ١/ ١٠١).

ومثل ذلك قول سحيم:

أَلِكْنِي إِلَيْهَا عَمْرَكَ اللَّهَ يَا فَتًى ... بِــآيَــةِ مــا جَــاءَتْ إِلَيْنَـا تَهَـادِيَـا

الموضع الرابع: لفظ (ذو) التي بمعنى صاحب، أضيف شذوذاً إلى الجملة الفعلية في قول العرب (اذهب بذي تسلم) والأصل أن تضاف هذه الكلمة إلى اسم جنس غير وصف نحو (ذو الفضل) ونحو (ذو المال).

ومعنى قول القائل (اذهب بذي تسلم) هو اذهب بصاحب سلامتك.

وقد أراد قوم من العلماء أن يتخلصوا من شذوذ هذه العبارة، فزعموا أن (ذي) ليست اسماً بمعنى صاحب، ولكنها اسم موصول بمعنى الذي، وجملة (تسلم) صلة، ولكنك =

تَحْذِفُ من الاسم [1] الذي تريد إضَافَتَهُ ما فيه من تنوينٍ ظاهرٍ أو مُقَدَّرٍ، كقولك

= تعلم أن (ذو) التي بمعنى الذي ليست لغة عامة العرب، ولكنها لغة طيىء خاصة، وتعلم مع ذلك أن الكثير في كلامهم استعمالها بالواو في الأحوال كلها على أنها مبنية، وأيضاً فهي في حاجة إلى عائد من جملة الصلة إليها، وليس في (تسلم) ضمير يعود إلى (ذي) فإن حاولت تقديره ضميراً منصوباً بتسلم محذوفاً منعك من ذلك أن (تسلم) فعل قاصر والفعل القاصر لا ينصب المفعول به، وإن حاولت أن تجعله ضميراً مجروراً بباء حتى يصير التقدير (اذهب بذي تسلم به) منعك من ذلك أن معنى الباء الجارة للعائد غير معنى الباء الجارة للموصول، وأن متعلق الحرفين الجار للموصول والجار للعائد متحداً في المادة، ومن شرط حذف العائد المجرور بحرف جر أن يتحد معنى الحرفين وأن يتحد متعلقهما مادة، فكان فيما ذهب إليه هذا الفريق من العلماء من الشذوذ ما لا يبيح لك أن تفضله على القول المشهور وانظر في هذا المبحث ما قاله سيبويه (١/ ٤٦٠).

(١) الذي يحذف من المضاف لأجل الإضافة ضربان:

الضرب الأول: ما يكون حذفه واجباً، وذلك ثلاثة أشياء، أولها التنوين وهو ظاهر ومقدر، فأما التنوين الظاهر فيكون في الاسم المنصرف نحو درهم ودينار وثوب، تقول: درهم زيد، ودينار بكر، وثوب خالد، وأما التنوين المقدر فيكون في الاسم الممنوع من الصرف كدراهم ودنانير ومصابيح، تقول: دراهم زيد، ودنانير بكر، ومصابيح الطريق. وثانيها النون المعوض بها عن التنوين، وذلك في موضعين، أحدهما المثنى نحو (عصوان، ورحيان، ودرهمان) تقول: عصواك ورحياك، ودرهماك، وثانيهما جمع المذكر السالم نحو (مستوطنون، وساكنون) تقول: مستوطنو مصر، وساكنو الصحراء. وثالثها (أل) المعرفة، وذلك في الإضافة المحضة مطلقاً، فلو أردت إضافة الدرهم والدينار قلت: درهمك، ودينارك، ولا تقول الدرهمك ولا الدينارك، وأما الإضافة غير المحضة فإن كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالماً أو لم يكن واحداً منهما لكن كان المضاف إليه مقترناً بأل صح أن تبقى أل في المضاف نحو (المستوطنا عدن) و(الساكنا مصر) ونحو (الضاربو زيد، والآخذو ماله) ونحو (الضارب الرجل) فأما إذا كان المضاف مفرداً والمضاف إليه غير مقترن بأل فيجب حذف أل من المضاف، فلو أردت إضافة الساكن والآخذ قلت (ساكن مصر وآخذ مالي) ولم يجز أن تقول (الساكن مصر، والآخذ مالي). =

في ثوبٍ ودَرَاهِمَ: (ثَوْبُ زَيْدٍ) و (دَرَاهِمُهُ) ومن نُونٍ تَلِي علامَةَ الإعراب، وهي نون التثنية وشبهها؛ نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾[١]، و (هَـٰذَانِ آثْنَا زَيْدٍ) ونونُ جمع المذكَّر السالم وشبهه، نحو: ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾[٢]، و (عِشْرُو عَمْرٍو) ولا تحذف النون التي تليها علامَةُ الإعراب، نحو: (بَسَاتِينُ زَيْدٍ)، و ﴿شَيَاطِينُ الْإِنسِ﴾[٣].

ويُجَرُّ المضاف إليه بالمضاف، وفاقاً لسيبويه، لا بمعنىٰ اللّام، خلافاً للزجاج[٤].

* * *

فصل: وتكون الإضافة على معنى اللّام بأكْثَرِيَّةٍ، وعلى معنى (مِنْ) بكثرة، وعلى معنى (في) بِقِلَّةٍ[٥].

= والضرب الثاني: ما يكون حذفه جائزاً لا واجباً، وذلك تاء التأنيث بشرط ألَّا يوقع حذفها في لبس، نحو عدة وإقامة، يجوز أن تقول عدتك وإقامتك بذكر التاء ـ وقد قال الله تعالى: ﴿وإقام الصلاة﴾ وقال الشاعر:

إنَّ الخَلِيطَ أَجَدَّ البَيْنَ فَانْجَرَدُوا ... وَأَخْلَفُوكَ عِدَ الأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

بحذف التاء من ﴿إقامة﴾ في الآية الكريمة، وحذف التاء من (عدة) في البيت.

(١) سورة المسد، الآية: ١.

(٢) سورة الحج، الآية: ٣٥.

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١١٢.

(٤) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة:

الأول: ـ وهو قول سيبويه، ورجحه المتأخرون كما ترى في كلام المؤلف ـ وحاصله أن المضاف هو الذي عمل الجر في المضاف إليه، واستدلوا على ذلك بأن المضاف إليه قد يكون ضميراً نحو درهمك وكتابي وديناره، وقد علم أن الضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه.

الثاني: أن الجار هو الإضافة، وإليه ذهب السهيلي وأبو حيان.

القول الثالث: أن الجار هو ما تتضمنه الإضافة من معنى اللام، وهو قول الزجاج.

القول الرابع: أن الجار للمضاف حرف جر مقدر، وإليه ذهب ابن الباذش، ويرده أنا لا نجد لهذا الحرف الذي ستقدره متعلقاً يتعلق به.

(٥) اعلم أولاً أن كون الإضافة تجيء على معنى أحد حروف ثلاثة ـ هي اللام، ومن، =

= وفي ـ هو ما رآه مالك تبعاً لطائفة من النحاة، وتبعه شارحو كلامه، ومنهم المؤلف، وقد ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلاً، ولا هي على نية حرف، وذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام، ليس غير، وكان ابن الصائغ يتكلف لذلك فيقول: إن قولنا (ثوب خز) ـ وهو ما يجعله الجمهور وابن مالك على معنى من ـ هو على معنى اللام التي للاستحقاق، لأن الثوب مستحق للخز الذي هو أصله، وذهب الجمهور إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام أو على معنى من، ولا تكون على معنى في، فالأقوال في هذه المسألة أربعة، وقد عرفت تفصيلها.

ثم اعلم أن أكثر ما تجيء على معنى اللام، لأن ذلك هو الأصل، حتى إن الزجاج وابن الصائغ لم يذكرا إلا هذا النوع، ولذلك ذهب الزجاج إلى أن المضاف إليه مجرور بمعنى اللام كما عرفت في بيان عامل الجر في المضاف إليه، ومعنى اللام هو الملك في نحو (مال زيد) و(ثوب بكر) و(دراهم خالد) والاختصاص في نحو (لجام الفرس) و(حصير المسجد) و(قناديل الدار) ولم يذكروا لهذا النوع ضابطاً عاماً، بل ذكروا أنه ما لم تكن الإضافة على معنى في أو على معنى من فهي على معنى اللام.

ويلي هذا النوع من الكثرة أن تكون على معنى من، ومعنى من هنا هو بيان الجنس، وقد ذكروا ـ وتبعهم المؤلف لهذا النوع ضابطاً مؤلفاً من شقين، الأول أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، والثاني أن يكون المضاف إليه صالحاً للإخبار به عن المضاف، وجعلوا من هذا النوع إضافة العدد إلى المعدود نحو (ثلاثة أثواب) وإضافة العدد إلى عدد آخر نحو (ثلاث مائة) و(أربعة آلاف) وإضافة المقادير إلى المقدرات، نحو (رطل تفاح) و(شبر أرض).

ويلي هذا النوع أن تكون الإضافة على معنى في، وجعلوا لهذا النوع ضابطاً، وهو أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف، إما مكاناً نحو قوله تعالى: ﴿يا صاحبي السجن﴾ ونحو قولك (عثمان شهيد الدار) وقولك (قتيل المعركة) وإما زماناً، نحو قولك (الحسين رضي الله عنه شهيد كربلاء) وقولك (ابن الزبير رضي الله عنه عائذ البيت) وقولهم (أبو العلاء المعري رهين المحبسين) ونحو قوله تعالى: ﴿تربص أربعة أشهر﴾ وقوله جلت كلمته ﴿بل مكر الليل﴾ وقولك (هذا عمل النهار) و(هذا عبث الصبا) ونحو قولك (فتى العصر) ولم يذكر هذا النوع إلا قلة من النحويين، وتبعهم ابن مالك، وجرى المؤلف مجراه.

وَضَابِطُ التي بمعنىٰ (في): أن يكون الثاني ظَرْفاً للأول، نحو: ﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾[(١)]، و ﴿يا صَاحِبَي السِّجْنِ﴾[(٢)].

والتي بمعنىٰ (مِنْ): أن يكون المضاف بَعْضَ المضاف إليه وصالحاً للإخبار به عنه، كـ(ـخَاتَمِ فِضَّةٍ)، ألا ترىٰ أن الخاتم، بعض جنس الفضة، وأنّه يقال: هذا الخاتم فضة.

فإن انتفى الشرطان معاً، نحو: (ثَوْبُ زَيْدٍ) و (غُلاَمه)، و (حَصِير المَسْجِدِ)، و (قِنْدِيله)، أو الأوّل فقط، نحو: (يَوْم الْخَمِيس)، أو الثاني فقط، نحو: (يَدُ زيْدٍ)، فالإضافة بمعنىٰ لام الملك والاختصاص.

* * *

فصل: والإضافة على ثلاثة أنْوَاعٍ:

(١) نوع يفيد تَعَرُّفَ المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة، كـ(ـغُلاَم زَيْدٍ)، وتَخَصُّصَهُ به إن كان نكرة، كـ(ـغُلاَم امْرَأَةٍ)، وهذا النّوع، هو الغالب.

(٢) ونوع يفيد تخَصُّصَ المضاف دون تعرفه[(٣)]، وضابطه: أن يكون المضاف

= والذي أحب أن أنبهك إليه هو أن الإضافة ـ عند القائلين بأنها على معنى حرف ـ قد يصلح في بعض الأمثلة أن يكون على تقدير حرفين باعتبارين، وخذ لذلك مثلاً قولك (حصير المسجد) و(قنديل الدار) فقد مثلنا كما مثل العلماء بهذين المثالين لما تكون الإضافة فيه على معنى لام الاختصاص، ولكون المضاف إليه في كل منهما ظرفاً للمضاف يصح أيضاً أن تكون على معنى في، فاعرف ذلك.

(١) سورة سبأ، الآية: ٣٣.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٣٩ و٤١.

(٣) المراد بالتخصص تقليل الشيوع، ألا ترى أن كلمة (غلام) وكلمة (كتاب) عامتان بحيث يشمل الغلام غلام الرجل وغلام المرأة، وبحيث يشمل الكتاب كتاب الطالب وكتاب الأستاذ وكتاب غيرهما، فإذا قلت (غلام رجل) قل شيوعه فصار لا يشمل غلام المرأة، ولم يبلغ درجة التعين الذي تفيده الإضافة إلى المعرفة، وإذا قلت «كتاب طالب» قل شيوعه فصار لا يشمل كتاب الأستاذ ولا كتاب غير الطالب والأستاذ، ولم يبلغ درجة =

مُتَوَغِّلاً في الإبهام كغير ومِثْل إذا أُريد بهما مُطْلَق المماثلة والمغايرة(1)، لا كَمَالُهُمَا؛ ولذلك صَحَّ وصف النكرة بهما في نحو: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مِثْلِكَ) أو (غَيْرِكَ).

وتُسمىٰ الإضافة في هذين النَّوعين مَعْنَوِيّة؛ لأنّها أفادت أمراً معنوياً ومَحْضَة، أي: خالصة من تقدير الانفصال.

(٣) ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك، وضابطه: أن يكون المضاف(2) صفة تُشْبه

= التعين الذي تفيده الإضافة إلى المعرفة وهذا اصطلاح لأهل هذه الصناعة، ومنه تفهم بطلان قول أبي حيان (تقسم النحاة الإضافة إلى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح، لأنه من جعل القسم قسيماً، وذلك لأن التعريف تخصيص، فالإضافة إنما تفيد التخصيص، لكن أقوى مراتبه التعريف) اهـ.

(١) مما هو متوغل في الإبهام فلا تفيده تعريفاً ولا تخصيصاً: شبهك، وتربك، وضربك، وخدنك، ونحوك، وندك، وشرعك، وحسبك.

(٢) حاصل ما اشترط في المضاف إضافة لا تفيده تعريفاً ولا تخصيصاً أن يكون وصفاً، وأن يكون مشبهاً للمضارع، وأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وأن يكون عاملاً والمضاف إليه معموله.

فخرج باشتراط كونه وصفاً المصدر المقدر بأن والفعل، فإن إضافة المصدر إضافة محضة، بدليل وصفه بالمعرفة في قول الشاعر:

إنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي ... عَاذِراً فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولاً

وخالف في هذا ابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة، وكذلك المصدر الواقع مفعولاً لأجله إضافته محضة، خلافاً للرياشي.

وخرج باشتراط كون الوصف بمعنى المضارع اسم التفضيل، فإن إضافته في نحو قولك (محمد أفضل القوم) إضافة محضة عند أكثر النحاة، وخالف في هذا الكوفيون وابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو البقاء، وخالف فيه من المتأخرين الجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور، وزعم ابن عصفور أن ما ذهب إليه هو مذهب سيبويه، لكن ابن مالك ذكر أن مذهب سيبويه هو أن إضافة اسم التفضيل محضة.

وخرج أيضاً ما إذا كان الوصف بمعنى الماضي، نحو (ضارب زيد أمس) فإن إضافته حينئذ محضة، وخالف في هذا الكسائي، وخلافه موضع في باب إعمال اسم الفاعل.

وخرج أيضاً الوصف غير العامل، نحو (كاتب القاضي) ونحو (كاسب عياله) فإن إضافته حينئذ محضة. =

المضارعَ في كونها مُرَاداً بها الحالُ أو الاستقبال، وهذه الصّفة ثلاثة أنْوَاعٍ: اسم فاعل، كـ(ـضَارِب زَيْدٍ)، و (رَاجِينَا)، واسم المفعول، كـ(ـمَضْرُوب الْعَبْدِ) و (مُرَوَّع القَلْبِ) والصّفة المشبّهة، كـ(ـحَسَن الْوَجْهِ) و (عَظِيم الأمَلِ) و (قَلِيل الْحِيَلِ).

والدليلُ على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً: وَصْفُ النكرة به في نحو: ﴿هَدْياً بَالِغَ الكَعْبَةِ﴾(١)، ووُقُوعُهُ حالاً في نحو: ﴿ثَانِيَ عِطْفِهِ﴾(٢)، وقوله:

٣١٧ ـ * فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّناً *

= فلم يبق إلا ثلاثة أنواع إجمالاً، وهي على التفصيل أكثر؛ لأن كل واحد منها يكون على عدة أنواع:

الأول: اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله الظاهر نحو (ضارب زيد ـ الآن، أو غداً) أو معموله المضمر نحو (راجيك ـ الآن أو غداً) ومنه أمثلة المبالغة نحو (منحار النوق، وشراب العسل ـ الآن أو غداً) واسم الفاعل يشبه الفعل المضارع لفظاً ومعنى.

الثاني: اسم المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله، سواء أكان فعله ثلاثياً نحو قولك (مضروب العبد) أم كان فعله على أكثر من ثلاثة أحرف نحو (مروّع القلب) وهو يشبه الفعل المضارع المبني للمجهول في المعنى دائماً وفي اللفظ أحياناً.

الثالث: الصفة المشبهة باسم الفاعل المضافة إلى معمولها، وهي لا تكون إلا بمعنى الحال نحو (قليل الحيل) و(عظيم الأمل) و(حسن الوجه) ونحو (معتدل القامة) و(مستقيم الخلق) وهي تشبه الفعل المضارع بواسطة شبهها لاسم الفاعل.

(١) سورة المائدة، الآية: ٩١.

(٢) سورة الحج، الآية: ٩

٣١٧ ـ هذا الشاهد من كلام أبي كبير الهذلي، يصف تأبط شراً وهو أحد فتاك العرب وذؤبانهم، وقد مر بيت من هذه الكلمة في آخر باب المفعول المطلق، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

* سُهُداً إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الهَوْجَلِ *

اللغة: (أتت) الضمير المؤنث المستتر يعود إلى أم تأبط شرّاً، وكان أبو كبير قد=

ودخولُ (رُبَّ) عليه في قوله:

٣١٨ ـ * يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ *

= تزوجها، والضمير في (به) يعود إلى تأبط شراً (حوش الفؤاد) هو بضم الحاء المهملة، ومعنى هذا المركب الإضافي حديد القلب جريء الجنان، وقوله (مبطناً) معناه ضامر البطن، وقوله (سهداً) ـ بزنة عنق ـ معناه قليل النوم، و(الهوجل) هو الثقيل الكسلان، أو الأحمق.

المعنى: يقول: إن هذا الفتى ـ الذي هو تأبط شراً ـ قد ولدته أمه ذكي القلب حديده ضامر البطن خميصه، لا ينام الليل إذا نام الكسلان.

الإعراب: (فأتت) الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب أتى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب، وتاء التأنيث حرف دال على تأنيث المسند إليه لا محل له من الإعراب (به) جار ومجرور متعلق بأتى (حوش) حال من الضمير المجرور محلاً بالباء منصوب بالفتحة الظاهرة، وحوش مضاف و(الفؤاد) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (مبطناً) حال ثانية من الضمير المجرور محلاً بالباء منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (سهداً) حال ثالثة (إذا) ظرف زمان متعلق بسهد مبني على السكون في محل نصب (ما) حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب (نام) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (ليل) فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة، وليل مضاف و(الهوجل) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وجملة (نام ليل الهوجل) في محل جر بإضافة إذا إليها.

الشاهد فيه: قوله (حوش الفؤاد) فإنه أضاف الصفة المشبهة التي هي (حوش) إلى فاعلها، وهو قوله (الفؤاد) فلم تستفد بهذه الإضافة تعريفاً، بدليل مجيئها حالاً من الضمير المجرور بالباء في قوله (به) وقد علمت أن الحال في الأصل لا يكون إلا نكرة، وأن مجيئها معرفة خلاف الأصل، والأصل أن يحمل الكلام على ما هو الأصل في أمثاله.

٣١٨ ـ هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل النصراني التغلبي، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* لاَقَى مُبَاعَدَةً مِنكُمْ وَحِرْمَانَا *

اللغة: (غابطنا) الغابط: اسم فاعل من الغبطة ـ بكسر فسكون ـ وهي أن يتمنى الإنسان =

. . . .

= مثل حال غيره من غير أن يتمنى زوال ما عند غيره من الخير، وقال الأعلم؛ هو من الغبطة وهي السرور، أي: رب شخص يطلب مسرتنا بطلبه معروفنا، ولو طلب ما عندكم لبوعد وحرم (مباعدة) أراد بعداً عنكم (حرمانا) ـ بكسر فسكون ـ أحد مصادر قولك (حرمت فلاناً كذا أحرمه) ـ من باب ضرب ـ إذا منعته.

المعنى: يقول لأحبائه: كثير من الناس يغبطونني على محبتي لكم وولوعي بكم ويتمنون أن لو كانوا في مكاني؛ لأنهم يظنون أن سينالون منكم جزاء هيامهم وكفاء غرامهم، وهم يحسبون أني أنال منكم شيئاً من ذلك، ولو أنهم وصلوا حبالهم بحبالكم وعرفوا حقيقة ما يناله محبكم من الجفاء والقسوة لما غبطوني ولما تمنوا هذه الأماني.

الإعراب: (يا) حرف تنبيه، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، أو هو حرف نداء والمنادى به محذوف، والتقدير: يا هؤلاء رب غابطنا ـ الخ (رب) حرف جر شبيه بالزائد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (غابطنا) غابط: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وغابط مضاف. ونا: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (لو) حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب (كان) فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا (يطلبكم) يطلب: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم كان، وضمير المخاطبين مفعول به، وجملة الفعل المضارع مع فاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو (لاقى) فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غابطنا (مباعدة) مفعول به للاقى، منصوب بالفتحة الظاهرة (منكم) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمباعدة (وحرماناً) الواو حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، حرماناً: معطوف على مباعدة منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة لاقى وفاعله ومفعوله لا محل لها جواب لو، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظاً برب.

الشاهد فيه: قوله (رب غابطنا) حيث جر اسم الفاعل وهو (غابط) المضاف إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره، برب، وأنت قد علمت أن (رب) تختص =

والدليلُ على أنّها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك (ضَارِبُ زَيْدٍ): ضاربٌ زيداً؛ فالاختصاصُ موجودٌ قبل الإضافة، وإنما تفيد هذه الإضافةُ التخفيف، أو رَفْعَ القُبْحِ.

أما التخفيفُ، فبحذفِ التنوين الظاهر، كما في (ضَارِبِ زَيْدٍ)، و (ضَارِبَاتِ عَمْرٍو) و (حَسَنِ وَجْهِهِ)، أو المُقَدَّر، كما في (ضَوَارِبِ زَيْدٍ) و (حَوَاجُّ بَيْتِ اللّهِ)، أو نون التثنية، كما في (ضَارِبا زَيْدٍ)، أو الجمع، كما في (ضَارِبُو زَيْدٍ).

وأمَّا رَفْعُ القُبْحِ، ففي نحو: (مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ)؛ فإن في رفع (الْوَجْهِ) قُبْحَ خُلُوّ الصفة من ضميرٍ، يعود على الموصوف، وفي نصبه قُبْحَ إجراء وصف القاصر، مُجْرَى وصف المتعدّي، وفي الجر تخلصٌ منهما. ومن ثَمَّ امتنع (الْحَسَن وَجْهِه)، لانتفاء قُبْحِ الرفع، ونحو: (الْحَسَن وَجْهٍ) لانتفاء، قُبْحَ النّصب؛ لأنَّ النكرة تنصب على التمييز.

وَتُسَمَّىٰ الإضافة في هذا النّوع لفظيّة؛ لأنّها أفادت أمراً لفظياً، وغير مَحْضَة؛ لأنها في تقدير الانفصال.

* * *

فصل: تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول (أل) على المضاف في خمس مسائل:

إحداها: أن يكون المضاف إليه بأل، كـ(الْجَعْد الشَّعَرِ) وقوله:

٣١٩ـ * شِفَاءٌ، وَهُنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوائِمِ *

= بجر النكرات، فدل دخول رب على اسم الفاعل هذا على أنه لم يستفد من إضافته إلى الضمير تعريفاً، إذ لو استفاده لم تدخل عليه (رب).

٣١٩ـ هذا الشاهد من كلام الفرزدق، يقوله حين خرج قتيبة بن مسلم الباهلي على سليمان بن عبد الملك وخلع طاعته، فقتله وكيع بن حسان بن قيس، وبعث برأسه إلى سليمان، والذي ذكره المؤلف ههنا هو عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* أَبَأْنَا بِهِمْ قَتْلَى، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ *

اللغة: (أبأنا) معناه جعلناهم بواء، أي: عوضاً ومقابلة، وذلك إنما يكون عند الأخذ=

الثانية: أن يكون مُضَافاً لما فيه (أل)، كـ(ـالضّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي)، وقوله:

٣٢٠ - * لَقَـدْ ظَفِـرَ الـزُّوَّارُ أَقْفِيَـةِ الْعِـدَىٰ *

الثالثة: أن يكون مُضَافاً إلى ضمير ما فيه (أل) كقوله:

= بالثأر، و(الحوائم) جمع حائمة، وهي التي تحوم حول الماء من العطش.

المعنى: يقول: أخذنا بثاراتنا عند من كانت لنا عندهم ثارات، وقتلنا منهم مقتلة عظيمة بمن كانوا قد قتلوه من قومنا، وليس في دم الذين قتلناهم شفاء لحرارة قلوبنا ولاعج أحزاننا؛ لأنهم غير أكفاء لمن قتلوا من قومنا، وإن القتل وأخذ الثأر إنما يقصد بهما شفاء غيظ الصدور والذهاب بحرارة الألم على من يفقد.

الإعراب: (أبأنا) فعل وفاعل (بهم) جار ومجرور متعلق بأباء (قتلى) مفعول به لأباء (وما) الواو واو الحال، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ما: نافية (في دمائهم) الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، ودماء مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه (شفاء) مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال (وهن) الواو للحال أيضاً، هن: ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع (الشافيات) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(الحوائم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله (الشافيات الحوائم) حيث أضاف الاسم المقترن بأل لكون المضاف إليه مقترناً بها مع كون المضاف وصفاً.

ومثل بيت الفرزدق (رقم ٣١٩) قول الأعشى:

عَلْقَمَ مَا أَنْتَ إِلَى عَامِرٍ　　　النَّاقِضِ الأَوتَارِ وَالْوَاتِرِ

ومثله قوله الأعشى أيضاً:

الضَّاحِكِ السِّنِّ عَلَى هَمِّهِ　　　وَالْغَافِرِ الْعَثْرَةِ لِلْعَاثِرِ

ومثله قول جرير بن عطية:

فإِنْ تَكُ كَلْباً مِنْ كُلَيْبٍ فَإِنَّنِي　　　مِنَ الدَّارِمِيِّينَ الطِوالِ الشَّقَاشِقِ

٣٢٠ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* بِمَا جَاوَزَ الآمَالَ مِلأَسْرِ وَالْقَتْلِ *

اللغة: (ظفر) معناه فاز، و(الزوار) جمع زائر، و(أقفية) جمع قفا، وهو مؤخر العنق، =

= وقوله (ملأسر) أصله (من الأسر)، فحذف النون وهمزة الوصل، وهذا شائع في كلامهم.

وانظر إلى قول أبي صخر الهذلي:

كَأَنَّهُمَا مِلآن لَمْ يَتَغَيَّرَا ... وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

أراد (من الآن) ثم انظر إلى قوله عمر بن أبي ربيعة:

نَجِيَّيْنِ نقضي اللَّهْوَ فِي غَيْرِ مَأْثَمٍ ... وَإِنْ رَغِمَتْ مِلْكَاشِحِينَ المَعَاطِسُ

أراد (من الكاشحين) ثم انظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة أيضاً:

وَمَا أَنْسَ مِلأَشْيَاءِ لاَ أَنْسَ قَوْلَهَا ... لَنَا مَرَّةً مِنْهَا بِقَرْنِ المَنَازِلِ

أراد (من الأشياء) ثم انظر إلى قول المغيرة بن حبناء:

إِنِّي امْرُؤٌ حَنْظَلِيٌّ حِينَ تَنْسُبُنِي ... لاَ مِلْعَتِيكِ وَلاَ أَخْوَالِيَ الْعَوَقُ

أراد (من العتيك) ثم انظر إلى قول ذي الأصبع العدواني:

أَجْعَلُ مَالِي دُونَ الدَّنَا غَرَضاً ... وَمَا وَهَى مِلأُمُورِ فَانْصَدَعَا

أراد (من الأمور) ثم انظر بعد كل هذا إلى قول أبي الطيب المتنبي:

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجِنِّ فِي زِيِّ نَاسٍ ... فَوْقَ طَيرٍ لَهَا شُخُوصُ الْجِبَالِ

أراد (من الجن)؛ فهذه جملة صالحة من الشعر العربي القديم، ومن شعر الشعراء المحدثين العارفين بلغات العرب، وكلها فيها ذلك الحذف، وهذا يدل على أنه سائغ غير منكر.

الإعراب: (لقد) اللام واقعة في جواب قسم مقدر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، قد: حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب (ظفر) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (الزوار) فاعل ظفر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وهو مضاف و(أقفية) مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف و(العدى) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع ظهورها التعذر (بما) الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، ما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء، والجار والمجرور متعلق بظفر (جاوز) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة (الآمال) مفعول به لجاوز منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (ملأسر) جار ومجرور متعلق بجاوز (والقتل) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من =

٣٢١ ـ * الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوِهِ *

= الإعراب، القتل: معطوف على الأسر مجرور بالكسرة الظاهرة.
الشاهد فيه: قوله (الزوار أفنية العدى) حيث أضاف الاسم المقترن بأل، والذي جوز هذه الإضافة كون المضاف وصفاً وكون المضاف إليه مضافاً إلى مقترن بأل.
ومثل هذا البيت (رقم ٣٢٠) قول حسان بن ثابت الأنصاري:

مَتَارِيكُ أَذْنَابِ الأُمُورِ إِذَا اعْتَرَتْ أَخَذْنَا الفُرُوعَ واجْتَثَثْنَا أُصُولَهَا

٣٢١ ـ وهذا الشاهد أيضاً من الشواهد التي لم يتيسر لي الوقوف على نسبتها إلى قائل معين، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

* مِنِّي، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكِ نَوَالاَ *

اللغة: (الود) بضم الواو أو فتحها أو كسرها ـ المحبة، وتقول: وددت الرجل أوده ـ من باب علم يعلم ـ إذا أحببته (المستحقة) التي تستوجب بما اشتملت عليه من صفات وممادح (صفوه) صفو الشيء ـ بفتح الصاد وسكون الفاء ـ خالصه ولبابه (أرج) مضارع (رجا الشيء يرجو رجاء ورجاوة) إذا أمله وطمع فيه (نوالاً) أي عطاء، ومثله النائل.
المعنى: أنت ـ دون سائر الناس ـ التي تستوجبين خالص محبتي ولباب مودتي، بما أودعك الله تعالى من محاسن، وبما شغف قلبي بك، وإني لأمنحك هذه المحبة الخالصة وإن أكن على يقين من أنك لا تمنين علي بما يكافىء ذلك كله، فلا مطمع لي في شيء مما يطمع فيه المحبون.
الإعراب: (الود) مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة (أنت) ضمير منفصل مبتدأ ثان مبني على السكون إن اعتبرت التاء ليست جزءاً من الضمير على ما هو الراجح، فإن اعتبرت التاء جزءاً فهو مبني على الكسر في محل رفع (المستحقة) خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف وصفو من (صفوه) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الود مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول (مني) جار ومجرور يتعلق بقوله المستحقة (وإن) الواو حرف عطف، والمعطوف عليه محذوف، إن: حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب (لم) حرف نفي وجزم وقلب (أرج) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (منك) جار ومجرور متعلق بقوله أرجو (نوالاً) مفعول به لأرجو، وهذه الجملة معطوفة على جملة أخرى محذوفة هي =

الرابعة: أن يكون المضاف مُثَنًّى، كقوله:

٣٢٢ـ *إنْ يَغْنَيا عَنِّيَ المُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ*

= أولى بالحكم الذي هو استحقاقها للود من هذه الجملة المذكورة، وتقدير الكلام: إن رجوت منك نوالاً وإن لم أرج منك نوالاً، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام.

الشاهد فيه: قوله (المستحقة صفوه) حيث أضاف الاسم المقترن بأل، وهو قوله المستحقة، لكونه وصفاً مع كون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير يعود إلى ما فيه أل وهو الود.

٣٢٢ـ وهذا الشاهد من الشواهد التي لم نقف على نسبتها إلى قائل معين، والذي ذكره المؤلف هو صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

فَإِنَّنِي لَسْتُ يَوْماً عَنْهُمَا بِغَنِي

اللغة: (يغنيا عني) أراد يستغنيا ولا تكون بهما حاجة إلى معونتي (المستوطنا عدن) اللذان اتخذا عدناً وطناً وموضع إقامة، وعدن ـ بفتح العين والدال جميعاً ـ بلد باليمن، وذكر في محيط الفيروزآبادي أنها جزيرة باليمن (بغني) الغني: المستغني، وهو الوصف من غني يغنى ـ بوزن رضي يرضى.

المعنى: إن يكن هذان الشخصان اللذان اتخذا عدناً موطن إقامة قد استغنيا عني، ولم تعد بهما حاجة إلى معونتي؛ فإنني دائم الحاجة إليهما ولست مستغنياً عنهما قط.

الإعراب: (إن) حرف شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يغنيا) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف النون، وألف الاثنين فاعله مبني على السكون في محل رفع (عني) جار ومجرور متعلق بقوله يغنيا (المستوطنا) بدل من ألف الاثنين ـ تخريجاً على اللغة الفصحى ـ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وهو مضاف و(عدن) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (فإنني) الفاء حرف واقع في جواب الشرط مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، إن: حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والنون الثالثة حرف يلحق الأفعال والحروف عند اتصاله بياء المتكلم لوقاية أواخرها من الكسر، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب (لست) ليس: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع (يوماً) ظرف زمان متعلق بقوله غني الآتي منصوب بالفتحة الظاهرة =

الخامسة: أن يكون جَمْعاً اتُّبِعَ سَبِيلَ المثنىٰ، وهو جمع المذكر السالم، فإنه يُعْرَب بحرفين، ويَسْلم فيه بناء الواحد وَيُخْتَمُ بنون زائدة، تحذف للإضافة، كما أن المثنىٰ كذلك، كقوله:

٣٢٣ ـ * لَيْسَ الأخِلاَّءُ بِالمُصْغِي مَسَامِعِهِمْ *

= (عنهما) جار ومجرور متعلق بغني أيضاً (بغني) الباء حرف جر زائد، غني: خبر ليس، وجملة ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر إن، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله (المستوطنا عدن) حيث أضاف الاسم المقترن بأل إلى اسم ليس مقترناً بها وهو عدن، وساغ ذلك لكون المضاف وصفاً دالاً على مثنى.

وفي قوله (يغنيا المستوطنا عدن) شاهد آخر، وذلك حيث ألحق الفعل علامة التثنية مع كونه رافعاً لاسم ظاهر مثنى، وذلك على لغة أكلوني البراغيث ـ وقد سبق ذكره أثناء شرحنا في باب الفاعل.

٣٢٣ ـ لم أقف لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوِي رَحِمِ *

اللغة: (الأخلاء) جمع خليل، وهو الصديق، وفي القرآن الكريم: ﴿الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو﴾ (بالمصغي) المصغي: جمع مصغ، وهو اسم الفاعل من (أصغى فلان إلى حديث فلان) إذا أمال أذنه إليه وأنصت له ولم ينحرف عنه (مسامعهم) المسامع: جمع مسمع، وأصله مكان السمع، وأراد الآذان (الوشاة) جمع واشٍ، وهو الذي يسعى بين المحبين لإفساد قلوبهم.

المعنى: يقول: ليس الأصدقاء الباقون على ودادهم بالقوم الذين يصغون إلى كلام الوشاة الساعين بالإفساد بينهم، ولو كان هؤلاء الوشاة من ذوي رحمهم، ومحل الثقة من نفوسهم.

الإعراب: (ليس) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (الأخلاء) اسم ليس مرفوع بالضمة الظاهرة (بالمصغي) الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، المصغي: خبر ليس، وهو مضاف ومسامع من (مسامعهم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ومسامع مضاف وضمير =

وجَوَّز الفَرَّاءُ إضافَةَ الوَصْفِ المحلّى بأل إلى المعارف كلها[1]، كـ (الضَّارِبِ

= الغائبين العائد إلى الأخلاء مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (إلى الوشاة) جار ومجرور متعلق بقوله المصغي السابق (ولو) الواو حرف عطف، والمعطوف عليه محذوف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، لو: حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب، (كانوا) كان: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وواو الجماعة العائد إلى الوشاة اسم كان مبني على السكون في محل رفع (ذوي) خبر كان منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم، وهو مضاف و(رحم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وجملة كان واسمه وخبره معطوفة بالواو على محذوف هو أولى بالحكم ـ الذي هو انتفاء الخلة عمن يصغي مسامعه إلى الوشاة من الأخلاء ـ من المذكور، وتقدير الكلام: إن لم يكن الوشاة ذوي رحم وإن كانوا ـ الخ.

الشاهد فيه: قوله (المصغي مسامعهم) حيث أضاف الاسم المقترن بأل إلى اسم ليس مقترناً بها، وهو مسامعهم، لكون المضاف جمع مذكر سالم.

(١) سواء أكان المضاف إليه علماً نحو (الضارب زيد) أم كان اسم إشارة نحو (الضارب هذا) أم كان اسماً موصولاً نحو (الضارب الذي كان عندنا أمس) أم كان ضميراً نحو (الضاربك) أم كان مضافاً إلى معرفة نحو (الضارب غلامك).

وحجة الفراء في تجويزه هذه الصور كلها أنه قاسها على إضافة الاسم المحلى بأل إلى اسم مقترن بها، زعم أنه لا فرق بين نوع من المعارف ونوع آخر منها.

والجمهور يقتصرون في هذه المسألة على ما ورد عن العرب، لأن الأصل أنه لا يجوز بوجه عام أن يضاف الاسم المعرفة، لأن أهم أغراض الإضافة تعريف المضاف بالمضاف إليه، فإذا كان المضاف في نفسه معرفة لم تكن به حاجة إلى التعريف، وكنا أحرياء بمقتضى هذا الأصل ألا نجيز إضافة الاسم المحلى بأل لا إلى مثله ولا إلى غير ذلك من المعارف، لكن ورد السماع عن أهل هذا اللسان بإضافته إلى المحلى بأل، خروجاً عن أصل القياس الذي أشرنا إليها، وإذا كانت هذه الإضافة خارجة عن أصل القياس، فإنه لا يجوز أن يقاس غيرها عليها للقاعدة المعلومة القائلة (ما خرج عن القياس فغيره عليه لا ينقاس) فافهم ذلك.

ومما ورد عن العرب من إضافة الوصف المحلى بأل إلى الضمير قول عبيد بن الأبرص:

يَـاذَا المخــوِّفنَـا بِقَتْـ ـلِ أَبِيـهِ إذْلَالاً وَحَيْنَـا =

زيدٍ) و (الضَّارِب هَـٰذَا) بخلاف (الضَّارِب رَجُلٍ) وقال المبرّد والرّماني في (الضَّارِبِكَ) و (ضَارِبِكَ)[1]: موضِعُ الضمير خَفْض، وقال الأخفش: نصب، وقال

= ومماهو جدير بالذكر ههنا أن نحو (الضاربك) قد ورد عن العرب فاختلف النحاة في تخريجه، فخرجه الجمهور على أن الكاف التي هي ضمير المخاطب في محل نصب مفعول به، وجوز الفراء ذلك كما جوز أن تكون في محل جر بإضافة الوصف إليها، والثاني تخريج على وجه ضعيف فيما أمكن تخريجه على وجه قوي.

(١) تلخيص ما في هذه المسألة من مذاهب النحاة وتعليلها نذكره لك فيما يلي:

اعلم أولاً أن المضاف هنا وصف إما مفرد محلى بأل نحو (الضاربك) وإما مفرد مجرد من أل نحو (ضاربك) وإما مثنى نحو (الضارباك) وإما مجموع جمع مذكر سالماً نحو (الضاربوك) والفرض أن المضاف إليه في كل هذه الصور.

ثم اعلم أن للنحاة في هذه المسألة ثلاثة أقوال ذكرها المؤلف ونوضحها لك فنقول:

القول الأول ـ وهو قول المبرد والمازني والرماني ـ حاصله أن الضمير في موضع خفض بإضافة الوصف إليه، سواء أكان الوصف مقروناً بأل نحو (زيد الضاربك) أم كان الوصف مجرداً من أل نحو (زيد ضاربك) وحجتهم في ذلك أن الضمير نائب مناب الاسم الظاهر، ونحن لو قلنا (ضارب زيد) بغير تنوين الوصف كان الاسم الظاهر الذي بعده مخفوضاً بالإضافة، وكذلك لو قلنا (الضارب الرجل) وإذا كان الاسم الظاهر مخفوضاً بإضافة الوصف إليه يكون الضمير كذلك مخفوضاً بإضافة الوصف إليه لأنه قائم في مقام الظاهر، ونظير ذلك ما إذا كان الوصف مثنى أو مجموعاً، وسنعود إلى بيانه بعد ذكر أقوال النحاة في هذه المسألة.

والقول الثاني ـ وهو قول الأخفش وهشام ـ وحاصله أن موضع الضمير نصب على المفعولية، وحجتهما في ذلك أن قولنا (ضاربك) و(الضاربك) في ذاته يحتمل أمرين، أحدهما النصب على المفعولية، والثاني الخفض بالإضافة، والمفعولية أمر محقق، والإضافة غير محققة، واعتبار الأمر المحقق أولى من اعتبار الأمر غير المحقق، فكان اعتبارنا الضمير في موضع نصب أولى.

والقول الثالث ـ وهو قول سيبويه ـ حاصله أنه يعتبر الضمير كالاسم الظاهر، فإذا قلت (ضاربك) فجئت بالوصف مفرداً مجرداً من أل كان الضمير في محل جر بالإضافة لأنك لو قلت (ضارب زيد) لكان زيد مجروراً بالإضافة، إذ كان حذف التنوين من الوصف دليلاً على أنه مضاف لما يليه ما دام الكلام خالياً مما يمنع من الإضافة، وإذا قلت =

سيبويه: الضمير كالظاهر؛ فهو منصوب في (الضاربك) مخفوض في (ضاربك) ويجوز في (الضَّاربَاكَ) و (الضاربوك) الوجهان.

مسألة[١]: قد يكتسب المضافُ المذكَّرُ من المضاف إليه المؤنثِ تأنيثَهُ،

= (الضاربك) كان الضمير في موضع نصب على المفعولية، لأنك لو قلت (الضاربك) كان الضمير في موضع نصب على المفعولية، لأنك لو قلت (الضارب زيداً) كان الاسم الظاهر واجب النصب على المفعولية عنده، ولم يجز في الاسم الظاهر الجر بالإضافة لأن المضاف حينئذ محلى بأل والمضاف إليه مجرداً منها، ولا يجوز أن يضاف المحلى بأل إلى المجرد منها، فلما كان المانع من الإضافة في هذه الصورة قائماً وجب النصب على المفعولية، وإذا قلت (الضارباك) أو (الضاربوك) فجئت بالوصف مثنى أو مجموعاً جاز الوجهان: كون الضمير في محل جر بالإضافة، وكونه في محل نصب على المفعولية، لأنك لو قلت (الضاربا زيد) جاز في الاسم الظاهر الوجهان، لأن الوصف المثنى أو المجموع تجوز إضافته إلى كل أنواع المعرفة، فهذا يجيز أن يكون الوصف مضافاً والضمير مضافاً إليه، ويكون حذف نون المثنى أو المجموع بسبب الإضافة، ويجوز ـ مع ذلك ـ أن يكون حذف التنوين للتخفيف فينتصب الاسم الظاهر، فكذلك الضمير.

وقد علمت فيما قررناه لك عند بيان مذهب المبرد ومن معه أنهم يرون الضمير في نحو (الضارباك) وفي نحو (الضاربوك) في محل جر بالإضافة، ولا يجوز اعتباره في محل نصب، لأن ذلك يقتضي أن يكون حذف النون للتخفيف لا للإضافة، والأصل في حذف النون أن يكون سببه الإضافة، واعتبار حذفه للتخفيف بسبب طول صلة أل ليس في الكلام ضرورة تدعو إليه، فلكون ذلك خلاف الأصل ولا ملجىء يلجئنا إليه لم نجعله في مكان الاعتبار.

(١) مجمل ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى في هذا الباب من الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه ستة أمور، ذكر منها في الفصل السابق أربعة: وهي التعريف كما في نحو (غلام الأمير) مما يكون المضاف إليه معرفة، والتخصيص كما في نحو (غلام رجل) مما يكون المضاف إليه نكرة، والتخفيف كما في نحو (ضارب علي) و(ضاربا زيد) مما يكون المضاف اسم فاعل، والمضاف إليه معموله، ورفع القبح كما في نحو (زيد الحسن الوجه) مما يكون المضاف صفة مشبهة، وذكر منها في هذا الفصل أمرين: وهما التذكير كما في نحو:

* إنارة العقل مكسوف... *

=

....

والتأنيث كما في نحو (قطعت بعض أصابعه).

وبقي عليه أربعة أمور لم يذكرها لا هناك ولا هنا:

أحدها: الظرفية ـ وذلك فيما إذا كان المضاف إليه ظرفاً ـ نحو قوله تعالى: ﴿تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها﴾ وكقول الراجز:

* أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيَانْ *

ثانيها: المصدرية ـ وذلك فيما إذا كان المضاف إليه مصدراً ـ كقوله جل ذكره: ﴿وسيعلم الذين ظلموا أيَّ منقلب ينقلبون﴾، وكقول الشاعر:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنَتْ وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا

وكقول مجنون بني عامر:

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لاَ تَلاَقِيَا

ثالثها: وجوب التصدير ـ وذلك فيما إذا كان المضاف إليه من الأسماء التي تستوجب التصدير، كأسماء الاستفهام ـ نحو (غلامك من عندك؟) و(صبيحة أي يوم سفرك؟) و(غلام أيهم أكرمت؟) و(من صاحب أيهم أنت أكرم).

رابعها: البناء، وذلك في مواضع:

أحدها: إذا كان المضاف مبهماً كغير ومثل وبين ودون، وكان المضاف إليه مبنياً، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لقد تقطع بينكم﴾ في قراءة من فتح بين، وهي فاعل تقطع، بدليل قراءة الرفع، وكقول الفرزدق في بعض التخريجات التي مر ذكرها:

* إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ *

بفتح مثل على أنه خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر؛ لأن (ما) الحجازية لا يتقدم خبرها على اسمها، وكذا قوله تعالى: ﴿أن يصيبكم مثل ما أصاب﴾ فيمن فتح مثل.

الموضع الثاني: أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه لفظ (إذ) نحو قوله تعالى: ﴿من عذاب يومئذ﴾ ﴿من خزي يومئذ﴾ بفتح يوم فيهما.

الموضع الثالث: أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني، سواء أكان بناؤه أصلياً كالماضي في نحو قول النابغة:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصِّبَا فَقُلْتُ: أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ؟

أم كان بناؤه عارضاً كالمضارع المقترن بنون النسوة في نحو قوله:

لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّماً عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ =

وبالعكس، وشَرْطُ ذلك في الصورتين صلاحِيَةُ المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

فمن الأول[١] قولُهم: (قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ)، وقراءةُ بَعْضِهِمْ: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾[٢]، وقولُه:

٣٢٤ـ * طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي *

= وسيأتي ذكر هذين الموضعين في آخر هذا الباب.
فثم عشرة أمور يكتسبها المضاف من المضاف إليه.

(١) يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث في ثلاث صور:
الصورة الأولى: أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، ومن أمثلته قولهم (قطعت بعض أصابعه) وقراءة الحسن البصري ﴿تلتقطه بعض السيارة﴾ وقد ذكر المؤلف هذين المثالين، وقولهم(جدعت أنف هند) وقول الشاعر، وينسب للمجنون:

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي ... وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

وقول الآخر: وهو الأعشى ميمون:

وَتَشْرَقُ بِالقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ ... كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

ومن هذه الأمثلة تفهم أن المراد بكون المضاف بعض المضاف إليه أن يكون بعضه في المعنى، وليس المراد أن يكون لفظ بعض خاصة.
الصورة الثانية: أن يكون المضاف كلاًّ للمضاف إليه، نحو قوله تعالى: ﴿يوم تجد كل نفس﴾ وقوله سبحانه: ﴿ووفيت كل نفس﴾ ونحو قول عنترة:

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ ... فَتَرَكْنَ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدِّرْهَمِ

والصورة الثالثة: أن يكون المضاف وصفاً في المعنى للمضاف إليه، ومن ذلك إضافة المصدر، كإضافة طول إلى الليالي في الشاهد رقم ٣٢٤ وكما في قول ذي الرمة:

مَشَيْنَ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسَفَّهَتْ ... أَعَالِيَهَا مَرُّ الرِّيَاحِ النَّوَاسِمِ

(٢) سورة يوسف، الآية: ١٠

٣٢٤ـ هذا الشاهد من كلام الأغلب العجلي، وهذا الذي ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور، ورد في كلمة له يتحسر فيها على ذهاب متنه وضعف قوته بسبب الكبر والشيخوخة، وهي قوله:

أَصْبَحْتُ لاَ يَحْمِلُ بَعْضِي بَعْضِي ... مُنَفَّهاً أَرُوحُ مِثْلَ النَّقْضِ =

- طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي طَوَيْنَ طُولِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي

اللغة: (لا يحمل بعضي بعضي) أراد أنه ضعيف لا قوة عنده، وأن قدميه لا تستطيعان حمل سائر جسده (منفهاً) ضعيفاً (النقض) بكسر النون وسكون القاف ـ الشيء المنقوض مثل الحمل بمعنى المحمول، يريد أنه يسير متخلخل الأعضاء غير متماسك (أسرعت في نقضي) النقض هنا: مصدر قولك (نقضت البناء والحبل والعهد ونحوها) من باب نصر ـ ومعناه الهدم في البناء وضد الإبرام في الحبل والعهد، وكني بإسراع الليالي في ذلك عن أنه تهدم قبل أن يأتي عليه السن المعتاد فيه ذلك، ويروى (مر الليالي) وهو مرورها ليلة بعد ليلة، ويروى (أرى الليالي أسرعت) ومن عادة العرب أن ينسبوا الحوادث إلى الليالي وإلى الأيام وإلى الدهر، قال أبو النجم:

مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعاً عَنْ قُنْزُعِ جَذْبُ اللَّيَالِي أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي

وقال الآخر:

يَا دَارُ مَا فَعَلَتْ بِكِ الأَيَّامُ ضَامَتْكِ، والأَيَّامُ لَيْسَ تُضَامُ

وقال أبو صخر الهذلي:

عَجِبْتُ لِسَعْيِ الدَّهْرِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا فَلَمَّا انْقَضَى مَا بَيْنَنَا سَكَنَ الدَّهْرُ

الإعراب: (طول) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(الليالي) مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل (أسرعت) أسرع: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى طول الليالي، وستعرف وجهه في بيان الاستشهاد، وجملة أسرعت مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ (في) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (نقضي) نقض: مجرور بفي وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم، والجار والمجرور متعلق بأسرع. ونقض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: قوله (طول الليالي أسرعت) حيث أعاد الضمير مؤنثاً في قوله: (أسرعت) على مذكر وهو قوله: (طول) والذي جوز ذلك كون المرجع مضافاً إلى مؤنث، والمضاف مع المضاف إليه كالشيء الواحد، فكأن المضاف مؤنث، ولا يقال إن الضمير عائد إلى المضاف إليه وحده؛ فإن ذلك خلاف الأصل.

ومن الثاني قولُه:

٣٢٥ ـ * إنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى *

= ومثل هذا البيت قول الشاعر:

إذَا بَعْـضُ السِّنِيـنَ تَعَـرَّقَتْنَـا كَفَى الأيْتَامَ مَوتَ أَبِي الْيَتِيمِ

وقول الآخر، وهو ابن أحمر، وأنشده في اللسان (ز ب ر):

وَلِهَـتْ عَلَيْـهِ كُـلُّ مُعْصِفَـةٍ هَيْفَـاءَ لَيْـسَ لِلُبِّهَـا زَبَـرُ

وقول الفرزدق همام بن غالب يهجو الأخطل وقومه:

أَتَيُّ الفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَـدَيْهِـمُ تَـرْكُ الْجَمِيـلِ جَمِيـلُ

٣٢٥ ـ لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين، ورأيت من يذكر أنه مصنوع، وأنه لبعض المولدين، وهذا الذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* وَعَقْـلُ عَـاصِي الهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا *

اللغة: (إنارة) هو في الأصل مصدر قولك: (أنار القمر ونحوه) إذا أضاء (العقل) هو الغريزة التي بها يدرك الإنسان الأشياء (مكسوف) هو الوصف من قولك: (كسفت الشمس) بالبناء للمجهول ـ إذا ذهب نورها وزال ضوءها باعتراض القمر بينها وبين الأرض (بطوع هوى) طوع ـ بفتح الطاء وسكون الواو ـ أي الطاعة والانقياد، والهوى ـ بفتح أوله مقصوراً ـ شهوة النفس وميلها إلى ما تحبه، وأراد بسبب انطلاقه وراء شهوات نفسه الموبقة.

المعنى: يقول: إذا جرى الإنسان وراء شهوات نفسه، وانطلق خلف أغراضه ضعف عقله الذي به يدرك الأشياء، وغطى على نوره الرباني الذي تفيضه عليه الطاعة ومخالفة النفس.

الإعراب: (إنارة) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(العقل) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (مكسوف) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (بطوع) جار ومجرور متعلق بمكسوف، وطوع مضاف و(هوى) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر (وعقل) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، عقل: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وعقل مضاف، و(عاصي) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وعاصي مضاف و(الهوى) مضاف إليه، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهور التعذر (يزداد) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير =

ويحتمله ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾[1]، ولا يجوز (قَامَتْ غُلَامُ هِنْدٍ)، ولا (قَامَ امْرَأَةُ زَيْدٍ) لعدم صلاحِيَّةِ المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه.

= مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عقل عاصي الهوى، والجملة من يزداد مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو عقل عاصي (تنويرا) مفعول به ليزداد.

الشاهد فيه: قوله: (إنارة العقل مكسوف) حيث أعاد الضمير مذكراً من قوله (مكسوف) على (إنارة) وهو مؤنث؛ والذي سوغ هذا ـ مع وجوب مطابقة الضمير لمرجعه ـ كون المرجع مضافاً إلى مذكر، وهو قوله: (العقل) فاكتسب التذكير منه:

ومثل هذا البيت في ذلك قول الآخر:

رُؤْيَةُ الفِكْرِ مَا يَؤُولُ لَهُ الأمْـ ـرُ مُعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي

فقد أخبر بقوله: (معين) عن قوله: (رؤية) الواقع مبتدأ، وهذا المبتدأ مؤنث، لكنه لما أضيف إلى المذكر وهو قوله: (الفكر) اكتسب التذكير منه.

(١) سورة الأعراف، الآية: ٥٦.

اعلم أن للعلماء في تخريج هذه الآية الكريمة أقوالاً كثيرة أوصلها المؤلف إلى ستة عشر قولاً في رسالة صنفها في هذه الآية خاصة، وقد نقلها السيوطي في كتاب الأشباه والنظائر النحوية، ونحن نذكر لك أربعة تخريجات، وننسب كل تخريج إلى قائله، ونبين ما يسلم منها لقائله وما لا يسلم لقائله:

الأول: أن تذكير قريب حاصل بسبب أن الرحمة مؤنث مجازي، وهذا تخريج الجوهري، وهو فاسد، لأن التأنيث المجازي يبيح تذكير الفعل المسند إلى المؤنث المجازي، فأما الذي يسند إلى ضميره فلا يجوز إلا تأنيثه، والوصف هنا مسند إلى ضمير الرحمة.

التخريج الثاني: أن تذكير قريب بسبب المعنى، وذلك أن المقصود من رحمة الله غفرانه، وهو مذكر، وهذا تخريج الزجاج والأخفش.

والتخريج الثالث: أن لفظ قريب مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، وهذا تخريج ذكره الفراء.

التخريج الرابع: **ما ذكره المؤلف هنا من أن المضاف وهو الرحمة اكتسب من المضاف إليه وهو لفظ الله التذكير، لأن الاستعمال العربي قد جرى على استعمال لفظ الجلالة كما يستعمل المذكر وإن كان مدلوله لا يجوز أن يوصف بشيء من التذكير أو التأنيث.**

مسألة: لا يضاف اسمٌ لمُرَادِفِه[1] ، كـ(لَيْث أَسَدٍ) ولا موصوفٌ إلى صفته، كـ (رَجُل فَاضِلٍ) ولا صفة إلى موصوفها، كـ(فَاضِل رَجُلٍ) فإن سُمِعَ ما يُوهِمُ شيئاً من ذلك، يُؤَوَّل.

(١) ههنا شيئان أحب أن أنبهك إليهما:
الأول: أن أنبهك إلى ما سبق ذكره من أن الغرض من الإضافة هو تعريف المضاف بالمضاف إليه أو تخصيصه به، ومن المعلوم أن الشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص، لأن في ادعاء تعرفه بنفسه، وفي دعوى تخصصه بنفسه تناقضاً، لأن معنى طلب تعريفه أو تخصيصه أنه غير معرف ولا مخصص، وإلا ما طلبت له التعريف أو التخصيص، ومعنى كونه يتعرف بنفسه أو يتخصص أنه معرف أو مخصص، وإلا لما كانت نفسه معرفة ولا مخصصة، فلما كانت إضافة الشيء إلى نفسه توقع في التناقض امتنع البصريون من قبولها، وأوجبوا فيما يتوهم فيه من الإضافة أنه من إضافة الشيء إلى نفسه التأويل في المضاف والمضاف إليه حتى يصير أحدهما غير الآخر.
وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه، متى اختلف اللفظان، وجعلوا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين، فلم يحتاجوا إلى التأويل الذي ارتكبه البصريون.
واحتج الكوفيون بورود ما منعه البصريون ـ من إضافة الاسم إلى اللقب، وإضافة الصفة إلى الموصوف، وإضافة الموصوف إلى الصفة، ومتى ورد عن العرب في الكلام المنثور لم يكن بد من قبوله، وسلكوا ـ مع هذا السماع ـ طريقاً من القياس حاصله أن العرب قد جاء في كلامها عطف الشيء على مرادفه، كما في قول الشاعر:

وَقَـدَّدَتِ الأدِيـمَ لِـرَاهِشَيْـهِ ... وَأَلْفَـى قَـوْلَهَـا كَـذِباً وَمَيْنـا

والأصل في العطف أن يكون المعطوف غير المعطوف عليه، فلما استساغوا في العطف أن يتركوا الأصل ويعطفوا أحد المترادفين على الآخر قسنا باب الإضافة على باب العطف، إذ كان الشأن فيهما من هذه الجهة واحداً.
الأمر الثاني: أن ابن مالك قد اختار في كتاب التسهيل مذهب الكوفيين فجوز ما منعه هنا من إضافة الشيء إلى ما اتحد به في المعنى، وقسم الإضافة إلى ثلاثة أقسام: إضافة محضة، وإضافة غير محضة وهي اللفظية، وإضافة شبيهة بالمحضة، وجعل من القسم الثالث الذي استحدثه وزاده على كلام القوم إضافة الصفة إلى الموصوف، وإضافة الموصوف إلى الصفة، وإضافة المسمى إلى الاسم.

فمن الأوّل قولُهم: (جاءنِي سَعِيدُ كُرْزٍ)[١]، وتأويلُه: أن يُرَادَ بالأوّل المُسَمَّى وبالثاني الاسْمُ، جاءني مُسَمَّى هذا الاسم[٢].

ومن الثاني[٣] قولُهم: (حَبَّةُ الْحَمْقَاءِ)، و(صَلاَةُ الأولى)، و(مَسْجِدُ

(١) كُرْز ـ بضم الكاف وسكون الراء، وآخره زاي ـ هو هنا لقب، وأصله بمعنى خرج الراعي الذي يحمل فيه متاعه، وقيل: هو الجوالق الصغير، وكرز الجعل: دحروجته.

(٢) اعلم أولاً أن مثل قولهم؛ (سعيد كرز) بإضافة الاسم إلى اللقب على التأويل بأن المراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم قولهم: (جئت ذا صباح) و(ذهبت ذات عشية) أو (سرت ذات يوم) تريد وقتاً صاحب اسم هو صباح، ومدة صاحبة اسم هو عشية، ومدة صاحبة اسم هو يوم.

واعلم ثانياً أن تأويل الأول من الاسم واللقب بالمسمى وتأويل الثاني بالاسم إنما يكون فيما إذا نسبت إلى هذا المركب الإضافي ما لا يليق أن ينسب إلى مجرد اللفظ كما لو قلت: (جاءني سعيد كرز) أو قلت: (يا سعيد كرز) فإن المجيء إنما يسند إلى الذات لا إلى اللفظ، فإن نسبت إلى هذا المركب ما ينسب عادة إلى الألفاظ كأن تقول: (كتبت سعيد كرز) أو (نطقت بسعيد كرز) وجب أن يكون تأويل الأول بالاسم والثاني بالمسمى، عكس التأويل الأول، ومنه تعلم أن التأويل الذي في كلام المؤلف ليس متعيناً في كل كلام، وأنه ذكر على سبيل التمثيل.

ثم اعلم ثالثاً أن البصريين الذين منعوا إضافة الاسم إلى مرادفه وأوجبوا التأويل فيما سمع مما يوهم ذلك، هم الذين قالوا: إذا كان الاسم واللقب مفردين وجب إضافة الاسم إلى اللقب، وقد تبعهم ابن مالك في ذلك كما تقدم ذكره في باب العلم، وهو مشكل غاية في الإشكال، ولهذا رده ابن هشام فقال: (ويرده النظر وقولهم هذا يحيى عينان) (انظر الجزء الأول ص ١٣٢).

(٣) الثاني هو إضافة الموصوف إلى الصفة، ألا ترى أن الأصل: حبة حمقاء، وصلاة أولى، ومسجد جامع، واللفظ الثاني من هذه الأمثلة صفة للفظ الأول كما ترى، فلما أضافوا الأول إلى الثاني ـ وهما دالان على ذات واحدة ـ كانوا قد أضافوا اللفظ الدال على معنى إلى لفظ آخر يدل على نفس معنى اللفظ الأول، وهذه هي إضافة المترادفين.

وتأويل كل مثال من هذه المثل غير تأويل غيره منها، لكن الضابط العام أن يقدر قبل=

الجامع)، وتأويلُه: أن يُقَدَّرَ موصوفٌ، أي: حَبَّةُ البقلةِ الحمقاء، وصلاة الساعة الأولىٰ، ومسجد المكان الجامع.

ومن الثالث[1] قولُهم: (جَرْدُ قَطِيفَةٍ)، و (سَحْقُ عمامَةٍ)، وتأويلُه: أن يُقَدَّرَ موصوفٌ أيضاً، وإضافة الصفة إلى جنسها، أي: شَيْءٌ جَرْدٌ من جنس القطيفة، وشَيْءٌ سَحْقٌ من جنس العمامة.

* * *

فصل: الغالبُ على الأسماء أن تكون صالحةً للإضافة والإفراد، كـ(ـغُلَام) و (ثَوْب).

= اللفظ الثاني، ـ وهو المضاف إليه ـ اسم عام يصلح لأن يكون موصوفاً بالمضاف إليه، فيكون تقدير المثال الأول: حبة البقلة الحمقاء، بتقدير اسم من أسماء الأعيان عام يشمل الاسم الأول وغيره، ويكون تقدير المثال الثاني: صلاة الساعة الأولى، بتقدير اسم زمان يصلح أن يكون وقتاً للاسم الأول وغيره، ويكون تقدير المثال الثالث: مسجد المكان الجامع، بتقدير اسم مكان يصلح أن يكون محلاً للاسم الأول وغيره، وقد أشار المؤلف إلى هذه التقديرات إشارة دقيقة، وكلامنا هذا بيان وإيضاح له.

(١) الثالث هو إضافة الصفة إلى الموصوف، ومنها في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يعلم خائنة الأعين﴾ فإن أصل الكلام: يعلم الأعين الخائنة، ونظيره قول شاعر الحماسة:

إنَّـا مُحَيُّوكِ يَـا سَلْمَى فَحَيِّينَـا ... وَإنْ سَقَيْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقِينَا

وَإنْ دَعَوْتِ إلَى جُلَّى وَمَكْرُمَةٍ ... يَوْماً سَرَاةَ كِرَامِ القَوْمِ فَادْعِينَا

فإن أصل قوله في البيت الأول: (كرام الناس) الناس الكرام، وأصل قوله في البيت الثاني: (سراة كرام القوم) سراة القوم الكرام، وقد علمنا في بيان النوع الثاني أن الصفة والموصوف يدل كل منهما على الذات، فتكون إضافة الصفة إلى الموصوف مثل إضافة الموصوف إلى الصفة، كل واحدة منهما إضافة أحد المترادفين إلى مرادفه، وتأويل هذا النوع أن تقدر قبل الاسم الأول لفظاً عاماً يصلح أن يكون موصوفاً بالمضاف، وحينئذ تكون الإضافة على معنى من التي لبيان الجنس، فتقدير المثالين اللذين ذكرهما المؤلف: شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة، ومن هنا نعلم أن المؤلف قد صرح في التأويل بالموصوف الذي أشرنا إليه، وبحرف الجر الذي تصبح الإضافة على معناه.

ومنها ما يمتنع إضافتُه كالمضمرات، والإشارات، وكغير أيٍّ من الموصولات وأسماء الشرط، والاستفهام[١].

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى المفرد، وهو نوعان: ما يجوز قَطْعُه عن الإضافة في اللفظ، نحو: (كلّ) و (بَعْض)، و (أيّ)، قال الله تعالى: ﴿وَكُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[٢] و ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾[٣] و ﴿أَيًّا مَا

---

(١) إنما امتنعت إضافة هذه الأنواع من الأسماء لأنها أشبهت الحرف، ولهذا الشبه بنيت، وقد علمنا أن الحرف لا يضاف، فأخذ ما أشبه الحرف حكم الحرف، وإنما جازت إضافة (أي) الموصولة والاستفهامية والشرطية لضعف شبه الحرف بسبب شدة افتقارها إلى مفرد يبين المراد منها، وتضاف هي إليه.

(٢) سورة يس، الآية: ٤٠.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٥٣.

واعلم أن كلاً وبعضاً تجب إضافتهما لفظاً إذا وقعا نعتاً أو توكيداً، فمثال التوكيد (جاء القوم كلهم) ومثال النعت (زيد الرجل كل الرجل)؛ فجواز قطعهما في اللفظ عن الإضافة خاص بغير هذين الموضعين.

واعلم أن للنحاة في هذين اللفظين عند قطعهما عن الإضافة لفظاً اختلافاً، هل هما معرفتان بالنظر إلى المضاف إليه المقدر، أم هما نكرتان بالنظر إلى حالتهما الراهنة! وقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنهما معرفتان بالإضافة المنوية، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنهما نكرتان نظراً إلى حالتهما الراهنة، لأن نية الإضافة لا تكون سبباً في التعريف، ألا ترى أن لفظ (نصف) و (ربع) وما أشبههما قد يقطعان عن الإضافة فيقال (خذ ديناراً ونصفاً وربعاً) مثلاً، وهما حينئذ نكرتان بالإجماع، وهو كلام غير مستقيم من وجهين: الأول: أن العرب قد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي تريد المضاف إليه إذا كان لفظ المضاف مما لا يتضح معناه إلا بالمضاف إليه، وقد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي لا تريد المضاف إليه إذا كان المضاف مما يتضح معناه من غير ذكر المضاف إليه، ومن النوع الأول لفظ كل ولفظ بعض فإنهم لا يحذفون ما يضافان إليه إلا وهم يريدونه، ومن النوع الثاني لفظ نصف وربع فإنهم حين يحذفون المضاف إليه منهما لا يلقون إليه بالاً، فمن أجل هذا كان لفظ كل وبعض معرفة سواء أنطقوا بالمضاف إليه معهما أم لم ينطقوا والوجه الثاني أنهم قد جاؤوا بالحال من لفظ كل =

تَدْعُوا﴾[١]، وما يلزم الإضافة لفظاً، وهو ثلاثة أنواع: ما يُضَاف للظاهر والمضمر، نحو: (كِلَا) و (كِلْتَا) و (عِنْدَ) و (لَدَى) و (قُصَارَى) و (سِوَى)، وما يختص بالظاهر، كـ(أولى) و (أولات) و (ذي) و (ذات)، قال الله تعالى: ﴿نَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ﴾[٢] ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ﴾[٣] ﴿وَذَا النُّونِ﴾[٤] و ﴿ذَاتَ بَهْجَةٍ﴾[٥]، وما يختص بالمضمر، وهو نوعان: ما يُضَاف لكل مُضْمَر، وهو (وَحْدَ) نحو: ﴿إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ﴾[٦]، وقوله:

٣٢٦ ـ * وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلٰهِي وَحْدَكَا *

= ولفظ بعض مع قطعهما عن الإضافة لفظاً فقالوا: مررت بكلٍ قائماً، وأعرضت عن بعض جالساً، والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، فمن أجل هذا قلنا: إن لفظ كل وبعض معرفة، سواء أذكر المضاف إليه معهما أم لم يذكر.

(١) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٢) سورة النمل، الآية: ٣٨.

(٣) سورة الطلاق، الآية: ٤.

(٤) سورة الأنبياء، الآية: ٨٧.

(٥) سورة النمل، الآية: ٦٠.

(٦) سورة غافر، الآية: ١٢.

٣٢٦ ـ هذا الشاهد من قول عبد الله بن عبد الأعلى القرشي، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

* لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلٰهِي قَبْلَكَا *

اللغة: (لم يك شيء) قال العلامة يس: ذكر المصنف ـ يريد ابن هشام ـ في بحث لَمَّا من المغني أن ابن مالك مثل بهذا البيت للنفي المنقطع، قال: وتبعه ابنه فيما كتبه على التسهيل، وهو وهم، انتهى، ونقل عنه أنه قال: إنما يكون هذا البيت من النفي المنقطع لو كان الراجز قد قال:

* لم يك شيء يا إلهي معكا *

وعنه أيضاً: وفيه نظر؛ إذ يتعذر أن يكون تقديره لم يك شيء قبلك ثم كان قبلك، واعترض بأن هذا لا يلزم؛ إذ لا نأخذ حدوث ذاك الشيء مقيداً بالقبلية، بلى نأخذه مطلقاً عنها: أي لم يك شيء يا إلهي قبلك ثم كان، وعن السراج البلقيني أن الصواب =

....

= ما قاله ابن مالك؛ لأن القبلية محالة في حقه سبحانه، فتعينت المعية، فالمعنى لم يك شيء يا إلهي معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم، انتهى، ويدل لكون القبلية بمعنى المعية مقابلتها بقوله: وحدكا، فتدبر.

قال أبو رجاء: وحاصل هذا الكلام أن الأصل في المنفي بلما أن يكون مستمرّاً إلى حال التكلم بالكلام، فإذا قلت (لما يقم زيد) دل هذا الكلام على انتفاء قيام زيد في الزمان الماضي مستمراً إلى الوقت الذي تتكلم فيه بهذا الكلام، ومنه قول الممزق العبدي، وقد تمثل به ذو النورين شهيد الدار أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه في رسالة كتبها إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه:

فَإِنْ كُنْتُ مَأكُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ ... وَإلاّ فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ

فإن معناه أنه لم يمزق في الزمن الماضي وأن عدم تمزيقه مستمر إلى وقت الكلام، أما منفي لم فإنه لا يلزم فيه استمرار نفيه إلى زمن التكلم، بل قد يكون النفي مستمرّاً إلى زمن التكلم كما في قوله تعالى: ﴿ولم أكن بدعائك رب شقياً﴾ فإن الشقاء منفي عن زكريا عليه الصلاة والسلام في الزمن الماضي ومستمر الانتفاء عنه إلى وقت التكلم، وقد يكون نفي مدخول لم منقطعاً نحو قوله تعالى: ﴿لم يكن شيئاً مذكوراً﴾ فإن المعنى أن الإنسان فيما مضى من الزمان لم يكن شيئاً ولكنه صار بعد ذلك شيئاً، هذه هي القاعدة الأصلية في الكلمتين، ثم إن ابن مالك مثل للمنفي بلم الذي انقطع نفيه بهذا البيت المستشهد به؛ فالمعنى عنده لم يكن شيء فيما مضى ثم انقطع ذلك فكان شيء وحدث قبل زمن التكلم، وابن هشام اعترض هذا التمثيل في المغني وقال في شأنه (وهو وهم فاحش) ووجه نظره أن الظرف الذي هو قول الراجز (قبلك) قيد في كان التي معناها حدث، فصار المعنى، لم يحدث شيء من الأشياء في الزمان الماضي قبلك ثم حدث شيء قبلك، وهذا محال؛ لأن شيئاً من الأشياء لم يحدث قبل الله تعالى أصلاً، ولكن العلماء انتصروا لابن مالك وصححوا تمثيله بهذا البيت، ووجهة نظرهم أنا لا نأخذ الظرف قيداً في الفعل المنفي بلم، بل نجعل الفعل مطلقاً عن القيد، أو نجعل قبل بمعنى مع؛ فيكون المعنى على الأول: لم يكن شيء أصلاً إلا أنت، ثم كان قبل زمان التكلم أو عنده شيء من الأشياء، ويكون المعنى على الثاني: لم يكن معك شيء أصلاً في الزمان الماضي ثم صار معك في الوجود شيء، وكلاهما صحيح فتدبر هذا واحرص عليه.

الإعراب: (كنت) كان: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، وتاء المخاطب=

وقوله:

٣٢٧ ـ وَالـذِّئْـبَ أَخْشَـاهُ إِنْ مَـرَرْتُ بِـهِ وَحْدِي ....

= اسمه مبني على الفتح في محل رفع (إذ) ظرف للزمن الماضي مبني على السكون في محل نصب متعلق بكان الناقصة (كنت) فعل تام وفاعل، أو فعل ناقص واسمه، وعليه يكون خبره محذوفاً، والتقدير: كنت موجوداً، وجملة كان الثانية واسمها وخبرها أو هي وفاعلها في محل جر بإضافة إذ إليها (إلهي) منادى بحرف نداء محذوف، والتقدير: يا إلهي، بدليل ذكر حرف النداء في المرة الثانية في قوله: (لم يك شيء يا إلهي) (وحدكا) وحد: خبر كان الأولى، وقد جوزنا أن تكون كان الأولى فعلاً تاماً وضمير المخاطب فاعله، وعليه يكون قوله: (وحدكا) حالاً من ضمير المخاطب، وهذا هو الأظهر، وعلى كل حال فهو مصدر موضوع موضع الوصف، فهو مؤول بمنفرد ـ أو متوحد ـ كما مضى في باب الحال (لم) حرف نفي وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يك) فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف (شيء) فاعل يك مرفوع بالضمة الظاهرة (يا) حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (إلهي) إله: منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المأتي بها لمناسبة ياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر (قبلكا) قبل: ظرف متعلق بيك؛ فإن جعلت يك فعلاً ناقصاً فشيء اسمه، وهذا الظرف متعلق بمحذوف خبره، وقبل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر.

الشاهد فيه: قوله: (وحدكا) حيث أضاف لفظ (وحد) إلى ضمير المخاطب.

٣٢٧ ـ هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضبع الفزاري، وما ذكره المؤلف قطعة من بيت من المنسرح، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه هكذا:

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السِّلَاحَ، وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا
وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْدِي، وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالمَطَرَا

يقول هذين البيتين وقد طالت سنه وأصابه ضعف الكبر، وقد زعموا أنه عاش ثلاثمائة سنة وأربعين سنة.

الإعراب: (الذئب) الرواية فيه بالنصب؛ فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقدير الكلام: وأخشى الذئب أخشاه ـ إلخ (أخشاه) أخشى: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً =

....

= تقديره أنا، وضمير الغائب العائد إلى الذئب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب مفسرة (إن) حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول منهما فعل الشرط والثاني منهما جوابه وجزاؤه مبني على السكون لا محل له من الإعراب (مررت) مر: فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر على آخره في محل جزم، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع (به) جار ومجرور متعلق بمر (وحدي) وحد: حال من ضمير المتكلم منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها المناسبة، ووحد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (وأخشى) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وأخشى: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (الرياح) مفعول به لأخشى منصوب بالفتحة الظاهرة (والمطرا) الواو حرف عطف، والمطر: معطوف على الرياح منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: (وحدي) حيث أضاف لفظ (وحد) إلى ضمير المتكلم.

فدل هذا الشاهد والشاهد السابق والآية التي تلاها المؤلف على أن هذا اللفظ يضاف إلى كل الضمائر على السواء؛ لأنه في الآية مضاف إلى ضمير يستعمل في الدلالة على الغائب، وفي الشاهد السابق مضاف إلى ضمير المخاطب، وفي هذا الشاهد مضاف إلى ضمير المتكلم، وهذه الأنواع الثلاثة هي كل أنواع الضمير، ولا فرق في هذه الأنواع بين المذكر والمؤنث ولا بين ضمير المفرد وضمير المثنى وضمير الجمع.

واعلم أنهم اختلفوا في لفظ (وحد) أهو مصدر أم هو ظرف، والذين قالوا هو مصدر اختلفوا أله فعل من لفظه أم ليس له فعل من لفظه، فمنهم من حكى (وحده يحده وحداً) مثل وصفه يصفه وصفاً، وهؤلاء ذهبوا إلى أنه مصدر له فعل من لفظه، ومنهم من قال: هو مصدر ليس له فعل من لفظه مثل العمومة والخؤولة والأبوة والبنوة، وعبارة سيبويه التي أثرناها لك في باب حال تدل على أنه اسم وضع موضع المصدر، فوحد ـ عنده ـ نائب مناب إيحاد، وهذا المصدر مؤول باسم فاعل أو اسم مفعول يقع حالاً، وذهب يونس بن حبيب إلى أن (وحده) ظرف،، وأن انتصابه على الظرفية، وأن معنى قولك (جاء محمد وحده) جاء محمد على انفراده، أي في حال انفراده، وذلك مردود بأن (وحد) ليس بظرف زمان ولا بظرف مكان، فكيف يكون انتصابه على =

وما يختصُّ بضمير المخاطَبِ، وهو مَصَادِرُ مُثَنَّاة لفظاً، ومعناها التَّكْرَار، وهي (لَبَّيْكَ) بمعنىٰ إقامة علىٰ إجابتك بعد إقامة، و (سَعْدَيْكَ) بمعنىٰ إسْعَاداً لك بعد إسْعَادٍ، ولا تستعمل إلا بعد لَبَّيْكَ، و (حَنَانَيْكَ) بمعنىٰ تَحَنُّناً عليك بعد تَحَنُّنٍ، و (دَوَالَيْكَ) بمعنىٰ تَدَاوُلاً بعد تَدَاوُلٍ، و (هَذَاذَيْكَ) ـ بذالين معجمتين ـ بمعنى: إسْرَاعاً بعد إسْرَاعٍ، قال:

٣٢٨ ـ * ضَـــرْبــاً هَــــذَاذَيْــــكَ وَطَعْنـــاً وَخْضـــا *

= الظرفية، وأشبه الأقوال في هذه المسألة هو قول القائلين بأنه مصدر لا فعل له من لفظه، لأنه بأوزان المصادر، ولم يثبت مجيء الفعل إلا في حكاية ضعيفة.

ثم اعلم إذا قلت (مررت بزيد وحده) وجعلت (وحده) حالاً، فهل هو حال من الفاعل الذي هو تاء المتكلم أم هو حال من المجرور بحرف الجر! ذهب الخليل بن أحمد إلى أنه حال من تاء المتكلم، وعلى هذا يكون معنى (مررت بزيد وحده) أنك أفردته بالمرور به فلم تمر على غيره، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه حال من المجرور بالباء، وأن معنى العبارة المذكورة أنك مررت به في حال كونه منفرداً، وقد رجح العلماء ما ذهب إليه أبو العباس المبرد، بسبب اطراده في كل الأمثلة التي يذكر فيها هذا اللفظ نحو قولنا (لا إله إلا الله وحده) ألا ترى أن المعنى على ما ذهب إليه الخليل أنك أفردت الله تعالى بالألوهية، والواقع أنه سبحانه منفرد بها من ذاته، وفي النفس من هذا الترجيح شيء؛ لأن المسلمين مجمعون على أن هذه العبارة تسمى كلمة التوحيد، وعلى أن قائلها موحد، وهذا لا يتم إلا على المعنى الذي ذكره الخليل.

٣٢٨ ـ هذا الشاهد من أرجوزه للعجاج يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفي، والذي ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور، وبعده قوله:

* يُمْضِـــي إلَـــى عَـــاصِـــي العُـــرُوقِ النَّحْضَـــا *

اللغة: (ضرباً هذاذيك) أي: ضرباً يهذ هذاً ويهذ هذاً، وقيل في تفسيره: يهذ هذاً بعد هذ ـ أو معناه ضرباً سريعاً فيه إسراع بعد إسراع، وقوله: (وطعناً وخضاً) أي: طعناً يصل إلى الجوف، وإن لم ينفذ. وقيل: هو بعكس ذلك، أي الطعن الذي لا يصل إلى الجوف، ولعله من الأضداد، أي الألفاظ التي يستعمل كل واحد منها في معنيين متضادين، وقيل: معنى وخض التحريض (عاصي العروق) العرق الذي يسيل ولا يرقأ، ويجمع على عواص (النحضا) بفتح النون وسكون الحاء المهملة وآخره ضاد معجمة ـ هو اللحم المكتنز كلحم الفخذ، كأن الطعن يمزق أجسامهم فينقل قطعاً من =

وعامِلُه وعامِلُ لَبَّيْكَ من معناهما، والبواقي من لفظهما.

وتجويزُ سيبويه في (هَذَاذَيْكَ) في البيت، وفي (دَوَالَيْكَ) من قوله:

٣٢٩ ـ ❊ دَوَالَيْـكَ حَتَّـى كُلُّنَـا غَيْـرُ لاَبِـسِ ❊

= لحومهم إلى عروقهم التي يسيل منها الدم بلا انقطاع.

الإعراب: (ضرباً) يجوز فيه وجهان؛ أحدهما: أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف: أي نجزيهم ضرباً. بدليل أن قبله.

❊ تجزيهم بالطعن فرضاً فرضا ❊

والثاني: أن يكون مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل محذوف، وتقديره: اضرب ضرباً (هذاذيك) مفعول مطلق لفعل محذوف يقدر من معناه، وكأنه قد قال: اقطع قطعاً أو أسرع إسراعاً، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها لأنه مثنى، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر (وطعناً) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وطعناً: معطوف على ضرباً منصوب بالفتحة الظاهرة (وخضاً) نعت لطعن منصوب بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (هذاذيك) حيث أضاف هذا اللفظ إلى ضمير المخاطب، وهو مفعول مطلق لفعل من معناه: أي أسرع هذاذيك، وليس يصح أن يكون حالاً، خلافاً لسيبويه، كما قال المؤلف؛ لما سنذكره قريباً.

٣٢٩ ـ هذا الشاهد من كلام سحيم عبد بني الحسحاس، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

❊ إذَا شُـقَّ بُـرْدٌ شُـقَّ بِـالبُـرْدِ مِثْلُـهُ ❊

وأنشده سيبويه (١/ ١٧٥) ولكنه روى عجزه هكذا:

❊ دَوَالَيْكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لاَبِسُ ❊

وقبل البيت المستشهد به قوله:

كَـأَنَّ الصُّبَيْـرِيَّـاتِ وَسْـطَ بُيُـوتِنَـا ... ظِبَاءٌ تَبَدَّتْ مِنْ خِلاَلِ المَكَانِسِ
فَكَـمْ قَـدْ شَقَقْنَـا مِـنْ رِداءٍ مُنَيَّـرٍ ... عَلَـى طَفْلَـةٍ مَمْكُـورَةٍ غَيْـرِ عَـانِسِ
وَهُـنَّ بَنَـاتُ القَـوْمِ إنْ يَظْفَـرُوا بِنَـا ... يَكُنْ فِي ثَبَاتِ القَوْمِ إحْدَى الدَّهَارِسِ

وقد أنشد الخالديان في الأشباه والنظائر ٥٨ البيت الثاني من هذه الأبيات يتبعه بيت الشاهد مع تغيير في بعض الألفاظ، وجاءا بثلاثة أبيات (١/ ٢٤) ثالثها بيت الشاهد، =

الحاليَّةَ بتقدير نفعلُه مُتَدَاوِلِينَ، وهَاذِّينَ ـ أي مُسْرِعِين ـ ضعيفٌ[1] للتعريف،

= وأولها ثالث الأبيات المذكورة وثانيها ثاني الأبيات مع بعض تغيير.

اللغة: (الصبيريات) النساء المنسوبات إلى صبير، وهو بزنة المصغر، صبير بن يربوع (المكانس) جمع مكنس، وهو المكان الذي يكنس فيه الظبي: أي يستتر (منير) بزنة معظم هو الذي له أعلام (طفلة) بفتح فسكون ـ هي المرأة الناعمة (ممكورة) ممتلئة الساقين (عانس) هي التي فات سن زواجها ولم تتزوج (إذا شق برد ـ إلخ) شق البرد تمزيقه، والبرد ـ بضم فسكون ـ هو الكساء إذا كان فيه وشي، ودواليك: مأخوذ من مداولة الشيء، وهي المناوبة، وهي تعاور الشيء بينك وبين غيرك، قال الأعلم: وكان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحب استدامة مواصلته شق كل واحد منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقى للمودة، اهـ. وقال الجوهري: تزعم النساء أنه إذا شق أحد الزوجين عند البضاع شيئاً من ثوب صاحبه دام الود بينهما، وإلا تهاجرا. اهـ.

الإعراب: (إذا) ظرفية تضمنت معنى الشرط، مبني على السكون في محل نصب (شق) فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (برد) نائب فاعل شق مرفوع بالضمة الظاهرة (شق) فعل ماض مبني للمجهول أيضاً مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (بالبرد) جار ومجرور متعلق بشق الثاني (مثله) مثل: نائب فاعل شق الثاني مرفوع بالضمة الظاهرة، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد إلى برد مضاف إليه مبني على الضم في محل جر (دواليك) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً نيابة عن الفتحة لأنه مثنى، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر (حتى) حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (كلنا) كل: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وكل مضاف ونا: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (غير) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وغير مضاف و(لابس) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (دواليك) حيث أضيف إلى ضمير المخاطب كما ترى، وهو مفعول مطلق لفعل من معناه، وليس يصح أن يكون حالاً خلافاً لسيبويه لما سنذكره.

(١) حاصل ما ذكره المؤلف في هذه المسألة أن الجمهور من النحاة قد ذهبوا إلى أن (دواليك) مفعول مطلق دال على التكرار، ولم يجيزوا في هذا اللفظ غير هذا الوجه من الإعراب، ومثله (هذاذيك) فمعنى (دواليك) تداولاً بعد تداول، ومعنى (هذاذيك) =

ولأن المصدر الموضوع للتّكثير لم يَثْبُتْ فيه غَيْرُ كونه مفعولاً مطلقاً.

وتجويزُ الأعْلَم [1] في هَذَاذَيْكَ في البيت الوَصْفِيَّةَ مردودٌ لذلك.

= هذاً لك بعد هذ؟ وذهب سيبويه إلى تجويز وجهين من الإعراب في كل كلمة من هاتين الكلمتين، الوجه الأول: أن تكون مفعولاً مطلقاً كما قال الجمهور، والوجه الثاني أن تكون حالاً على التأويل بالمشتق، وتقدير (دواليك) على هذا الوجه الثاني: متداولين، وتأويل هذاذيك عليه هاذين، وقد رد المؤلف على سيبويه بأنه يلزم على القول بأن كل واحدة من هاتين الكلمتين حال أمران كل واحد منهما خلاف الأصل، الأول أن يقع الحال معرفة لأنا علمنا أن هذا اللفظ مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب، وإضافة المصدر تفيد التعريف، والأمر الثاني أنه يلزم وقوع المصدر الدال على تكرار الحدث حالاً، ولم يرد في كلام العرب وقوع هذا المصدر حالاً، ولكنا حفظنا من كلامهم وقوعه مفعولاً مطلقاً، بدليل مجيئه في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿فارجع البصر كرتين﴾ وإذ قد ورد وقوع المصدر الدال على التكرار مفعولاً مطلقاً بدليل ظاهر في ذلك، ولم يرد وقوعه حالاً بدليل ظاهر في الحالية لزمنا أن نذهب إلى ما ثبت بدليل ظاهر، فهذا إيضاح ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع.

(١) أعرب الأعلم الشنتمري (هذاذيك) في قول سحيم: (ضرباً هذاذيك) صفة لضرباً، وهذا الإعراب مردود بأن ضرباً نكرة وهذاذيك عند الجمهور معرفة، ولا توصف النكرة بالمعرفة.

ومن أجل ذهابه إلى أن هذاذيك نعت لضرباً النكرة ذهب إلى أن هذه الكاف في هذاذيك وأخواتها حرف خطاب، مثل الكاف في أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك، وهذا فاسد من ثلاثة أوجه أومأ إليها المؤلف:

الأول: أنهم أضافوا بعض هذه الألفاظ لضمير الغيبة ـ وإن كان ذلك شاذا ـ نحو (لبيه) وللاسم الظاهر نحو (لبي يدي مسور) وقد علمنا أن اسم الإشارة لم يتصل به إلا دال الخطاب، فلما اختلف حال هذه الألفاظ وحال اسم الإشارة لم يكن لنا أن نحمل هذه الألفاظ على اسم الإشارة.

والوجه الثاني: أنا علمنا أن هذه الألفاظ مثناة لفظاً، ووجدنا العرب حين وصلت بها كاف الخطاب قالت: (دواليك) و(حنانيك) فحذفوا النون التي هي بدل في المثنى عن تنوين المفرد كما يحذفونها من كل مثنى عند الإضافة نحو قوله تعالى: ﴿تبت يدا أبي لهب﴾ ووجدناهم ـ مع ذلك ـ لم يحذفوا النون من اسم الإشارة المراد به المثنى في =

وقولُه فيه وفي أخواته: إن الكاف لمجرد الخطاب مثلُها في (ذلك) مردودٌ أيضاً؛ لقولهم (حَنَانَيْهِ) و (لَبَّي زَيْدٍ) ولحذفهم النونَ، لأجلها، ولم يحذفوها في (ذَانِكَ) وبأنها، لا تَلْحَقُ الأسماء التي لا تُشْبه الحرفَ.

وشَذّت إضافَةُ لبَّي إلىٰ ضمير الغائب، في نحو قوله:

= نحو (ذانك) و(تانك) فعلمنا أن اسم الإشارة ليس مضافاً إلى الكاف الملحقة به، ولزم أن تكون الكاف حرفاً، كما علمنا من حذف النون من (دواليك) وأخواته أنه مضاف إلى الكاف، ولزم أن تكون الكاف فيه اسماً.

والوجه الثالث: أنا علمنا باستقراء كلام العرب أنهم يلحقون الكاف الحرفية، بالأسماء التي تشبه الحروف مثل أسماء الإشارة في نحو ذلك وتلك وذانك وتانك، ومثل الضمائر في نحو (إياك) ولم نجدهم ألحقوا هذه الكاف باسم غير مشبه للحرف، ولا شك أن (دواليك) وأخواته أسماء لا تشبه الحرف، فلم يكن لنا أن نقر شيئاً يخرج عن مجرى كلامهم.

وقولنا: إن الكاف في (إياك) وأخواتها حرف خطاب مبني على مذهب سيبويه وجماعة من البصريين والكوفيين، وهو الراجح من أربعة مذاهب ذكرناها لك في مباحث الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب (ص ٨٩ والتي بعدها).

فإن قلت: فإذا كانت الكاف في (دواليك) ضمير الخطاب على ما تختاره، فما موضعها من الإعراب!.

فالجواب على ذلك أن نقول لك: هي أولاً في محل جر بإضافة المصدر المثنى إليها، ولها محل آخر هو الرفع أو النصب، وذلك لأن المصدر يضاف إلى فاعله ويضاف إلى مفعوله، فإن اعتبرت الكاف فاعل المصدر فهي في محل رفع، وإن اعتبرتها مفعول المصدر فهي في محل نصب.

فإن قلت: وهل أعتبرها فاعل المصدر أو أجعلها مفعول المصدر؟.

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: إن النحاة يذكرون أن هذه الكاف في موضع نصب على أنها مفعول المصدر، ولا نرى لك أن تطرد هذا الكلام في الكافات كلها بل نلزمك أن ترجع إلى المعنى المقصود بالكلام، ألا ترى أن من يقول لطالبه: (لبيك وسعديك) إنما يريد أني أجيبك إجابة متكررة وأسعدك إسعاداً متكرراً، فتكون الكاف للمفعول، وقائل: (حنانيك) إنما يريد أن يقول لمخاطبه: تحنن علي وارفق بي، فالكاف لفاعل الحنان، وانظر إلى قول طرفة بن العبد للنعمان:

أَبَا مُنْذِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبْقِ بَعْضَنَا ... حَنَانَيْكَ، بَعْضُ الشرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

٣٣٠ـ * لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي *

٣٣٠ـ هذا بيت من الرجز المشطور، ولم يتيسر لي العثور على نسبته إلى قائل معين، وقد استشهد به الأشموني (رقم ٦١٣) وابن عقيل (رقم ٢٢١) وقبل هذا البيت قوله:

إنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاءُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بَيُّونِ

اللغة: (الزوراء): الأرض البعيدة، و(المترع): الممتد، وبيون ـ بفتح الباء الموحدة بعدها مثناة مضمومة ـ هي البئر البعيدة القعر.

المعنى: يقول لمن يخاطبه: إنني لا أتأخر عن إجابة دعوتك، ولا تمنعني العراقيل مهما عظمت عن تلبية ندائك؛ فلو أن بيني وبينك بئراً عميقة ومهامه فسيحة الأرجاء ممتدة الأطراف مترامية الأنحاء لكنت مسرعاً إلى إجابة دعوتك.

الإعراب: (إنك): إن: حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب (لو) حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب (دعوتني) دعا: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب (ودوني) الواو واو الحال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، دون: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، مبني على السكون في محل جر (زوراء) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال (ذات) صفة لزوراء، وذات مضاف و(مترع) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (بيون) نعت لمترع مجرور بالكسرة الظاهرة (لقلت) اللام واقعة في جواب لو، قال: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع (لبيه) لبي: مفعول مطلق بفعل محذوف، وتقدير الكلام: أجبتك إجابة بعد إجابة، والهاء التي هي ضمير الغائب مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر (لمن) اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب من: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بقلت (يدعوني) يدعو: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به ليدعو مبني =

وإلى الظاهر في نحو قوله:

٣٣١ ـ *فَلَبَّىْ فَلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَرِ*

وفيه رَدٌّ على يُونُسَ في زَعْمِهِ أنَّه مفردٌ[1]، وأصله لَبًّا، فَقُلِبَتْ ألفه ياءً، لأجل

= على السكون في محل نصب، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وجملة لو وشرطه وجوابه في محل رفع خبر إن.

الشاهد فيه: قوله: (لبيه) حيث أضيف فيه (لبي) إلى ضمير الغائب، وهو شاذ.

٣٣١ ـ وهذا الشاهد من أبيات سيبويه التي لم يعرفوا لها قائلاً (ج ١ ص ١٧٦) وقال الشيخ خالد: إنه لأعرابي من بني أسد، ولم يعينه، وهو من شواهد ابن عقيل أيضاً (رقم ٢٢٢) والأشموني (رقم ٦١٢) والذي ذكره المؤلف عجز بيت من المتقارب، وصدره قوله:

* دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً *

اللغة: (دعوت) تقول: دعوت فلاناً أدعوه دعاء، إذا استعنت به أو طلبت إغاثته (نابني) نزل بي وأصابني (مسور) ـ بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو ـ اسم رجل (لبى) أجاب بقوله لبيك (لبي يدي مسور) المراد الدعاء لمسور بأن يجاب دعاؤه كلما دعا إجابة بعد إجابة، وإنما خص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطتاه ما سأل.

المعنى: أصل هذا أن رجلاً دعا رجلاً آخر اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته، فأجابه إلى ذلك؛ فالراجز يقول: دعوت مسوراً للأمر الذي نزل بي فلباني، ثم دعا له.

الإعراب: (دعوت) فعل وفاعل (لما) جار ومجرور متعلق بدعوت (نابني) ناب فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به لناب (مسوراً) مفعول به لدعوت (فلبى) الفاء عاطفة، ولبى: فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مسور (فلبي) الفاء عاطفة، لبي: مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وهو مضاف و(يدي) مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، وهو مضاف و(مسور) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (فلبي يدي) حيث أضاف (لبي) إلى الاسم الظاهر، وهو قوله: (يدي)، وذلك شاذ.

(١) زعم يونس بن حبيب أن (لبى) اسم مفرد على وزن فعلى ـ بفتح فسكون ـ وأن ألفه انقلبت ياء عند اتصاله بالضمير، كما تنقلب ألف (لدى) وألف (على) الجارة ياء عند=

الضمير، كما في لَدَيْكَ وعَلَيْكَ، وقولُ ابن النَّاظم إنَّ خلاف يونس في لَبَّيْك وأخواته وَهَمٌ[(١)].

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى الجمل، اسميةً كانت، أو فعليةً، وهو: (إذ)[(٢)]، و (حَيْثُ) فأمّا (إذْ) فنحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ﴾[(٣)] ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلاً﴾[(٤)]، وقد يُحْذَف ما أُضيفت إليه للعلم به؛ فَيُجَاء بالتّنوين عِوَضاً منه، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾[(٥)]، وأما حيث فنحو: (جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ) و (حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ) وربما أُضِيفت إلى المفرد، كقوله:

٣٣٢ ـ * بِبِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ الْعَمَائِمِ *

= اتصال الضمير بهما، إذ تقول (لديك) و(عليك) ووجه الرد من هذا البيت أن الياء لو لم تكن ياء التثنية، وكانت كما يقول يونس لكانت تبقى ألفاً حين يضاف هذا الاسم إلى الاسم الظاهر، كما أن ألف (لدى) وألف (على) تبقى على حالها حين تتصل إحدى هاتين الكلمتين بالاسم الظاهر كما في قوله تعالى: ﴿وألفيا سيدها لدى الباب﴾ وكما في قوله سبحانه: ﴿وعليها وعلى الفلك﴾ فلما وجدنا ياء (لبيك) على حالها مع الإضافة للضمير وللظاهر جميعاً علمنا أنها ياء التثنية وليست كألف لدى وعلى، ألا ترى أنك تقول في إضافة المثنى (كتابيك) و(كتابي زيد) فتكون الياء على حالها عند الإضافة للظاهر وللضمير، فهذا كهذا.

(١) يعني أن ابن الناظم وهم في نسبة الخلاف في هذه الألفاظ كلها إلى يونس؛ لأن خلافه في لبيك وحده.

(٢) وإضافة حيث إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الاسمية، أما إذ فإضافتها إلى الجملتين بمنزلة واحدة، وشرط الجملة الاسمية التي تضاف إذ إليها أن يكون خبر المبتدأ فعلاً ماضياً، لفظاً كقوله تعالى: ﴿إذ كنتم قليلاً﴾ أو معنى كقوله سبحانه: ﴿وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت﴾ وقد اجتمع في قوله تعالى: ﴿إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن﴾ إضافة إذ إلى الجملة الاسمية وإلى فعلية فعلها ماض، وإلى فعلية فعلها مضارع.

(٣) سورة الأنفال، الآية: ٥٦.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٨٦.

(٥) سورة الروم، الآية: ٤.

٣٣٢ ـ هذا الشاهد من الشواهد التي لم نقف لها على نسبة إلى قائل معين، والذي ذكره=

ولا يُقَاسُ عليه، خلافاً للكسائي.

= المؤلف عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ *

اللغة: (نطعنهم) نضربهم، وبابه نفع (حيث الكلى) أراد في أجوافهم، فهو كناية عن موصوف، كما في قول الآخر: * بحيث يكون الخوف والوجد والحقد * أي في قلوبهم، والمراد أنه طعن قاتل في مكان لا يبرأ من طعن فيه، وليس في الأطراف (بيض) جمع أبيض، وأراد السيف (المواضي) جمع ماض، وهو النافذ في ضربته (حيث لي العمائم) العمائم: جمع عمامة، وهي ما يعصب على الرأس، وليها: لفها طاقة بعد طاقة، والمراد بحيث لي العمائم الرأس، وهو نظير ما سبق في (حيث الكلى).

الإعراب: (ونطعنهم) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، نطعن: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، وضمير الغائبين مفعول به مبني على السكون في محل نصب (حيث) ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب متعلق بنطعن، وحيث مضاف و(الكلى) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، هذا هو الظاهر، وستعرف فيه وجهاً آخر عند بيان الشاهد في البيت (بعد) ظرف متعلق بنطعن أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة، وبعد مضاف وضرب من (ضربهم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (ببيض) جار ومجرور متعلق بضرب، وبيض مضاف و(المواضي) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل (حيث) ظرف مكان متعلق بضرب مبني على الضم في محل نصب، وحيث مضاف و(لَيِّ) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف، و(العمائم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة أيضاً.

الشاهد فيه: قوله: (حيث ليِّ العمائم) من جهة أنه أضاف حيث إلى اسم مفرد، وفي صدره الذي ذكرناه شاهد لهذا أيضاً، لكنه غير صريح الدلالة فإنه أضاف (حيث) إلى (الكلى) فإن زعمت أن قوله: (الكلى) يحتمل أن يكون مبتدأ خبره محذوف تقديره (موجودة) مثلاً، وعلى هذا يكون (حيث) مضافاً إلى هذه الجملة، فإني أقول لك: وهذا الاحتمال بنفسه ثابت في العجز، حتى إن بعض العلماء خرج الشاهد عليه، =

ومنها: ما يختصُّ بالجمل الفعلية، وهو (لَمَّا)، عند مَنْ قال باسميتها[(١)]، نحو: (لَمَّا جَاءَنِي أَكْرَمْتُهُ) و (إذا)، عند غير الأخفش والكوفيين[(٢)]، نحو: ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاء﴾[(٣)]، وأما نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ﴾[(٤)]، فمثلُ: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[(٥)]، وأمَّا قولُه:

= والتزم أن (حيث) لا تضاف إلا إلى جملة، وروى (ليّ) بالرفع، نعم الاحتمال في الصدر أقرب؛ إذ لا يلزم عليه تغيير في ضبط الشاهد، وبعضهم ينشد صدر البيت:

* ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم *

وعلى هذه الرواية لا يجري ما ذكرناه في صدر البيت.

(١) قال باسمية لَمّا ابن السراج، وأبو علي الفارسي، وأبو الفتح بن جني، والشيخ عبد القاهر الجرجاني، وجماعة، وقالوا: هي ظرف، ثم اختلفوا في بيان ما هي بمعناه من الظروف، فقال قوم: هي بمعنى حين، وقال ابن مالك: هي بمعنى إذ، وعبارة ابن مالك أدق لأن (لما) تختص بالفعل بالماضي كما أن إذ تختص بالماضي على ما تقدم بيانه، وذهب شيخ النحاة سيبويه إلى أن (لما) حرف يدل على وجود الشيء لوجود غيره.

(٢) زعم الكوفيون والأخفش أن (إذا) لا تختص بالإضافة إلى الجملة الفعلية، واستدلوا بظاهر قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾ وقوله: ﴿إذا الشمس كورت﴾ وهاتان الآيتان مؤولتان بتقدير فعل مماثل للفعل المتأخر مفسر به كما ذكره المؤلف.

واعلم أن (إذا) قد يكون شرطها وجوابها فعلين بصيغة الماضي نحو قوله تعالى: ﴿وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه﴾ وقد يكونان بصيغة المضارع نحو قوله سبحانه: ﴿إذا يتلى عليهم يخرون﴾ وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة المضارع نحو قوله تعالى: ﴿وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع﴾ وقد يكون الشرط بصيغة المضارع والجواب بصيغة الماضي نحو قوله تعالى: ﴿وإذا تتلى عليهم آياتنا قالوا قد سمعنا﴾ وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة الأمر نحو قوله جل شأنه: ﴿إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن﴾.

(٣) سورة الطلاق، الآية: ١.

(٤) سورة الانشقاق، الآية: ١.

(٥) سورة التوبة، الآية: ٦، وقد مضى في باب الاشتغال الكلام على هذه الآية الكريمة وما ماثلها، وسنتعرض لبعضه في شرح الشاهد ٣٣٣.

٣٣٣ ـ * إذَا بَـاهِلـيٌّ تَحْتَـهُ حَنْظَلِيَّـةٌ *

---

٣٣٣ ـ نسب العيني هذا الشاهد إلى الفرزدق، وذكر مثل ذلك الشيخ خالد، وأنشده في اللسان (مادة ذرع) ولم ينسبه، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* لَـهُ وَلَـدٌ مِنْهَـا فَـذَاكَ المُـذَرَّعُ *

اللغة: (باهلي) أراد رجلاً منسوباً إلى باهلة، وهي قبيلة من قيس عيلان، وقد أكثر الشعراء من ذم هذه القبيلة؛ فمن ذلك قول الشاعر:

وَلَـوْ قِيـلَ لِلْكَلْـبِ: يَـا بَـاهِلِـيُّ عَـوَى الكَلْـبُ مِنْ لُـؤْمِ هٰـذَا النَّسَـبْ

ومن ذلك قول الآخر:

وَمَـــا سَـــأَلَ اللهَ عَبْـــدٌ لَـــهُ فَخَـابَ، وَلَـوْ كَـانَ مِـنْ بَـاهِلَـهْ

(حنظلية) أراد امرأة منسوبة إلى حنظلة، وهي قبيلة من تميم، وحنظلة تعد أكرم قبائل تميم، حتى ليقال لهم (حنظلة الأكرمون) وقوله: (المذرع) هو بضم الميم وفتح الذال المعجمة وتشديد الراء المفتوحة ـ وهو الذي تكون أمه أكرم وأشرف من أبيه.

الإعراب: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه، مبني على السكون في محل نصب (باهلي) اسم كان المحذوفة وحدها (تحته) تحت: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم، وضمير الغائب العائد إلى باهلي مضاف إليه مبني على الضم في محل جر (حنظلية) مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان المحذوفة وحدها، وهذا هو الوجه المعتبر عند المؤلف في هذا البيت، ولو أنك أردت أن تجعل المحذوف في هذا البيت كان واسمها كما في البيت الآتي لكان قوله: (باهلي) مبتدأ أول مرفوعاً بالضمة الظاهرة و(تحته) تحت: ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم أيضاً، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى باهلي مضاف إليه مبني على الضم في محل جر (حنظلية) مبتدأ مؤخر، مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ وخبره المقدم عليه في محل رفع خبر المبتدأ الأول، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها، واسمها ضمير الشأن، وتقدير الكلام على هذا: إذا كان هو ـ أي الحال والشأن ـ باهلي تحته حنظلية، ويكون الفرق ـ على الوجه الأخير ـ بين هذا البيت والبيت الآتي: أن هذا البيت يجوز فيه وجهان؛ أحدهما أن يقدر المحذوف كان وحدها، والثاني أن يكون المحذوف كان مع اسمها، ولا يجوز في البيت الآتي الوجه الأول لما سنذكره هناك. (له) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (ولد) مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة =

فعلى إضمار (كان) كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله:

٣٣٤ - * ... فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَىٰ شَفِيعُهَا *

= لباهلي (منها) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لولد (فذاك) الفاء واقعة في جواب إذا، وذا: اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (المذرع) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل له من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة الواقعة في أول البيت.

الشاهد فيه: قوله: (إذا باهلي) فإنه على تقدير (إذا كان باهلي تحته حنظلية) من قبل أن (إذا) لا يليها إلا الفعل لفظاً أو تقديراً، فباهلي: اسم كان، وتحته: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم، وحنظلية، مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان، كما بينا في إعراب البيت، وليس يمكن أن يكون (باهلي) فاعلاً لفعل محذوف كما كان ذلك في قوله تعالى: ﴿إذا السماء انشقت﴾ وقوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾ لأن في الآيتين فعلاً متأخراً يفسر ذلك الفعل المحذوف، وليس ذلك موجوداً في هذا البيت، فاعرفه.

٣٣٤ - هذا الشاهد قد اختلف في نسبته إلى قائله؛ فقيل: هو لقيس بن الملوح المعروف بالمجنون، وقيل: هو لعبد الله بن الدمينة، وقيل: هو للصمة بن عبد الله القشيري، وقد نسبه ابن جني إلى الأخير، ونسبه ابن خلكان إلى إبراهيم بن العباس الصولي، وما ذكره المؤلف ههنا قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه مع بيت تال له هكذا:

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ ... إلَيَّ، فَهَلاَّ نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أأكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي ... بِهِ الْجَاهَ أمْ كُنْتُ امْرَأً لاَ أُطِيعُهَا

اللغة: (نبئت) بالبناء للمجهول مضعف الوسط - معناه أخبرت (أرسلت بشفاعة) الشفاعة: هي التوسل ابتغاء الخير، والذي يكون منه التوسل يسمى الشفيع، والذي أراده من الشفاعة هو الأمر الذي حمله رسولها؛ فلذلك عدى الفعل بالباء كما تعدى الوصف في قوله تعالى: ﴿وإني مرسلة إليهم بهدية﴾ وكما في قول الشاعر:

لَقَدْ كَذَبَ الْوَاشُونَ، مَا فُهْتُ عِنْدَهُمْ ... بِقَوْلٍ، وَلاَ أرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولِ

أراد بالرسول الرسالة التي يبعث بها مع الرسول؛ فلذلك عدى الفعل بالباء (الجاه) المنزلة والكرامة.

الإعراب: (نبئت) نبيء: فعل ماض ينصب ثلاثة مفاعيل مبني للمجهول مبني على فتح =

. . . .

= مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم نائب فاعله مبني على الضم في محل رفع، وهو المفعول الأول (ليلى) مفعول به ثان منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (أرسلت) أرسل: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلى، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول نبيء الثالث (بشفاعة) جار ومجرور متعلق بأرسل (إلي) جار ومجرور متعلق بأرسل أيضاً (فهلا) الفاء حرف دال على السببية مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، هلا، حرف تحضيض مبني على السكون لا محل له من الإعراب (نفس) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(ليلى) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (شفيعها) شفيع: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر لكان المحذوفة مع اسمها، واسمها المحذوف ضمير شأن وقصة، وتقدير الكلام: فهلا كان هو ـ أي الحال والشأن ـ نفس ليلى شفيعها، ولا يجوز في هذا البيت تقدير المحذوف كان وحدها دون اسمها لما سنذكره في بيان الاستشهاد بالبيت، وإن كان يجوز أن يكون (نفس ليلى) فاعلاً بفعل محذوف أي: فهلا شفعت نفس ليلى، وعلى هذا الوجه من الإعراب يكون قوله: (شفيعها) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي شفيعها.

الشاهد فيه: قوله: (فهلا نفس ليلى) فإن قوله: (نفس ليلى) مبتدأ، وقوله: (شفيعها) خبر، وهذه الجملة في محل نصب خبر لكان المضمرة مع اسمها، والتقدير (فهلا كانت هي «أي: القصة» نفس ليلى شفيعها) وإنما لم نجعل (نفس ليلى) اسم كان المحذوفة كما جعلنا ذلك في البيت السابق حيث لم نوجب تقدير اسمها ضمير الشأن؛ لأن قوله: (شفيعها) اسم مفرد مرفوع لا يصلح لأن يكون خبرها إلا على وجه شاذ ـ وهو رفع الجزأين بكان ـ وهو وجه لا يجوز التخريج عليه، وإذا لم يصلح قوله: (نفس ليلى) أن يكون اسم كان لزم تقدير اسمها ضمير الشأن، والجملة بعد ذلك مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها، ومن هنا تعلم الوجه الذي من أجله جوزنا في البيت السابق وجهين من الإعراب أحدهما: أن يكون المحذوف كان وحدها. والثاني: أن يكون المحذوف كان واسمها جميعاً، ولم نجوز في هذا البيت إلا وجهاً واحداً، سوى الرفع على الفاعلية، والسر في هذا التقدير أن (هلا) أيضاً من الأدوات التي لا يليها إلا الفعل.

=

فصل: وما كان بمنزلة (إِذْ) أو (إِذَا) ـ في كَوْنِهِ اسمَ زمانٍ مُبْهَم لما مضىٰ أو لما يأتي[(١)] ـ فإنه بمنزلتهما فيما يُضَافَان إليه؛ فلذلك تقول: (جِئْتُكَ زَمَنَ الْحَجَّاجُ أَمِيرٌ)، أو (زَمَن كَانَ الْحَجَّاجُ أَمِيراً) لأنّه بمنزلة (إذ)، و (آتِيكَ زَمَنَ يَقْدَمُ الْحَاجُّ) ويمتنع (زَمَنَ الْحَاجُّ قَادِمٌ) لأنّه بمنزلة إذَا، هذا قولُ سيبويه، ووَافقه الناظم في مُشْبِهِ إذْ دون مُشْبِهِ إذَا؛ مُحْتَجّاً بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾[(٢)]، وقوله:

* وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ[(٣)] *

= فإن قلت: فإني أعلم أن ضمير الشأن والقصة يراد به تقوية الكلام وتوكيد معناه، وهذا الغرض يتنافى مع الحذف، فكيف ساغ لكم أن تجعلوا المحذوف هنا ضمير الشأن؟.

- فالجواب عن ذلك أنه هنا حذف مع الفعل العامل فيه، فلهذا سهل أمر حذفه، ولم يكن حذفه منافياً للغرض المأتي به من أجله، لأنك مضطر إلى تقدير الفعل، فإذا ذكرت الفعل فقد ذكرت الضمير لأنه كامن فيه.

(١) قول المؤلف (في كونه اسم زمان مبهم لما مضى) راجع لوجه الشبه بإذ، فإن إذ اسم للزمان المبهم الماضي، وقوله: (أو لما يأتي) يرجع إلى وجه الشبه بإذا، فإن (إذا) اسم للزمان المبهم المستقبل، وعلى هذا تجوز إضافة ظرف الزمان الماضي المبهم إلى الجملتين الفعلية والاسمية، وتجوز إضافة ظرف الزمان المبهم المستقبل إلى الجملة الاسمية، ومنه تفهم السر في الأمثلة التي ذكرها المؤلف، وتفهم السر في امتناع أن تقول: آتيك زمن الحجاج أمير، بذكر الجملة الاسمية بعد اسم الزمان المستقبل.

(٢) سورة الذاريات، الآية :١٣ ، ومثل هذه الآية قوله سبحانه: ﴿يوم هم بارزون﴾ وظاهر الآيتين أن (يوم) ظرف زمان مبهم، وعامله مستقبل، فيكون مثل إذا، وقد أضيف إلى الجملة الاسمية في الآيتين الكريمتين، فيكون ذلك نقضاً لكلام سيبويه الذي يمنع إضافة اسم الزمان المستقبل المبهم إلى الجملة الاسمية، وقد ذكر المؤلف الرد على هذا النقض بقوله: (وهذا ونحوه مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة الماضي) يريد أنا لا نسلم أن الظرف هنا مستقبل، بل هو ظرف للزمان الماضي المبهم، لأنا نريد من الماضي ما كان متحقق الوقوع، سواء أعبّر عنه بالفعل الماضي أم عبر عنه بالفعل المضارع، وعلى هذا تكون الآيتان من موافق (إذ) في المعنى، وموافق (إذ) يجوز أن يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية، فافهم هذا والله يرشدك.

(٣) هذا الشاهد من كلام سواد بن قارب الدوسي، وتقدم ذكره في باب كان وأخواتها، (وهو الشاهد رقم ١١٢) وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر البيت، وعجزه قوله: =

وهذا ونحوه مما نُزِّلَ فيه المستقبلُ لتحقُّقِ وُقُوعه منزلَةَ ما قد وقع ومضى.

* * *

فصل: ويجوز في الزمان المحمول على (إذَا) أو (إذْ) الإعرابُ على الأصل، والبناء حَمْلاً عليهما[1]، فإن كان ما وليه فعْلاً مبنياً، فالبناءُ أرْجَحُ للتناسب، كقوله:

٣٣٥ ـ * عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ المَشِيبَ عَلَى الصِّبَا *

= * بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ *

والاستشهاد به هنا في قوله: (يوم لا ذو شفاعة بمغن) حيث أضاف (يوم) إلى جملة (لا) العاملة عمل ليس مع اسمها وخبرها أو جملة المبتدأ والخبر إذا اعتبرت لا مهملة، مع أن اليوم مستقبل، وقد عرفت أن سيبويه لا يجيز ذلك، فيكون ظاهر البيت ردّاً عليه، والجواب عن ذلك هو ما ذكرناه في تخريج الآيتين الكريمتين من أن اليوم لكونه محقق الوقوع منزل منزلة الماضي، فصار (يوم) مشبهاً لإذ، فصح أن يضاف إلى الجملة الاسمية.

(١) أنت تعلم أن إذ وإذا مبنيان لكونهما أشبها الحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة، فإذا أضيف الظرف المبهم إلى جملة، وكان هذا الظرف غير مستحق للبناء في ذاته، جاز فيه وجهان، الأول الإعراب بحسب العوامل نظراً إلى ما هو الأصل في الأسماء، والثاني البناء على الفتح حملاً على إذ أو إذا، وقد اختلف النحاة في تعليل البناء حينئذ، فمنهم من قال: علة بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة هي الحمل على إذ أو إذا، ومنهم من قال: سبب بناء الظرف المبهم المضاف إلى جملة الاعتداد بالافتقار العارض لهذا الظرف وتنزيل الافتقار العارض منزلة الافتقار المتأصل الذي أوجب البناء لإذ ولإذا وللموصولات، ولما كان هذا الافتقار عارضاً وليس أصلياً كما هو في المشبه به فإنه لم يوجب البناء، ولكن جوزه، والحاصل أن جواز الإعراب منظور فيه إلى ما هو الأصل في الأسماء، ومنها هذا الظرف، وجواز البناء منظور فيه إلى الشبه بين إذ أو إذا وهذا الظرف، وأن الجملة المضاف إليها إذا كان صدرها مبنياً قوي الشبه فلهذا كان البناء في هذه الحالة أرجح.

٣٣٥ ـ هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَقُلْتُ: أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ؟ *

=

....

= اللغة: (على حين) على ههنا بمعنى في، مثلها في قوله تعالى: ﴿على حين غفلة﴾ (عاتبت المشيب على الصبا) تقول: عاتبت فلاناً على كذا، إذا لمته على فعله وأنت ساخط على ما كان منه، والمشيب، وقت حلول الشيب برأسه، أو هو الشيب نفسه، والصبا ـ بكسر الصاد ـ الصبوة والميل إلى الهوى (ألما) الهمزة في هذه الكلمة للإنكار، ولما: حرف دال على النفي مثل لم، لكن يتفارقان في أن مدخول لما متوقع الحصول والأصل في مدخول لم أن يكون غير متوقع الحصول، ولذلك تدل هذه العبارة على أن صحوه ورجوعه عن الاسترسال مع شهوات نفسه أمر متوقع الحصول عنده (أصح) مضارع مبدوء بهمزة التكلم مأخوذ من الصحو، والمراد به هنا زوال غفلته عما يجب أن يكون من أمثاله (وازع) اسم فاعل فعله (وزع يزع) مثل وضع يضع، بمعنى زجر وكف ونهى، ويروى (ألما تصح والشيب وازع) بتاء المضارعة الدالة على الخطاب، على الالتفات.

الإعراب: (على) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (حين) ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر بعلى، والجار والمجرور متعلق بكفكفت المذكور في بيت سابق على بيت الشاهد، أو بأسبلت، أو برددنها (عاتبت) فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم فاعله، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها (المشيب) مفعول به لعاتب منصوب بالفتحة الظاهرة (على الصبا) جار ومجرور متعلق بعاتبت (وقلت) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له، قال: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع (ألما) الهمزة حرف دال على الاستفهام المقصود به الإنكار مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ولما: حرف نفي وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أصح) فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (والشيب) الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الشيب: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (وازع) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر وجوباً في (أصح).

الشاهد فيه: قوله: (حين عاتبت) فإن الرواية وردت فيه بفتح (حين) على أنه مبني على الفتح؛ لأنه اكتسب البناء مما أضيف إليه على نحو ما قررناه قريباً.

وقوله:

٣٣٦ـ * عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيمِ *

٣٣٦ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* لأجْتَذِبَنْ مِنهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّماً *

اللغة: (لأجتذبن) هو مضارع مقترن بلام القسم ونون التوكيد الخفيفة، وماضيه اجتذب، تقول: جذب الشيء يجذبه ـ من باب ضرب ـ واجتذبه، وذلك إذا مده نحو نفسه (تحلماً) التحلم: أن تتكلف الحلم وتتصنعه، والمراد بالحلم الذي يتكلفه النزوع عن الصبوة والكف عن الميل إلى الشهوات (يستصبين) فسره العيني والسيوطي على أنه مضارع ماضيه قولهم: استصبيت فلاناً، إذا عددته في الصبيان، وليس ذلك بشيء، ولكنه بمعنى يملن به إلى الصبوة واللهو، وتقول: أصبت المرأة الرجل، وتصبّته، واستصبته، إذا أمالته إلى دواعي الصبوة واللهو (حليم) الحليم: العاقل.

المعنى: يقول: إنه سيجتذب قلبه من هؤلاء النسوة، ويتخلص من محبتهن، تصنعاً للعقل والحكمة، في الوقت الذي لهن فيه من المكنة ما يملن به كل عاقل.

الإعراب: (لأجتذبن) اللام واقعة في جواب قسم مقدر، حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أجتذب: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، والنون للتوكيد حرف مبني على السكون لا محل له (منهن) من: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبات مبني على الفتح في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بأجتذب (قلبي) قلب: مفعول به لأجتذب منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وقلب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (تحلماً) مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة (على) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (حين) ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر بعلى، والجار والمجرور متعلق بأجتذب (يستصبين) فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع (كل) مفعول به ليستصبي منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و(حليم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حين إليها، ولأن هذه الجملة مؤلفة من فعل مضارع مبني=

وإن كان فعلاً مُعْرَباً أو جملةً اسمية؛ فالإعرابُ أرجحُ عند الكوفيين[١]، وواجبٌ عند البصريين، واعترض عليهم بقراءة نافع: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ﴾[٢] بالفتح، وقوله:

٣٣٧ ـ * عَلَى حِينَ التَّوَاصُلُ غَيْرُ دَانِ *

= بسبب اتصاله بنون النسوة جاز في المضاف البناء لأنه اكتسب هذا البناء من المضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: (على حين يستصبين) فإن الرواية في هذه العبارة بفتح (حين) على أنه مبني بسبب إضافته إلى الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون النسوة.

والفرق بين هذا البيت والذي قبله أن الفعل الذي أضيف (حين) هناك إلى جملته فعل ماض، وبعبارة أخرى مبني بالأصالة، والفعل الذي أضيف (حين) هنا إلى جملته فعل مضارع مقترن بنون النسوة، فهو مبني لا بالأصالة؛ لأن أصله معرب، وإنما بني بسبب اتصال نون النسوة به.

(١) ووافق الأخفش الكوفيين في هذا، ومال إلى الأخذ برأيهم أبو علي الفارسي، وابن مالك، وهو يقول في هذا الصدد في الألفية:

وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب، ومن بنى فلن يفندا

ومعنى (لن يفند) لن يغلط في بنائه الظرف الواقع قبل فعل مضارع أو جملة اسمية مؤلفة من مبتدأ وخبر.

(٢) سورة المائدة، الآية: ١١٩.

٣٣٧ ـ ولم أعثر لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى *

اللغة: (التواصل) المواصلة وترك القطيعة والهجر (غير دان) ليس قريباً.

الإعراب: (تذكر) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (ما) اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون في محل نصب مفعول به (تذكر) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول وله مفعول محذوف وهو العائد إلى الاسم الموصول، =

فصل: مما يلزم الإضافة (كِلَا) و (كِلْتَا)، ولا يُضَافَان إلا لما استكمل ثلاثة شروط:

أحدها: التَّعْرِيفُ[١]؛ فلا يجوز (كِلَا رَجُلَيْنِ) ولا (كِلْتَا امْرَأَتَيْنِ) خلافاً للكُوفيين.

والثاني: الدَّلَالَةُ على اثنين[٢]، إما بالنصِّ نحو: (كِلَاهُمَا) و ﴿كِلْتَا

= والتقدير: تذكر ما تذكره (من سليمى) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة. والمعنى: تذكر الذي تذكره حال كونه من شؤون سليمى (على) حرف جر مبني على السكون لا محل له (حين) يروى بالجر فهو مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة، ويروى بالفتح ـ وهي محل الاستشهاد ـ فهو مبني على الفتح في محل جر، والجار والمجرور متعلق بقوله تذكر الأول (التواصل) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (غير) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وغير مضاف و(دان) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة حين إليها.

الشاهد فيه: قوله: (على حين التواصل ـ الخ) فإن الرواية قد وردت فيه بفتح (حين) على أنه مبني على الفتح في محل جر بعلى، مع كونه مضافاً إلى جملة اسمية؛ فدل ذلك على أنه قد يبنى في مثل هذه الحال، وإن كان الإعراب أكثر من البناء، وهذا يرد على البصريين الذين منعوا البناء في هذه الحالة.

ومثله قول مبشر بن الهذيل الفزاري:

أَلَمْ تَعْلَمِي ـ يَا عَمْرَكِ الله ـ أَنَّنِي كَرِيمٌ، عَلَى حِينَ الكِرَامُ قَلِيلُ

فيمن رواه بالفتح. ومما أضيف فيه ظرف الزمان إلى الجملة الاسمية قول عروة:

عَشِيَّـة لا عَفْـرَاءُ عنـك بعيـدةٌ فَتَسْلُو، وَلَا عَفْراء منك قريبُ

عَشِيَّة لا خَلْفِي مَكَرٌّ، ولا الْهَوَى أَمَامِي، وَلَا يَهْوَى هوايَ غَرِيبُ

(١) إنما اشترطوا فيما تضاف إليه كلا وكلتا أن يكون معرفة لأنهما عند التحقيق يدلان على توكيد ما يضافان إليه، وأنت تعلم أن البصريين من النحاة لا يجيزون توكيد النكرة سواء أفاد توكيدها أم لم يفد، فأما الكوفيون فإنهم يجيزون ذلك، ولهذا لم يشترطوا هذا الشرط، وأجازوا إضافتهما إلى نكرة مختصة.

(٢) قد علمت أن كلا وكلتا عند التحقيق يدلان على توكيد ما يضافان إليه، وقد علمت في=

﴿الْجَنَّتَيْنِ﴾[1] أو بالاشتراك، نحو قوله:

٣٣٨ - * كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ *

فإن كلمة (نا) مشتركة بين الاثنين والجماعة. وإنَّما صَحَّ قوله:

= باب المعرب والمبني أن لفظ كلا وكلتا مفرد، وأن معناهما مثنى، وتعلم أن التوكيد يجب أن يطابق المؤكد في الإفراد والتثنية والجمع، فلما كانا توكيداً للمضاف إليه وكان معناهما مثنى لزم أن يكون المضاف إليه مثنى ليتطابق التوكيد والمؤكد.

(١) سورة الكهف، الآية: ٣٣.

٣٣٨ - هذا الشاهد من كلام ينسب إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَغَانِيَا *

وقد روى ابن الأعرابي في نوادره أبياتاً نسبها إلى الأبيرد الرياحي يقولها في حارثة بن بدر، وقد وقع في هذه الأبيات بيت الشاهد، وقبله عنده:

أَحَارِثَ فَالْزَمْ فَضْلَ بُرْدَيْكَ، إِنَّمَا أَجَاعَ وَأَعْرَى الله مَنْ كُنْتَ كَاسِيَا

وقد روى أبو علي القالي في ذيل أماليه كلمة طويلة لسيار بن هبيرة بن ربيعة يعاتب فيها خالداً وزياداً أخويه، ووقع في هذه الكلمة بيت الشاهد أيضاً، وقبله قوله:

وَإِنِّي لَعَفُّ الفَقْرِ مُشْتَرَكُ الغِنَى سَرِيعٌ إِذَا لَمْ أَرْضَ دَارِي احْتِمَالِيَا

الإعراب: (كلانا) كلا: مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى، وكلا مضاف ونا: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (غنيّ) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (عن) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أخيه) أخي: مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر (حياته) حياة: ظرف زمان متعلق بغنيّ منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى كلا مضاف إليه مبني على الضم في محل جر (ونحن) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، نحن: ضمير منفصل مبتدأ مبني على الضم في محل رفع (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب (متنا) فعل وفاعل، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها، وجواب الشرط محذوف، والجملة الشرطية لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ والخبر (أشد) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (تغانيا) تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة. =

٣٣٩ ـ إنَّ لِلْخَيْـرِ وَللشَّـرِّ مَـدًى ... وَكِـلاَ ذَلِـكَ وَجْـهٌ وَقَبَـلْ

لأنَّ (ذا) مُثَنَّاة في المعنى مثلُهَا في قوله تعالى: ﴿لاَ فَارِضٌ وَلاَ بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾[1]، أي: وكِلاَ مَا ذُكِر، وَبَيْنَ ما ذكر.

والثالث: أن يكون كلمة واحدة؛ فلا يجوز (كِلاَ زَيْدٍ وَعَمرو) فأما قولُه:

= **الشاهد فيه**: قوله: (كلانا) حيث أضيف لفظ (كلا) إلى الضمير الذي هو (نا) وهو لفظ موضوع للدلالة على ما فوق الواحد؛ فهو يطلق على الاثنين والثلاثة والأكثر، فتكون دلالته على الاثنين من باب دلالة المشترك على أحد معانيه، وهو ظاهر إن شاء الله تعالى.

٣٣٩ ـ هذا الشاهد من كلام عبد الله بن الزبعرى أحد شعراء قريش، من كلمة يقولها بعد غزوة أحد يتشفى بالمسلمين، وكان إذ ذاك لا يزال على جاهليته.

اللغة: (المدى) غاية الشيء ومنتهاه (والوجه) الجهة(القبل) بفتحتين ـ المحجة الواضحة.

الإعراب: (إن) حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (للخير) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمه (وللشر) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، للشر: جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق (مدى) اسم إن مؤخر عن خبره، منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر (وكلا) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، كلا: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف واسم الإشارة في (ذلك) مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له من الأعراب (وجه) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (وقبل) الواو حرف عطف، قبل: معطوف بالواو على خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: (وكلا ذلك) حيث أضاف (كلا) إلى مفرد لفظاً، وهو (ذلك) وساغ ذلك لأنه مثنى في المعنى بسبب عوده إلى اثنين هما الخير والشر.

(١) سورة البقرة، الآية: ٦٨.

٣٤٠ ـ ❊ كِلاَ أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُداً ❊

فمن نَوَادر الضرورات.

❊ ❊ ❊

٣٤٠ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

❊ فِـــي النَّـــائِبَـــاتِ وَإِلْمَـــامِ المَلِمَّـــاتِ ❊

اللغة: (خليلي) الخليل: الصديق الذي يوادك فتجد من خلاله مثل ما يجد من خلالك (واجدي) اسم فاعل مضاف لياء المتكلم (عضداً) هو الذي يعتمد عليه ويركن عند الشدائد إليه، مجاز (إلمام) مصدر ألم ـ بتشديد الميم ـ أي: نزل، والملمات: جمع ملمة، وهي النازلة من نوازل الدهر، والحادثة من حوادثه تنزل بالإنسان وتصيبه.

المعنى: يقول: إن أخي وصديقي ليجدان مني العون الصادق عندما تنزل بأحدهما نازلة من نوازل الدهر، أو تقع عنده حادثة من حوادثه الجسام التي لا مدفع لأحد عنها. يصف نفسه بصدق الإخاء، وصحيح الوفاء.

الإعراب: (كلا) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وهو مضاف وأخ من (أخي) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (وخليلي) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، خليل: معطوف على أخي، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (واجدي) واجد: خبر المبتدأ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (عضداً) حال من ياء المتكلم في (واجدي) منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو على التأويل بمساعد أو معين (في النائبات) جار ومجرور متعلق بواجد (وإلمام) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، إلمام: معطوف على النائبات مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف و(الملمات) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (كلا أخي وخليلي) حيث أضاف لفظ (كلا) إلى متعدد مع التفرق بالعطف، وهذا الاستعمال نادر كل الندرة.

ومثل هذا الشاهد قول الآخر:

=

ومنها (أيٌّ) وتُضاف للنّكرة مطلقاً؛ نحو: (أيّ رَجُل) و (أيّ رَجُلَيْن) و (أيّ رِجَالٍ) وللمعرفة إذا كانت مثناة، نحو: ﴿فَأَيُّ الفَرِيقَين أَحَقُّ﴾[(١)] أو مجموعة نحو: ﴿أيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلاً﴾[(٢)] ولا تضاف إليها مفردة إلاّ إن كان بينهما جمعٌ مُقَدَّر، نحو: (أيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ)؛ إذ المعنى أيُّ أجزاءِ زيدٍ أحسن؛ أو عطف عليها مثلها بالواو[(٣)] كقوله:

٣٤١ ـ * أيِّي وَأيُّكَ فَارِسُ الأَحْزَابِ *

= كِلاَ الضَّيْفَنِ المَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ وَاجِدٌ لَدَيَّ المُنَى وَالأَمْنَ في العُسْرِ وَاليُسْرِ

واشتراط النحاة ألا يكون ما يضاف إليه كلا وكلتا كلمتين عطفت إحداهما على الأخرى مما رجعوا فيه إلى الاستعمال البحت، فأما تعليل ذلك فمشكل غاية في الإشكال، وقد أجازوا أن يقال (بين زيد وعمرو) كما أجازوا أن يقال (اشترك زيد وعمرو) ولا فرق بين هذين الاستعمالين وما فيه الكلام.

(١) سورة الأنعام، الآية: ٨١.

(٢) سورة الملك، الآية: ٢.

(٣) ستكون (أي) في هذه الصورة مكررة، وسيكون كل واحد من لفظي (أي) المكرر مضافاً إلى مفرد معرفة، كما هو ظاهر من بيت الشاهد الذي جاء به المؤلف للتمثيل لهذه الصورة، وهل يشترط أن يكون أول لفظي (أي) مضافاً إلى ضمير المتكلم كما في البيت أو لا يشترط ذلك؟ ذهب قوم من النحاة ـ ومنهم السيوطي ـ إلى أنه يجب أن يكون ما تضاف إليه أي الأولى ضمير المتكلم كما في البيت، سواء أكان ما تضاف إليه أي الثانية ضميراً كما في البيت أيضاً أم كان اسماً ظاهراً نحو (أيي وأي زيد أفضل) وعلى هذا لا يصح أن يقال (أيك وأي زيد أعلم) ولا أن يقال (أي زيد وأي خالد أفضل) واستظهر ابن هشام أن ذلك كله جائز والمدار على تكرر المعرفة، وإنما وجب تكرار أي في نحو (أيي وأيك) وفي نحو (أيي وأي زيد) لأن العطف على الضمير المجرور يكون بإعادة ما جر الضميرْ المعطوف عليه، فأما إذا كان المعطوف عليه ظاهراً فلا يلزم معه ذلك.

٣٤١ ـ لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وما ذكره المؤلف ههنا هو عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ * =

. . . .

= **اللغة:** (خاليين) يريد ليس معنا أحد، وتقول: خلا فلان بنفسه، وبفلان، إذا كان في مكان ليس فيه أحد (الأحزاب) جمع حزب ـ وهو بكسر الحاء وسكون الزاي ـ الجماعة من الناس والطائفة يكون أمرهم واحداً.

المعنى: يتوعد مخاطبه، ويؤكد أنه سيوقع به من البلاء ما يدرك معه أنه شجاع لا يقاس إليه أحد، وذلك أنه أقسم له أنه إن لقيه في مكان لا يراهما فيه أحد ليصنعن معه ما يعلم منه أيهما الحقيق بأن يكون فارس القوم المغوار الذي لا يفري أحد فريه.

الإعراب: (لئن) اللام موطئة للقسم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، إن: حرف شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون لا محل له من الإعراب (لقيتك) لقي: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب (خاليين) حال من تاء المتكلم وكاف المخاطب منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وأصل الكلام: لئن لقيتك خالياً وخالياً، فلما تعدد الحال وكان لفظ الحالين واحداً ومعناهما واحداً والعامل المسلط عليهما واحداً ـ ثنى الحال، على ما عرفت في مباحث تعدد الحال في بابه (لتعلمن) اللام واقعة في جواب القسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، تعلم: فعل مضارع مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب جواب القسم، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم (أيّي) أي: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (وأيك) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أي: معطوف على أيّي مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر (فارس) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(الأحزاب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد مفعولي تعلم، وعلق تعلم عنها بسبب الاستفهام.

الشاهد فيه: قوله: (أيي وأيك) حيث أضاف لفظ (أي) إلى مفرد معرفة لأنه تكرر، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة.

إذ المعنىٰ أيُّنا.

ولا تضاف (أيّ) الموصولة إلاّ إلى معرفة، نحو: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾[1]، خلافاً لابن عصفور، ولا (أيّ) المنعوت بها والواقعة حالاً إلاّ لنكرة كـ(مَرَرْتُ بِفَارِسٍ أيِّ فَارِسٍ) و (بِزَيْدٍ أيَّ فَارِسٍ).

وأما الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما نحو: ﴿أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا﴾[2] ﴿أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾[3] ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾[4] وقولك (أَيُّ رَجُلٍ جَاءَكَ فَأَكْرِمْهُ)[5].

* * *

(١) سورة مريم، الآية: ٦٩.

(٢) سورة النمل، الآية: ٣٨.

(٣) سورة القصص، الآية: ٢٨.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ١٨٥.

(٥) حاصل ما ذكره المؤلف في هذه المسألة أن لفظ (أي) يأتي في العربية على خمسة أنواع: الأول الوصفية، والثاني الحالية، والثالث الموصولة، والرابع الشرطية، والخامس الاستفهامية، وأنها في هذه المعاني كلها على ضربين:
الضرب الأول: ما يجب أن يضاف لفظاً، وهو اثنان: الوصفية، والحالية، فكل من الموصوف بها والواقعة حالاً لا يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة، وكل منهما لا يضاف إلا إلى النكرة، لأن الوصفية إنما تقع وصفاً للنكرة ووصف النكرة ومثله الحال لا يكونان إلا نكرتين، فمثال الوصفية (مررت بفارس أي فارس) بجر أي على أنه نعت لفارس، ومثال الواقعة حالاً (مررت بخالد أي فارس) بنصب أي على الحال.
والضرب الثاني: ما يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة، وهو ثلاثة: الموصولة، والاستفهامية، والشرطية.
فأما الموصولة فإن أضيفت لفظاً فلا يجوز أن تضاف إلا إلى المعرفة، وذلك لأنها بمعنى الذي، وهو معرفة، فمثال إضافتها قوله تعالى: ﴿أيهم أشد﴾ ومثال قطعها في اللفظ عن الإضافة (اضرب أياً هو أفضل).
وأما الاستفهامية والشرطية فكل منهما يجوز أن يقطع عن الإضافة، أما الاستفهامية فنحو أن تقول: ضربت رجلاً، فيقال لك: أياً يا فتى، وأما الشرطية فنحو قوله تعالى: ﴿أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾ وإذا أضيف أحد هذين النوعين جاز أن يضاف إلى=

ومنها (لَدُنْ) بمعنى عِنْدَ؛ إلا أنَّها تختصُّ بستة أمور:

أحدها: أنها مُلاَزمة لمبدأ الغايات، فمن ثَمَّ يتعاقَبَانِ في نحو: (جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ) و (مِنْ لَدُنْهُ) وفي التّنزيل ﴿آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْماً﴾[1]، بخلاف نحو: (جلستُ عِنْدَهُ)؛ فلا يجوز فيه (جلست لدنه) لعدم معنى الابتداء هنا.

الثاني: أن الغالب استعمالها مجرورة بمِنْ.

الثالث: أنّها مبنية إلا في لغة قَيْس؛ وبلغتهم قُرِىء ﴿من لَدْنِهِ﴾[2].

الرابع: جواز إضافتها إلى الجمل، كقوله:

٣٤٢ ـ * لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ *

= النكرة وإلى المعرفة، والسر في ذلك أن أيّاً الاستفهامية وأيّاً الشرطية اسم يعم جميع الأوصاف، وإما أن يراد تعميم أوصاف جنس من الأجناس فتضاف إلى النكرة، وإما أن يراد تعميم أوصاف ما هو متشخص بطريق من طرق التعريف فتضاف إلى المعرفة، وقد مثل المؤلف لإضافة الشرطية إلى المعرفة بالآية الكريمة ﴿أيّما الأجلين قضيت﴾ وإلى النكرة بقوله (أي رجل جاءك فأكرمه) ومثل لإضافة الاستفهامية إلى المعرفة بقوله تعالى: ﴿أيكم يأتيني بعرشها﴾ وإلى النكرة بقوله سبحانه ﴿فبأي حديث بعد الله وآياته﴾.

(١) سورة الكهف، الآية: ٦٥.

(٢) سورة النساء، الآية: ٤٠، سورة الكهف، الآية: ٢، وزعم أبو علي الفارسي أن لدن في الآية على هذه القراءة مبنية، وأن الكسرة للتخلص من التقاء الساكنين: سكون الدال، وسكون النون لأجل البناء الذي تبنى عليه لدن.

٣٤٢ ـ هذا الشاهد من كلام القطامي، واسمه عمير بن شييم، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* صَرِيعُ غَوَانٍ شَاقَهُنَّ وَشُقْنَهُ *

اللغة: (صريع غوان) الغواني: جمع غانية، وأصل الغانية اسم فاعل من غني فلان بالمكان يغنى به، على وزن رضي يرضى، ومعناه أقام بالمكان لم يبرحه، ثم أطلق على المرأة الحسناء، وكأنهم لحظوا أنها لا تبرح خدرها ولا تفارقه لطلب حاجة لأنها مكفية بمن يعولها، ويقال: الغانية مأخوذة من الغنى بمعنى عدم الحاجة وأنها سميت=

....

= بذلك لاستغنائها ببيت أبيها عن طلب الأزواج أو لاستغنائها بجمالها عن التزين، وقد لقب القطامي (صريع الغواني) بهذا البيت كما لقب الممزق العبدي بالممزق لقوله:

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وَإِلاَّ فَأَدْرِكْنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ

ثم لقب مسلم بن الوليد بعد ذلك (صريع الغواني) وقد لقبه به أمير المؤمنين هارون الرشيد عندما سمع قوله:

هَلِ العَيْشُ إِلاَّ أَنْ تَرُوحَ مَعَ الصِّبَا صَرِيعَ حُمَيَّا الكَأْسِ وَالأعْيُنِ النُّجْلِ

(شاقهن) بعث الشوق إلى أنفسهن (وشقنه) بعثن الشوق لنفسه، ويروى (راقهن ورقنه) ومعناه أعجبهن وأعجبنه، وقوله (لدن شب ـ إلخ) معناه من عند وقت شبابه إلى أن حل وقت شيبه، والذوائب: جمع ذؤابة، وهي الضفيرة من الشعر.

الإعراب: (صريع) الرواية فيه بالجر على أنه بدل من قوله: (مستهلك) الوارد في بيت سابق على البيت المستشهد بعجزه، وهو قوله:

لِمُسْتَهْلَكٍ قَدْ كَادَ مِنْ شِدَّةِ الهَوَى يَمُوتُ وَمِنْ طُولِ العِدَاتِ الكَوَاذِبِ

ومع ذلك يجوز فيه عربية الرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف، وصريع مضاف و(غوان) مضاف إليه (شاقهن) شاق: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صريع غوان، وضمير الغائبات العائد إلى الغواني مفعول به مبني على الفتح في محل نصب (وشقنه) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وشاق: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع، وضمير الغائب العائد إلى صريع الغواني مفعول به مبني على الضم في محل نصب (لدن) ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، وقد تنازع فيه كل من شاقهن وشقنه، ويجوز أن تعلقه بأيهما شئت (شب) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صريع غوان، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة لدن إليها (حتى) حرف غاية وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (شاب) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (سود) فاعل بشاب مرفوع بالضمة الظاهرة، وسود مضاف و(الذوائب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وأن المصدرية مقدرة بعد حتى وهي مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتى، والجار والمجرور متعلق بأحد=

الخامس: جواز إفرادها قبل (غُدْوَة)[١] فتنصبها: إما على التمييز، أو على التّشبيه بالمفعول به، أو على إضمار (كان) واسمها، وحكىٰ الكوفيون رَفْعها على إضمار (كان) تامةً، والجرُّ القياسُ والغالبُ في الاستعمال[٢].

= الفعلين وهما شاقهن وشقنه، وتقدير الكلام: شاقهن وشقنه من وقت شبابه إلى وقت شيب ذوائبه.

الشاهد فيه: قوله: (لدن شب) حيث أضاف لفظ (لدن) إلى جملة (شب) وفاعله المستتر فيه جوازاً.

(١) إفرادها: أي قطعها عن الإضافة، ومن شواهد ذلك قول الشاعر، وهو أبو سفيان بن الحارث:

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكلْبِ مِنْهُمُ ... لَدُنْ غُدْوَةً حتى دَنَتْ لِغُرُوبِ

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف من وجوه الإعراب المنقولة عن النحاة في كلمة (غدوة) الواقعة بعد لدن ـ أنه يجوز في لفظ (غدوة) الحركات الثلاث: الجر، والرفع، والنصب.

فأما الجر فعلى أن تكون (لدن) ظرفاً مبنياً على السكون في محل نصب، وهو مضاف و(غدوة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهذا الوجه هو الغالب في استعمال هذا اللفظ، وهو الذي يقتضيه القياس، فيكون أعلى الوجوه.

وأما رفع (غدوة) فوجهه أن تقدر (كان) التامة بعد (لدن) ويكون (غدوة) مرفوعاً على أنه فاعل كان المقدرة، أي لدن كانت غدوة ـ أي حدثت غدوة ـ وظاهر كلام ابن جني أن الرافع لغدوة هو لدن، وهو عنده مرفوع على التشبيه بالفاعل، وليس ذلك غريباً من ابن جني الذي يقول: إن العامل في المنادى هو حرف النداء لأنه نائب عن أدعو، هذا، مع أن القائلين بنصب غدوة على التشبيه بالمفعول به لا يفترق كثيراً عن قول ابن جني إن رفع غدوة على التشبيه بالفاعل.

وأما نصب (غدوة) بعد لدن فللنحاة فيه ثلاثة أوجه، أولها أنه منصوب على التشبيه بالتمييز، الثاني أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به، الثالث أنه منصوب على أنه خبر لكان الناقصة المحذوفة مع اسمها، وتقدير الكلام: لدن كانت الساعة غدوة.

فإن قلت: فكيف يكون غدوة منصوباً على التشبيه بالتمييز، وليس لفظ غدوة مبنياً لإبهام في لدن، ولا لإبهام في نسبة متعلقة بلدن، وقد علمنا أن التمييز لا يكون إلا رافعاً لإبهام واقع في مفرد أو في نسبة؟.

فالجواب عن ذلك أن ننبهك أولاً إلى أننا لم نقل إن لفظ غدوة منصوب على التمييز =

السادس: أنها لا تقع إلا فَضْلَةً، تقول (السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ البَصْرَةِ) ولا تقول (من لَدُنِ البَصْرَةِ).

* * *

ومنها (مَعَ) وهو اسمٌ لمكانِ الاجتماعِ، مُعْرَب، إلاّ في لغة ربيعة وغَنْم فتُبنَىٰ على السكون كقوله:

٣٤٣ - * فَـرِيشِـي مِنْكُـمُ وَهَـوَايَ مَعْكُـمْ *

= فراراً مما ذكرت من الاعتراض، وعلى هذا لا يكون لفظ غدوة المنصوب رافعاً لإبهام مفرد أو نسبة، وإلا لكان تمييزاً حقيقة، ووجه الشبه بين التمييز ولفظ غدوة أن كلاً منهما واقع بعد تمام الاسم، وتمام الاسم يكون بلحاق التنوين وحركات الإعراب، وقد علمنا أن دال لدن فيها ثلاث لغات الفتح والضم والكسر وأن النون واقعة بعد هذه الدال، فأشبهت حركات الدال حركات الإعراب، وأشبهت النون التنوين.

٣٤٣ - هذا الشاهد قد نسبه الأعلم في شرح شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٤٥) إلى الراعي، ونسبه العيني إلى جرير من كلمة يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* وَإِنْ كَانَتْ مَوَدَّتُكُمْ لِمَامَا *

اللغة: (فريشي) الريش ـ بكسر الراء ـ اللباس الفاخر، ومثله الرياش، وفي القرآن الكريم ﴿يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً ولباس التقوى ذلك خير﴾ والريش أيضاً: المال والخصب والمعاش، ويطلق من باب المجاز على القوة، ويجوز أن يراد كل واحد من هذه المعاني في هذا البيت، وكأنه يقول على الأخير: إن قوتي بالاعتصام بكم والالتجاء إليكم (وهواي معكم) الهوى ـ بفتح أوله مقصوراً ـ الميل القلبي، يريد أن ميله إليهم وتعصبه لهم (لماماً) بكسر أوله ـ هو من قولهم (فلان يزورنا لماماً) بمعنى أنه يزورنا في بعض الأحايين، وقتاً بعد وقت، وهذه هي زيارة الغب التي قيل فيها (زر غباً تزدد حباً).

المعنى: يقول: إن قلبي لمعكم، وإن هواي لمنصرف إليكم دون من دعاكم من الناس، وإن كل ما عندي من مال ولباس، أو ما أشعر به من القوة والجلادة، فهو منكم وبسبب اعتضادي بكم وارتكاني إليكم، وإن تكن زيارتي إياكم ليست متصلة؛ لأني لا أعول على المظاهر التي منها توالي الزيارة وتتابعها. =

. . . .

= الإعراب: (فريشي) ريش: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (منكم) من: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وضمير المخاطبين مبني على السكون في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ (وهواي) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له الإعراب، هوى: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر (معكم) مع: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، ومع مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه (وإن) الواو حرف عطف، والمعطوف عليه محذوف، وإن: حرف شرط جازم يجزم فعلين مبني على السكون لا محل له من الإعراب (كانت) كان: فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه (زيارتكم) زيارة: اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه (لماماً) خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام، والتقدير: إن كانت زيارتي لماماً فريشي منكم وهواي معكم، والمعطوف عليه بالواو المحذوف تقديره: إن لم تكن زيارتكم لماماً وإن كانت زيارتكم لماماً، يريد أنه متعلق بهم على كل حال.

الشاهد فيه: قوله: (معكم) حيث وردت (مع) مبنية على السكون.

واعلم أن النحاة يختلفون في ثلاثة مواضع تتعلق بمع، ونحن نبينها لك بإيجاز.

الموضع الأول: أهي ثنائية الوضع على معنى أن العرب وضعوها على حرفين، أم هي ثلاثية الوضع بمعنى أنهم وضعوها على ثلاثة أحرف، ولهم في هذا الموضع قولان، أحدهما أنها ثنائية الوضع، وهو قول الخليل بن أحمد، والثاني أنها ثلاثية الوضع، وهي قول يونس والأخفش.

الموضع الثاني: وهو من توابع الموضع الأول ـ هل الألف في (معاً) منونة ـ بدل التنوين أم هي حرف من أصول الكلمة! وللنحاة في هذا الموضع قولان، أحدهما أن الألف بدل من التنوين، كما تقول(يدا: وأخا، وأبا، وغدا، فتعربهن بحركات ظاهرة على الدال والخاء والباء، وبهذا قال الخليل بناء على قوله إنها ثنائية الوضع، وثانيهما أن هذه الألف هي لام الكلمة كالألف في فتى ورحى وعصا، وهذا قول يونس والأخفش بناء على قولهما إنها ثلاثية الوضع. =

وإذا لقي الساكنةَ ساكنٌ جاز كسرُهَا وفتحُهَا، نحو: (مَعَ القوم)، وقد تفرد بمعنى جميعاً، فتنصب على الحال، نحو: (جاؤوا معاً)(١).

= الموضع الثالث: أهي معربة في جميع أحوالها وعلى كل لغاتها أم هي مبنية في بعض لغاتها؛ وللنحاة في هذا الموضع قولان، أحدهما أنها معربة في كل أحوالها وفي كل لغاتها فإن جاءت منصوبة فهي منصوبة على الظرفية، وإن جاءت ساكنة كما في بيت الشاهد فهو ضرورة وهذا قول سيبويه رحمه الله، والثاني أنها معربة إذا انتصبت مبنية إذا سكنت، وأن سكونها لغة ربيعة وغنم كما قال المؤلف، وهذا رأي الكسائي، واختاره المتأخرون من النحاة.

فأما أنها اسم لمكان الاجتماع أو زمانه فلا يختلفون فيه.

فإن قلت: فلماذا لم يذهب القائلون بأنها ثنائية إلى بنائها، بل لماذا لم يذهب الجميع إلى بنائها تشبه الحرف شبهاً معنوياً لأنهل تضمنت معنى حرف المصاحبة، فإنكم قررتم في أسباب بناء الاسم أن يتضمن الاسم معنى من حقه أن يؤدى بالحرف، سواء أوضعت العرب له حرفاً كالاستفهام والشرط أم لم تضع له حرفاً كالإشارة؟ ومعنى سؤالنا هذا أنه كان يلزم النحاة جميعاً أن يقولوا ببناء مع، سواء في ذلك القائلون بأنها ثنائية الوضع والقائلون بأنها ثلاثية الوضع، أما القائلون بأنها ثنائية الوضع فيجعلون بناءها لأنها أشبهت الحرف شبهاً وضعياً، فإنكم رجحتم أن حد الشبه الوضعي أن يكون الاسم على حرف واحد كتاء الضمير وكافه وهائه أو على حرفين سواء أكان ثانيهما حرف لين كنا أم لم يكن، وأما القائلون بأن (معاً) ثلاثية الوضع فيجعلون بناءها لكونها أشبهت الحرف شبهاً معنوياً.

فالجواب على ذلك أن النحاة لم يغب عن أذهانهم ما ذكرت، ومع هذا لم يذهب أحد إلى بنائها إلا قوماً منهم زعموا أنها مبنية في حالة واحدة، وهي أن يكون آخرها ساكناً، فقد ذهب الكسائي إلى بنائها حينئذ، وتبعه متأخرو النحاة، وقد اختلفوا في تعليل إعرابها، فذكر الحفيد أنها معربة ـ ولو قلنا إنها ثنائية الوضع ـ لأنها في أغلب أحوالها ملازمة للإضافة، فمن هنا ضعف شبهها بالحرف، فلم يؤثر هذا الشبه فيها البناء، وذكر الرضيّ أنها لم تبن لدخول التنوين عليها في نحو (جئنا معاً) ولأنها تجر بمن في نحو قراءة من قرأ ﴿هذا ذكر من معي﴾ وهذا تعليل لا يستقيم، لأن الجر بمن والتنوين أثر من آثار الإعراب، وليس مقتضياً له، إلا أن ندعي أن هذا هو الذي أعلمنا أن العرب تعربها مستدلين بهما.

(١) ومن ذلك قول الخنساء: =

ومنها (غيرُ) وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده (١)، وإذا وقع بعد (ليس) وعُلم المضاف إليه جاز ذكره كـ(قَبَضْتُ عَشْرَةً ليسَ غَيْرُهَا) (٢) وجاز حَذْفه لفظاً، فيضمُّ بغير تنوين، ثمّ اختلف، فقال المبرد: ضمة بناء؛ لأنَّها كَقَبْلُ في الإبهام فهي اسم أو خبر، وقال الأخفش: إعراب؛ لأنها اسم ككلّ وبَعْض، لا ظرف كقَبل وبعد، فهي اسم لا خبر، وجَوَّزَهما ابنُ خروف، ويجوز الفتحُ قليلاً مع التنوين ودونه، فهي خبر، والحركة إعراب باتفاق، كالضم مع التنوين (٣).

= وَأَفْنَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعاً فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفَزَّا

ومن ذلك قول متمم بن نويرة:

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكاً لِطُولِ اجْتِمَاعٍ لَمْ نَبِتْ لَيْلَةً مَعا

ومن ذلك قول متمم بن نويرة أيضاً:

يَذْكُرْنَ ذَا البَثِّ الحزِينِ بِبَثِّهِ إذَا حَنَّتِ الأولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعا

ومن ذلك قول الآخر:

كُنْتُ وَيَحْيَى كَيَدَيْ وَاحِدٍ نَرْمِي جَمِيعاً وَنُرَامِي مَعَا

(١) المراد بالحقيقة ههنا المفهوم من اللفظ، فيشمل قولنا: (زيد غير عمرو) لأن مفهوم زيد هو الذات بما ينضم إليها من المشخصات، وكذلك المراد بعمرو، ولا شك أن هذه الذات بمشخصاتها مخالفة لهذه الذات بمشخصاتها، وإنما قلنا ذلك لأن الحقيقة بمعنى الماهية لا تصح إرادتها ههنا، لأن ماهية زيد ـ وهي الحيوان الناطق ـ هي حقيقة عمرو وماهيته، وقد مثلوا لما يكون ما بعد غير مخالفاً لحقيقة ما قبلها بقولهم (زيد غير عمرو) فلو لم نجعل الحقيقة بمعنى المفهوم لم يصح هذا المثال.

(٢) يجوز في (غير) في هذا المثال الذي ذكر فيه المضاف إليه: الضم والنصب، فإن ضممته فهو اسم ليس، وخبرها محذوف، والتقدير: ليس غيرها مقبوضاً، وإن نصبته فهو خبر ليس، واسمها هو المحذوف، والتقدير: ليس المقبوض غيرها.

(٣) حاصل ما ذكره المؤلف في غير التي لم يذكر معها المضاف إليه نحو (قبضت عشرة ليس غير) أنه يجوز في (غير) هذه ثلاثة اعتبارات: الاعتبار الأول أن تكون مقطوعة عن الإضافة لفظاً ومعنى، نعني أنك لا تقدر معها مضافاً إليه أصلاً، لا لفظه ولا معناه، والاعتبار الثاني: أن تقدرها مقطوعة عن الإضافة لفظاً فقط، ولكن تقدر معنى المضاف إليه، والاعتبار الثالث: أن تعتبر لفظ المضاف محذوفاً للعلم به وهو منويّ فتكون كأن (غير) مضاف. =

....

= فأما على الاعتبار الأول ـ وهو تقدير قطع غير عن الإضافة لفظاً ومعنى ـ فإن (غير) حينئذ اسم معرب، ويجوز فيها وجهان الضم والنصب مع التنوين، فإن رفعت فهي اسم ليس، وإن نصبت فهي خبر ليس، والجزء الثاني من معمولي ليس على الوجهين محذوف.

وأما على الاعتبار الثاني ـ وهو تقدير غير مقطوعاً عن الإضافة إلى لفظ المضاف إليه مع أنه مضاف إلى معنى المضاف إليه تقديراً ـ فإن (غير) حينئذ يضم من غير تنوين ـ وللنحاة فيه حينئذ ثلاثة مذاهب، الأول ـ وهو مذهب المبرد والجرمي وأكثر المتأخرين، ونسبوه إلى سيبويه ـ وحاصله أن (غير) اسم يشبه قبل وبعد في الإبهام وفي القطع عن الإضافة لفظاً مع نية معناه، فهو مبني على الضم، ويجوز أن يكون في محل رفع اسم ليس، وأن يكون في محل نصب خبر ليس، والجزء الثاني من معمولي ليس محذوف، والمذهب الثاني ـ وهو مذهب الأخفش ـ أن (غير) حينئذ اسم غير ظرف منويّ الإضافة مثل كل وبعض، فهو معرب، وهذه الضمة ضمة الإعراب، وحذف التنوين لأن المضاف إليه منويّ، وعليه يكون (غير) اسم ليس مرفوعاً بالضمة الظاهرة، ولا يجوز أن يكون خبر ليس، والمذهب الثالث ـ وهو مذهب ابن خروف وحاصله أنه رأى أن ما نسب إلى المبرد وسيبويه أمراً محتملاً ليس عليه إنكار، وما نسب إلى الأخفش كذلك أمر محتمل ليس من قبوله بد، وعلى ذلك أجاز أن تكون هذه الضمة ضمة بناء فيكون غير مبنياً على الضم في محل رفع لأنه اسم ليس أو مبنياً على الضم في محل نصب لأنه خبر ليس، ويجوز أن تكون الضمة ضمة إعراب فيكون غير اسم ليس مرفوعاً بالضمة الظاهرة، وعلى وجه الإجمال نقول: إن ابن خروف رأى تكافؤ الأدلة في قول المبرد وفي قول سيبويه فلم يتخير أحد القولين وأجاز كل واحد منهما.

وأما على الاعتبار الثالث ـ وهو تقدير غير مضافة إلى محذوف يرشد إليه المقام فلا خلاف في أن (غير) في هذه الحال اسم معرب، وفي أن حركته حركة إعراب، وفي أن تنوينه يحذف لأن المضاف إليه مقدر، ويجوز فيه الرفع على أنه اسم ليس، والنصب على أنه خبر ليس، والجزء الثاني من معمولي ليس محذوف.

بقي مما يتعلق بهذه المسألة أن نقول لك. إن المؤلف رحمه الله مثل بقوله (ليس غير) وقد صرح في كتابه مغني اللبيب بأنه لا يقال (لا غير) بوضع لا موضع ليس، وبالغ في=

ومنها (قَبْلُ) و (بَعْدُ) ويجب إعرابهما في ثلاث صُوَرٍ:

إحداها: أن يُصَرَّح بالمضاف إليه، كـ(جِئْتُكَ بَعْدَ الظُّهْرِ) و (قبلَ العصرِ) و (مِنْ قَبْلِه) و (مِنْ بَعْدِه).

الثانية: أن يُحْذَفَ المضافُ إليه ويُنْوَى ثُبوتُ لفظِه، فيبقى الإعرابُ وتَرْكُ التنوين كما لو ذكر المضاف إليه، كقوله:

٣٤٤ ـ *وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ *

= بعض كتبه في الإنكار على من يقول ذلك، لكن هذا الإنكار غير مسلم له، فإن ابن مالك حكى في شرح التسهيل صحة هذه العبارة واستشهد لذلك، وحكاه أيضاً ابن الحاجب، وأقره على صحته الرضى في شرح الكافية، كما أقره المجد الفيروز آبادي في كتابه (القاموس المحيط) (مادة غ ي ر) ومن شواهده قول الشاعر، وأنشده ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل:

جَـوَابـاً بِـهِ اعْتَمِـدْ فَـوَرَبِّنَـا ... لَعَنْ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ، لاَ غَيْرَ، تُسْأَلُ

٣٤٤ ـ لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

*فَمَا عَطَفَتْ مَوْلًى عَلَيْهِ العَوَاطِفُ *

اللغة: (من قبل) يريد من قبل ما نحن فيه الآن (نادى) يريد استغاث ودعا، (مولى قرابة) للمولى معان كثيرة: منها ابن العم، ومنها السيد، ومنها المسود، ومنها الناصر والمعين، ومنها القريب، وهذا الأخير هو المراد هنا، والقرابة ـ بفتح القاف ـ مصدر قرب فلان لفلان، وفلان قريب من فلان، ومعناه أن نسبهما دان متصل (عطفت) أمالت أو رققت (العواطف) جمع عاطفة، وهي اسم فاعل من عطف المذكور قبل، والمراد أن الصلات والأواصر التي من شأنها أن تميل بعض الناس إلى بعض لم تكن في هذا الموضع سبباً في الميل أو الأخذ بناصر الداعي.

المعنى: يصف الشاعر شدة نزلت بقوم فاستغاث كل بذوي قرابته فلم يغيثوه، واستنجدهم لدفع ما عرض له فلم ينجدوه.

الإعراب: (من) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (قبل) مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتي، والمضاف إليه محذوف ولفظه منوي (نادى) فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف =

أي: ومِنْ قَبلِ ذلكَ، وقُرِىءَ ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ﴾[1]، بالجر من غير تنوين، أي من قبل الغَلَبِ ومن بعده.

الثالثة: أن يُحْذَفَ ولا يُنْوَىٰ شيء، فيبقى الإعراب، ولكن يرجع التنوين لزوال ما يُعَارضه في اللفظ والتقدير، كقراءة بعضهم ﴿مِنْ قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾ بالجر والتّنوين، وقوله:

٣٤٥ ـ * فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلاً *

= منع من ظهوره التعذر (كل) فاعل نادى مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(مولى) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، ويروى غير منون فقرابة على هذا مجرور على أن مولى مضاف وقرابة مضاف إليه، ويروى مولى منوناً فقرابة منصوب على أنه مفعول به لنادى منصوب بالفتحة الظاهرة (فما) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وما: حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (عطفت) عطف: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء حرف دال على التأنيث (مولى) مفعول به لعطف منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر (عليه) على: حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وضمير الغائب العائد إلى كل مولى مبني على الكسر في محل جر بعلى، ويجوز أن يكون قوله مولى حالاً من الضمير المجرور محلاً بعلى، وتقدير الكلام: فما عطفت العواطف عليه حال كونه مولى: أي قريباً، والجار والمجرور متعلق بعطف (العواطف) فاعل عطفت، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: الشاهد فيه: قوله: (ومن قبل) فإن الرواية بجر (قبل) من غير تنوين: أما الجر فلأنه معرب، وأما ترك التنوين فلأن المضاف إليه منوي ثبوت لفظه، أي: ومن قبل ذلك، على نحو ما في الكتاب.

(١) سورة الروم، الآية: ٤.

٣٤٥ ـ نسب العيني هذا الشاهد إلى عبد الله بن يعرب، والصواب أنه ليزيد بن الصعق، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الحَمِيمِ *

وقد روى الأشموني في باب الإضافة متبعاً لجماعة منهم المؤلف في بعض كتبه كالقطر عجز البيت: =

....

* أكاد أغص بالماء الفرات *

وهو غير الصواب (انظر شرحنا على شواهد الأشموني وشواهد ابن عقيل).
والدليل على صحة ما ذكرناه ـ من أن الرواية (بالماء الحميم) ـ أن العلماء رووا قطعة فيها بيت الشاهد ليزيد بن الصعق رويها على حرف الميم، وقبل البيت المستشهد بصدره قوله:

أَلاَ أَبْلِغْ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْثٍ ... وَعَاقِبَةُ المَلاَمَةِ لِلْمُلِيمِ
فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقَبَتِي وَسَعْيِي ... بِأَذْوَادِ القُصَيْمَةِ وَالقَصِيمِ؟
وَمَا بَرِحَتْ قَلُوصِي كُلَّ يَوْمٍ ... تَكِرُّ عَلَى المُخَالِفِ وَالمُقِيمِ
فَنِمْتُ اللَّيْلَ إِذْ أَوْقَعْتُ فِيكُمْ ... قَبَائِلَ عَامِرٍ وَبَنِي تَمِيمِ

اللغة: (أبا حريث) هي كنية الربيع بن زياد العبسي، وكان قد أغار على يزيد بن الصعق فاستفاء سروح بني جعفر والوحيد ابني كلاب، فحرم يزيد على نفسه الطيب والنساء حتى يغير عليه، فجمع جموعاً شتى ثم أغار بهم فاستاق نعماً لهم، وفي ذلك يقول هذه الكلمة (للمليم) المليم: اسم الفاعل من قولك (ألام فلان) إذا فعل ما يلام عليه (القصيمة) بضم القاف بزنة المصغر، و(القصيم) بفتح القاف ـ اسمان لموضعين (المخالف) هو الذي يقيم في الحي إذا خرج قومه للغارة، فعطف المقيم عليه للتفسير (ساغ لي الشراب) معناه حلا ولان وسهل مروره في الحلق، وأراد بالشراب جنس ما يشرب (أغص) مضارع من الغصص، وهو في الأصل انحباس الطعام في المريء ووقوفه في الحلق، واستعمل الغصص ههنا في موضع الشرق (الماء الحميم) هو الذي تشتهيه النفس، ويطلق في غير هذا الموضوع على الماء الحار.

الإعراب: (ساغ) فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (لي) جار ومجرور متعلق بساغ (الشراب) فاعل ساغ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (وكنت) الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم اسمه، مبني على الضم في محل رفع (قبلاً) ظرف زمان منصوب بكان (أكاد) فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، (أغص) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر أكاد، وجملة أكاد واسمه وخبره في =

وقوله:

٣٤٦ـ * فَمَا شَرِبُوا بَعْداً عَلَى لَذَّةٍ خَمْرَا *

= محل نصب خبر كان، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال (بالماء) جار ومجرور متعلق بأغص (الحميم) صفة للماء.

الشاهد فيه: قوله (قبلاً) حيث قطعه عن الإضافة بتة؛ فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه، ولذلك أعرب منوناً، وهو هنا منصوب على الظرفية، وهذا التنوين عند الجمهرة من النحاة هو تنوين التمكين اللاحق للأسماء المعربة، وقبلاً عندهم نكرة، ومعنى قوله (وكنت قبلاً) وكنت في زمان متقدم، ولا ينوي تقدماً على شيء بعينه، ولكن المراد مطلق التقدم، بخلافه في حال الإضافة حيث يكون القصد إلى التقدم على شيء معين، وكذا في حال نية الإضافة.

٣٤٦ـ نسبوا هذا الشاهد لبعض بني عقيل، ولم يعينوه، وأكثر من استشهد به من العلماء لم يعرج على نسبته. وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* وَنَحْنُ قَتَلْنَا الأَسْدَ أَسْدَ شَنُوءَةٍ *

وهذا هو الصواب في إنشاد صدر هذا البيت.

اللغة: أسد شنوءة ـ بفتح الهمزة ـ حي من اليمن أبوهم الأزد بن الغوث، ويقال فيه الأسد بن الغوث، وهم فرق، ففرقة يقال لها: أزد شنوءة، وفرقة يقال لها: أزد السراة، وفرقة يقال لها: أزد عمان، ومن هنا تعلم أن رواية العيني وغيره (ونحن قتلنا الأسد أسد خفية) تحريف واغترار بأن خفية ـ بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء ـ مأسدة عظيمة مشهورة، ويلزمه تحريف آخر، وهو ضم الهمزة من (الأسد) حيث حسبه جمع أسد، وقد نص العلماء على أنه يقال في الأزد: الأسد وعجز البيت ينادي بفساد رواية العيني.

الإعراب: (نحن) ضمير منفصل مبتدأ مبني على الضم في محل رفع (قتلنا) قتل فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، ونا: فاعله مبني على السكون في محل رفع، وجملة هذا الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ (الأسد) مفعول به لقتلنا منصوب بالفتحة الظاهرة (أسد) بدل من الأسد أو عطف بيان عليه منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و(شنوءة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (فما) الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ما: حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (شربوا) شرب: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله =

وهما نكرتان في هذا الوجه، لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً، ولذلك نُوّنا، ومعرفتان في الوجهين قبله.

فإن نُوِيَ معنى المضاف إليه دون لفظه بُنيا على الضم[1]، نحو: ﴿لِلَّهِ الأَمْرُ مِنْ

= مبني على السكون في محل رفع (بعداً) ظرف زمان منصوب بشرب (على) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (لذة) مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بشرب (خمراً) مفعول به لشرب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (بعداً) حيث وردت فيه كلمة (بعداً) منونة منصوبة على الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً، وهو حينئذ نكرة عند جمهرة النحاة، على ما أشار إليه المؤلف في الكتاب، وما بيناه في شرح الشاهد السابق في كلمة (قبل) أخت (بعد).

(١) إن قلت: ما المراد من قولكم (نية المضاف إليه معنى) وهل تجدون فارقاً بين نيته لفظاً ونيته معنى! فإن كنتم تجدون فارقاً بين الصورتين فبينوه لي حتى أكون على يقين منه.

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: إن المقصود بنية المضاف إليه معنى أن يكون معنى المضاف إليه ملاحظاً منظوراً إليه، من غير نظر إلى كلمة معينة تدل عليه، بل يكون المقصود هو المسمى معبراً عنه بلفظ أي لفظ كان، فخصوص اللفظ غير ملتفت إليه نية، أما نية لفظ المضاف إليه فمعناها أن يكون اللفظ المعين الدال على مسمى هذا المضاف إليه مقصوداً بذاته، بحيث لو جئت بلفظ آخر يدل عليه لم تكن جئت بلفظ المضاف إليه.

فإن قلت: فلماذا كانت الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه غير مقتضية للإعراب! وكانت الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه مقتضية للإعراب!.

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: لا شك أنك تدرك أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة، من قبل أنه لم يعين فيها المضاف إليه بلفظ ما، فأما الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه المعين فإنها قوية، فلما افترق شأن إرادة لفظ المضاف إليه وشأن إرادة معناه لم يكن حكمهما واحداً، ولما كانت الإضافة القوية هي التي تعارض سبب البناء بسبب كونها من خواص الأسماء جعلناها مقتضية للإعراب، فكانت الإضافة مع إرادة لفظ المضاف إليه مستوجبة للإعراب، دون الإضافة الضعيفة التي تتضمن إرادة معنى المضاف إليه دون لفظه.

﴿قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[(١)]، في قراءة الجماعة.

* * *

ومنها (أوّلُ) و (دُونَ) وأسماء الجهات كـ(يَمين) و (شِمَال) و (وَرَاء) و (أَمَام) و (فَوْق) و (تحت)، وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد، تقول: (جَاء القومُ وأخُوكَ خَلْفُ) أو (أمامُ) تريد خلفهم أو أمامَهم، قال:

٣٤٧ ـ * لَعْناً يُشَنُّ عَلَيْهِ مِنْ قُدَّامُ *

---

(١) سورة الروم، الآية: ٤

٣٤٧ ـ نسبوا هذا الشاهد لبعض بني تميم، ولم يعينوه، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* لَعَنَ الإِلَـٰهُ تَعِلَّةَ بْنَ مُسَافِرٍ *

اللغة: (لعن) اللعن: الطرد والإبعاد (تعلة) بفتح التاء وكسر العين المهملة وتشديد اللام المفتوحة ـ اسم رجل (يشن) مضارع مبني للمجهول، وأصله قولهم (شن الماء يشنه) إذا صبه متفرقاً، ويروى في مكانه (يصب) وهما بمعنى واحد (من قدام) أي من أمامه.

الإعراب: (لعن) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (الإله) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (تعلة) مفعول به للعن منصوب بالفتحة الظاهرة (بن) نعت لتعلة منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و(مسافر) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (لعناً) مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة (يشن) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللعن، والجملة من الفعل المضارع المبني للمجهول ونائب فاعله في محل نصب صفة للعن (عليه) جار ومجرور متعلق بيشن (من) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (قدام) ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن، والجار والمجرور متعلق بيشن أيضاً.

الشاهد فيه: قوله (من قدام) فإن الرواية فيه بضم (قدام) لأنه حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه، بل نوى معناه.

ونظير هذا البت الشاهد التالي (رقم ٣٤٨) وقول الآخر:

إِذَا أَنَا لَمْ أُومَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلاَّ مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ =

وقوله:

٣٤٨ ـ * عَلَى أَيِّنَا تَغْدُو المَنِيَّةُ أَوَّلُ *

= وقول الآخر:

لَا يَحْمِلُ الفَارِسَ إلَّا المَلْبُونْ المَحْضُ مِنْ أَمَامِهِ وَمِنْ دُونْ

٣٤٨ ـ هذا الشاهد من كلام معن بن أوس، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لأَوْجَلُ *

وهذا البيت مطلع قصيدة طويلة أنشد أكثرها أبو تمام في حماسته، وأبو علي القالي في أماليه، وبعد هذا البيت قوله:

وَإِنِّي أَخُوكَ الدَّائِمُ العَهْدِ لَمْ أَحُلْ إنَ آبْزَاكَ خَصْمٌ أَوْ نَبَا بِكَ مَنْزِلُ

اللغة: (أوجل) يجوز أن يكون وصفاً، ويجوز أن يكون فعلاً مضارعاً مبدوءاً بهمزة المتكلم، وأيّاً ما كان هو فهو مأخوذ من الوجل الذي هو الخوف (تعدو) يروى بالعين المهملة، فهو مضارع عدا، وتقول: عدا الأسد على فلان، وذلك إذا اجترأ فسطا عليه ووثب، ويروى (تغدو) بالغين المعجمة، فهو مضارع غدا، وتقول: غدا فلان، إذا جاء غدوة، والرواية الأولى أرجح عندنا؛ لتعديه بعلى في قوله (على أينا) والمنية: الموت، وهي فعيلة بمعنى مفعولة من قولهم: منى الله الشيء يمنيه، إذا قدره وهيأ أسبابه (أول) معناه سابق، وللعلماء في وزنه خلاف طويل، فقيل: وزنه فوعل من وأل، وأصله على هذا ووأل، وقيل: وزنه أفعل من آل يؤول، فأصله أأول. وقيل: وزنه أفعل من أول يئل؛ فأصله على هذا أوأل، وسيأتي لهذا الكلام مزيد بحث في باب الإبدال من قسم الصرف.

الإعراب:(لعمرك) اللام لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، عمر: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، والتقدير: لعمرك قسمي (ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أدري) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (وإني) الواو واو الحال، إن: حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب (لأوجل) اللام لام الابتداء، أوجل: خبر إن، والجملة من إن واسمها=

وحكىٰ أبو علي (ابدأ بِذَا مِنْ أَوَّلُ) بالضم علىٰ نية معنى المضاف إليه، وبالخفض على نية لفظه، وبالفتح على نية تركها، ومنعه من الصرف للوَزْنِ والوَصْفِ.

* * *

ومنها (حَسْبُ) ولها استعمالان:

أحدهما: أن تكون بمعنى كافٍ، فتستعمل استعمالَ الصفاتِ، فتكون نَعْتاً لنكرة، كـ(ـمَرَرْتُ برجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ) أي: كافٍ لك عن غيره، وحالاً لمعرفة، كـ(ـهذَا عبدُ اللّهِ حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ) واستعمالَ الأسماء، نحو: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾[١] ﴿فإن حَسْبَكَ اللّهُ﴾[٢] (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ)[٣] وبهذا[٤]، يُرَدُّ على مَنْ زعم أنّها اسمُ

= وخبرها في محل نصب حال (على) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أينا) أي: مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف ونا: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بتعدو (تعدو) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل (المنية) فاعل تعدو مرفوع بالضمة الظاهرة (أول) ظرف زمان متعلق بتعدو، مبني على الضم في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله (أول) فإن الرواية بضم هذه الكلمة؛ وقد خرجه العلماء على أن القائل حذف المضاف إليه ونوى معناه.

(١) سورة المجادلة، الآية: ٨، ويجوز في هذه الآية الكريمة أن يكون حسبهم مبتدأ وجهنم خبره، وأن يكون حسبهم خبراً مقدماً وجهنم مبتدأ مؤخراً.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٦٢، ووقوع حسبك في هذه الآية اسماً لإن يؤيد أن حسبهم في الآية السابقة مبتدأ لأن اسم إن الأصل فيه أن يكون مبتدأ.

(٣) الباء من (بحسبك) حرف جر زائد، وحسب: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وضمير المخاطب مضاف إليه، ودرهم: خبر المبتدأ، ولا يجوز العكس؛ لأن (درهم) نكرة لا مسوغ للابتداء بها إذ الخبر مفرد لا جملة ولا شبه جملة.

(٤) المراد أن دخول إن على حسبك ودخول الباء الزائدة عليها في (بحسبك درهم) وتأثر حسب بإن حتى نصبت وبالباء حتى جرت يدل على أن (حسب) ليست اسم فعل كما=

فِعْل، فإنَّ العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاقٍ.

والثاني: أن تكون بمنزلة (لا غير) في المعنىٰ؛ فتُسْتَعْمَل مُفْرَدة، وهذه هي حَسْبُ المتقدمة، ولكنها عند قطعها عن الإضافة، تجدَّد لها إشرابها هذا المعنىٰ، وملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتدائية، وبناؤها على الضم، تقول (رأيتُ رَجُلاً حَسْبُ) و (رأيتُ زيداً حَسْبُ).

قال الجوهري: كأنَّكَ قلت (حَسْبِي) أو (حَسْبُكَ)، فأضمرت ذلك، ولم تُنَوِّن، انتهىٰ. وتقول: (قَبَضْتُ عَشَرَةً فحسبُ) أي فحسبي ذلك.

واقتضى كلامُ ابنِ مالك، أنّها تُعْرَب نصباً إذا نُكِّرَتْ كقَبْلُ وَبَعْدُ.

قال أبو حيان: ولا وَجْهَ لنصبها؛ لأنَّها غير ظرف إلاّ إن نقل عنهم نصبها حالاً إذا كانت نكرة، انتهىٰ.

فإن أراد بكونها نكرةً قَطْعَها عن الإضافة اقتضىٰ أن استعمالها حينئذٍ منصوبةً شائعٌ. وأنها كانت مع الإضافة مَعْرِفَةً، وكلاهما ممنوع، وإن أراد تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكيرَ حينئذ، لأنها لم تَرِدْ إلا كذلك، وأيضاً فلا وَجْهَ لِتَوَقُّفِه في تجويز انتصابها عَلَى الحال حينئذ، فإنّه مشهور، حتى إنّه مذكُور في كتاب الصِّحاح، قال: تقول: (هذا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُل) وتقول في المعرفة: (هذا عبدُ اللّهِ حَسْبَكَ مِنْ رَجُلٍ) فتنصب حسبك على الحال، انتهىٰ. وأيضاً، فلا وَجْهَ للاعتذار عن ابن مالك بذلك، لأنّ مراده التّنكير الذي ذكره في قَبْلُ وبَعْدُ، وهو: أن تقطع عن الإضافة لفظاً وتقديراً.

وأمّا (عَلُ) فإنّها توافق (فَوْقَ) في معناها، وفي بنائها على الضّمّ، إذا كانت معرفة، كقوله:

= زعم من أراد المؤلف الرد عليه، والسر في ذلك أن أسماء الأفعال نابت عن الفعل والفعل لا تدخل عليه هذه العوامل، فيجب أن يكون النائب عن الفعل مثله في عدم دخول هذه العوامل عليه، فلما وجدنا هذه العوامل داخلة على حسب في هذه الأمثلة وما أشبهها علمنا أنها ليست اسم فعل.

٣٤٩ ـ * وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ *

أي: مِنْ فَوْقِهِمْ، وفي إعرابها إذا كانت نكرة، كقوله:

٣٥٠ ـ * كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ *

أي: من شيءٍ عالٍ.

---

٣٤٩ ـ هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه جريراً، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ ثَنِيَّةٍ *

اللغة: (ثنية) بفتح الثاء المثلثة وكسر النون وتشديد الياء مفتوحة ـ وهي طريق العقبة، وتجمع على ثنايا، ومنه قول الشاعر:

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا ... مَتَى أَضَعِ العِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

وقوله (سددت عليك كل ثنية) كناية عن أنه لم يمكنه من عمل ما، وكأنه قال: أخذت عليك جميع الطرق فلست تستطيع أن تسلك سبيلي، وروى العيني عجز البيت:

* وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كُلَيْبٍ مِنْ عَلُ *

الإعراب: (لقد) اللام موطئة للقسم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، قد: حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب (سدد) سد: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع (عليك) جار ومجرور متعلق بسد (كل) مفعول به لسد منصوب بالفتحة الظاهرة، وكل مضاف و(ثنية) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (وأتيت) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وأتى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع (نحو) ظرف مكان بمعنى جهة منصوب بأتى، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ونحو مضاف و(بني) مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم، وبني مضاف و(كليب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (من) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (عل) مبني على الضم في محل جر بمن، وهو ظرف مكان بمعنى فوق.

الشاهد فيه: قوله (من عل) حيث بنى (عل) على الضم لكونه معرفة، وقد حذف المضاف إليه وهو ينوي معناه، والتقدير: من علهم، أي من فوقهم.

٣٥٠ ـ هذا الشاهد من كلام امرىء القيس بن حجر الكندي في معلقته التي سبق الاستشهاد=

. . . .

= بعدة أبيات منها في عدة مواضع من هذا الكتاب، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقْبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً *

وهذا البيت من أبيات يصف فيها الفرس، وقبله قوله:

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ

اللغة: (أغتدي) أراد أخرج من وقت الغداة (وكناتها) الوكنات: جمع وكنة بواو مثلثة الحركات ـ وهي وكر الطائر وعشه (بمنجرد) المنجرد: الفرس القصير الشعر (قيد الأوابد) يريد أن هذا الفرس لسرعة عدوه وشدة جريه يلحق الوحوش ولا يمكنها من الشراد والتخلص؛ فكأنه يقيدها، والأوابد: الوحوش، واحدها آبدة (مكر مفر) المكر ـ بكسر الميم وفتح الكاف ـ الذي يكر عليه فارسه، والمفر ـ بكسر ففتح أيضاً ـ الذي يفر عليه فارسه من وجوه أعدائه إن أراد (كجلمود صخر) الجلمود ـ بضم الجيم وسكون اللام ـ الصخرة الصلبة الشديدة، والصخر: الحجارة، واحدها صخرة (حطه السيل) ألقاه من أعلى إلى أسفل.

الإعراب: (مكر) نعت لمنجرد المذكور في البيت السابق على بيت الشاهد، مجرور بالكسرة الظاهرة (مفر) نعت ثان لمنجرد (مقبل) نعت لمنجرد أيضاً (مدبر) نعت لمنجرد أيضاً (معاً) ظرف متعلق بمقبل مدبر (كجلمود) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجرد، أو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو كجلمود، وجلمود مضاف و(صخر) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (حطه) حط: فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وضمير الغائب العائد إلى جلمود صخر مفعول به لحط مبني على الضم في محل نصب (السيل) فاعل حط مرفوع بالضمة الظاهرة (من) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (عل) مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بحط.

الشاهد فيه: قوله (من عل) حيث قطع (عل) عن الإضافة بتة، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه، ولهذا أعربه ونونه، وهو هنا مجرور لفظاً بمن، والدليل على أنه لم ينو لفظ المضاف ولا معناه، أنه لم يرد أن الصخر ينحط من أعلى شيء خاص، بل أراد أن السيل يحط الصخر من أعلى شيء أي شيء كان؛ لأن الغرض الدلالة على السرعة، والصخر إذا انحط من أعلى إلى أسفل كان سريع الحدور بحيث يصل إلى المستقر في طرفة عين، من غير فرق بين أن يكون الأعلى الذي ينحط منه أعلى جبل أو أعلى منزل =

وَتُخَالِفُهَا في أمرين: أنها لا تستعمل إلاّ مجرورة بِمِنْ، وأنّها لا تستعمل مضافة، كذا قال جماعة، منهم ابن أبي الرَّبيع، وهو الحق، وظاهر ذكر ابن مالك لها في عِدَادِ هذه الألفاظ أنَّها يجوز إضافتها، وقد صرّح الجوهري بذلك، فقال: يقال (أَتَيْتُهُ مِنْ عَلِ الدَّارِ) بكسر اللاّم ـ أي: من عالٍ ـ ومقتضى قوله[١]:

وَأَعْـرَبُـوا نَصْبـاً إِذَا مَـا نُكِّـرَا   قَبْـلاً وَمَـا مِـنْ بَعْـدِهِ قَـدْ ذُكِـرَا

أنّها يجوز انتصابُهَا على الظّرفيّة، أو غيرها، وما أَظُنُّ شيئاً من الأمرين موجوداً.

وإنما بسطت القول قليلاً في شرح هاتين الكلمتين، لأنّي لم أرَ أحداً وَفَّاهُمَا حَقّهما من الشّرح، وفيما ذكرته كفاية والحمد لله.

* * *

فصل: يجوز أن يُحْذَف ما عُلم من مُضَافٍ ومضافٍ إليه.

فإن كان المحذوفُ المضاف[٢]؛ فالغالبُ أن يَخْلُفه في إعرابه المضافُ إليه،

= أو أعلى تل أو أعلى شيء آخر، ولهذا تجد المؤلف قال (أي من شيء عال).
وبهذا التقرير تعلم أن (عل) نكرة وأن التنوين إنما حذف للوقف، وتعلم ما في كلام العلامة الصبان من التهافت حيث زعم أن حذف التنوين كما يصلح أن يكون لأجل الوقف يصلح أن يكون لكون الشاعر قد نوى لفظ المضاف إليه؛ لأن الشاعر لا يمكن أن يريد لفظ المضاف إليه، وإلا فسد المعنى الذي قصد إليه، فاعرف ذلك، ولا تكن ممن يعرف الحق بنسبته إلى الرجال.

(١) هذا من كلام ابن مالك في الألفية.

(٢) يشترط لجواز حذف المضاف شرطان، أحدهما أن يقوم دليل يدل على المحذوف لئلا يقع اللبس، فلو قلت (جلست زيداً) تريد جلست جلوس زيد، لم يصح ذلك، لأنه ليس في الكلام ما يدل على الجلوس المقدر، والكلام يحتمل ما زعمت أنك تريده ويحتمل أن يكون التقدير: جلست إلى زيد، فحذف حرف الجر، فانتصب الاسم الذي كان مجروراً، والشرط الثاني: أن يكون المضاف إليه الجر، فانتصب الاسم الذي كان مجروراً، والشرط الثاني: أن يكون المضاف إليه مفرداً لا جملة، لأنه لو كان المضاف إليه جملة لم يستدل على المحذوف، ولم تصح إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف.

نحو: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾[١] أي: أَمْرُ رَبِّك، ونحو: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[٢]، أي: أَهْلَ القرية.

وقد يبقى على جَرِّهِ، وَشَرْطُ ذلك في الغالب: أن يكون المحذوفُ مَعْطُوفاً، على مُضَافٍ بمعناه، كقولهم: (مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ وَلاَ أخِيهِ يَقُولاَنِ ذَلِكَ) أي: ولا مِثْلُ أخيه؛ بدليل قولهم (يقولان) بالتثنية[٣]، وقوله:

---

(١) سورة الفجر، الآية: ٢٢، وخير من تقدير المؤلف المحذوف بأمر تقديره برسول لأن الأمر من المعاني، والمجيء لا يتعلق إلا بالأجسام، ومن أجل أن الله تعالى منزه عن الجسمية وجب تقدير مضاف مناسب.

(٢) سورة يوسف، الآية: ٨٢، والدليل على أن في الآية مضافاً محذوفاً استحالة سؤال القرية وهي على معناها، وهذا مجاز بالحذف، ويجوز فيها وجه آخر، وهو أن تريد بلفظ القرية أهلها مجازاً مرسلاً علاقته الحالية والمحلية.

(٣) إذا قلت (مثل عبد الله وأخيه يقولان ذلك) فلهذا الكلام إعرابان أحدهما مستقيم صحيح، والآخر فاسد، فأما الإعراب المستقيم الصحيح فأن تجعل (مثل) مبتدأ، و(عبد الله) مضافاً إليه، و(أخيه) مضافاً إليه لمضاف محذوف مماثل للمذكور معطوف على المبتدأ، وتقدير الكلام: مثل عبد الله ومثل أخيه، وجملة (يقولان ذلك) خبر المبتدأ وما عطف عليه، وأما الإعراب الفاسد فأن تجعل (مثل) مبتدأ، و(عبد الله) مضافاً إليه، و(أخيه) معطوفاً على عبد الله، وجملة (يقولان ذلك) خبر المبتدأ، وإنما كان هذا الإعراب فاسداً لأنك قد جعلت المثنى ـ وهو جملة (يقولان ذلك) ـ خبراً عن المفرد ـ وهو (مثل) وقد علمت أن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقا في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، فأما في الإعراب الأول الصحيح فإنك لم تجعل جملة (يقولان ذلك) خبراً عن مثل إلا بعد أن عطفت عليه مثلاً آخر، فصار هذا الخبر المثنى خبراً عن اثنين، وكذلك لو قلت (ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك) ولو قلت (ما مثل عبد الله وأخيه وأبيه يقولون ذلك) لزمك أن تقدر (مثل) مرتين ليصح الكلام، وكأنك قلت: مثل عبد الله ومثل أخيه ومثل أبيه يقولون ذلك، ففي هذا المثال ونحوه حذف المضاف وهو مثل، وبقي المضاف إليه على جره الذي كان له قبل حذف المضاف، والشرط موجود، وهو أن هذا المضاف المحذوف معطوف في التقدير على مضاف آخر بمعناه.

٣٥١ ـ أَكُلَّ ٱمْرِىءٍ تَحْسَبِينَ ٱمْرأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارا

---

٣٥١ ـ هذا بيت من المتقارب، وهذا الشاهد من كلام أبي دواد الإيادي، واسمه حارثة بن الحجاج.

اللغة: (تحسبين) تظنين (توقد) أصله تتوقد ـ بتاءين زائدتين: إحداهما تاء المضارعة، والأخرى تاء التفعل؛ فحذف إحدى التاءين قصداً إلى التخفيف، وكذلك كل فعل بدىء بتاءين مزيدتين، ومعنى (توقد) تشتعل وتتوهج.

المعنى: يقول: إنه ما ينبغي لك أن تظني كل من له صورة الرجال رجلاً، ولا كل نار تشتعل ناراً، وإنما الخليق باسم الرجل من كانت له صفات نفسية وخلقية ترفعه إلى المستوى اللائق بالرجولية، والحقيق باسم النار تلك التي تشتعل للإكرام والضيافة.

الإعراب: (أكل) الهمزة حرف دال على الاستفهام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، كل: مفعول أول لقوله تحسبين الآتي تقدم عليه، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وكل مضاف و(امرىء) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة (تحسبين) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع (امرأ) مفعول ثان لتحسبين منصوب بالفتحة الظاهرة (ونار) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، نار: مجرور بإضافة اسم يقع معطوفاً بالواو على المفعول الأول، وتقدير الكلام: وتحسبين كل نار (توقد) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نار، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة لنار (بالليل) الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، الليل: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله توقد (ناراً) معطوف على امرأ المنصوب الواقع مفعولاً ثانياً لتحسبين، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره.

الشاهد فيه: قوله (ونار) فإن الواو عاطفة، ونار: إما مجرور بتقدير مضاف يكون معطوفاً على (كل) في قوله (كل امرىء) وهذا هو الأقرب، وعليه أعربنا البيت وهو الذي ذكره المؤلف، وإما مجرور بإضافة مفعول أول محذوف لفعل محذوف، والتقدير (وتحسبين كل نار) وقوله (توقد بالليل) جملة في محل جر صفة لقوله (نار) الذي أعربناه، وقوله (ناراً) هو المفعول الثاني لذلك الفعل المحذوف؛ فالواو على ذلك الوجه عطفت جملة على جملة، ولا تحسبن هذا التقدير عجباً؛ فإن الفعل الذي قدرناه=

أي: وكلَّ نَارٍ، لئلاّ يلزم العطفُ على معمولَيْ عاملين[1].

ومن غير الغالب قراءةُ ابنِ جماز ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الآخِرَةِ﴾[2]، أي: عملَ الآخرة، فإن المضاف ليس معطوفاً، بل المعطوف جملة فيها المضافُ.

وإن كان المحذوفُ المضافَ إليه، فهو على ثلاثة أقسام؛ لأنه تارةً يزول من المضاف ما يستحقُّه من إعراب وتنوين وَيُبْنَى على الضمِّ، نحو: (لَيْسَ غَيْرُ)، ونحو: ﴿مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[3]، كما مر، وتارة يبقى إعرابه، ويُرَدُّ إليه تنوينُه، وهو الغالب، نحو: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الأَمْثَالَ﴾[4] ﴿أَيًّا ما تَدْعُوا﴾[5]، وتارةً يَبْقَى إعرابُه، وَيُتْرَكُ تنوينه، كما كان في الإضافة، وشَرْطُ ذلك في الغالب أن يُعْطَفَ عليه اسمٌ عامل في مثل المحذوف، وهذا العامل إما مضافٌ، كقولهم: (خُذْ رُبْعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ)[6]،

= قد قام الدليل من الكلام عليه، وكذلك هذا المضاف المحذوف ولو لم نقدر المضاف للزم أن يكون قوله (نار) المجرور عطفاً على (امرىء) المجرور، ويكون قوله (ناراً) المنصوب عطفاً على (امرأ) المنصوب؛ فيلزم على هذا التقدير العطف على معمولين لعاملين مختلفين، فإن قوله (امرىء) معمول لقوله (كل) وقوله (امرأ) معمول لقوله (تحسبين) والعطف بهذه المثابة ممتنع على الراجح، والذي ذهبنا إليه قد أجازه العلماء كافة، والتخريج على المتفق عليه أولى بالرعاية، فتدبر ذلك فإنه مفيد، وانظر ما قررناه لك في (ص ١٤٧، ١٤٨) السابقة.

(١) اختلف النحاة في جواز العطف على معمولين لعاملين مختلفين، فذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام أنه لا يجوز، ووجه ما ذهب إليه هؤلاء أن حرف العطف نائب عن العامل، فإذا كان المعطوف عليه معمولين لعاملين مختلفين كان حرف العطف نائباً عنهما، وقد علمنا أن حرف العطف ضعيف لا يقوى على أن ينوب مناب عاملين مختلفين، فلو ناب عن عامل واحد يعمل عملين صح، وذهب الأخفش والكسائي والفراء والزجاج إلى أن ذلك جائز، ويمكن أن يحتج لهم بأنهم قد اغتفروا في الثواني ما لم يغتفروا في الأوائل.

(٢) سورة الأنفال، الآية: ٦٧.

(٣) سورة الروم، الآية: ٤.

(٤) سورة الفرقان، الآية: ٣٩.

(٥) سورة الإسراء، الآية: ١١٠.

(٦) اختلف النحاة في تخريج هذا المثال ونحوه، ولهم في ذلك مذهبان. =

....

= المذهب الأول: ـ وهو مذهب أبي العباس المبرد، واختاره ابن مالك ـ وهو ما ذكره المؤلف هنا تابعاً لابن مالك، وحاصله أن هذا المثال من باب حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله الذي كان يستحقه حين الإضافة، وعلى هذا يكون أصل الكلام: خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل، بإضافة ربع إلى اسم موصول وإضافة نصف إلى اسم موصول مشبه للاسم الموصول الأول، فحذفوا الاسم الموصول الأول الذي أضيف إليه ربع وصلته، لدلالة الاسم الموصول الثاني وصلته عليه، وأبقوا المضاف على إعرابه وترك تنوينه لأن المضاف إليه المحذوف منوي الثبوت، ولهذه المسألة ـ على هذا المذهب ـ شبه بباب التنازع، فإن ربع ونصف تنازعا (ما حصل) فأعملوا فيه العامل الثاني لقربه من المعمول، وحذفوا معمول العامل الأول لكونه فضلة على ما هو القاعدة الجارية في باب التنازع.

والمذهب الثاني: ـ وهو مذهب سيبويه والجمهور ـ وحاصله أن هذا المثال ونحوه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وأن أصل الكلام: خذ ربع ما حصل ونصفه، ثم أقحم (ونصفه) بين المضاف وهو ربع والمضاف إليه وهو ما حصل، فصار الكلام خذ ربع ـ ونصفه ـ ما حصل، ثم حذف الضمير فصار: خذ ربع ونصف ما حصل ـ وإنما حذفوا الضمير إصلاحاً للفظ.

ولا شك أن مذهب أبي العباس المبرد أقرب مأخذاً من مذهب سيبويه والجمهور، ولهذا اختاره ابن مالك رحمه الله.

واعلم أنك إن سلكت في تخريج هذا المثال مسلك سيبويه كان عليك أن تعده من الضرورات التي لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر، لأن سيبويه حكم عليه بهذا، ولأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمثل هذا الفاصل مما لا يجوز إلا لضرورة الشعر، على ما نبينه لك قريباً إن شاء الله.

ومثل هذا المثال قولهم (قطع الله يد ورجل من قالها) وقول الفرزدق همام من ابن غالب، وهو من شواهد سيبويه (١/ ٩٢):

يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَسَرُّ بِهِ ... بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

وقول الآخر:

سَقَى الأَرَضِينَ الغَيْثُ سَهْلَ وَحَزْنَهَا ... فَنِيطَتْ عُرَى الآمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ

وقول الأعشى ميمون: =

أو غَيْرُهُ، كقوله:

٣٥٢ ـ * بِمِثْلِ أوْ أنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَمْ *

= وَلاَ تُقَاتِلُ بِالعِصِيِّ وَلاَ تُرَامِي بِالحِجَارَهْ
إلاَّ عُلاَلَةَ أوْ بُدَا هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الجُزَارَهْ

٣٥٢ ـ لم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الرجز، وصدره قوله:

* عَلَّقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النِّعَمْ *

اللغة: (آمالي) الآمال: جمع أمل ـ بفتح الهمزة والميم جميعاً، ومثل سبب وأسباب وجمل وأجمال وجبل وأجبال ـ والأمل: كل ما يطمع الإنسان فيه ويرجو تحقيقه، فهو بمعنى المفعول، وتعليق الآمال بأحد الناس يراد به طلبها منه وجعله هو المرجو لتحقيقها (أنفع) أكثر نفعاً (وبل الديم) الوبل ـ بفتح الواو وسكون الباء ـ المطر الكثير، ومثله الوابل، وفي القرآن الكريم: ﴿**فإن لم يصبها وابل فطلّ**﴾ والطلّ ـ بفتح الطاء وتشديد اللام ـ خفيف المطر، والديم ـ بكسر ففتح ـ جمع ديمة، وهي المطر الدائم الذي لا ينقطع.

المعنى: يقول: لقد جعلت معقد رجائي والمقصود لتحقيق ما أؤمل تحقيقه رجلاً يشبه المطر الكثير الدائم، أو هو أنفع من ذلك المطر الكثير الدائم.

الإعراب: (علقت) فعل ماض وفاعله (آمالي) آمال: مفعول به لعلق، وآمال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (فعمت) الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، عم: فعل ماض، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه (النعم) فاعل عم مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف (بمثل) جار ومجرور متعلق بعلق، ومثل مضاف إلى محذوف يدل عليه المذكور بعده، وكأنه قد قال: بمثل وبل الديم (أو) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أنفع) معطوف على مثل مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل (من) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (وبل) مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف و(الديم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله (بمثل) فإنه مضاف إلى محذوف دل عليه ما بعده، والتقدير: بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم.

=

ومن غير الغالب قولُهم: (ابْدَأ بِذَا مِنْ أَوَّلِ) بالخفض من غير تنوين، وقراءة بعضهم[(١)]: ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾[(٢)]، أي: فلا خوفُ شيءٍ عليهم[(٣)].

= والفرق بين هذا الشاهد والذي قبله من ثلاثة وجوه:
الأول: أن الدال على المحذوف في البيت السابق من جنسه فهو مضاف كما أن المحذوف مضاف، وهنا الدال على المضاف إليه المحذوف غير مضاف ولا مضاف إليه.
والثاني: أن المحذوف في البيت السابق المضاف والمحذوف في هذا البيت المضاف إليه.
والثالث: أن الدليل الدال على المحذوف في البيت المتقدم سابق عليه والدال على المحذوف هنا متأخر عنه.

(١) هي قراءة ابن محيصن.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٦٩.

(٣) اعلم أولاً أن النحاة يشترطون لجواز حذف المضاف شرطين كما ذكرنا من قبل، أولهما أن يقوم دليل على هذا المحذوف، وخالف في هذا الشرط أبو الفتح، وثانيهما ألا يكون المضاف إليه جملة.
ثم اعلم أنه إذا حذف المضاف فقد يقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه، ويأخذ ما كان له من تذكير أو تأنيث، وقد يبقى المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف، والغالب عند حذف المضاف أن يقام المضاف إليه مقامه، فأما بقاء المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف فهو قليل، وقد تكفل المؤلف ببيان هاتين الحالتين، وذكر حكمهما.
ثم اعلم أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قد يكون قياسياً، وقد يكون سماعياً.
فأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه سماعاً فضابطه أن يكون المضاف إليه الباقي صالحاً لأن ينسب إليه ما كان منسوباً للمضاف المحذوف قبل الحذف، وقد مثلوا لهذا بقول عمر بن أبي ربيعة:

لَا تَلُمْنِي عَتِيقُ، حَسْبِي الَّذِي بِي ... إِنَّ بِي يَا عَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي

فقد أراد عمر أن يقول: لا تلمني يَابْنَ أبي عتيق، ولكن الشعر لم يمكنه من أن يقول ذلك، وعتيق الذي كان مضافاً إليه قبل الحذف صالح لأن ينادى وينهى عن ترك اللوم. =

....

= وأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قياساً فضابطه العام أن يكون المضاف إليه الباقي غير صالح في نفسه لأن ينسب إليه العامل الذي كان منسوباً قبل الحذف إلى المضاف، وهذا الجنس يقع في كثير من مواقع الإعراب.

الأول: أن يكون المضاف قبل الحذف فاعلاً، ومن ذلك قول الله تعالى: **﴿وجاء ربك﴾** فقد قام دليل العقل المنسوب إلى قواعد الشرع على أن نسبة المجيء إلى الله تعالى بما يقتضيه من المكانية والانتقال مستحيلة.

الثاني: أن يكون المضاف قبل حذفه مبتدأ في الحال أو في الأصل، ومن ذلك قول الله تعالى: **﴿ولكن البر من آمن﴾** أي ولكن أهل البر من آمن، ومنه قوله سبحانه: **﴿الحج أشهر معلومات﴾** أي زمن الحج أشهر، وهذا أحد احتمالين في الآيتين الكريمتين.

والثالث: أن يكون المضاف قبل حذفه خبر مبتدأ، ومنه قول الشاعر:

* وَشَرُّ المَنَايَا مَيِّتٌ وَسْطَ أَهْلِهِ *

الأصل: وشر المنايا منية ميت وسط أهله، والآيتان المذكورتان في الموضع الثاني تحتملان هذا الوجه فيكون تقدير الآية الأولى. ولكن البر بر من آمن، ويكون تقدير الآية الثانية: الحج حج أشهر معلومات.

والرابع: أن يكون المضاف مفعولاً به قبل الحذف، ومن ذلك قول الله تعالى: **﴿وأشربوا في قلوبهم العجل﴾** الأصل: وأشربوا في قلوبهم حب العجل.

والخامس: أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولاً مطلقاً، ومن ذلك قول الأعشى ميمون:

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

الأصل: ألم تغتمض عيناك اغتماض ليلة أرمد.

والسادس: أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولاً فيه، ومنه قولهم (زارنا طلوع الشمس) و(حدث هذا إمارة الحجاج) يريدون: زارنا وقت طلوع الشمس، وحدث هذا زمن إمارة الحجاج.

والسابع: أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولاً لأجله، ومنه قولك: (زرنا زيداً فضله) تريد: ابتغاء فضله، وهذا الموضع ذكره ابن الخباز.

والثامن: أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولاً معه، ومنه قولك: (جاء زيد والشمس) تريد جاء زيد وطلوع الشمس.

=

....

= والتاسع: أن يكون المضاف قبل حذفه حالاً، ومنه قولهم: (تفرقوا أيدي سبا) يريدون: مثل أيدي سبا.

والعاشر: أن يكون المضاف قبل حذفه مجروراً بحرف الجر، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت﴾ الأصل تدور أعينهم كدوران عين من يغشى عليه.

الحادي عشر: أن يكون المضاف قبل الحذف مجروراً بإضافة شيء إليه، ومنه قول النابغة:

* وَلاَ يَحُـولُ عَطَـاءُ اليَـوْمِ دُونَ غَـدِ *

فإن الأصل: ولا يحول عطاء اليوم دون عطاء غد.

ثم اعلم أنه قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه، ثم يبقى في الكلام التفات إلى ذلك المحذوف، وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ولا يبقى في الكلام التفات إلى ذلك المحذوف، بل يقطع النظر عنه تماماً، وقد يجمع في كلام واحد بين النظر إلى المحذوف وقطع النظر عنه عبارتين من عبارات الكلام، وهذه الأساليب الثلاثة صحيحة فصيحة واردة في أفصح الكلام وأعلاه وهو القرآن الكريم.

فمثال ما قطع فيه النظر عن المضاف المحذوف قوله تعالى: ﴿واسأل القرية التي كنا فيها﴾ فإن الأصل: واسأل أهل القرية لأن الأهل هم الذين يتوجه إليهم بالسؤال، وقد حذف الأهل وهو المضاف وأقيم المضاف إليه ـ وهو القرية ـ مقامه، ولما أعيد الضمير في قوله سبحانه ﴿فيها﴾ أعيد إلى القرية ولم يلتفت إلى المضاف المحذوف.

ومثال ما بقي النظر فيه إلى المضاف المحذوف قوله سبحانه: ﴿أو كظلمات في بحر لجيّ يغشاه موج﴾ فإن الأصل: كذي ظلمات، بدليل قوله تعالى من قبل ﴿مثلهم كمثل الذي استوقد ناراً﴾ فحذف المضاف وهو ذي، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو ظلمات، ولكن لما أعيد الضمير نظر فيه إلى المضاف المحذوف وهو ذو الظلمات فقيل: ﴿يغشاه موج﴾ ولو نظر فيه إلى الظلمات لقيل يغشاها موج، أو يغشاهن موج.

ومثال ما نظر فيه إلى المحذوف في عبارة ونظر فيه إلى الباقي في عبارة أخرى من الكلام قوله تعالى: ﴿وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أو هم قائلون﴾ أصل الكلام: وكم من أهل قرية، فحذف المضاف وهو أهل، وأقيم المضاف إليه وهو قرية مقامه، ولما أعيد الضمير نظر فيه مرة إلى الباقي وهو القرية، وقطع النظر عن=

فصل: زَعَمَ كثيرٌ[1] من النّحويين أنّه لا يفْصَل بين المتضايفين إلاّ في الشعر،

= المحذوف فقيل: ﴿فجاءها﴾ ونظر فيه مرة أخرى إلى المحذوف وهو الأهل فقيل: ﴿أو هم قائلون﴾.

(١) هذا الذي ذكره المؤلف منسوباً إلى أكثر النحويين ـ من أنه لا يجوز أن يفصل في السعة بين المضاف والمضاف إليه مطلقاً ـ هو الذي يستفاد من كلام سيبويه، وهم يعنون بالإطلاق أنه يستوي في عدم جواز الفصل أن يكون المضاف اسماً عاملاً كالمصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة وألا يكون المضاف من الأسماء العاملة كأسماء الأجناس غير المصادر، كما يستوي أن يكون الفاصل بين المتضايفين مما يكثر دوره في الكلام كالظرف والجار والمجرور وألا يكون الفاصل بهذه المنزلة، وحجتهم في هذا أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، ألا ترى أن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة التنوين؟ وقد علمنا أنه لا يجوز أن يفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة بفاصل ما، فما كان بمنزلة الكلمة الواحدة يأخذ حكم الكلمة الواحدة، وهاك عبارة سيبويه التي يفهم منها هذا الكلام، قال (١/ ٩٠) (ومما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قميئة:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ   لِلّــهِ دَرُّ اليَــوْمَ مَــنْ لَامَهَــا

(ساتيدما: اسم جبل بعينه، استعبرت: بكت لأنها علمت بمشاهدته بعدها عن أهلها، ودر: مضاف إلى (من لامها) وقد فصل بينهما بالظرف، ودر: اسم جنس لا يشبه الفعل) وقال أبو حبة النميري وهو الشاهد رقم ٣٥٨ الآتي:

كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً   يَهُــودِيٍّ يُقَــارِبُ أوْ يُــزِيــلُ

وهذا لا يكون فيه إلا هذا؛ لأنه ليس في معنى الفعل ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل) اهـ. كلامه، والعبارة الأخيرة في كلامه تحتاج إلى بيان وإيضاح، فهو يريد أن المضاف لو كان مصدراً أو اسم فاعل كان يمكن أن يضاف إلى الظرف وتكون الإضافة على معنى في، ثم ينصب الاسم الذي بعد الظرف على أنه مفعول به للاسم العامل عمل الفعل، كما فعل ذلك الشماخ في قوله:

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلْ   طَبَّاخِ سَاعَاتِ الكَرَى زَادَ الكَسِلْ

فقد أضاف (طباخ) إلى (ساعات الكرى) على معنى في، ثم نصب (زاد الكسل) على المفعولية، وكما فعل ذلك الأخطل في قوله: =

....

= وَكَرَّارِ خَلْفِ الْمُجْحَرِينَ جَوَادَهُ   إِذَا لَمْ يُحَامِ دُونَ أُنْثَى حَلِيلُهَا

فقد أضاف (كرار) إلى الظرف الذي هو (خلف المجحرين) ثم نصب قوله: (جواده) بكرار على أنه مفعول به، فالفرق أن الاسم الذي يعمل عمل الفعل يمكن معه إضافته إلى الظرف، ويمكن مع ذلك أن ينصب الاسم الذي بعد الظرف على المفعولية أما الاسم الجامد غير العامل عمل الفعل فلا يمكن فيه واحد من هذين الأمرين، فلم يبق إلا احتمال الضرورة بأن ينتصب الظرف ويجر ما بعده بالإضافة ويكون الظرف فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، فهذا معنى كلامه.

وقد كان الخلاف بين الكوفيين والبصريين في أنه هل يجوز في الضرورة الشعرية أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور أو لا يجوز ذلك، ومعنى هذا أن الفريقين متفقان على أمرين:

الأول: أنه لا يجوز في سعة الكلام الفصل بين المتضايفين ولو بالظرف والجار والمجرور ويعتبر الفصل من ضرائر الشعر، وأنهما مختلفان فيما ورد من كلام الشعراء وفيه الفصل بغير الظرف والجار والمجرور، فالبصريون ينكرون صحة هذا الكلام، والكوفيون يحتملونه ويعدونه ضرورة، ويدل على أن الخلاف بين الفريقين على هذا الوجه أن ابن الأنباري في الإنصاف وضع مسألة من مسائل الخلاف على هذا الوضع، قال (ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر) ثم أخذ في سوق أدلة الفريقين، ولما جاء إلى رد البصريين على ما أنشدوه من الشعر قال: (أما ما أنشدوه فهو ـ مع قلته ـ لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به) اهـ.

ولما أراد المتأخرون من النحاة أن يفصلوا في هذه المسألة نظروا إلى الأدلة التي ورد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه، فوجدوا بعض هذه الدلائل كلاماً لا ضرورة فيه كقراءات رويت في بعض آيات القرآن وكأحاديث رويت عن النبي ﷺ وهو أفصح العرب وكعبارات رواها الأثبات عمن شافهوهم من العرب المحتج بكلامهم، فلم يستطيعوا إلا أن يجعلوا مسائل الفصل بين المتضايفين على ضربين ضرب يجوز في سعة الكلام، وذلك فيما وجدوا له دليلاً في الكلام المنثور أو وجدوه شائعاً في شعر الشعراء المعروفين، مع أن له تعليلاً صحيحاً يجري على ما عهد في كلام العرب، وحصروا هذا القسم في المسائل الثلاث التي ذكرها المؤلف، وضرب لا يجوز في سعة=

والحقُّ أن مسائل الفصل سَبْعٌ، منها ثلاث جائزة في السَّعَةِ:

إحداها: أن يكون المضاف مَصْدَراً والمضاف إليه فاعلَهُ[1]، والفاصل إما

= الكلام، وإنما يحتمل منه ما ورد في الشعر، ويعتبر ضرورة من ضرورات الشعر، وهو ما لم يجدوا له دليلاً في غير الشعر الذي لم يعرف قائله أو عرف ولكن التعليل الذي يسلكه في مسالك الكلام العربي غير متوافر فيه، وذلك كالذي أشار إليه المؤلف في هذا المبحث، وهذا مسلك مستقيم ينبغي أن يؤخذ به في كل مسألة ولا يعدل عن منهجه، وسنبين مع كل مسألة من المسائل الثلاث مدى انطباق هذا المنهج عليها إن شاء الله تعالى.

(١) استدلوا على جواز هذه المسألة في السعة بقراءة ابن عامر في الآية الكريمة ﴿قتل أولادهم شركائهم﴾ بنصب (أولادهم) على أنه مفعول به لقتل، وجر (شركائهم) على أنه مضاف إليه، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله، وقول قدامى البصريين إن هذه القراءة وهم من القارىء كقول الزمخشري في الكشاف (وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر كان سمجاً مردوداً فكيف به في الكلام المنثور؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته؟) كلا الكلامين كلام قدامى البصريين وكلام الزمخشري بعيد عن التحقيق الدقيق، فقد علم أن قراءة القرآن سنة متبعة، وأنها مروية عن رسول الله ﷺ، وما كان لقارىء أن يبتكر قراءة من عند نفسه حتى يقال إنه وهم، وقد علم المسلمون جميعاً أن من كذب على رسول الله ﷺ فقد استحق أشد العقوبة، فكيف بالكذب عليه فيما ينسبه إلى الوحي ويذكر أنه قرآن كريم تحدى الله به الإنس والجن؟ وشيء آخر أن النحاة الذين سوغوا هذا الفصل في السعة قد استدلوا على بعض فروع هذه المسألة الأولى بما يروى عن العرب في كلامهم المنثور (ترك يوماً نفسك وهواها سعي لها في رداها) وشيء ثالث أن العلة التي يذكرها النحاة لهذه المسألة تسلكها في المنهج المتعارف من كلام العرب، وخلاصتها أن الذي حسن القول بجواز الفصل في سعة الكلام هنا ثلاثة أمور، الأول أن الفاصل فضلة لكونه مفعولاً به، والفضلة مؤذنة بعدم الاعتداد بها، والثاني أن هذا الفاصل ليس أجنبياً لأنه إما مفعول للمضاف وإما ظرف أو جار ومجرور متعلق به، والثالث أن هذا الفاصل مقدر التأخير عن المضاف إليه لكون منزلته متأخرة عن منزلة المضاف إليه، أفلا ترى أن المضاف إليه فاعل ورتبة الفاعل سابقة على رتبة المفعول وشبه المفعول الذي هو الظرف أو الجار والمجرور.

مفعوله، كقراءة ابن عامر: ﴿قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ﴾[1]، وقول الشاعر:

٣٥٣ـ * فَسُقْنَاهُمُ سَوْقَ الْبُغَاثَ الأَجَادِلِ *

---

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٣٧.

٣٥٣ـ وهذا الشاهد مما لم أعثر له على قائل، والذي أثره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السِّلْمِ رَأْفَةً *

اللغة: (عتوا) ماض مسند لواو الجماعة من العتو، وهو مجاوزة الحد، تقول: عتا يعتو عتواً ـ مثل سما يسمو سمواً ـ وعتياً أيضاً، وقال أبو عبيدة: كل مبالغ من كبر أو فساد أو كفر فقد عتا يعتو عتياً وعتواً وعسا يعسو عسياً وعسواً (السلم) بكسر السين أو فتحها ـ الصلح (البغاث) بفتح الباء بزنة السحاب وبكسرها بزنة الكتاب وبضمها بزنة الغراب ـ طائر ضعيف يصاد ولا يصيد، قال الشاعر:

بُغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاخاً وَأُمُّ الصَّقْرِ مِقْلَاةٌ نَزُورُ

(الأجادل) جمع أجدل، وهو الصقر، قال الشاعر:

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيتُهُمْ فِرَاخُ الْقَطَا لَاقَيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

المعنى: وصف أنهم حاربوا قوماً، وكانوا قادرين عليهم مستطيعين أن يوقعوا بهم، ولكنهم طلبوا إليهم أن يسالموهم ففعلوا ذلك رأفة بهم، ولكن هؤلاء القوم لما رأوهم سالموهم أخذهم الطغيان ومجاوزة الحد؛ فلم يكن لهم إلا أن ينزلوا بهم الهلاك، فساقوهم أمامهم كما يسوق الأجدل ـ وهو من كواسر الطير ـ طيوراً ضعيفة تولي أمامه خوفاً ورعباً.

الإعراب: (عتوا) عتا: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله (إذ) ظرف لما مضى من الزمان مبني على السكون في محل نصب بعتوا (أجبناهم) فعل ماض وفاعله ومفعوله، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها (إلى السلم) جار ومجرور متعلق بأجاب (رأفة) مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة، وعامله أجاب (فسقناهم) الفاء حرف عطف، وساق: فعل ماض، ونا: فاعله، وهم: مفعوله (سوق) مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بساق، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف و(الأجادل) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، مجرور بالكسرة الظاهرة، و(البغاث) مفعول به للمصدر الذي هو سوق منصوب بالفتحة الظاهرة، وقد فصل بهذا المفعول بين المصدر الذي هو سوق وفاعله الذي هو الأجادل.

وإما ظَرْفُه، كقول بعضهم (تَرْكُ يَوْماً نَفْسِكَ وهَوَاهَا).

الثانية: أن يكون المضاف وَصْفاً، والمضاف إليه إما مفعوله[(١)] الأول، والفاصلُ مفعولُه الثاني، كقراءة بعضهم ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾[(٢)]، وقول الشاعر:

٣٥٤ ـ * وَسِوَاكَ مَانِعُ فَضْلَهُ المُحْتَاجِ *

= **الشاهد فيه**: قوله: (سوق البغاث الأجادل) فإن قوله: (سوق) مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله: (الأجادل) وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول، وهو قوله: (البغاث).

ومثل هذا البيت قول الشاعر، وينسب إلى عمرو بن كلثوم، وليس في أصل ديوانه:

وَحَلَّـقَ البَـازِيُّ كَـالْقَسَوَانِـس فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصِيدَ الدَّائِسِ

فإن قوله: (دوس) مصدر وقع مفعولاً مطلقاً لدارس، وهو مضاف إلى فاعله الذي هو قوله: (الدائس) وقد فصل بينهما بمفعول المصدر، وهو قوله: (الحصيد).

ومثله قول الشاعر:

فَـــزَجَجْتُهَـــا بِمِـــزَجَّـــةٍ زَجَّ القَلُـوصَ أَبِـي مَـزَادَهْ

فإن قوله: (زج) مصدر فعل متعد، وقد أضيف إلى فاعله ـ وهو قوله: (أبي مزادة) وفصل بين المضاف والمضاف إليه مفعول المصدر وهو قوله: (القلوص) وقد كان الشاعر متمكناً من أن يضيف المصدر إلى هذا المفعول ثم يأتي بالفاعل مرفوعاً فيقول: (زج القلوص أبو مزادة) من غير أن يغير في وزن البيت ولا رويه.

(١) في هذه العبارة قلق، وذلك لأنه لم يأت لإمَّا هذه بمقابل، وهو يريد أن يقول: (أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله، والفاصل إما مفعوله الثاني وإما ظرفه) فالتفصيل في الفاصل وليس في المضاف إليه، فكان حق (إما) هذه أن تتأخر إلى ما بعد قوله: (والفاصل).

(٢) سورة إبراهيم، الآية: ٤٧، ولو تأملت في هذه المسألة الثانية وجدت المؤلف قد استدل لبعض فروعها بهذه الآية الكريمة، ولبعض فروعها الآخر بالحديث النبوي، فكانت أدلتها من الكلام المنثور، بل من أفصح الكلام، وتعليلها قريب من تعليل المسألة الأولى، فتدبر.

٣٥٤ ـ بحثت عن نسبة هذا البيت طويلاً فلم أوفق للعثور عليها، وما رواه المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله: =

أو ظَرْفه، كقوله عليه الصلاة والسلام: (هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبي)[1] ، وقول الشاعر:

---

*مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَؤُمُّكَ بِالْغَنَى *

اللغة: (يوقن) مضارع (أيقن فلان بالأمر) إذا كان منه على ثبت، وقد علمه علماً لا يخالطه تردد ولا شك (يؤمك) يقصدك (المحتاج) اسم الفاعل من قولهم: (احتاج فلان إلى كذا) إذا كانت به حاجة إليه.

الإعراب: (ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (زال) فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (يوقن) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم زال المتأخر، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر زال تقدم على اسمه (من) اسم موصول اسم زال تأخر عن خبرها مبني على السكون في محل رفع (يؤمك) يؤم: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (بالغنى) الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، والغنى: مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والجار والمجرور متعلق بيوقن (وسواك) الواو حرف عطف، سوى، مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وسوى مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر (مانع) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(المحتاج) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، و(فضله) فضل: مفعول به لمانع منصوب بالفتحة الظاهرة، وفضل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر.

الشاهد فيه: قوله: (مانع فضله المحتاج) فإن قوله: (مانع) اسم فاعل فعله ـ وهو منع ـ يتعدى إلى مفعولين إذ تقول (منعت محمداً حقه) وقد أضاف الشاعر هذا العامل إلى مفعوله الأول، وهو قوله: (المحتاج)، وفصل بينهم بالمفعول الثاني وهو قوله: (فضله).

(١) تاركو: جمع تارك، وهو اسم فاعل فعله متعد ـ وهو ترك ـ وقد أضيف هذا الجمع إلى =

٣٥٥ - * كَنَاحِتِ يَوْماً صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ *

= مفعوله - وهو (صاحبي) - وفصل بينهما بالجار والمجرور وهو (لي) والدليل على إرادة الإضافة حذف نون الجمع، وهي إنما تحذف في السعة للإضافة، ولو لم تكن الإضافة مقصودة لقيل: (هل أنتم تاركون لي صاحبي) ومن العلماء من خرج هذا الحديث على أن نون الجمع قد حذفت للتخفيف، وعليه يكون (صاحبي) مفعولاً به لقوله: (تاركو) وقد جرأ هؤلاء على هذا التخريج زعمهم أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز في سعة الكلام، وقد عرفت ما في هذا الزعم، على أن الوجه الذي خرجوا الحديث عليه ليس بأولى من الوجه الذي فروا منه؛ لأن حذف نون الجمع لغير الإضافة مما لا يقع في سعة الكلام، فلا ينبغي أن يخرج الحديث عليه.

٣٥٥ - وهذا الشاهد أيضاً من الشواهد التي أعياني تطلاب قائلها، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنْ وَمِدْحَتِي *

اللغة: (رشني) فعل أمر أصله قولهم: (راش السهم يريشه) إذا ألزق عليه الريش وفي ذلك قوة للسهم، وبهذا الفعل يعبر عن لازم معناه، وهو القوة (بعسيل) العسيل: مكنسة العطار.

المعنى: يقول لمخاطبه الذي يستجديه ويطلب عطاءه: اجزني خيراً على مديحي إياك ولا تجعل سعيي إليك غير مجد علي ولا عائد بالنجح؛ فأكون حينئذ كمن ينحت الصخر بمكنسة متخذة من الليف، وضرب ذلك مثلاً لمن يسعى في غير طائل.

الإعراب: (فرشني) الفاء للاستئناف، رش: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به (بخير) جار ومجرور متعلق بقوله رش (لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أكونن) أكون: فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد لا محل له من الإعراب واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (ومدحتي) الواو واو المعية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، مدحة: مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ومدحة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (كناحت) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكون، وناحت مضاف =

الثالثة: أن يكون الفاصِلُ قَسَماً[1] ، كقولك (هَـٰذَا غُلَامُ وَاللَّهِ زَيْدٍ) .

والأربع الباقية تختصُّ بالشعر :

إحداها: الفَصْلُ بالأجنبيِّ، ونعني به معمولَ غير المضافِ، فاعلاً كان، كقوله :

٣٥٦ - أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعْمَ مَا نَجَلَا

= و(صخرة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وإضافته من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، وقوله: (يوماً) ظرف زمان متعلق بناحت منصوب بالفتحة الظاهرة، وقد فصل به بين المضاف الذي هو ناحت والمضاف إليه الذي هو صخرة (بعسيل) جار ومجرور متعلق بناحت.

الشاهد فيه: قوله: (كناحت يوماً صخرة) فإن قوله: (ناحت) اسم فاعل مضاف إلى مفعوله وهو قوله: (صخرة) وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله: (يوماً) على ما اتضح لك من الإعراب.

(١) حكى الكسائي عن العرب أنهم يقولون: (هذا غلام والله زيد) وحكى أبو عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها، فهذا كلام منثور، وفي كل واحد من العبارتين الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم، فهذا عمدة الاستدلال لهذه المسألة، ومن أجل ذلك جعلها محققو النحاة المتأخرين مما يجوز فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام، ثم إننا نعلم أن جملة القسم مما يكثر دوره في الكلام، حتى إنهم ليغتفرون الفصل بها بين الحرف ومدخوله فيقولون (قد والله قام زيد) بل إنهم ليغتفرون الفصل بها بين الحرف العامل ومعموله كما في قول الشاعر، وينسب إلى حسان بن ثابت:

إِذَنْ وَاللَّهِ نَرْمِيَهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ المَشِيبِ

ومن أقوى ما به يستدل على جواز الفصل بين المتضايفين بجملة القسم في سعة الكلام أنهم جوزوا الفصل بها بين الاسم الموصول وصلته، وشأن الموصول مع صلته كشأن المضاف والمضاف إليه، ومن ذلك قول الشاعر:

ذَاكَ الَّذِي ـ وَأَبِيكَ ـ يَعْرِفُ مَالِكاً وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَّهَاتِ البَاطِلِ

٣٥٦ - هذا بيت من المنسرح، وهو من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس يمدح فيها سلامة ذا فائش الحميري. =

....

اللغة: (أنجب) من قولهم: أنجب الرجل، إذا ولدت امرأته له ولداً نجيباً، و(نجلاه) أي ولداه.

الإعراب: (أنجب) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (أيام) ظرف زمان متعلق بأنجب منصوب بالفتحة الظاهرة (والداه) والدا: فاعل أنجب مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر (به) جار ومجرور متعلق بأنجب، وأيام مضاف و(إذ) مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (نجلاه) نجل: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وألف الاثنين العائد على الوالدين فاعل مبني على السكون في محل رفع، وضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليه (فنعم) نعم: فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (ما) يجوز أن تكون موصولة فهي حينئذ فاعل نعم مبني على السكون في محل رفع، وعليه يكون (نجلا) جملة من فعل ماض وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب بنجل محذوف، وتقدير الكلام على هذا: فنعم الذي نجلاه، ويجوز أن تكون ما نكرة فتكون تمييزاً لفاعل نعم الذي هو ـ على هذا الوجه ـ ضمير مستتر فيه وجوباً، وتكون جملة (نجلا) من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب صفة لما، والرابط محذوف والتقدير: فنعم هو مولوداً نجلاه.

الشاهد فيه: قوله: (أنجب أيام والداه به إذ نجلاه) حيث فصل بين المضاف وهو قوله: (أيام) والمضاف إليه وهو قوله: (إذ نجلاه) فإن إذ ظرف زمان أضيف إليه أيام، والفاصل بينهما أجنبي ليس معمولاً للمضاف، وهذا الفاصل هو قوله (والداه) وهو فاعل (أنجب) ولا علاقة له بالمضاف. وأصل ترتيب البيت هكذا: أنجب والداه به أيام إذ نجلاء، فنعم ما نجلا.

ومثل هذا البيت قول الآخر:

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا

فإن قوله: (غلائل) مضاف إلى (صدورها) وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله: (عبد القيس) وهو فاعل شفت وليس له علاقة إعرابية بالمضاف الذي هو غلائل، وأصل نظم الكلام: وقد شفت عبد القيس غلائل صدورها منها.

أو مفعولاً، كقوله:

٣٥٧ ـ * تَسْقِي امْتِيَاحاً نَدَى المِسْوَاكَ رِيقَتِهَا *

٣٥٧ ـ هذا الشاهد من قصيدة لجرير بن عطية يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان ويذم آل المهلب، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* كَمَا تَضَمَّنَ مَاء المُزْنَةِ الرَّصَفُ *

اللغة: (امتياحاً) هو مصدر امتاح، وأصل معناه غرف الماء، وأراد به هاهنا الاستياك، والندى: البلل، والسواك: العود الذي يستاك به، والريقة: الرضاب، وهو ماء الفم، والرصف ـ بالراء والصاد المهملتين ـ الحجارة المرصوفة، وماء الرصف ـ هو الماء الذي ينحدر من الجبال على الصخر، وهو أصفى ما يعرف العرب من الماء.

الإعراب: (تسقي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى أم عمرو المذكورة في بيت قبل بيت الشاهد (امتياحاً) يجوز أن يكون حالاً بتأويله بمشتق، وكأنه قال: تسقي هذه المرأة حال كونها ممتاحة: أي مستاكة، ويجوز أن يكون مصدراً نائباً عن اسم الزمان فهو منصوب على الظرفية الزمانية، وكأنه قال: تسقي هذه المرأة امتياحاً: أي وقت امتياحها أي وقت استياكها؛ فهو حينئذ نظير قولهم: أزورك قدوم الحاج (ندى) مفعول ثان لتسقي تقدم على المفعول الأول، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وندى مضاف وريقة من (ريقتها) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وقوله: (المسواك) مفعول أول لتسقي منصوب بالفتحة الظاهرة، وقد فصل به بين المضاف الذي هو قوله: ندى والمضاف إليه الذي هو قوله: ريقتها، وأصل الكلام: تسقي أم عمرو المسواك ندى ريقها، كما سيأتي في بيان الاستشهاد بالبيت (كما) الكاف حرف جر، وما: مصدرية (تضمن) فعل ماض (ماء) مفعول به لتضمن، وماء مضاف و(المزنة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (الرصف) فاعل تضمن مرفوع بالضمة الظاهرة، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لتسقي، وتقدير الكلام: تسقي المسواك ندى ريقتها سقياً مشابهاً لتضمن الرصف ماء المزنة. وسيأتي في بيان الاستشهاد إعراب آخر في العبارة التي يستشهد بالبيت من أجلها.

=

أي: تَسْقِي نَدَى رِيقَتِهَا الِمسْوَاكَ.

أو ظَرْفاً، كقوله:

٣٥٨ ـ كَمَا خُطَّ الكِتَابُ بِكَفِّ يَوْماً يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أوْ يُزِيلُ

= الشاهد فيه: قوله: (ندى المسواك ريقتها) حيث فصل بين المضاف وهو قوله: (ندى) والمضاف إليه وهو قوله: (ريقتها) بأجنبي غير معمول للمضاف وهو قوله: (المسواك) فإنه مفعول لتسقي.

واعلم أولاً أنه يجوز في قوله: (تسقي ندى المسواك ريقتها) وجهان من وجوه الإعراب:

أحدهما: أن يكون قوله: (ندى ريقتها) مفعولاً ثانياً لتسقي تقدم صدره على المفعول الأول، كما بيناه في الإعراب، وهو المتجه؛ فيكون ـ على هذا الوجه ـ قد فصل بين المضاف الذي هو مفعول لتسقي والمضاف إليه بمفعول آخر لتسقي أيضاً.

الوجه الثاني: أن يكون قوله: (ندى ريقتها) هو فاعل تسقي؛ فيكون قد فصل بين المضاف الذي هو فاعل تسقي والمضاف إليه بمفعول تسقي.

وعلى كل حال فإن الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبي من المضاف، وإن كان عامل الفاصل والمفصول على الوجهين واحداً، وتقدير الكلام على الوجه الأخير غير المرضي عندنا: تسقي ندى ريقتها المسواك، وقد أنث الفعل مع الفاعل ـ وهو(ندى) ـ مذكر لكون هذا الفاعل مضافاً إلى مؤنث، وهو ريقتها ـ فاكتسب منه التأنيث.

٣٥٨ ـ هذا الشاهد بيت من الوافر، وهو من كلام أبي حية النميري، واسم أبي حية الهيثم بن الربيع بن زرارة، ويروى صدر البيت هكذا:

* كَتَخْبِيرِ الكِتَابِ بِكَفِّ يَوْماً *

اللغة: (تحبير الكتاب) كتابته وتنميقه، وخص اليهودي لأنهم أهل الكتاب فيما يعرف العرب (يقارب) يجعل بعض كتابته قريباً من بعض (يزيل) مضارع أزال الشيء عن الشيء إذا ميز أحدهما عن الآخر، فإذا امتاز أحدهما عن صاحبه فقد زال، وأراد أنه يفرق بعض كتابته عن بعض.

الإعراب: (كما) الكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وما مصدرية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (خط) فعل ماض مبني للمجهول نى على الفتح لا محل له من الإعراب (الكتاب) نائب فاعل خط مرفوع =

الثانية: الفَصْلُ بفاعلِ المضافِ، كقوله:

٣٥٩ـ * وَلَا عَـدِمْنَـا قَهْـرَ وَجْـدٌ صَـبٌ *

= بالضمة الظاهرة (بكف) الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وكف: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بخط (يوماً) ظرف زمان منصوب بخط وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وكف مضاف و(يهودي) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (يقارب) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودي، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة ليهودي (أو) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يزيل) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودي، والجملة معطوفة بأو على جملة يقارب.

الشاهد فيه: قوله: (بكف يوماً يهودي) حيث فصل بين المضاف وهو (كف) والمضاف إليه وهو قوله: (يهودي) بأجنبي من المضاف، وهو قوله: (يوماً) فإنه ظرف لقوله: (خط) وأصل نظام الكلام: كما خط الكتاب يوماً بكف يهودي.

ومثل هذا البيت قول عمرو بن قميئة:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّـهِ دَرُّ اليَـوْمَ مَـنْ لَامَهَـا

فإن قوله: (در) مضاف إلى (من لامها) وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ـ وهو قوله (اليوم) وأصل نظم الكلام لله در من لامها اليوم.

ونظير هذا البيت قول ذي الرمة:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ

فإن قوله: (أصوات) في الشطر الأول من البيت مضاف إلى (أواخر الميس) وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور ـ وهو قوله: (من إيغالهن بنا) وأصل نظم الكلام: كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من إيغالهن بنا.

ومثل ذلك قول درنا الجحدرية:

* هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ *

فإن قولها (أخوا) مضاف إلى (من لا أخا له) وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور وهو قوله: (في الحرب) وأصل نظم الكلام: هما أخوا من لا أخا له في الحرب.

٣٥٩ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل =

....

= به، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الرجز، وصدره قوله:

* مَـا إنْ رَأَيْنَـا لِلْهَـوَى مِـنْ طِـبِّ *

اللغة: (ما إن رأينا) إن: زائدة، ويروى (ما إن وجدنا) وهما بمعنى، و(الهوى) العشق، أو محبة الإنسان للشيء حتى يغلب على قلبه، و(طب) بفتح الطاء، وقد تكسر أو تضم، علاج الجسم والنفس، و(عدمنا) فقدنا، و(قهر) أي غلبة، و(وجد) هو شدة الحب، و(صب) وصف من الصبابة، وهي رقة الشوق وحرارته، يريد أنه لم يجد علاجاً ينفع من برح به العشق، وأنه كثيراً ما يغلب الحب على العاشق فيأخذ بنفسه وقلبه.

الإعراب: (ما) نافية مهملة، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (إن) حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب (رأينا) فعل ماض وفاعله (للهوى) جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولاً ثانياً لرأى تقدم على مفعوله الأول، وكأنه قال: ما رأينا علاجاً نافعاً للهوى (من) حرف جر زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب (طب) مفعول أول لرأى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (ولا) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ولا: حرف زائد لتأكيد النفي (عدمنا) فعل ماض وفاعله (قهر) مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و(صب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهي من إضافة المصدر لمفعوله، وقوله: (وجد) فاعل لقهر الذي هو المصدر مرفوع بالضمة الظاهرة، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه على ما ستعلم.

الشاهد فيه: قوله: (قهر وجد صب) حيث فصل بين المضاف وهو قوله: (قهر) والمضاف إليه وهو قوله: (صب) بفاعل المضاف، وذلك أن المضاف مصدر وهو قوله قهر، والمضاف إليه ـ وهو صب ـ مفعول ذلك المصدر ـ والفاصل ـ وهو وجد ـ هو فاعل المصدر.

فإن قلت: في المسألة الأولى من مسائل الجواز في السعة كان المضاف مصدراً وكان المضاف إليه فاعل هذا المصدر والفاصل بينهما مفعوله، كما في الآية الكريمة التي تلاها المؤلف في قراءة ابن عامر وكما في الشاهد ٣٥٣ وفي هذه المسألة المضاف مصدر، والمضاف إليه مفعول ذلك المصدر، والفاصل بينهما فاعله، ونحن نعلم أن المصدر تجوز إضافته لفاعله ولمفعوله، فلماذا كانت المسألة الأولى التي فيها إضافة =

ويحتمل أن يكون منه أو من الفَصْلِ بالمفعول قولُه:

٣٦٠ ـ * فَـإنَّ نِكَـاحَهَـا مَطَـرٍ حَـرَامُ *

= المصدر إلى فاعله جائزة في حال السعة، وكانت هذه المسألة التي هي إضافته إلى مفعوله غير جائزة في السعة؟

قلت: في المسألة الأولى ـ وهي إضافة المصدر إلى فاعله والفصل بينهما بالمفعول ـ أمر واحد مخالف للأصل، وهو الفصل بين المضاف والمضاف إليه ليس غير، وقد جاء السماع مصححاً لهذا الفصل، وفي هذه المسألة أمران كل واحد منهما خلاف الأصل، أحدهما إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل في الكلام فإن الأصل أن يضاف المصدر إلى فاعله سواء أذكر المفعول أم لم يذكر، أما إضافته إلى مفعوله فإن لم يذكر الفاعل فلا خلاف في جواز ذلك في السعة مع كونه غير الأصل، وإن ذكر الفاعل فللنحاة في هذه الصورة خلاف، حتى قال جماعة من النحويين إن إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل مما لا يجوز، على ما سيأتي في باب إعمال المصدر مفصلاً، والأمر الثاني الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا شك أن الأصل عدم الفصل، فلما اجتمع في هذه المسألة الفصل بالفاعل مع الإضافة للمفعول هذان الأمران لم نجوزها في سعة الكلام، فاعرف هذا.

٣٦٠ ـ هذا الشاهد من كلام الأحوص، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت، الأوسي، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* فَإنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٍ *

وكان الأحوص قد هوي امرأة وشبب به، ثم زوجها أهلها رجلاً اسمه مطر، ففي ذلك يقول القصيدة التي منها بيت الشاهد، وقبله قوله، وهو من شواهد باب النداء:

سَـلاَمُ اللّـهِ يَـا مَطَـرٌ عَلَيْهَـا وَلَيْـسَ عَلَيْـكَ يَـا مَطَرُ السَّـلاَمُ

وبعد البيت المستشهد بعجزه قوله:

فَـلاَ غَفَـرَ الإلَـهُ لِمُنْكِحِيهَـا ذُنُوبَهُـمُ وَإنْ صَلَّـوْا وَصَـامُـوا

الإعراب: (إن) حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يكن) فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل التخلص من التقاء الساكنين (النكاح) اسم يكن مرفوع بالضمة الظاهرة (أحل) خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و(شيء) مضاف إليه مجرور بالكسرة =

بدليل أنه يروى بنصب مطرٍ وبرفعه، فالتقدير فإن نكاح مطرٍ إياها أو هي.

والثالثة: الفَصْلُ بِنَعْتِ المضاف، كقوله:

٣٦١ـ * مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ *

= الظاهرة (فإن) الفاء حرف واقع في جواب الشرط مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، إن: حرف توكيد ونصب (نكاحها) نكاح: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وهي من إضافة المصدر إلى معموله؛ فإن رويت (مطر) بالرفع كانت من إضافة المصدر إلى مفعوله، وإن رويت (مطر) بالنصب كانت من إضافة المصدر إلى فاعله، فأما إن رويت (مطر) بالجر فإن (نكاح) لا يكون مضافاً إلى الضمير، بل يكون مضافاً إلى (مطر) وتحتمل إضافته إلى مطر حينئذ الوجهين، ويكون هذا الضمير محتملاً لأن يكون فاعل المصدر إن اعتبرت (مطر) المجرور مفعول المصدر، كما تحتمل إضافته أن تكون إضافة المصدر لمفعوله إن اعتبرت (مطر) المجرور فاعل المصدر، فتأمل ذلك وتدبره (حرام) خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة إن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط.

الشاهد فيه: قوله: (نكاحها مطر) وهو يروى برفع مطر ونصبه وجره: فأما رواية الرفع فعلى أن نكاحها مصدر أضيف إلى مفعوله ومطر فاعله، والتقدير: فإن نكاح مطر إياها، وأما رواية النصب فإن تأويلها أن يكون نكاحها مصدراً مضافاً إلى فاعله ومطراً مفعوله، والتقدير: فإن نكاح مطر هي، وأما رواية الجر ـ وهي المرادة هنا ـ فعلى أن نكاح مصدر مضاف إلى مطر، ويحتمل أن يكون مطر حينئذ مفعولاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل المضاف فتطابق رواية نصب مطر، ويحتمل أن يكون مطر في هذه الرواية فاعلاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فتطابق رواية رفع مطر.

٣٦١ـ نسبوا هذا الشاهد إلى معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، بقوله بعد أن نجا من ضربة من أراد قتله، وكان ابن ملجم ـ لعنه الله ـ قد قتل علي بن أبي طالب كرم الله وجهه! في مؤامرة اتفق فيها هو واثنان من الخوارج على أن يقوم كل واحد منهم بقتل واحد من الثلاثة: علي، ومعاوية، وعمرو بن العاص، فكان من القدر الغالب أن ينفذ قتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وأن ينجو معاوية من الطعنة، وأن ينقطع عمرو ليلة التنفيذ عن الخروج، وينيب عنه من يصلي بالناس فيقتل الخارجي نائبه، وما ذكره =

الرابعة: الفَصْلُ بالنداء[1]، كقوله:

= المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* نَجَوْتَ وَقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ *

اللغة: (المرادي) المنسوب إلى مراد، والمراد به عبد الرحمن بن ملجم قبحه الله ولعنه! وهو الذي آذى الإسلام والمسلمين بقتل أمير المؤمنين وابن عم رسول رب العالمين.

الإعراب: (نجوت) فعل ماض وفاعله (وقد) الواو واو الحال، قد: حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب (بل) فعل ماض (المرادي) فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة (سيفه) سيف: مفعول به لِبلَّ منصوب بالفتحة الظاهرة، وسيف مضاف، وضمير الغائب العائد إلى المرادي مضاف إليه مبني على الضم في محل جر (من) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب وحرك لأجل التخلص من التقاء الساكنين (ابن) مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق ببلّ، وابن مضاف و(أبي) مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وأبي مضاف و(طالب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وقوله: (شيخ الأباطح) مركب إضافي يقع نعتاً لقوله (أبي طالب) وتقدير الكلام: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت كما ترى.

الشاهد فيه: قوله: (أبي شيخ الأباطح طالب) حيث فصل بين المضاف وهو قوله: (أبي) والمضاف إليه وهو قوله: (طالب) بنعت المضاف وهو قوله: (شيخ الأباطح) وأصل الكلام هكذا: من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

(١) من هذا القبيل قول بجير بن زهير بن أبي سلمى المزني لأخيه كعب:

وِفَاقُ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرِ

فإن قوله (وفاق) مضاف إلى (بجير) وقد فصل بينهما بالمنادى، وأصل نظم الكلام: وفاق بجير يا كعب منقذ لك من تعجيل تهلكة.

واعلم أن النداء مما يكثر وروده في الكلام كالقسم، وقد فصلوا به بين الموصول وصلته كما في قول الفرزدق يخاطب الذئب:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لاَ تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

فإن (من) اسم موصول، وصلته قوله: (يصطحبان) وقد فصل بينهما بجملة النداء ـ وهي قوله: (يا ذئب) وقد أجاز جماعة من النحاة الفصل بين إذن الناصبة والفعل =

٣٦٢ ـ كَــأنَّ بِــرْذَوْنَ أَبَــا عِصَــامِ زَيْــدٍ حِمَــارٌ دُقَّ بِــاللُّجَــامِ

أي: كأنَّ برذون زيدٍ يا أبا عصام.

* * *

= المضارع بالنداء، فكان من حق الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنداء أن يكون جائزاً في سعة الكلام كالفصل بالقسم لأنهما بمنزلة واحدة، لكن النحاة لم يسووا بينهما في الحكم، وجعلوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم جائزاً في السعة والفصل بالنداء مقصوراً على ضرورة الشعر، والسر في ذلك أنهم وجدوا في كلام العرب المنثور الفصل بالقسم كالعبارة التي أثرناها لك عن الكسائي والعبارة التي أثرناها لك عن أبي عبيدة، ولم يجدوا مثل هذا في الفصل بالنداء، فوقفوا عند السماع؛ لأنه هو الأساس في كل ما أصلوه من قواعد، جزاهم الله أحسن الجزاء.

٣٦٢ - هذا بيت من الرجز، أو بيتان من مشطوره، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به.

اللغة: (البرذون) ـ بكسر فسكون ففتح فسكون، بزنة جردحل ـ ضرب من الخيل أبواه ليسا من الخيل العربية (أبا عصام) كنية رجل (دق) ـ بضم الدال ـ زين وحسن.

الإعراب: (كأن) حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (برذون) اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة (أبا) منادى بحرف نداء محذوف، والتقدير: يا أبا عصام، وسيأتي في بيان الاستشهاد بالبيت وجه آخر من وجوه الإعراب في هذه الكلمة، وبيان رأينا فيه، وأبا مضاف، و(عصام) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وبرذون مضاف و(زيد) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (حمار) خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة (دق) فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار (باللجام) جار ومجرور متعلق بدق، وجملة دق من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لحمار.

الشاهد فيه: قوله: (برذون أبا عصام زيد) حيث فصل بين المضاف وهو قوله: (برذون) والمضاف إليه وهو قوله: (زيد) بالنداء وهو قوله: (أبا عصام) وذلك كله على أن أبا عصام كنية رجل منادى وهو غير زيد، فأما إذا كان أبو عصام هو زيداً فإن قوله: (برذون) على ذلك مضاف وقوله: (أبا عصام) مركب إضافي أضيف إليه برذون على حد قوله: * إن أباها وأبا أباها * ويكون قوله: (زيد) بالجر بدلاً من أبي عصام، ولا =

فصل: في أحكام المضاف للياء

يجب كَسْرُ آخره[١] كغُلَامِي، ويجوز فتح الياء وإسكانها[٢].

ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل، وهي: المقصورُ كفَتَى وقَذَى، والمنقوصُ كرَامٍ وقَاضٍ، والمثنَّى كابْنَيْنِ وغُلَامَيْنِ، وجمعُ المذكَّر السالم كَزَيْدِينَ وَمُسْلِمِينَ.

فهذه الأربعة آخرها واجب السكون، والياء معها واجبة الفتح[٣]، وَنَدَر إسكانُهَا بعد الألف في قراءة نافع ﴿وَمَحْيَايْ﴾[٤]، وكَسْرُهَا بعدها في قراءة الأعمش والحسن ﴿هِيَ عَصَايِ﴾[٥]، وهو مُطَّرِدٌ في لغة بني يَرْبُوع في الياء المضاف إليها جمعُ المذكَّر السالم، وعليه قراءة حمزة ﴿بِمُصْرِخِيِّ إِنِّي﴾[٦].

= شاهد في البيت حينئذٍ، ذكر ذلك ابن هشام مؤلف هذا الكتاب، ونقله عنه الشيخ يس العليمي في حواشيه على التصريح، وهذا الوجه غير الظاهر من البيت، وإن خرج بالبيت عن شذوذ الفصل بين المضاف والمضاف إليه.

(١) المراد آخر المضاف إلى ياء المتكلم، سواء أكان صحيحاً كغلام وكتاب أم كان شبيهاً بالصحيح وهو ما آخره واو أو ياء قبلها حرف ساكن نحو دلو وجرو، ونحو ظبي وثدي.

(٢) والإسكان هو الأصل الأول، لأن الأصل في كل مبنيّ أن يكون بناؤه على السكون، والفتح هو الأصل الثاني، لأن الأصل في المبني الذي وضع على حرف واحد أن يكون متحركاً، والفتحة أخف الحركات، ومع جواز الإسكان والفتح في ياء المتكلم فالإسكان أكثر وأشهر.

(٣) إنما وجب سكون هذه الأربعة لأن آخرها لا يقبل الحركة، ألا ترى أن آخر المقصور والمثنى المرفوع ألف، والألف لا تقبل الحركة بحال، وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم ياء واجبة الإدغام في ياء المتكلم والحرف المدغم في مثله لا يقبل الحركة؟.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٦٢.

(٥) سورة طه، الآية: ١٨.

(٦) سورة إبراهيم، الآية: ٢٢، وهي أيضاً قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب، وقد حكى هذه=

وتُدْغَمُ ياء المنقوص، والمثنى، والمجموع في ياء الإضافة، كقَاضِيَّ، ورأيتُ ابْنَيَّ وزَيْدِيَّ، وَتُقْلَبُ واو الجمع ياءً، ثم تُدْغَمُ[1]، كقوله:

٣٦٣ـ أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً *

= اللغة الفراء وقطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء، ووجهها أن أصل ياء المتكلم السكون، فكسرت للتخلص من التقاء الساكنين.

(١) تقول: جاء زيدي ـ بكسر الدال وتشديد الياء ـ وتقول: جاء مسلمي ـ بكسر الميم وتشديد الياء ـ والأصل الأصيل فيهما: جاء زيدون لي ومسلمون لي، فلما أردت الإضافة حذفت اللام والنون فصارا: زيدوي ومسلموي، فاجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت إحداهما بالسكون، فوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتكلم، ثم تقلب الضمة التي كانت على الحرف الذي قبل الواو كسرة لأجل مناسبة الياء.

٣٦٣ـ هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي ـ واسمه خويلد بن خالد بن محرث ـ وكان له أبناء خمسة هلكوا جميعاً بالطاعون في عام واحد، فقال فيهم مرثية يعدها بعض العلماء في الذروة العليا من شعر الرثاء، وما ذكره المؤلف صدر بيت منها، وعجزه قوله:

* عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةً لَا تُقْلِعُ *

والشاهد الآتي بعد هذا (رقم ٣٦٤) أحد أبياتها أيضاً.

اللغة: (أودى) هلك (بنيّ) أصله بعد الإضافة (بنوي) فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كسرت النون لمناسبة الياء (وأعقبوني) خلفوا لي وأورثوني (حسرة) حزناً في ألم، ويروى في مكانه (غصة) وهي بضم الغين المعجمة ـ الشجا وما اعترض في الحلق فأشرق، وقالوا: غص فلان بالحزن، وبالغيظ، على التشبيه، (الرقاد) النوم، وإنما خص الحسرة أو الغصة بوقت الرقاد وهو الليل لأنه عندهم مثار الهموم والأشجان انظر إلى قول الشاعر:

نَهَارِي نَهَارُ النَّاسِ، حَتَّى إذَا بَدَا لِيَ اللَّيْلُ هَزَّتْنِي إلَيْكِ المَضَاجِعُ

لأن الإنسان يخلو بنفسه ولا يجد له مؤنساً، وحينئذ تثور أفكاره، وتعود إليه أشجانه، (عبرة) دمعة (لا تقلع) لا تنقطع.

الإعراب: (أودى) فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر (بنيّ) فاعل مرفوع بالواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر (وأعقبوني) الواو =

وإن كان قبلها ضمةٌ، قلبت كسرةً، كما في بَنِيَّ ومُسْلِمِيَّ، أو فتحةٌ، أبقيَتْ كمُصْطَفَى، وتَسْلَم ألفُ التَّثنية، كمُسْلِمَايَ، وأجازت هُذَيْل في ألف المقصور قَلْبَها ياءً، كقوله:

٣٦٤ ـ * سَبَقُوا هَوَيَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ *

= حرف عطف، أعقب: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به، مبني على السكون في محل نصب (حسرة) مفعول ثانٍ لأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة (عند) ظرف متعلق بأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و(الرقاد) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (وعبرة) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، عبرة: معطوف على حسرة منصوب بالفتحة الظاهرة (لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تقلع) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عبـرة، والجملة في محل نصب صفة لعبرة.

الشاهد فيه: قوله: (بنيّ) حيث قلبت واو الجمع ياء عند إضافة هذا الجمع لياء المتكلم، للأسباب التي ذكرناها في بيان لغة البيت.

٣٦٤ ـ وهذا الشاهد أيضاً من كلام أبي ذؤيب الهذلي في مصرع أبنائه، وهو من أبيات قصيدة الشاهد السابق على هذا (رقم ٣٦٣) وهذا الذي ذكره المؤلف ههنا صدر البيت، وعجزه قوله:

* فَتُخُـرِّمُـوا، وَلِكُـلِّ جَنْـبٍ مَصْـرَعُ *

اللغة: (سبقوا هـويّ) معنى هذه العبارة أنهم ماتوا قبلي، وقد كنت أحب أن أموت قبلهم: أي سبقوا وتقدموا ما كنت أشتهيه وأهواه، وهويّ ـ بتشديد الياء ـ هواي بلغة هذيل، وقوله: (أعنقوا) أي ساروا السير العنق، وهو سير سريع، وأراد أنهم قد تبع بعضهم بعضاً (تخرموا) ـ بالبناء للمجهول ـ أي: انتقصتهم المنية واستأصلتهم.

الإعراب: (سبقوا) سبق: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله (هويّ) مفعول به لسبقوا منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء لإدغامها في ياء المتكلم على لغة هذيل منع من ظهورها التعذر، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر (وأعنقوا) الواو حرف عطف، أعنق: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله (لهواهم) اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، هوى: مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والجار والمجرور متعلق بأعنق =

واتفق الجميع على ذلك في عَلَيَّ ولَدَيَّ، ولا يختصُّ بياء المتكلم، بل هو عامٌّ في كل ضمير، نحو: عَلَيْهِ وَلَدَيْهِ، وَعَلَيْنَا وَلَدَيْنَا، وكذا الحكم في إلَيَّ.

= وهوى مضاف وضمير الغائبين العائد إلى البنين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر (فتخرموا) الفاء حرف عطف، تخرم: فعل ماض مبني للمجهول، وواو الجماعة نائب فاعل (ولكل) الواو واو الحال، لكل: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، وكل مضاف و(جنب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (مصرع) مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله: (هـويَّ) وأصله (هواي) الألف ألف المقصور، والياء ياء المتكلم، والعرب كافة إذا أضافوا المقصور إلى ياء المتكلم يبقون ألفه على حالها فيقولون: فتاي، وعصاي، ورحاي، وهواي، قال شاعر الحماسة:

هَوَايَ مَعَ الرَّكْبِ اليَمانِينَ مُصْعِدٌ   جَنِيبٌ، وَجُثْمَانِي بِمَكَّةَ مُوثَقُ

إلا هذيلا؛ فإنهم يقلبون الألف ياء ويدغمونها في ياء المتكلم، فيقولون فتيَّ، وعصيَّ، ورحيَّ، وهـويَّ، وعلى ذلك قول أبي ذؤيب الذي أنشده المؤلف، وحكى قوم هذه اللغة عن طيىء، وحكاها آخرون عن قريش، وبها قرأ الجحدري في قوله تعالى: ﴿فمن اتبع هداي﴾ وهذا القلب عند من ذكر جائز. ومما جاء على قلب ألف المقصور ياء قول المتنخل اليشكري:

يُطَـوِّفُ بـي عِكَـبٌ فـي مَعَـدٍّ   ويَطْعُـنُ بـالصُّمَلَّـةِ فـي قَفَيَّـا

الصملة: العصا أو الحربة، وأراد (في قفاي) فقلب، وبعده:

فـإنْ لَـمْ تَثْأَرَا لِـي مـن عِكَـبٌ   فَـلاَ أَرْوَيْتُمَـا أبـداً صَـدَيَّـا

أراد (صداي) فقلب الألف ياء وأدغمها في ياء المتكلم، والصدى: العطش، وقال أبو دواد الإيادي:

فَـأَبْلُـونـي بَلِيَّتَكُـمْ لعلّـي   أصالحكم وأستدرج نَوَيَّا

أبلوني: أحسنوا إليَّ، وأستدرج: أعيده أدراجه وأراد (نواي) وهو ما كان ينويه من مفارقتهم.

ومما جاء على هذا القلب قول أبي الأسود الدؤلي، في أهل بيت رسول الله (مختصر تاريخ دمشق ٧/ ١٠٨):

أُحِبُّهُـمُ لِحُـبِّ اللّـهِ، حَتّـى   أَجِيءَ ـ إِذَا بُعِثْتُ ـ عَلَى هَوَيَّا

* * *

هذا باب إعمال المصدر، واسمه

الاِسْمُ الدالُّ [1] على مُجَرَّد الحَدَث إن كان عَلَماً، كـ(فَجَارِ) و (حَمَادِ) للفَجْرَة والمَحْمِدَة، أو مبدوءاً بميم زائدة لغير المُفَاعلة، كـ(مَضْرَب) و (مَقْتَل)، أو متجاوزاً فعلُه الثّلاثة، وهو بزنة اسم حَدَث الثّلاثي، كـ(غُسْلٍ) و (وُضُوءٍ) في قولك (اغْتَسَلَ غُسْلاً)، و (تَوَضّأَ وُضُوءاً) فإنّهما بزنة القُرْب والدّخول في (قَرُبَ قُرْباً) و (دَخَلَ دُخُولاً)؛ فهو اسم مصدر، وإلّا فالمصدر [2].

---

(١) خلاصة ما ذكره المؤلف هنا أن الاسم الدال على مجرد الحدث أربعة أنواع ثلاثة منها تسمى اسم مصدر، وواحد يسمى مصدراً، أما الثلاثة التي تسمى اسم مصدر فأولها: ما كان علماً كفجار وحماد وبرة وسبحان، وثانيها: ما كان مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة كمضرب ومقتل ـ أما المبدوء بالميم الدالة على المفاعلة فهو مصدر نحو المضاربة والمقاتلة والمشاركة فإنها مصادر قياسية لضارب وقاتل وشارك ـ وثالثها: ما كان بزنة اسم حدث الثلاثي مع أن فعله زائد على الثلاثة مثل كلام وسلام وفعلهما كلم وسلم بتشديد العين فيهما، ومثل عطاء وجواب وفعلهما أعطى وأجاب، وهذا أشهرها. وفي هذا الكلام نظر من وجهين:

الأول: أنه جعل اسم المصدر يدل على مجرد الحدث، وأكثر النحاة يقررون أن الدالّ على الحدث هو المصدر، وأما اسم المصدر فإنه يدل على لفظ المصدر، فالكلام يدل على التكليم وهو يدل على الحدث، ويمكن أن يجاب عن هذا بأحد جوابين، الأول أن اسم المصدر يدل على الحدث بواسطة دلالته على لفظ المصدر، فالمراد من قوله: (الاسم الدالّ على مجرد الحدث) ما هو أعم من أن يدل بنفسه أو بواسطة، والثاني أن المسألة خلافية، ومن النحاة من يرى اسم المصدر دالاًّ على الحدث بدون واسطة كما نقرره لك بعد، وقد جرى المؤلف هنا على هذا.

الثاني: أنه جعل الاسم المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر، مع أن النحاة يجعلونه مصدراً، ويسمونه المصدر الميمي، والمؤلف هنا تابع لابن الناظم.

(٢) اختلف العلماء في مدلول كل من المصدر واسم المصدر؛ فقال قوم: مدلول المصدر نفس الحدث الواقع من الفاعل، ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر؛ فالغسل يدل على لفظ الاغتسال الدال على الفعل الحاصل من المغتسل، والوضوء يدل على لفظ التوضؤ الدال على الفعل الحاصل من المتوضىء. وقال قوم: كل من المصدر واسم=

وَيَعْمَل المصدرُ عَمَلَ فِعْلِه، إن كان يحلُّ محلّه فعل(١)، إمّا مع (أنْ)،

= المصدر يدل على الحدث الذي هو الفعل الحاصل من الفاعل، وعبارة المؤلف تجري على هذا القول، إلا أن تتكلف التأويل الذي ذكرناه لك قريباً.

(١) ههنا ثلاثة أمور أرى الحاجة ماسة إلى إيضاحها لك لكي تفهم كلام المؤلف على وجهه فهماً صحيحاً.

الأمر الأول: أنك حين تستعمل المصدر في كلامك إما أن تريد به ثبوت ما يدل عليه من الحدث، وإما أن تريد به حدوث ما يدل عليه من الحدث في أحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل:

فإن أردت بالمصدر الدلالة على ثبوت ما يدل عليه من الحدث فإنه حينئذ لا يصلح لأن يحل محله فعل لا مع ما ولا مع أن، لأن طبيعة الفعل دالة على الحدوث وأنت لم ترده وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث ما يدل عليه من الحدث في الزمن الحاضر كان عليك أن تقدره بما المصدرية وتقدر معها الفعل المضارع، أما تقديره بما المصدرية حينئذ فلأن أن المصدرية لا تصلح لهذا الموضع لأنها مع الفعل الماضي تبقيه على حاله وهو الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي ومع الفعل المضارع تخلصه للدلالة على الاستقبال، فلما لم يمكنك أن تقدر المصدر بأن في هذه الحالة لزمك أن تقدره بما؛ لأنها صالحة للاستعمال في الأحوال كلها.

وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي أو في الزمن المستقبل فإنه يلزمك أن تقدره بأن المصدرية، وتقدر مع أن حين تريد الزمن الماضي الفعل الماضي لأنه هو الذي يدل على هذا الزمن، وتقدر معها حين تريد الزمن المستقبل الفعل المضارع لأنه هو الصالح للدلالة على هذا الزمن.

فإن قلت: وإذا كانت (ما) المصدرية صالحة للدلالة على الأزمنة الثلاثة كما تقول، فلماذا لا أقدرها دائماً، وألزمتني أن أقدر في بعض الأحوال (ما) وفي بعضها الآخر (أن)؟.

قلت: الأصل في الحروف المصدرية هو (أن) ومن أجل ذلك يسمونها أم الباب، فهم يقدرونها لهذا السبب، ولم يعدلوا عن تقديرها إلا في الحالة التي يكون تقديرها غير ممكن، وهي حالة ما إذا أريد بالمصدر الدلالة على الحدوث في الزمن الحاضر، وشيء آخر وهو أنك إذا التزمت تقدير المصدر بما التبس على من يسمعك الأمر في بعض الصور، وهي الصورة التي تقدر فيها المصدر بما والفعل المضارع، فإن السامع =

كـ(عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْداً أَمْس) و (يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْداً غَداً)، أي: أنْ ضَرَبته وأن تَضْرِبه، وإمّا مع (ما) كـ(يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْداً الآنَ) أي: ما تضربه، ولا يجوز في نحو: (ضَرَبْتُ ضَرْباً زَيْداً) كونُ (زيداً) منصوباً بالمصدر، لانتفاء هذا الشرط[1].

= الذي يعلم صلاحية المضارع للحال وللاستقبال لا يدري أيهما أردت حينئذ، لكنهم لما ألزموك أن تقدر ما حين تريد الحال وأن تقدر أن حين تريد الاستقبال كان الأمر جلياً لا التباس فيه.

الأمر الثاني: أن اشتراط هذا الشرط الذي هو صلاحية المصدر لأن يحل محله الفعل مع أن أو مع ما إنما هو شرط في عمله في غير الظرف أو الجار والمجرور، أما عمله فيهما فلا يشترط فيه شيء، لأنهما يكتفيان برائحة الفعل.

الأمر الثالث: اتفق النحاة على أن المصدر المؤكد لفعله نحو قولك: (ضربت ضرباً) لا يعمل، فلا يحل محله فعل لا مع ما ولا مع أن، فإذا قلت: (ضربت ضرباً زيداً) فإن زيداً مفعول به للفعل الذي هو ضربت لا للمصدر، وقد اختلفوا في المصدر النائب عن فعله، فذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنه يعمل، وذكر ابن هشام في القطر إلى أنه لا يعمل، فإذا قلت: (ضرباً زيداً) فإن زيداً منصوب بالمصدر عند ابن مالك ومنصوب بالفعل المقدر عند ابن هشام، وفي هذا القدر من البيان والإيضاح كفاية ومقنع.

(١) السر في عمل المصدر هو شبهه للفعل، ووجه الشبه بينهما دلالة كل منهما على الحدث الذي يقتضي فاعلاً دائماً ويقتضي مفعولاً به إن كان واقعاً، ولهذا العمل شروط تتحقق بها هذه المشابهة، وبعض هذه الشروط وجودي، وبعضها الآخر عدمي فأما الشرط الوجودي فهو أن يحل محل المصدر الفعل مع أن أو مع ما، وقد ذكر المؤلف هذا الشرط وبينا لك في مقالنا السابق متى تقدره حالاً محل الفعل مع أن، ومتى تقدره حالاً محل الفعل مع ما، كما بينا لك السر في ذلك.

وأما الشروط العدمية فلم يتعرض المؤلف لذكرها هنا، وقد ذكرها في غير هذا الكتاب، وهي ثمانية شروط:

الأول: ألا يكون المصدر مصغراً، فلا يجوز لك أن تقول: يعجبني ضريبك زيداً على أن يكون (زيداً) منصوباً بالمصدر المصغر، وذلك لأن التصغير من خصائص الأسماء، فتصغير المصدر يبعده من مشابهة الفعل.

الثاني: ألا يكون مضمراً، فلو قلت (ضربك زيداً حسن وهو عمراً قبيح) لم يجز لك أن تجعل عمراً منصوباً بهو، وإن كان هذا الضمير عائداً على الضرب، وخالف في =

....

= هذا الشرط الكوفيون، فزعموا أن ضمير المصدر كالمصدر، واستدلوا بورود ذلك في قول زهير بن أبي سلمى:

وَمَا الْحَرْبُ إلاّ مَا عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمُ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمُرَجَّمِ

زعموا أن (عنها) متعلق بالضمير، ورد البصريون هذا الاستدلال بإنكار أن يكون عنها متعلقاً بالضمير، وادعوا أنه متعلق بفعل محذوف، أو متعلق بالمرجم في آخر البيت وتقدم عليه ضرورة، أو متعلق بمحذوف يدل عليه المرجم، أي وما هو مرجم عنها بالحديث المرجم.

الشرط الثالث: ألا يكون محدوداً، أي مقترناً بالتاء التي تدل على الوحدة، فلا يجوز أن تقول (غضبت من ضربتك زيداً) وأما قول الشاعر:

يُحَابِي بِهِ الْجَلْدُ الّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةِ كَفَّيْهِ المَلاَ نَفْسَ رَاكِبِ

حيث أضاف ضربة إلى كفيه على أنه فاعله ثم نصب الملا بضربة على أنه مفعوله فهذا شاذ، لأنه بيت لا يعرف قائله ولم يعرف له نظير.

فإن كانت التاء مما وضع المصدر عليها لم تمنع عمله، نحو قول الشاعر:

فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالمَوَارِدِ

فقد نصب قوله: (عقابك) برهبة، لأن التاء في رهبة قد بني عليها المصدر كرحمة ورغبة، وليست مما زيد على المصدر للدلالة على الوحدة، والمصدر الموضوع بالتاء كالمجرد منها، ولهذا يدل على الوحدة منه بالوصف فيقال: رهبة واحدة، ورحمة واحدة، ورغبة واحدة، وهلم جرا.

الشرط الرابع: ألا يكون موصوفاً قبل العمل، فأما قول الحطيئة:

أزْمَعْتُ يَأساً مُبِيناً مِنْ نَوَالِكُمُ وَلاَ يُرَى طَارِداً لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ

فإن ظاهره أن قوله: (من نوالكم) متعلق بيأس الذي هو مصدر يئس ييأس ـ من باب علم يعلم ـ مع أن هذا المصدر موصوف بقوله (مبيناً) وقد وقع هذا الوصف قبل المعمول، فإن هذا الظاهر غير لازم. لجواز أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بفعل محذوف يدل عليه هذا المصدر.

فإن كان النعت واقعاً في الكلام بعد المعمول فلا غبار عليه، ومن ذلك قول الشاعر:

إنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أرَانِي عَاذِراً فِيكَ مَنْ عَهِدْتُ عَذُولاَ

ويلحق بالنعت بقية التوابع كالتوحيد والعطف، فلا يعمل المصدر إذا أتبع بتابع أي تابع قبل العمل. =

وعملُ المصدرِ مضافاً أكثرُ، نحو: ﴿وَلَوْلاَ دَفْعُ اللّهِ النَّاسَ﴾(١)، ومُنَوَّناً أقْيَسُ، نحو: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيماً﴾(٢)، وبأل قليلٌ(٣) ضعيفٌ، كقوله:

= الشرط الخامس: ألا يفصل بينه وبين معموله، فنحو قوله تعالى: ﴿إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر﴾ لا يجوز لك أن تجعل يوم تبلى متعلقاً برجعه لكونه قد فصل بينهما بخبر إن، كما لا يجوز أن تجعل هذا الظرف متعلقاً بقادر، وذلك لأن المعنى عليه أن قدرته على رجعه خاصة بهذا اليوم، وهو معنى غير صحيح، وإنما يتعلق هذا الظرف بمحذوف يقدر بجوار الظرف متقدماً عليه، والتقدير: إنه على رجعه لقادر رجعه يوم تبلى، والسر في اشتراط هذا الشرط أن عمل المصدر بالحمل على الفعل فهو فرع في العمل، والفرع يقصر عن العمل مع الفصل بينه وبين المعمول.

الشرط السادس: ألا يتقدم على معموله، فليس لك أن تقول (أعجبني زيداً ضربك) وذلك لما ذكرنا من أنه فرع.

الشرط السابع: ألا يكون محذوفاً ومعنى هذا أنك إذا احتجت إلى تقدير عامل لم يجز لك أن تقدره مصدراً، ولهذا أنكر المحققون على من زعم أن الباء في البسملة متعلقة بمحذوف تقديره ابتدائي.

الشرط الثامن: ألا يكون مجموعاً، وخالف في هذا الشرط ابن عصفور، وابن مالك، واحتجا بقول الشاعر:

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أبَا قُدَامَةَ إلاّ المَجْدَ وَالفَنَعَا

فإن قوله: (تجاربهم) جمع تجربة وهي مصدر جرب ـ بالتضعيف وقد نصب به قوله: (أبا).

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥١.

(٢) سورة البلد، الآية: ١٤.

(٣) قد ذكر المؤلف أن المصدر على ثلاثة أنواع: مضاف، ومجرد من أل ومن الإضافة، ومقرون بأل.

فأما المضاف فذكر أن إعماله عمل الفعل أكثر من إعمال النوعين الآخرين، والمراد أن إعماله في هذه الحالة أكثر وروداً في كلام من يحتج بكلامه، ولا خلاف بين النحويين في جواز إعمال هذا النوع من المصدر، وربما أشعر كلام بعض المؤلفين بأن فيه خلافاً، وهو غير مستقيم، ثم إن المؤلف ذكر فيما يلي بأنه قد يضاف إلى فاعله، وقد =

= يضاف إلى مفعوله، ولم يذكر أنه قد يضاف إلى الظرف.
فإن أضيف إلى الفاعل فقد يذكر المفعول بعده، نحو قوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض﴾ ونحو قول رؤبة بن العجاج:

وَرَأْيُ عَيْنَــيَّ الفَتَــى أبَــاكَــا يُعْطِي الْجَزِيلَ، فَعَلَيْكَ ذَاكَا

وقد يحذف المفعول لكونه فضلة، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿وما كان استغفار إبراهيم لأبيه﴾ وقوله سبحانه: ﴿ربنا وتقبل دعائي﴾.
وإن أضيف إلى المفعول فقد يذكر الفاعل بعد ذلك كقول الشاعر:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الـدَّرَاهِيـمِ تَنْقَـادُ الصَّيـارِيـفِ

ومن ذلك قول الآخر:

أفْنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَـرْعُ القَـوَاقِيـزِ أفْـوَاهُ الأبَـارِيـقِ

ومن النحاة من يجعل إضافة المصدر إلى المفعول ثم ذكر الفاعل خاصة بضرورة الشعر، وهو رأي ضعيف، لوروده في قوله عليه الصلاة والسلام (وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً) ويحتمل ذلك قوله تعالى: ﴿ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾.
وقد يضاف إلى مفعوله ويحذف فاعله، ومنه قوله تعالى: ﴿لا يسأم الإنسان من دعاء الخير﴾ وحذف فاعل المصدر جائز لا غبار عليه، وهو مما يفارق فيه المصدر الفعل.
وقد تبين لك أن هذه الصور الأربعة جائزة في حال السعة: ثلاثة منها باتفاق، وواحدة على الراجح.
وإن أضيف إلى الظرف أتي بعد ذلك بمعموله، نحو قولك: (ضايقني قتال يوم الجمعة زيداً عمراً) وقد يفصل بين المصدر ومعموله بالجار والمجرور المتعلق به، ومن هذا قول الشاعر:

بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أزَلْنَـا هَـامَهُـنَّ عَـنِ المَقِيـلِ

وأما المصدر المنون فذكر المؤلف أن عمله أقيس، وذلك لأنه حينئذ أقرب شبهاً بالفعل من المضاف والمقرون بأل، بسبب أن الفعل في حكم النكرة، وأن الإضافة والاقتران بأل من خصائص الأسماء، ومما ننبهك إليه أن تجويز إعمال المصدر المنكر عمل الفعل هو مذهب جمهور البصريين وأكثر النحاة، ودليلهم على ذلك وروده في أفصح كلام نحو قوله تعالى: ﴿أو إطعام يوم ذي مسغبة يتيماً﴾ وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المنكر، وعلى ذلك يقولون: إن ورد بعد المصدر المنكر اسم =

....

= مرفوع أو اسم منصوب فليس العامل هو المصدر، ولكن العامل فعل يدل على المصدر، وهو تكلف.

ومما ورد في إعمال المصدر المنكر عمل الفعل قول الشاعر، وهو البيت الذي أنشدناه قريباً عند الكلام على إعمال المصدر الموضوع على الاقتران بالتاء، وهو قوله:

فَلَوْلاَ رَجَاءُ النَّصْرِ فيكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

فقد نصب قوله: (عقابك) بقوله: (رهبة) وهو مصدر منون منكر، ومثله قول الآخر:

أخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَنَفَحْتُ فِيهِ مُحَافَظَةً لَهُنَّ إخَا الذِّمَامِ

فقد نصب قوله: (إخا الذمام) بقوله: (محافظة) وهو مصدر منون منكر.

وأما المصدر المقرون بأل فقد اختلف النحاة في جواز إعماله، ولهم في ذلك أربعة أقوال:

الأول: أنه يجوز إعماله مطلقاً، وإن كانت أل تبعد شبهه من الفعل لكون أل من خصائص الأسماء، واعتماد هؤلاء في الاستدلال على جواز إعمال هذا النوع من المصدر هو وروده في كلام العرب كما في البيت رقم ٣٦٥ الذي أنشده المؤلف، وكما في قول الآخر. وهو المراز الأسدي.

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فقد نصب قوله: (مسمعا) بقوله (الضرب) وهو مصدر مقرون بأل، ومثله قول الآخر:

فَإنَّكَ وَالتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا دَعَاكَ وَأيْدِينَا إلَيْهِ شَوَارِعُ

لَكَالرَّجُلِ الْحَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَيْرُ المَنَايَا فَوْقَهُنَّ أوَاقِعُ

فقد نصب قوله: (عروة) بقوله: (التأبين) وهو مصدر مقرون بأل، والقول بجواز إعمال المصدر المقرون بأل مطلقاً ينسبه العلماء إلى سيبويه.

القول الثاني: لا يجوز إعمال المصدر المقرون بأل مطلقاً، وهذا قول البغداديين من النحاة وجماعة من البصريين، ووجهة نظرهم أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل، وأل المقترنة به تبعد شبهه بالفعل لكونها من خصائص الأسماء، والقائلون بجواز إعماله يرجعون إلى ورود عمله في كلام العرب، ويجعلون هذه العلة مقتضية لضعف عمله حينئذ.

القول الثالث: أنه يجوز إعماله مع قبح هذا العمل، وهو قول أبي علي الفارسي، وهو القول الثاني إلا أنه وضع فيه كلمة القبح في مكان كلمة الضعف.

القول الرابع: أنه يجوز إعماله إذا كانت أل فيه معاقبة للتنوين كما في الشواهد التي =

٣٦٥ - * ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ *

= سقناها، وهذا رأي ابن طلحة، ووافقه عليه أبو حيان، ويمكن أن يكون هذا رأي سيبويه لأنه يقول (وتقول: عجبت من الضرب زيداً، كما قلت: عجبت من الضارب زيداً، فتكون الألف واللام بمنزلة التنوين)اهـ.

٣٦٥ - هذا الشاهد من أبيات سيبويه (١/ ٩٩) التي لم يعرفوا لها قائلاً معيناً، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من المتقارب، وعجزه قوله:

* يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ *

اللغة: (النكاية) مصدر نكيت العدو، أي أثرت فيه ونلت منه (يخال) يظن (يراخي) يؤخر.

الإعراب: (ضعيف) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو ضعيف، وضعيف مضاف و(النكاية) مضاف إليه (أعداءه) أعداء: مفعول به للنكاية منصوب بالفتحة الظاهرة، وأعداء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر (يخال) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو (الفرار) مفعول أول ليخال منصوب بالفتحة الظاهرة (يراخي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفرار (الأجل) مفعول به ليراخي منصوب بالفتحة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، وجملة يراخي وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثان ليخال.

الشاهد فيه: قوله: (النكاية أعداءه) حيث أعمل المصدر المقترن بأل، وهو قوله: (النكاية) فنصب به المفعول وهو قوله: (أعداءه) ونظيره قول الآخر:

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

ودعوى أن ناصب المفعول في هذه الحالة هو المصدر المقترن بأل قول سيبويه والخليل رحمهما الله تعالى، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن ناصب المفعول حينئذ هو مصدر آخر محذوف يدل عليه المصدر المذكور، وهذا المصدر المحذوف منكر؛ فالتقدير عنده: ضعيف النكاية نكاية أعداءه، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعداءه ونحوه منصوب على نزع الخافض، والأصل عنده: ضعيف النكاية في أعدائه، ثم حذف حرف الجر فانتصب الاسم.

واسمُ المصدر إن كان عَلَماً لم يعمل[١] اتفاقاً، وإن كان مِيمِيًّا فكالمصدر[٢] اتفاقاً، كقوله:

٣٦٦ - *أَظَلُومُ إِنَّ مُصَابَكُمْ رَجُلاً *

---

(١) إنما لم يعمل اسم المصدر إذا كان علماً لأن الأعلام كمحمد وسعيد ـ علمين على معينين ـ لا تعمل في فاعل أو مفعول، إذ لا دلالة لها على الأحداث التي تقتضي هذا النوع من المعمولات.

(٢) إنما عمل المصدر المبدوء بالميم الزائدة لغير الدلالة على المفاعلة لأنه مصدر في الحقيقة عند جمهرة النحاة على ما ذكرناه آنفاً، وظاهر قول المؤلف (فكالمصدر اتفاقاً) أنه قد يكون مضافاً وقد يكون مقروناً بأل وقد يكون مجرداً، لكن الأثبات من العلماء لم يحفظوا له شاهداً إلا في حالة الإضافة كالبيت رقم ٣٦٦، كذا قيل، وأنت تجد في الشاهد رقم ٣٦٧ وما ذكرناه معه من الشواهد اسم المصدر غير المبدوء بالميم مضافاً لفاعله.

٣٦٦ ـ نسب جماعة منهم المؤلف في المغني تبعاً للحريري في درة الغواص هذا الشاهد إلى العرجي، ونسبه آخرون إلى الحارث بن خالد المخزومي، وهذا هو الصواب وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

*أَهْدَى السَّلاَمَ تَحِيَّةً ظُلْمُ *

وبعد هذا البيت قوله:

أَقْصَيْتِـــهِ وَأَرَادَ سِلْمَكُـــمُ فَلْيَهْنِـهِ إِذْ جَـاءَكِ السِّلْـمُ

اللغة: (ظلوم) وصف من الظلم لقب به حبيبته، ويروى (أظليم) على أنه تصغير اسمها تصغير الترخيم للتمليح، والهمزة السابقة عليه همزة النداء، و(مصابكم) مصدر ميمي بمعنى الإصابة، وزعم اليزيدي أنه اسم مفعول، وكان يوجب ـ بناء على هذا ـ رفع (رجل) وستعرف ذلك بوضوح في بيان الاستشهاد بالبيت.

الإعراب: (أظلوم) الهمزة حرف لنداء القريب أو ما هو بمنزلته مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ظلوم: منادى مبني على الضم في محل نصب (إن) حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (مصابكم) مصاب: اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر، وهو من إضافة المصدر الميمي إلى فاعله (رجلاً)=

وإن كان غَيْرَهُما لم يعمل عند البصريين، ويعمل عند الكوفيين والبغداديين، وعليه قولُه:

٣٦٧ - * وَبَعْدَ عَطَائِكَ المِائَةَ الرِّتَاعا *

= مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة (أهدى) فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى رجل (السلام) مفعول به لأهدى منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة من الفعل الماضي الذي هو أهدى وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل نصب صفة لرجل (تحية) مفعول لأجله عامله أهدى منصوب بالفتحة الظاهرة (ظلم) خبر إن مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (مصابكم رجلاً) حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر لكونه ميمياً، وهو قوله: (مصاب) بضم الميم ـ فإنه مصدر ميمي للفعل أصاب، وقد أضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب، ثم نصب به مفعوله وهو قوله: (رجلاً) وكأنه قد قال: إن إصابتكم رجلاً، وخبر إن هو قوله: (ظلم) في آخر البيت.

وكان اليزيدي يزعم أن (مصابكم) اسم مفعول به من الإصابة وهو اسم إن، وخبرها هو قوله: (رجل) وأن قوله: (ظلم) خبر مبتدأ محذوف، وكأنه قد قال: إن الذي أصبتموه رجل موصوف بأنه أهدى التحية وذلك ظلم منكم، وهو تكلف غير مرضي المبنى ولا المعنى، وللبيت قصة عند أهل الأدب.

ومثل البيت رقم ٣٦٦ قول كلثوم العتَّابي:

أَسَرَّكَ أنــي نِلْــت مــا نــالَ جَعْفَــرٌ مِنَ العَيْشِ أو ما نال يحيى بن خَالِدِ
وأن أميــر المــؤمنيــن أغَصَّنِــي مُغَصَّهُمَــا بــالمــرهَفَــاتِ البــوارِدِ

فإن قوله: (مغصهما) مصدر ميمي فعله أغص وقد أضيف إلى مفعوله.

ومثل قول جرير بن عطية (سيبويه ١/ ١١٩ و ١٦٩)؛

أَلَــمْ تَعْلَــمْ مُسَرَّحِيَ الْقَــوَافِــي فَــلاَ عِيًّــا بِهِــنَّ وَلاَ اجْتِــلاَبَــا

فإن (مسرح) مصدر ميمي بمعنى التسريح، وقد أضافه لفاعله وهو الياء ثم جاء بعده بمفعوله وهو القوافي وسكن الياء للضرورة.

٣٦٧ - هذا الشاهد من كلام القطامي، واسمه عمير بن شييم ـ بزنة التصغير فيهما ـ من كلمة يمدح فيها زفر بن الحارث الكلابي، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر، وصدره قوله: =

....

* أَكُفْراً بَعْدَ رَدَّ المَوْتِ عَنِّي؟ *

اللغة: (أكفراً) الكفر ـ بضمّ الكاف ـ جحد النعمة التي أسديت إليك وإنكارها على مسديها، إما بالقول وإما بالعمل على غير ما يوجبه الشكر، وكان القطامي قد أسر في حرب فأطلقه زفر بن الحارث ووهب له مائة من الإبل؛ ففي ذلك يقول القصيدة التي منها بيت الشاهد (الرتاعا) بكسر الراء، بزنة الكتاب ـ وهي التي تستام وترتع وترعى من غير أن يردها أحد. وذلك مما يورثها سمناً، ويروى (الرباعا) بالباء الموحدة، وهي التي تنتج زمن الربيع.

المعنى: يقول: أأجزيك جحداً لنعمتك ونكراناً لجميلك وأنت الذي مننت علي بالحياة ووهبتني العمر بعد ما كاد ينقضي، ولم تكتف بذلك وإنما زدت تفضلاً وأربيت في المنة علي، وذلك غاية ما يرجى من الكريم؟!

الإعراب: (أكفراً) الهمزة للاستفهام الإنكاري، كفراً: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: أأكفر كفراً (بعد) ظرف زمان منصوب بالفعل المحذوف الذي عمل في المصدر، وبعد مضاف و(رد) مضاف إليه، ورد مضاف و(الموت) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله (عني) جار ومجرور متعلق بقوله رد (وبعد) الواو حرف عطف، بعد: ظرف زمان معطوف بالواو على ظرف الزمان السابق، وبعد مضاف وعطاء من (عطائك) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وعطاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله مبني على الفتح في محل جر، وله محل آخر وهو الرفع على الفاعلية (المائة) مفعول به لعطاء منصوب بالفتحة الظاهرة (الرتاعا) نعت للمائة منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله: (عطائك المائة) حيث أعمل اسم المصدر، وهو قوله: (عطاء) إعمال المصدر؛ فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب، ثم نصب به المفعول وهو قوله: (المائة).

ونظير هذا الشاهد قول الآخر:

قَالُوا: كَلاَمُكَ هِنْداً وَهْيَ مُصْغِيَةٌ   يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

فإن قوله: (كلام) اسم مصدر فعله كلم ـ بتضعيف اللام ـ والمصدر هو التكليم، وقد أعمل هذا الشاعر اسم المصدر عمل المصدر، فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب، ثم نصب به المفعول وهو قوله (هنداً).

ويكْثر أن يضاف المَصْدَرُ إلى فاعله، ثم يأتي مفعوله، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ﴾(١)، ويقلُّ عَكْسُه، كقوله:

= ومن شواهد ذلك قول الشاعر:

بِعِشْرَتِكَ الكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تَرَيَنْ لِغَيْرِهِمُ الْوَفَاءَ

فإن قوله عشرة اسم مصدر فعله عاشره يعاشره، ومصدره المعاشرة، وقد أعمل اسم المصدر هذا عمل المصدر، فأضافه إلى فاعله وهو ضمير المخاطب، ثم نصب به مفعوله وهو قوله: (الكرام).

وعمدة الاستشهاد لهذه المسألة قوله عليه الصلاة والسلام «من قبلة الرجل زوجته الوضوء».

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٥١، وسورة الحج، الآية: ٤٠.

ومثل الآية الكريمة قول الراعي:

بَلَى سَاءَلْتُهَا فَأَبَتْ جَوَابَا وكَيْفَ سُؤالُكَ الدُّثُرَ القِفَارَا

فإن (سؤال) مصدر سأل، وقد أضافه إلى فاعله وهو ضمير المخاطب، ثم أتى بمفعوله، وهو قوله: (الدثر).

ومثله قول كثير عزة:

وَأَقْسِمُ إنَّ حُبَّكَ أمَّ عَمْرٍو لَدَاءٌ عِنْدَ مُنْقَطَعِ السُّعَالِ

فإن قوله: (حب) مصدر (حب) وهو فعل مهمل أو نادر، وقد أضاف المصدر لفاعله وهو الكاف، ثم أتى بمفعوله وهو أم عمرو وقد أضاف المصدر لفاعله ثم أتى بمفعوله قطري بن الفجاءة ثلاث مرات في بيتين، وهما قوله:

أبت لي همتي وأبى بلائي وأخذي الحمد بالثمن الزهيد
وإقحامي على المكروه نفسي وضربي هامة البطل المشيح

ومثله قول عبد يغوث:

ألم تعلما أن الملامة نفعها قليل، وما لومي أخي من شماليا

ومن ذلك قول الصمة القشيري:

كأنَّ فؤادي من تذكُّرِيَ الحِمَى وأهْلَ الحِمَى يَهْفُو بِهِ رِيشُ طَائِرِ

ومن ذلك قول متمم بن نويرة:

وَلَسْتُ أبالي بعد فقدي مالكاً أموتي ناء أم هو الآن وَاقِعُ

٣٦٨ ـ * قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ *

٣٦٨ ـ هذا الشاهد من كلام الأقيشر الأسدي، واسمه المغيرة بن عبد الله، وما ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* أَفْنَى تِلاَدِي وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ *

اللغة: (تلادي) التلاد من المال كالتالد والتليد، وهو المال القديم (نشب) النشب ـ بالشين معجمة ـ ما لا يستطيع الإنسان حمله من أمواله كالدور والضياع ونحوها (قرع القواقيز) القرع: مصدر قولك: (قرعت الشيء أقرعه قرعاً) ـ من باب فتح يفتح ـ إذا ضربته، ولا يستعمل إلا في ضرب شيء يابس صلب بآخر مثله، والقواقيز: جمع قاقوزة ـ بقافين وزاي ـ وهي القدح الذي يشرب فيه الخمر، ويروى القوارير ـ بقاف وراءين مهملتين ـ جمع قارورة وهي الزجاجة (أفواه الأباريق) الأباريق: جمع إبريق، وهو ما كان له عروة، فإن لم يكن عروة فهو كوز.

الإعراب: (أفنى) فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب (تلادي) تلاد: مفعول به لأفنى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (وما) الواو حرف عطف، ما: اسم موصول معطوف على تلادي مبني على السكون في محل نصب (جمعت) فعل ماض وفاعله، والجملة لا محل لها صلة ما الموصولة، والعائد ضمير منصوب بجمع محذوف، والتقدير: والذي جمعته (من نشب) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة (قرع) فاعل أفنى مرفوع بالضمة الظاهرة، وقرع مضاف و(القواقيز) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله، ومجرور بالكسرة الظاهرة (أفواه) فاعل للمصدر مرفوع بالضمة الظاهرة، وأفواه مضاف و(الأباريق) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (قرع القواقيز أفواه) حيث أضاف المصدر وهو قوله: (قرع) إلى مفعوله وهو قوله: (القواقيز) ثم أتى بفاعله وهو قوله: (أفواه) بعد ذلك.

ونظير هذا البيت قول الفرزدق يصف ناقة بالسرعة والقوة:

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

والظاهر أن من هذا النوع قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

وَكُنْتُ إِذَا مَا الْخَيْلُ شَمَّسَهَا الْقَنَا لَبِيقاً بِتَصْرِيفِ الْقَنَاةِ بَنَانِيَا =

وقيل: يختصُّ بالشعر، ورُدَّ بالحديث «وَحَجُّ البَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً»، أي: وأن يَحُجَّ البيتَ المستطيعُ، وأما إضافته إلى الفاعل ثمّ لا يذكر المفعول وبالعكس فكثيرٌ، نحو: ﴿رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ﴾[١] ونحو: ﴿لَا يَسْأَمُ الإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾[٢] ولو ذُكِرَ لقيل: دعائي إيّاك، ومن دعائه الخير[٣].

وتابعُ المجرور يُجَرُّ على اللّفظ، أو يُحْمَلُ على المحل[٤]؛ فيرفع كقوله:

٣٦٩ ـ * طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ *

= فإن (تصريف): مصدر صرف بالتضعيف، وقد أضافه لمفعوله وهو القناة، ثم أتى بالفاعل وهو بناني.

(١) سورة إبراهيم، الآية: ٤٠.

(٢) سورة فصلت، الآية: ٤٩.

(٣) ومن إضافة المصدر لمفعوله ولم يذكر الفاعل قول سراقة الباهلي:

كفرتُ بِدِينكم وَجَعَلْتُ نَذراً ... عليَّ قِتالكُمْ حتى الْمَمَاتِ

ولو صرح بالفاعل لقال: قتالي إياكم، ومثله قول أخي شرحبيل بن الحارث يرثيه:

أَحْسَنَتْ وَائِلُ ـ وَمِنْ عَادَتِهَا الإِحْسَانُ ... بِـالحِنْـو يـوم ضَـرْب الـرقـاب

ولو صرح بالفاعل لقال: يوم ضربهم الرقاب، أو قال: يوم ضرب الفوارس الرقاب.

(٤) هذا الذي ذهب إليه المؤلف تبعاً لابن مالك ـ من جواز الإتباع على المحل ـ هو ما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين، وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الإتباع على المحل، وزعم هؤلاء أن ما ورد مما ظاهره الإتباع على المحل كالبيت رقم ٣٦٩ والبيت رقم ٣٧٠ فهو مؤول بتقدير رافع للمرفوع وناصب للمنصوب، وكثرة الشواهد الواردة مما يدل على صحة الإتباع على المحل تمنع من الأخذ بهذا الرأي، لأن التأويل خلاف الظاهر.

٣٦٩ ـ هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري، يصف حماراً وحشياً وأتنه، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا *

اللغة: (تهجر) سار في الهاجرة، وهي نصف النهار عند اشتداد الحر (الرواح) الوقت من زوال الشمس إلى الليل (وهاجها) أزعجها، و(طلب المعقب) مصدر تشبيهي منصوب على أنه مفعول مطلق، وأصل الكلام: وهاجها طالباً إياها طلباً مثل طلب المعقب ـ الخ، والمعقب: الذي يطلب حقه المرة بعد المرة. =

أو يُنْصَبُ، كقوله:

٣٧٠ ـ * مَخَافَةَ الإفْلاَسِ وَاللَّيَّانَا *

* * *

= الإعراب: (حتى) حرف غاية وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تهجر) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حمار الوحش (في الرواح) جار ومجرور متعلق بتهجر (وهاجها) الواو حرف عطف، هاج: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حمار الوحش، وضمير الغائبة العائد إلى الأتن مفعول به لهاج مبني على السكون في محل نصب (طلب) مفعول مطلق منصوب بما دل الكلام عليه، وكأنه قال: ولازمه ملازمة كملازمة المعقب الخ، وهو مضاف و(المعقب) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالكسرة الظاهرة (حقه) حق: مفعول به للمصدر الذي هو طلب، منصوب بالفتحة الظاهرة، وحق مضاف وضمير الغائب العائد إلى المعقب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر (المظلوم) بالرفع: نعت للمعقب باعتبار محله الذي هو رفع على أنه فاعل بالمصدر، ونعت المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (المظلوم) وهو نعت لقوله المعقب الذي هو مجرور لفظاً بإضافة المصدر الذي هو قوله: (طلب) إليه، لكنه لما كان فاعلاً لهذا المصدر كان مرفوعاً في المعنى والمحل فأتبعه إياه نظراً إلى محله.

ومثل هذا البيت قول المتنخل الهذلي من قصيدة يرثي فيها ابنه أثيلة:

السَّالِكُ الثُّغْرَةَ الْيَقْظَانَ سَالِكُهَا مَشْيَ الْهُلُوكِ عَلَيْهَا الْخَيْعَلُ الفُضُلُ

فالمصدر ههنا ـ وهو قوله: (مشي) ـ مضاف إلى فاعله، وهو قوله: (الهلوك) وقد نعت فاعل المصدر بقوله: (الفضل)، ورفعه تبعاً لموضعه، والفضل: هي التي تخلع ثيابها كلها إلا قميصاً واحداً.

٣٧٠ ـ نسبوا هذا الشاهد في كتابه سيبويه (ج ١ ص ٩٨) إلى رؤبة بن العجاج، وقيل: ليست هذه النسبة بصحيحة، وإنما هو لزيادة العنبري، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور، وقبله قوله:

* قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا *

اللغة: (داينت بها) أخذتها بدلاً من دين لي عنده (الليان) بتشديد الياء واللام مفتوحة ـ المطل، وتقول: لويت فلاناً بدينه ألويه ـ على مثال رميته أرميه ـ لياً ولياناً، وذلك إذا =

هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو: ما دلَّ على الْحَدَثِ والْحُدُوثِ وفَاعِلِه.

فخرج بالحدوث، نحو: (أَفْضَل) و (حَسَن) فإنّهما إنّما يَدُلّانِ على الثبوت، وخرج بذكر فاعِلِهِ، نحو: (مَضْرُوب) و (قَامَ) (١).

فإن كان صِلَةً لأل عَمِلَ مطلقاً (٢)، وإن لم يكن عمل بشرطين (٣):

= مطلته وسوفت في قضائه.

الإعراب:(قد) حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب (كنت) كان: فعل ماض ناسخ يرفع الاسم وينصب الخبر، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع (داينت) فعل ماض وفاعله، والجملة في محل نصب خبر كان (بها) جار ومجرور متعلق بداين (حسانا) مفعول به لداين (مخافة) مفعول لأجله عامله داين أيضاً، وهو مضاف وقوله (الإفلاس) مضاف إليه، من إضافة المصدر إلى مفعوله مجرور بالكسرة الظاهرة (والليانا) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الليانا: معطوف على الإفلاس باعتبار محله الذي هو نصب لكونه مفعولاً للمصدر الذي هو مخافة، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه:قوله: (والليانا) فإنه منصوب، وهو معطوف على (الإفلاس) الذي هو مجرور اللفظ بإضافة المصدر الذي هو قوله: (مخافة) إليه، لكنه لما كان مفعولاً به لذلك المصدر كان في المعنى والمحل منصوباً، فلما أراد العطف عليه لاحظ ذلك المحل فنصب المعطوف مراعاة له.

(١) اسم المفعول الذي أشار إليه بقوله: (نحو مضروب) يدل على المفعول لا على الفاعل، والفعل الذي أشار إليه بنحو قام يدل دلالة وضعية على الحدث والزمان، ولا يدل بالوضع على الفاعل، وإنما يدل على الفاعل باللزوم العقلي، ضرورة علم كل أحد بأنه ما من فعل إلا له فاعل، فالمراد بنفي دلالته على الفاعل نفي الدلالة الوضعية.

(٢) المراد بالإطلاق أنه يعمل، سواء أكان بمعنى الماضي أم بمعنى غيره، وسواء أكان معتمداً على شيء مما سيذكره في النوع الثاني أم لم يكن معتمداً على شيء منها.

(٣) بقي شرطان آخران؛ وهما: ألا يكون مصغراً، وألا يكون موصوفاً، وخالف الكسائي فيهما جميعاً.

أحدهما: كونُه للحال أو الاستقبال[(١)]، لا الماضي، خلافاً للكسائي، ولا حُجَّةَ له في: ﴿بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ﴾[(٢)]، لأنَّه على حكاية الحال، والمعنىٰ: يَبْسُط ذراعيه، بدليل: ﴿وَنُقَلِّبُهُمْ﴾، ولم يقل وَقَلَّبْنَاهُمْ.

والثاني: اعتماده على استفهام أو نَفْي أو مُخْبَرٍ عنه أو مَوْصُوفٍ، نحو: (أضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْراً)، و (ما ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْراً)، و (زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْراً)، و (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ عَمْراً).

والاعتمادُ على المُقَدَّرِ كالاعتماد على الملفوظ به، نحو: (مُهِينٌ زَيْدٌ عَمْراً أم مُكْرِمُهُ؟) أي: أَمُهِينٌ، ونحو: ﴿مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ﴾[(٣)]، أي: صِنْفٌ مُخْتَلِفٌ ألوانُه، وقوله:

---

(١) السر في اشتراط هذا الشرط هو أن اسم الفاعل إنما عمل بالحمل على الفعل المضارع، والفعل المضارع المحمول عليه إنما يدل على الزمان الحاضر أو الزمان المستقبل، فإذا أريد باسم الفاعل الزمان الماضي فقد زال شبهه بالفعل المضارع؛ فلم يبق وجه لعمله.

(٢) سورة الكهف، الآية: ١٨، وقد ظن الكسائي ومن وافقه كهشام وأبي جعفر أن قوله سبحانه ﴿باسط﴾ بمعنى الماضي، ولكن الجمهور ردوا ذلك وقالوا: إن هذه القصة حكاية حال، ومعنى ذلك أن يفرض المتكلم حين كلامه أن القصة واقعة الآن فهو يصفها، وعلى هذا لا يكون ﴿باسط﴾ ماضياً، ولكنه حاضر.

(٣) سورة النحل، الآية: ٦٩، والتمثيل بالآية الكريمة في هذا الموضع إما سهو وإما مبني على رأي ضعيف، وبيان ذلك أن عمل اسم الفاعل الذي يشترط له الاعتماد على شيء مما ذكر إنما هو نصبه للمفعول به، أما رفعه للفاعل مطلقاً فلا يشترط له شيء مما ذكر، وهذا هو الصحيح المعتمد عند النحاة، وليس في الآية مفعول به حتى نلتمس لاسم الفاعل الذي هو ﴿مختلف﴾ شيئاً يعتمد عليه، فاعرف ذلك وكن به حفياً والرأي الضعيف الذي أشرنا إليه هو أن الاعتماد على شيء مما ذكر شرط في رفعه الفاعل الظاهر كما أنه شرط في نصبه المفعول به، فأما رفعه الضمير المستتر فهو الذي لا يشترط له الاعتماد، وفي الآية التي تلاها المؤلف رفع اسم الفاعل الذي هو مختلف فاعلاً هو اسم ظاهر وهو ألوانه، فكان لا بد له ـ على هذا القول ـ من الاعتماد، فلهذا قدرنا الموصوف بمختلف ليكون معتمداً عليه.

٣٧١ ـ * كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا *

---

٣٧١ ـ هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ *

اللغة: (ناطح) تقول: نطح الثور أو الكبش أو نحوهما، تريد أنه ضرب بقرنه (لم يضرها) تقول: ضاره يضيره ضيراً، ومعناه ضره أو نقصه (أوهى) أضعف (الوعل) بفتح الواو وكسر العين، وفيه لغة أخرى حكاها الليث بضم الواو وكسر العين، على الوزن النادر أو المهمل ـ هو تيس الجبل، وأكثر أهل اللغة على أن الأنثى تسمى أروية، وحكى في اللسان أنه يقال للأنثى: وعلة، ويجمع الوعل على أوعال ووعول ووعل، بضم فسكون في الأخير.

المعنى: يقول: إنك تكلف نفسك ما لا قبل لك به، وتجشمها ما يضعفك هوله ولا تنال منه منالاً، ولا يعود ضرره إلا عليك، وإنما مثلك فيما تصنع مثل تيس جبلي يضرب صخرة بقرنه يظن أنه يفلقها فلا ينال منها وينكسر قرنه.

الإعراب: (كناطح) الكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب وناطح: مجرور بالكاف، وأصله صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: كوعل ناطح، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أنت كناطح وفي ناطح ضمير مستتر تقديره هو، وهو فاعله؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل، فيرفع الفاعل دائماً، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً واستكمل ما ذكره المؤلف من الشروط (صخرة) مفعول به لناطح منصوب بالفتحة الظاهرة (ليوهنها) اللام لام كي مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، يوهن: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الناطح، وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل، والجار والمجرور متعلق بناطح (فلم) الفاء حرف عطف لم: حرف نفي وجزم وقلب (يضرها) يضر: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير الناطح مستتراً فيه جوازاً. وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به (وأوهى) الواو حرف عطف، أوهى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر (قرنه) قرن: مفعول به لأوهى، وقرن مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (الوعل) فاعل أوهى مرفوع بالضمة الظاهرة.

=

أي: كَوَعِلٍ نَاطِحٍ، ومنه (يَا طَالِعاً جَبَلاً) أي: يا رجلاً طالعاً، وقولُ ابن مالك: (إنّه اعتمد على حرف النّداء) سَهْوٌ؛ لأنّه مختصٌّ بالاسم؛ فكيف يكون مُقَرِّباً من الفعل.

فصل: تُحَوَّل[1] صيغةُ فاعلٍ للمبالغة والتكثير إلى: فَعَّال، أو فَعُول، أو مِفْعَال ـ بكثرة، وإلى فَعِيلٍ أو فَعِلٍ، بِقلّةٍ، فيعمل عَمَلَهُ بشروطه، قال:

٣٧٢ ـ * أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلاَلَهَا *

= الشاهد فيه: قوله: (ناطح صخرة) حيث أعمل اسم الفاعل وهو قوله: (ناطح) إعمال فعله؛ فنصب به المفعول به وهو (صخرة) مع أنه غير معتمد في الظاهر على شيء، لكنه لما كان في المعنى معتمداً؛ لكون ناطح صفة لموصوف محذوف، والأصل (كوعل ناطح) راعى ذلك المعنى واعتبره معتمداً فأعمله.

(١) ذكر أبو حيان أن هذه الصيغ الخمسة ينقاس اشتقاقها من مصدر كل فعل ثلاثي متعد، نحو ضرب، يجوز لك أن تقول: ضراب، ومضراب، وضروب، وضريب، وضرب. وقد وردت ألفاظ على إحدى هذه الصيغ مع أن الفعل المستعمل مزيد على الثلاثة، نحو دراك، ومعوان، ومهوان، ومعطاء، ونذير، وزهوق.

٣٧٢ ـ هذا الشاهد من كلام القلاخ ـ بضم القاف وآخره خاء معجمة ـ ابن حزن بن جناب، الذي يقول عن نفسه:

أَنَا الْقُلاَخُ بْنُ جَنَابِ بْنِ جَلاَ ... أَخُو خَنَاثِيرَ أَقُودُ الْجَمَلاَ

وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* وَلَيْسَ بِوَلاَّجِ الْخَوَالِفِ أعْقَلاَ *

اللغة: (أخا الحرب) أي معالجها الذي يلازمها ولا يفر منها، وذلك كما تقول: فلان أخو البر، وأخو الإحسان، وأخو العرب (جلالها) الجلال ـ بكسر الجيم ـ جمع جل، بالضم، وأراد به ما يلبس في الحرب من الدروع ونحوها، (ولاج) كثير الولوج، أي: الدخول (الخوالف) جمع خالفة، وهي في الأصل عمود الخيمة، والمراد منه هنا نفس الخيمة، من إطلاق اسم الجزء وإرادة الكل (الأعقل) هو الذي تصطك ركبتاه من الفزع.

الإعراب: (أخا) حال من ضمير متكلم واقع في بيت سابق على بيت الشاهد، وهو قوله:

فَإِنْ تَكُ فَاتَتْكَ السَّمَاءُ فَإِنَّنِي ... بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الأَرْضِ أَطْوَلاَ =

وقال:

٣٧٣ ـ * ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا *

= منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وأخا مضاف و(الحرب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (لباساً) حال ثانية من ضمير المتكلم الذي ذكرناه منصوب بالفتحة الظاهرة، وفيه ضمير مستتر تقديره هو، وهو فاعله (إليها) جار ومجرور متعلق بلباس (جلالها) جلال: مفعول به للباس منصوب بالفتحة الظاهرة، ولباس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (وليس) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ليس: فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخي الحرب (بولاج) الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، ولاج: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، وولاج مضاف و(الخوالف) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (أعقلا) يجوز أن يكون حالاً من اسم ليس فهو منصوب بالفتحة الظاهرة، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً لليس، فهو أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة، ويجوز أن يكون نعتاً لولاج أو معطوفاً عليه بحرف عطف مقدر، فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل، أو هو منصوب بالفتحة الظاهرة لأن تابع خبر ليس المجرور بالباء الزائدة يجوز فيه الجر تبعاً للفظ الخبر، ويجوز فيه النصب تبعاً لموضعه كما في قول الشاعر:

* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلاَ الْحَدِيدَا *

الشاهد فيه: قوله (لباساً جلالها) حيث أعمل صيغة المبالغة، وهي قوله (لباساً) إعمال الفعل واسم الفاعل؛ فنصب به المفعول به، وهو قوله (جلالها) لاعتماده على موصوف مذكور هو قوله أخا الحرب، ومثله قول شاعر الحماسة:

فَيَا لَرِزَامٍ رَشِّحُوا بِي مُقَدَّماً   إِلَى الحَرْبِ خَوَّاضاً إِلَيْهَا الكَتَائِبَا

خواض: صيغة مبالغة لخائض، وفيه ضمير مستتر يعود إلى مقدم، والكتائب: مفعول به لخواض بسبب كونه معتمداً على موصوف وهو قوله (مقدماً).

٣٧٣ ـ هذا الشاهد من كلام أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي ﷺ، من كلمة رثى فيها أبا أمية بن المغيرة المخزومي، وهو زوج عاتكة بنت عبد المطلب، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

وحكى سيبويه (إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَهَا)، وقال:

٣٧٤ـ فَتَــاتَــانِ أَمَّــا مِنْهُمَــا فَشَبِيهَــةٌ هِلَالًا ....

---

* إِذَا عَدِمُوا زَاداً فَإِنَّكَ عَاقِرُ *

اللغة: (ضروب) صيغة مبالغة لضارب (نصل السيف) حده وشفرته، وقد يطلق النصل على السيف كله، ولكنه لا يراد ههنا؛ لئلا تلزم إضافة الشيء إلى نفسه (سوق) جمع ساق (سمانها) جمع سمينة ضد الهزيلة، والضمير البارز يعود إلى الإبل (عاقر) اسم فاعل من العقر، وهو الذبح، ويطلق على من يقطع قوائم البعير ليتمكن من ذبحه.

المعنى: يصف أبا أمية الذي يرثيه بالجود والكرم في وقت العسرة الذي تبين فيه الأنانية في أكثر النفوس فتمسك عن معونة المحتاجين، وتجمد الأيدي فلا تبض بقطرة، وذكر أنه لا يكتفي بالقليل من الجود، ولكنه يبذل بأوسع معاني البذل.

الإعراب: (ضروب) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: أنت ضروب، أو هو ضروب مرفوع بالضمة الظاهرة (بنصل) جار ومجرور متعلق بضروب، ونصل مضاف و(السيف) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (سوق) مفعول به لضروب منصوب بالفتحة الظاهرة، وسوق مضاف وسمان من (سمانها) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسمان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبني على السكون في محل نصب (عدموا) عدم: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله (زاداً) مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها (فإنك) الفاء واقعة في جواب إذا، إن: حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وكاف المخاطب اسمه مبني عل الفتح في محل نصب (عاقر) خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة من إن واسمه وخبره لا محل له من الإعراب جواب إذا.

الشاهد فيه: قوله (ضروب سوق سمانها) حيث أعمل صيغة المبالغة، وهي قوله (ضروب) إعمال الفعل واسم الفاعل؛ فنصب بها المفعول به وهو قوله (سوق سمانها) واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه محذوف؛ فإنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ضروب، أو نحوه.

٣٧٤ـ هذا الشاهد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات، وما ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل، والعلماء يروون البيت بتمامه هكذا:

فَتَـاتَـانِ أَمَّـا مِنْهُمَـا فَشَبِيهَـةٌ هِلاَلاً، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ البَدْرَا

= وقد وجدت في شعر عبد الله بن قيس الرقيات هذا البيت بروي آخر، وأنا أسوقه إليك مع بيت آخر لتدرك أن النحاة غيروا فيه بعض التغيير:

فَتَـاتَـانِ أَمَّـا مِنْهُمَـا فَشَبِيهَـةٌ هِلاَلاً، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الشَّمْسَا

فَتَاتَانِ فِي سَعْدِ السُّعُودِ وُلِدْتُمَا وَلَـمْ تَلْقَيَا يَوْماً هَوَاناً وَلاَ نَحْسا

اللغة: (فتاتان) تثنية فتاة، وهي الجارية الحديثة السن، والغلام فتى، وتصغر الفتاة على فتية، ويصغر الفتى على فُتَيّ، وتجمع الفتاة على فتيات، ويجمع الفتى على فتيان، ومن العرب من يقول: فتوان، والأصل في هذه المادة فتاء السن، وهو الشباب، يقال: قد فتي يفتى ـ مثل رضي يرضى ـ فهو فتيّ السن بين الفتاء ـ بالفتح والمد ـ (هلالاً) الهلال: اسم للقمر في ليلتين من أول الشهر أو ثلاث ليال، سموه بذلك لأن الناس يهللون عند رؤيته: أي يرفعون أصواتهم بالدعاء (البدر) هو القمر ليلة تمه وكماله.

الإعراب: (فتاتان) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هما فتاتان، أو أنتما فتاتان، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد (أما) حرف شرط وتفصيل مبني على السكون لا محل له من الإعراب (منهما) جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ، وتقدير الكلام: أما واحدة كائنة منهما (فشبيهة) الفاء زائدة وجوباً في خبر المبتدأ، شبيهة: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وفيه ضمير مستتر تقديره هي، وهو فاعله (هلالاً) مفعول به لشبيهة منصوب بالفتحة الظاهرة (وأخرى) الواو حرف عطف، أخرى: صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (منهما) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى (تشبه) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي (البدرا) مفعول به لتشبه منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للإطلاق، وجملة تشبه وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو موصوف أخرى، وتقدير الكلام: وواحدة منهما تشبه البدر.

الشاهد فيه: قوله (فشبيهة هلالاً) حيث أعمل صيغة المبالغة وهي قوله (شبيهة) إعمال الفعل واسم الفاعل؛ فنصب بها المفعول به، وهو قوله (هلالاً)، واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه محذوف، والتقدير: أما فتاة منهما فهي شبيهة هلالاً.

وقد أنشد سيبويه في هذا الموضع قول الشاعر: =

وقال:

٣٧٥ـ * أتاني أنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي *

* * *

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَاباً وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ

= جعل قوله (كليل) صيغة مبالغة، وقوله (موهناً) منصوباً بكليل، واعترضه قوم بأن الموهن ظرف زمان، وادعى ابن هشام لتصحيح كلام سيبويه ـ مع تسليمه بأنه ظرف زمان أنه مفعول به على حد قولهم (أتعبت يومك).

٣٧٥ـ هذا الشاهد من كلام زيد الخيل، وهو الذي سماه النبي ﷺ زيد الخير، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* جحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لَهَا فَدِيدُ *

اللغة: (مزقون) جمع مزق ـ بفتح فكسر ـ وهو صيغة المبالغة لمازق الذي هو اسم فاعل من المزق، وأصله شق الثوب ونحوه، ويستعمل في مزق العرض على المجاز (الجحاش) جمع جحش (الكرملين) تثنية كرمل ـ بكسرتين بينهما سكون ـ وهو ماء بجبل من جبلي طيىء (الفديد) الصوت.

المعنى: يقول عن قوم توعدوه بالشر: بلغني أنهم يثلبونني وينالون مني، ويقطعون عرضي شتماً وسباباً، ثم أخبره عنهم أنهم عنده بمنزله حمير موضع بعينه سماه الكرملين، وأن حديثهم عنه يشبه ما تحدثه هذه الحمير من الصياح والجلبة عند ورود الماء.

الإعراب: (أتاني) أتى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب (أنهم) أن: حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وضمير الغائبين اسمه مبني على السكون في محل نصب (مزقون) خبر أن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم (عرضي) عرض: مفعول به لمزقون منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل أتى (جحاش) خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هم جحاش، مرفوع بالضمة الظاهرة، وجحاش مضاف و(الكرملين) مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى (لها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (فديد) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ المؤخر وخبره المقدم عليه في=

فصل: تَثْنِيَةُ اسمِ الفاعلِ وجَمْعُه وتثنيةُ أمثلةِ المبالغة وجَمْعُها كَمُفْرَدِهِنَّ في العَمَلِ والشُّرُوط، قال الله تعالى: ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً﴾[1]، وقال تعالى: ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ﴾[2]، وقال: ﴿خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ﴾[3]، وقال الشاعر:

٣٧٦ ـ *وَالنَّاذِرَيْنِ إِذَا لَمَ ٱلْقَهُمَا دَمِي *

= محل نصب حال من جحاش الكرملين، وتقدير الكلام: أتاني كونهم مزقين عرضي، هم جحاش الكرملين حال كونها ذات فديد: أي صوت وصياح وجلبة.

الشاهد فيه: قوله (مزقون عرضي) حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله (مزقون) فإنه جمع مزق ـ بفتح فكسر ـ ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفرده ـ وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل؛ فنصب به المفعول، وهو قوله (عرضي) واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه وهو اسم إن.

ومن إعمال فعل ـ بفتح فكسر ـ قول لبيد بن ربيعة العامري، وهو من شواهد سيبويه (١/٥٧):

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ ... بِسَـرَاتِـهِ نَـدَبٌ لَهَـا وَكَلُـومُ

فقد نصب قوله (عضادة سمحج) بقوله (شنج) الذي هو صيغة مبالغة.

ومن ذلك قول الآخر:

حَـذِرٌ أُمُـوراً لَا تَضِيـرُ وَآمِـنٌ ... مَـا لَيْـسَ مُنْجِيَـهُ مِـنَ المِقْـدَارِ

ومن تعدد الشواهد الدالة على إعمال (فعل) بفتح فكسر ـ عمل الفعل تعلم أنه لا يضير سيبويه أن يكون قد استشهد على هذا الإعمال ـ أو مثل له ـ بالبيت الأخير، وأنه قيل عن هذا البيت إنه مصنوع، فقد ذكر معه من الشواهد ما يؤيد رأيه.

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٣٥.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٣٨. (٣) سورة القمر، الآية: ٧.

٣٧٦ ـ هذا الشاهد من كلام عنترة بن شداد العبسي، من معلقته المشهورة، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* الشَّـاتِمَـيْ عِـرْضِـي وَلَـمْ أَشْتُمْهُمَـا *

اللغة: (الشاتمي عرضي) الشاتمي: مثنى شاتم، وشاتم: اسم فاعل فعله (شتم يشتم شتماً) من باب نصر، والشتم: الرمي بالمكروه من القول، والعرض ـ بالكسر ـ ما يصونه المرء عن أن تتناوله الألسن (والناذرين) أي اللذين أوجبا على أنفسهما، يريد أنهما يتوعدانه حين يغيب عن وجههما، فأما إذا حضر فلا جراءة لهما على ذلك. =

وقال:

٣٧٧ ـ * غُفُـرٌ ذَنْبَهُـمُ غَيْـرُ فُخُـرْ *

= **الإعراب:** (الشاتمي) نعت لابني ضمضم المذكور في بيت متقدم على بيت الشاهد وهو قوله:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أَمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنَيْ ضَمْضَمِ

مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والشاتمي مضاف وعرض من (عرضي) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (ولم) الواو واو الحال. لم: حرف نفي وجزم وقلب (أشتمهما) أشتم: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير الغائبين العائد إلى ابني ضمضم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب حال (والناذرين) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، الناذرين: معطوف على الشاتمي، مجرور بالياء نيابة عن الكسر لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب (لم) حرف نفي وجزم وقلب (ألقهما) ألق: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير الغائبين العائد إلى ابني ضمضم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجواب إذا على هذا محذوف، والأحسن أن تجعلها ظرفية لا غير، فلا جواب لها (دمي) دم: مفعول به للناذرين منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ودم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

الشاهد فيه: قوله (والناذرين دمي) حيث أعمل مثنى اسم الفاعل ـ وهو قوله (الناذرين) ـ عمل المفرد؛ فنصب به المفعول، وهو قوله(دمي) وهذا المثنى مقترن بأل فلا حاجة به إلى الاعتماد على شيء مما ذكره المؤلف وأوضحناه في شرح الشواهد السابقة.

٣٧٧ ـ هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكري، وما أنشده المؤلف عجز بيت من الرمل، وصدره قوله:

* ثُـمَّ زَادُوا أَنَّهُـمْ فِـي قَـوْمِهِـمْ *

=

غُفُرٌ: جمع غفور، وذنْبَهُمْ: مفعوله.

* * *

= **اللغة:** (ثم زادوا ـ البيت) وصف قومه قبل هذا البيت بالإقدام والجرأة والصبر على قتال الأعداء، وغير ذلك من أفعال الشجاعة، ثم بين أن لهم مزيداً على ذلك من خلال المروءة، وذلك أنهم يأخذون بالعفو عن الزلات والصفح عن الذنوب، وأنهم ـ مع ما لهم من خصال الشرف ـ لا يفخرون؛ لأن الفخر إعجاب وخفة، وغفر ـ بضمتين ـ جمع غفور الذي هو مبالغة غافر، وفخر بضمتين أيضاً ـ جمع فخور الذي هو مبالغة فاخر، ويروى (غير فجر) بضم الفاء والجيم ـ من الفجور، والفجور: الكذب، أو هو اسم جامع لكل خصلة من خصال الشر، والرواية الأولى أشهر وأعرف، وإضافة الذنب إلى ضميرهم من الإضافة لأدنى ملابسة؛ لأنهم إنما يغفرون ذنب من يذهب إليهم، أو هو على تقدير مضاف بين المتضايفين: أي غفر ذنب قومهم.

الإعراب: (ثم) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (زادوا) زاد: فعل ماض، وواو الجماعة فاعله (أنهم) أن: حرف توكيد ونصب، وضمير الغائبين اسم مبني على السكون في محل نصب (في) حرف جر (قومهم) قوم: مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وقوم مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم إن، وابن هشام اللخمي جعل الجار والمجرور متعلقاً بزادوا، بناء على ما ذهب إليه من أن (في) الجارة هنا بمعنى عند (غفر) خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة (ذنبهم) ذنب: مفعول به لغفر منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه (غير) خبر ثان لأن مرفوع بالضمة الظاهرة، وغير مضاف و(فخر) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكنه لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله (غفر ذنبهم) حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله (غفر) فإنه جمع غفور، وغفور مبالغة غافر، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفرده، وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل، فنصب به المفعول وهو قوله (ذنبهم) وصيغة المبالغة هنا معتمدة على مخبر عنه مذكور وهو اسم أن.

واعلم أنه لا فرق بين أن يكون جمع مذكر سالماً أو جمع مؤنث سالماً وأن يكون جمع تكسير؛ فمن جمع اسم الفاعل جمع التكسير قول أبي كبير الهذلي:

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

الشاهد فيه: قوله (عواقد حبك النطاق) فإن عواقد جمع تكسير مفرده عاقدة وقد=

....

= نصب بهذا الجمع قوله (حبك النطاق) ومن إعمال جمعه جمع المذكر السالم قول الله تعالى: ﴿والذاكرين الله كثيراً﴾ ومن إعمال جمعه جمع المؤنث السالم قوله تباركت كلمته: ﴿هل هن كاشفات ضره﴾ فإن كاشفات جمع كاشفة جمع مؤنث سالم وقد نصب به ضره، وقد اجتمع إعمال جمع المؤنث السالم وجمع التكسير في قول العجاج بن رؤبة:

وَرَبِّ هـــذَا البَلَـــدِ المُحَـــرَّمِ   وَالقَاطِنَاتِ البَيْتَ غَيْرِ الرُّيَّمِ

* أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحمى *

القاطنات: جمع قاطنة جمع المؤنث السالم، وقد نصب به البيت، وأوالف: جمع آلفة جمع التكسير، وقد نصب به مكة.

وأنت تعلم أن التثنية والجمع بأنواعه ـ نعني سواء أكان جمع تكسير أم كان جمع مذكر سالماً أم كان جمع مؤنث سالماً ـ من خصائص الأسماء، فكان من حق المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين ألا يعمل، لأنه بالتثنية والجمع بعد شبهه بالفعل، لكنا لا نعلم خلافاً بين النحاة في جواز إعمال المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين، وكيف يختلفون في جواز إعماله مع أن إعماله قد ورد صريحاً في أفصح كلام وهو القرآن الكريم، كما ورد فيما لا يحصى من الأبيات المعروف قائلوها.

ونحن نستدل بجواز إعمال المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين على أن شبه الفعل الذي عمل بسببه هو شبهه به في المعنى وهو الدلالة على الحدث ـ وليس شبهه هو مجيئه في الغالب على زنة المضارع، ووجه الاستدلال بذلك على ما اخترناه هو أن التثنية والجمع ـ وخصوصاً جمع التكسير ـ يبعدان موازنته للمضارع، فلو كانت موازنته للمضارع هي المعتبرة في وجه الشبه لكانت التثنية والجمع سبباً واضحاً للقول بعدم جواز الإعمال، لكنه لم يذهب إلى ذلك أحد، ومما يؤكد ما اخترناه من وجه الشبه أن أمثلة المبالغة عملت حملاً على اسم الفاعل مع بعد زنتها على زنة المضارع.

ونريد أن نتوصل من هذا الكلام إلى القول بعدم صحة اشتراط من اشترط لعمل اسم الفاعل ألا يكون مصغراً، وألا يكون موصوفاً، بحجة أن ذلك يبعد شبهه بالفعل، لأن التصغير والوصف لم يزيلا دلالته على الحدث.

وخلاصة القول في اسم الفاعل المصغر أن للنحاة في جواز إعماله ثلاثة مذاهب:

الأول: وهو رأي جمهور البصريين ـ أنه لا يجوز إعماله مطلقاً، نعني سواء أكان مكبره قد ورد عن العرب أم لم يكن مكبره وارداً، مثل كميت الذي هو من جهة القياس تصغير =

فصل: يجوز في الاسم الفَضْلَةِ الذي يَتْلُو الوصفَ العَامِلَ أن يُنْصَب به، وأن يُخْفَضَ بإضافته، وقد قرىء ﴿إنَّ اللّهَ بَالِغُ أمْرِهِ﴾[1]، و ﴿هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ

= أكمت أو كمتاء تصغير ترخيم، ولم يسمع الأكمت ولا الكمتاء.

والقول الثاني: يجوز إعمال المصغر مطلقاً، وينسب إلى الكسائي، وينسب إلى جمهور الكوفيين إلا الفراء وقال به النحاس أيضاً ـ وتمسك الكوفيون بأن السبب الذي من أجله عمل اسم الفاعل هو دلالته على الحدث، والتصغير لم يذهب بهذه الدلالة، وتمسك النحاس بقياس المصغر على المجموع، وإذا كنا جميعاً نجيز عمل المجموع والمثنى مع قيام ما هو من خصائص الأسماء فيهما وجب ألا ننكر عمل المصغر.

والثالث: وينسب إلى المتأخرين التفصيل، فإن كان المصغر لم يستعمل مكبره عمل، وإن سمع مكبره كضويرب وقويتل وسوير ـ تصغير ضارب وقاتل وسائر ـ لم يعمل.

وخلاصة القول في عمل اسم الفاعل الموصوف أن للنحاة في جواز إعماله ثلاثة مذاهب أيضاً:

المذهب الأول: وهو ما رآه جمهور البصريين من النحاة ـ أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل مطلقاً ـ نعني سواء أذكر المعمول في الكلام بعد اسم الفاعل وقبل الوصف، ـ وحاصله أن يتوسط المعمول بين اسم الفاعل ووصفه ـ أم ذكر المعمول بعدهما جميعاً، أم ذكر المعمول قبلهما جميعاً ـ وهم يؤولون ما ورد من كلام العرب مخالفاً لذلك بتقدير فعل يعمل فيما يظن أنه معمول لاسم الفاعل، وذلك تكلف لا داعي له.

والمذهب الثاني: ـ وينسب إلى الكسائي وحده أحياناً، وينسب إليه وإلى سائر الكوفيين أحياناً أخرى ـ وخلاصته أن اسم الفاعل الموصوف يعمل مطلقاً ـ سواء أتقدم المعمول أم تأخر أم توسط.

والقول الثالث: ـ ونسبه ابن مالك بقوله (وذهب بعض أصحابنا) ولم يعينه ـ وخلاصته أنه يجوز إعمال اسم الفاعل الموصوف إذا تقدم المعمول على الوصف، ولا يجوز إذا تقدم الوصف على المعمول، وفي القرآن الكريم **﴿ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلاً﴾** وآمين: جمع آم ـ بتشديد الميم ـ اسم فاعل فعله (أم يؤم) بمعنى قصد، والبيت الحرام: مفعول به لآمين، وجملة يبتغون فضلاً نعت لآمين، فقد عمل جمع اسم الفاعل الموصوف في المفعول به السابق على الوصف، وادعاء أن لهذا المعمول عاملاً محذوفاً يفسره آمين تكلف لا داعي له.

(١) سورة الطلاق، الآية: ٣، وقد قرىء في هذه الآية الكريمة برفع (بالغ) من غير تنوين=

ضُرِّهِ﴾[1]، بالوجهين، وأمّا ما عدا التالي[2] فيجب نَصْبُه، نحو: (خَلِيفَةً) من قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[3].

وإذا أُتْبِع المجرور فالوَجْهُ جَرُّ التابع على اللَّفظ؛ فتقول: (هَـٰذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو) ويجوز نصبه بإضمار وَصْفٍ منوَّن أو فعل اتفاقاً، وبالعطف على المحل عند بعضهم[4]، وَيَتَعَيَّنُ إضمارُ الفعل إن كان الوَصْفُ غيرَ عاملٍ؛ فنصْبُ (الشّمس) في

= وإضافته إلى (أمره) كما قرىء برفع (بالغ) منوناً ونصب (أمره) على أنه مفعول به لبالغ، كما نص عليه المؤلف، وبالغ: اسم فاعل مجرد من أل وهو معتمد على المبتدأ الذي هو اسم إن.

(١) سورة الزمر، الآية: ٣٨، وقد قرىء في هذه الآية الكريمة برفع كاشفات من غير تنوين وإضافته إلى ضره، كما قرىء برفع كاشفات منوناً ونصب ضره على أنه مفعول به لكاشفات، وكاشفات: جمع كاشفة الذي هو اسم فاعل مؤنث، وهو مجرد من أل، وقد اعتمد على المبتدأ الذي هو قوله سبحانه هن.

(٢) غير التالي: يشمل شيئين، أولهما المعمول المفصول من اسم الفاعل بالظرف أو الجار والمجرور؛ فالظرف نحو قولك (زيد ضارب اليوم بكراً) والجار والمجرور نحو قوله تعالى ﴿إني جاعل في الأرض خليفة﴾، وثانيهما المفعول الثاني والمفعول الثالث إذا كان فعل اسم الفاعل ينصب مفعولين أو ثلاثة وأضفته إلى الأول منهما، نحو قولك (هو ظان زيد قائماً) و(هذا معطي زيد درهماً) و(هذا معلم زيد بكراً قائماً) وقد اختلف النحاة في ناصب هذا المنصوب، فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر يفسره اسم الفاعل، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن ناصبه اسم الفاعل نفسه، وهذا هو الذي يدل عليه ظاهر قول ابن مالك:

* وهو لنصب ما سواه مقتضي *

كما اختلفوا في الوجه الأحسن بالنسبة للمعمول التالي للعامل، أهو الجر بالإضافة أم هو النصب؟ فظاهر كلام سيبويه أن النصب أعلى، وذهب الكسائي إلى أن النصب والجر سواء، وقيل: الجر أولى لأنه أخف.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٣٠، وقد تقدم بيان هذه الآية الكريمة في الكلمة السابقة.

(٤) من مجيء التابع منصوباً قول رجل من عبد القيس وهو من شواهد سيبويه:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادَ رَاعِي =

﴿وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ﴾[١]، بإضمار جَعَلَ لا غير، إلاّ إن قُدِّر (جاعل) على حكاية الحال.

* * *

هذا باب إعمال اسم المفعول

وهو: ما دَلَّ على حَدَثٍ ومفعوله، كـ(مَضْرُوبٍ) و (مُكْرَمٍ)[٢].

ويعمل عَمَلَ فعلِ المفعولِ، وهو كاسم الفاعل؛ في أنه إن كان بأَلْ عَمِلَ مطلقاً[٣]، وإن كان مُجَرَّداً عَمِلَ بشرط الاعتماد وكَوْنِهِ للحال أو الاستقبال.

تقول: (زَيْدٌ مُعْطًى أَبُوهُ دِرْهَماً) الآنَ أو غَداً كما تقول: (زَيْدٌ يُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَماً) وتقول: (الْمُعْطَى كَفَافاً يَكْتَفِي)[٤]، كما تقول: (الَّذِي يُعْطَى أَوْ أُعْطِيَ) فالمعطى: مبتدأ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى (أل)، وكفافاً: مفعول ثان، ويكتفي: خبر.

وينفرد اسمُ المفعول[٥] عن اسم الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوعٌ به في

= فقد نصب (زناد راع) وهو معطوف على (وفضة) المجرور بإضافة (معلق) إليه ونظيره قول الآخر:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِينَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ عَمْرٍو أَخَا عَوْنِ بْنِ مِخْرَاقِ

فقد نصب (عبد عمرو) وهو معطوف بأو على (دينار) المجرور بإضافة (باعث) إليه.

(١) سورة الأنعام، الآية: ٩٦.

(٢) إنما مثل ههنا بمثالين ليشير إلى أنه لا فرق بين أن يكون مأخوذاً من الثلاثي على زنة مفعول وأن يكون مأخوذاً من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه بإبدال أوله ميماً مضمومة وفتح ما قبل آخره.

(٣) انظر في المراد بالإطلاق ههنا ما ذكرناه في مطلع باب إعمال اسم الفاعل.

(٤) هذا من أمثلة ابن مالك في الألفية.

(٥) في هذه المسألة تفصيل، وحاصله أن اسم الفاعل إما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل لازم، وإما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد لواحد، وإما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد لأكثر من واحد. =

المعنى، وذلك بعد تَحْوِيل الإسناد عنه إلى ضميرٍ راجعٍ للموصوف، ونَصْب الاسم على التشبيه.

تقول: (الوَرِع مَحْمُودَةٌ مَقَاصِدُهُ)، ثم تقول: (الوَرِعُ مُحْمُودٌ المَقَاصِدَ) بالنصب، ثم تقول: (الوَرِعُ مَحْمُودُ المَقَاصِدِ)(١) بالجرّ.

هذا باب أبنية مصَادِر الثلاثي

اعلم أن للفعل الثلاثي ثَلَاثَةَ أوزانٍ: فَعَلَ ـ بالفتح ـ ويكون مُتَعَدِّياً، كـ(ـضَرَبَهُ) وقَاصِراً، كـ(ـقَعَدَ)، وفَعِلَ ـ بالكسر ـ ويكون قاصراً، كـ(سَلِمَ) ومتعدِّياً،

= فإن كان مأخوذاً من فعل لازم كقائم وقاعد وجالس ونافذ ـ فإنه يجوز أن يضاف إلى مرفوعه بغير خلاف، تقول (محمد قائم الأب، ونافذ القول).

وإن كان مأخوذاً من مصدر فعل متعد لأكثر من مفعول واحد فإنه تمتنع إضافته إلى مرفوعه، وقد قيل: إن هذا المنع مجمع عليه بين النحاة، وفي كلام الشاطبي ما يفيد أن فيه خلافاً.

وإن كان اسم الفاعل مأخوذاً من مصدر فعل يتعدى لمفعول واحد كضارب وظالم؛ فقد اختلف النحاة في جواز إضافته إلى مرفوعه، فجمهورهم على أنه لا يجوز فيه ذلك مطلقاً، نعني سواء أحذف مفعوله أم ذكر، وسواء أمن اللبس أم لم يؤمن، واختار ابن مالك وفاقاً لأبي علي الفارسي أنه تجوز إضافته لمرفوعه بشرط أمن اللبس، سواء أذكر منصوبه بعد الإضافة أم حذف، واختار ابن عصفور وابن أبي الربيع أنه تجوز إضافته إلى مرفوعه بشرط أن يحذف منصوبه ولا يذكر في الكلام:

ويدل لصحة إضافته إلى مرفوعه وهو مأخوذ من مصدر فعل يتعدى لواحد قول الشاعر:

مَا الرَّاحِمُ القَلْبِ ظَلّاماً وَإِنْ ظُلِمَا ... وَلَا الكَرِيمُ بِمَنَّاعٍ وَإِنْ حُرِمَا

وهذا البيت يصلح دليلاً لمذهب ابن مالك ولمذهب ابن عصفور.

(١) يشترط في صحة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه أن يكون على وزنه الأصلي ـ وذلك بأن يكون على زنة مفعول إذا كان فعله ثلاثياً، ويكون على زنة مضارعه مع إبدال أوله ميماً مضمومة ـ فإن كان على غير ذلك ـ بأن كان على زنة فعيل، مثلاً ـ لم يجز عند الجمهور إضافته إلى مرفوعه.

كـ(ـعَلِمَهُ)، وفَعُلَ ـ بالضم ـ ولا يكون إلا قاصراً، كـ(ـظَرُفَ).

فأمَّا فَعَلَ وفَعِلَ المتعدِّيان فقياسُ مصدرهما[1] الفَعْلُ؛ فالأول كالأكْلِ والضَّرْبِ والرَّدِّ، والثاني: كالفَهْمِ واللَّثْمِ والأمْنِ.

(١) أريد أن أنبهك هنا إلى ثلاثة أشياء:

الأول: أن مراد النحويين من قولهم (قياس مصدر الثلاثي المتعدي أن يكون على وزن فعل ـ بفتح أوله وسكون ثانيه) أنك إذا وجدت فعلاً على هذا الوزن، ولم تجد له مصدراً مسموعاً عن العرب فإنك تأتي بمصدره على هذا الوزن، فأما إذا سمعت الفعل، وسمعت ـ مع ذلك ـ مصدره، وكان هذا المصدر الذي سمعته على غير هذا الوزن، فليس لك أن تعدل عن هذا المصدر المسموع وتجيء بالمصدر على الوزن القياسي، قال ذلك شيخ النحاة سيبويه، وقال الأخفش: وارتضى جمهور النحاة هذا القول فأقروه.

والفعل الثلاثي إما مفتوح العين، وإما مكسورها، وإما مضمومها، فأما المضموم فليس لنا به شأن الآن لأنه لا يكون متعدياً قط، وأما مفتوح العين ومكسورها فهما خمسة أبواب، ولن نلقي بالنا إلا إلى أربعة من هذه الأبواب، وهي باب نصر، وباب ضرب، وباب فتح ـ وثلاثتها لمفتوح العين، وباب علم، وهو أحد بابين لمكسور العين، وسنترك باب حسب لأن الأفعال التي وردت عليه قليلة لا تحتمل التفصيلات التي سنشير إليها.

الثاني: أن مراد المؤلف بقوله هنا (الثلاثي المفتوح العين) وقوله (الثلاثي المكسور العين) ما يشمل جميع أنواع الفعل، وهي السالم، والمهموز، والمضعف، والمثال، والأجوف، والناقص.

فمثال المتعدي من مفتوح العين ـ وهو يشمل ثلاثة أبواب كما علمت ـ أما من السالم فضرب يضرب ضرباً، ونصر ينصر نصراً، وفتح يفتح فتحاً، وأما من المهموز فأكل يأكل أكلاً، وأمر يأمر أمراً، وأخذ يأخذ أخذاً، وكذلك أبر النخلة يأبرها أبراً، وكذلك بدأه يبدؤه بدءاً، وكفأه يكفؤه كَفْـأً، ومثال المضعف منه شده يشده شداً ومده يمده مداً وحله يحله حلاً، ومثال المثال منه وعده يعده وعداً ووصفه يصفه وصفاً ووزنه يزنه وزناً، وكذلك وضعه يضعه وضعاً ووجأه يجؤه وَجْأً، ومثال الأجوف منه قاله يقوله قولاً وصام رمضان يصومه صوماً وسامه يسومه سوماً، وكذلك باعه يبيعه بيعاً وكاله يكيله كيلاً، ومثال الناقص منه حثا التراب يحثوه حثواً ودحا الأرض يدحوها دحواً، =

....

= وكذلك رماه يرميه رمياً وسقاه يسقيه سقياً، وكذلك نعى الميت ينعاه نعياً ورعاه يرعاه رعياً.

ومثال المتعدي من مكسور العين: أما السالم فقولهم فهم فهماً ولثم فاها ـ بالثاء المثلثة ـ لثماً، ومثال المهموز منه أمن أمناً ووطيء وَطْأً، ومثال المضعف منه مس الطيب مساً، ومثال المثال منه وهم وهماً، ومثال الأجوف منه خاف يخاف خوفاً، ومثال الناقص منه سليه سلواً (وأصل الياء في سليه واو، فلما وقعت متطرفة بعد كسرة قلبت ياء كما حدث في رضيه من الرضوان وفي شقي من الشقاوة).

الثالث: قد جاء مصدر الفعل الثلاثي المتعدي على أوزان كثيرة جداً غير فعل ـ بفتح أوله وسكون ثانيه ـ وقد يكون في إحصائها لك في هذا الموضع عسر، فوق أن في هذا تطويلاً قد يشق عليك، وهذا لا يمنع من أن نجيء لك بأمثلة من أشهر هذه الأوزان، وقبل أن نسرد عليك هذه الأوزان وأمثلتها ننبهك إلى أنه ربما جاء الوزن الذي نذكره مع مجيء الوزن القياسي أيضاً، وربما جاء الوزن وحده من غير أن يجيء الوزن القياسي.

فأما الفعل الثلاثي المتعدي الذي على وزن فعل ـ بفتح فائه وعينه معاً ـ فقد جاء مصدره على أوزان كثيرة، منها ما نذكره لك:

١ ـ جاء على وزن فعل ـ بضم الفاء وسكون العين ـ نحو كفر الصنيعة كفراً، وشكره شكراً، وذخر ماله ذخراً، وحزنه يحزنه ـ من باب نصر ـ حزناً، وعذره عذراً.

٢ ـ وجاء على وزن فعل ـ بفتح أوله وثانيه ـ نحو طلبه طلباً وسرقه سرقاً وجلبه جلباً وحَلبَ الناقة حَلَباً.

٣ ـ وجاء على وزن فعلان ـ بضم فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره ـ نحو غفر غفراناً، وشكر شكراناً، وسلاه سلواناً، وكفر صنيعه كفراناً.

٤ ـ وجاء على وزن فعلان ـ بكسر فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره ـ نحو حرمه حرماناً، وعصاه عصياناً، وهجره هجراناً.

٥ ـ وجاء على وزن فعلان ـ بفتح فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره ـ نحو لواه لياناً.

٦ ـ وجاء على فعالة ـ بكسر الفاء ـ نحو قرأ قراءة، وحرسه حراسة، وكلأه كلاءة، ورعاه يرعاه رعاية.

٧ ـ وجاء على فعالة ـ بضم أوله ـ نحو فجأه فجاءة.

٨ ـ وجاء على فعال ـ بفتح أوله ـ نحو بلا الرجل يبلوه بلاءً، وقضى حقه قضاء.

٩ ـ وجاء على فعول ـ بضم أوله وثانيه ـ نحو جحده جحوداً، ودحره دحوراً، وعلاه =

وأما فَعِلَ القاصِرُ، فقياسُ مصدره الفَعَلُ، كالفَرَح، والأشَر والجَوى والشَّلَل، إلاّ إن دَلَّ على حِرْفَةٍ، أو وِلاَيَةٍ فقياسُهُ الفِعَالَةُ، كوَلِيَ علَيهم وِلاَية[1].

وأما فَعَلَ القاصِرُ، فقياسُ مصدره الفُعُولُ، كالقُعُود، والجُلُوس، والخُرُوج، إلاّ إن [2]دَلَّ على امتناع، فقياسُ مصدره الفِعَالُ كالإباءِ والنِّفَارِ، والجِمَاحِ، والإبَاقِ، أو على تقلُّبٍ فقياسُ مَصْدَرِهِ الفَعَلاَنُ كالجَوَلاَنِ، والغَلَيَانِ، أو على داء فقياسُه الفُعَالُ كَمشَى بَطْنُهُ مُشاءً، أو على سَيْرٍ فقياسُه الفَعِيل كالرَّحِيلِ والذَّمِيلِ، أو على صَوْتٍ فقياسُه الفُعَالُ أو الفَعِيلِ كالصُّرَاخِ والعُوَاءِ والصَّهِيلِ والنَّهِيقِ والزَّئِيرِ، أو على

= علواً وشكره شكوراً وكفره كفوراً ووقد النار وُقوداً ونهكه نهوكاً ووَرَد الماء وُرُوداً.

وأما الفعل الثلاثي المتعدي الذي على وزن فعل ـ بفتح الفاء وكسر العين ـ فقد جاء مصدره على أوزان كثيرة نذكر لك منها ما يلي:

١ ـ جاء على فعل ـ بكسر فسكون ـ نحو علمه علماً وحفظه حفظاً.

٢ ـ وجاء على فعول ـ بضم أوله وثانيه ـ نحو ركب الدابة، ركوباً.

٣ ـ وجاء على فعلان ـ بكسر أوله وسكون ثانيه ـ نحو نسيه نسياناً.

٤ ـ وجاء على فعل ـ بضم فسكون ـ نحو رهبه رهباً، وشرب الماء شرباً.

٥ ـ وجاء على فعالية ـ بفتح أوله ـ نحو كرهه كراهية.

(١) المشهور أن فعل الحرفة والولاية من باب فعل ـ بفتح العين ـ وأما ولي فنادر وبقي أن يقول: وإلا إن دل على لون فإن مصدره يكون على فعلة ـ بضم فسكون ـ كسمرة وحمرة وصفرة وخضرة وأدمة، وإلا إن دل على معنى ثابت فإن مصدره يكون على فعولة ـ بضم أوله وثانيه ـ كاليبوسة، وإلا إن كان علاجاً ووصفه على زنة فاعل فإن مصدره حينئذ يكون على زنة الفعول ـ بضم أوله وثانيه ـ نحو قدم من سفره قدوماً وصعد في الجبل صعوداً، ولصق به لصوقاً، وعسل بالشيء ـ بمعنى لزمه ـ عسولاً.

(٢) وقد جاء مصدر فعل ـ بفتح العين ـ اللازم على غير الفعول كثيراً: من ذلك قام قياماً، وطغى طغياناً، ولها لهواً، وفسد فساداً، وصلح صلاحاً، وبغى عليهم يبغي بغياً، وماج البحر يموج موجاً وموجاناً، ورجح الشيء يرجح ـ بتثليث عين مضارعه ـ رجوحاً ورجحاناً ورجحاً ـ بضم أوله ـ ورزح الرجل رزحاً ورزاحاً ورزوحاً: إذا سقط من الإعياء، ورشح عرقه يرشح رشحاً ورشحاناً: ندي، وفاحت ريحه تفوح وتفيح فوحاً وفيحاً وفوحاناً وفؤوحاً: تضوعت.

حِرْفَةٍ أو وِلَايَة فقياسُه الفِعَالَةُ كتَجَرَ تِجَارَةً وخَاطَ خِيَاطَةً، وسَفَرَ بينهم سِفَارَةً إذا أَصْلَحَ.

وأما فَعُلَ ـ بالضّمّ ـ فقياسُ مصدَره الفُعُولَةُ كالصُّعُوبَةِ والسُّهُولَةِ والعُذُوبَةِ والمُلُوحَةِ، والفَعَالَةُ كالبَلَاغَةِ والفَصَاحَةِ والصَّرَاحَةِ.

وما جاء مخالفاً لما ذكرناه، فبابُه النَّقْلُ.

كقولهم في فَعَلَ المتعدِّي: جَحَدَهُ جُحُوداً، وشَكَرَهُ شُكُوراً وشُكْرَاناً، وقالوا (جَحْداً) على القياس.

وفي فَعَلَ القاصِرِ: مَاتَ مَوْتاً، وفَازَ فَوْزاً، وحَكَمَ حُكْماً، وشَاخَ شَيْخُوخَةً، ونَمَّ نَمِيمَةً، وذَهَبَ ذَهَاباً.

وفي فَعِلَ القاصرِ: رَغِبَ رُغُوبَةً، ورَضِيَ رِضاً، وبَخِلَ بُخْلاً، وسَخِطَ سُخْطاً ـ بضم أوّلهما وسكون ثانيهما ـ وأما البَخَلَ والسَّخَطُ ـ بفتحتين ـ فعلى القياس كالرَّغَبِ.

وفي فَعُلَ نحو: حَسُنَ حُسْناً، وقَبُحَ قُبْحاً.

وذكر الزجاجيُّ وابن عصفور أنّ الفُعْلَ [١] قياسٌ في مصدرِ فَعُلَ، وهو خِلَافُ ما قاله سيبويه.

* * *

(١) وقع في نسخة هذا المتن وفي نسخ التصريح المطبوعة كلها (أن الفعلة) وهو تحريف، وقد نقل الأشموني هذه العبارة في تنبيهاته كعادته، وقال فيها (أن الفعل كالحسن إلخ) فارجع إليها إن شئت، ثم نقول: قد جاء الفعل ـ بضم الفاء وسكون العين ـ مصدر الفعل ـ بضم العين ـ كثيراً، من ذلك حسن حسناً، وقبح قبحاً، وبعد ـ بضم العين، إحدى لغتين في هذا الفعل ـ بعداً، وقرب قرباً، وعنف عنفاً، وخرق خرقاً، وحمق حمقاً.

هذا باب مصادر غير الثلاثي

لا بُدَّ لكلِ فِعْلٍ غَيْرِ ثلاثي من مصدر مَقِيسٍ.

فقياس فَعَّلَ - بالتشديد - إذا كان صحيح اللام التَّفْعِيلُ كالتَّسْلِيم والتَّكْلِيم والتَّطْهِير، ومُعْتَلُّهَا كذلك، ولكن تُحْذَف ياءِ التفعيل وتُعَوَّضُ منها التّاء؛ فيصير وزنه تَفْعِلَة[1] كالتَّوْصِيَةِ والتَّسْمِيَةِ والتَّزْكِيَةِ.

وقياسُ أَفْعَلَ إذا كان صحيح العين الإِفْعَالُ كالإِكْرَام والإِحْسَان ومُعْتَلُّها كذلك، ولكن تُنْقَلُ حركتُهَا إلى الفاء، فتُقْلَبُ ألفاً، ثم تحذف الألِفُ الثانية وتُعَوَّضُ عنها التّاء، كأَقَامَ إِقَامَةً، وأَعَانَ إِعَانَةً، وقد تُحْذَف التاء، نحو: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾[2].

وقياسُ ما أوّلُه همزةُ وَصْلٍ أن تَكْسِرَ ثَالِثَهُ وتزيد قبل آخره ألفاً، فينقلب مصدراً[3]، نحو: اقْتَدَرَ اقْتِدَاراً، واصْطَفَى اصْطِفَاءً، وانْطَلَقَ انْطِلَاقاً، واسْتَخْرَجَ

---

(١) التفعِلة تأتي مصدراً لفعّل المضعف العين: لزوماً إن كان الفعل معتلاً كما قال المؤلف، وما جاء منه على غير هذا الوجه كالتنزي فشاذ، وكثيراً إن كان الفعل مهموز اللام نحو جزأ تجزئة ونبأ تنبئة ووطّأ تَوْطِئة، وقليلاً إن كان الفعل سالماً نحو قدّم تقدمة وجرب تجربة.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٧٣، سورة النور، الآية: ٣٧، وحذف التاء على ضربين: كثير فصيح، وقليل غير فصيح؛ فأما الكثير الفصيح ففيما إذا أضيف المصدر؛ لأن المضاف إليه يقوم مقام التاء، وذلك كما في الآية الكريمة التي تلاها المؤلف، وكما في الحديث (كاستنار البدر) والأصل وإقامة الصلاة وكاستنارة البدر، وأما القليل غير الفصيح ففيما إذا لم يضف المصدر، وذلك كما حكاه الأخفش من قولهم: أجاب إجاباً.

(٣) بشرط ألا يكون أصله تفاعل نحو تطاير ولا تفعل نحو تطير، فإذا كان أصله أحدهما وأدغمت التاء فيما يليها؛ واجتلبت همزة وصل للتوصل إلى النطق بالساكن فإنك لا تزيد ألفاً قبل آخره ولا تكسر ثالثه؛ فتقول في تطاير: اطاير يطاير اطايراً وتقول في تطير: اطير يطير اطيراً. هذا، ولا يكون المبدوء بهمز الوصل إلا خماسياً، مثل: انكسر واجتمع، أو سداسياً، مثل: استغفر واحلولى، وجملة ما يرد عليه من الأوزان خمسة وعشرون وزناً.

اسْتِخْرَاجاً، فإن كان استفعل مُعْتَلّ العين عُمِلَ فيه ما عُمِل في مصدر أَفْعَلَ المعتلّ العين؛ فتقول: اسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً، واسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً[1].

وقياسُ تَفَعْلَلَ وما كان على وَزْنِهِ أن يُضَمَّ رابعهُ؛ فيصير مصدراً كتَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً، وتَجَمَّلَ تَجَمُّلاً، وتَشَيْطَنَ تَشَيْطُناً، وتَمَسْكَنَ تَمَسْكُناً، ويجب إبدال الضمّة كسرةً إن كانت اللّام ياء، نحو: التَّوَانِي والتَّدَانِي[2].

وقياسُ فَعْلَلَ وما أُلحِق به: فَعْلَلَةٌ كدَحْرَجَ دَحْرَجَةً، وزَلْزَلَ زَلْزَلَةً، وبَيْطَرَ بَيْطَرَةً، وحَوْقَلَ حَوْقَلَةً، وفِعْلَالٌ - بالكَسر - إن كان مضاعفاً كزِلزَالٍ ووِسْوَاسٍ، وهو في غير المضاعف: سماعي، كسَرْهَفَ سِرْهَافاً، ويجوز فتحُ أول المضاعف، والأكثر أن يُعْنَى بالمفتوح اسمُ الفَاعِلِ، نحو: ﴿مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ﴾[3]، أي: المُوَسْوِسِ.

وقياس فَاعَلَ كضَارَبَ وخَاصَمَ وقَاتَلَ الْفِعَالُ والمُفَاعَلَةُ، ويمتنع الفِعَالُ فيما فاؤه ياء، نحو يَاسَرَ وَيَامَنَ، وشَذَّ ياومَهُ يِوَاماً.

وما خرج عما ذكرناه فشاذ، كقولهم: كَذَّبَ كِذَّاباً، وقوله:

٣٧٨ - *فَهْيَ تُنَزِّي دَلْوَهَا تَنْزِيًّا *

---

(١) وقد جاء في كلمات على زنة مصدر الصحيح تنبيهاً على الأصل، مثل قولهم: أغيمت السماء إغياماً، واستحوذ عليهم الشيطان استحواذاً.

(٢) إنما قلبت الضمة كسرة للمحافظة على سلامة الياء، وبقائها بدون قلب؛ لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لوجب قلب الياء واواً لمناسبة الضمة، ولم يرتضوا هذا لأنه يؤدي إلى وجود ما لا نظير له في كلامهم، وهو أن تقع واو مضموم ما قبلها في آخر الاسم المعرب.

(٣) سورة الناس، الآية: ٤، ومن مجيء المفتوح مصدراً قول الأعشى ميمون بن قيس.

تَسْمَعُ لِلْحَلْيِ وَسْواساً إِذَا انْصَرَفَتْ ... كَمَا اسْتَعَانَ بِرِيحٍ عِشْرِقٌ زَجِلُ

٣٧٨ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وقد استشهد به كثير من النحاة ولم ينسبوه، وهو في اللسان (مادة نزا) غير منسوب أيضاً، وما ذكره المؤلف ههنا إحدى الروايات في بيت من مشطور الرجز، وبعده قوله: =

وقولهم: تَحَمّلَ تِحِمَّالاً، وتَرَامَى القَوْمُ رِمِّيًا، وحَوْقَلَ حِيقَالاً، واقْشَعَرَّ قُشَعْرِيرَةً، والقياسُ: تَكْذِيباً، وتَنْزِيَةً، وتَحَمُّلاً، وتَرَامِياً، وحَوْقَلَةً، واقْشِعْرَاراً.

* * *

فصل: ويُدَلُّ على المرة من مصدر الفعل الثلاثي بفَعْلَةٍ ـ بالفتح ـ كجَلسَ جَلْسَةً، ولَبِسَ لَبْسَةً[1]، إلاّ إن كان بناء المصدر العام عليها؛ فيدل على المرة منه بالوصف، كرَحِمَ رَحْمَةً واحدةً.

ويُدَلُّ على الهيئة بِفِعْلَةٍ ـ بالكسر ـ كالْجِلْسَة والرِّكْبَة والقِتْلَة، إلاّ إن كان بناءُ

= * كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةٌ صَبِيًّا *

اللغة: (تنزي) ـ بضم حرف المضارعة وتشديد الزاي ـ أي: تحرك (شهلة) الشهلة: العجوز.

المعنى: وصف الراجز امرأة بأنها تحرك دلوها عند الاستقاء ليمتلىء ماء حركة ضعيفة فترفعه وتخفضه، تحريكاً مماثلاً لتحريك المرأة العجوز صبيها عند ترقيصها إياه.

الإعراب: (هي) ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع (تنزي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ (دلوها) دلو: مفعول به لتنزي منصوب بالفتحة الظاهرة، ودلو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (تنزياً) مفعول مطلق عامله تنزي منصوب بالفتحة الظاهرة (كما) الكاف حرف جر، وما: مصدرية (تنزي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل (شهلة) فاعل تنزي مرفوع بالضمة الظاهرة (صبياً) مفعول به لتنزي منصوب بالفتحة الظاهرة، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لتنزياً الذي هو مصدر، وتقدير الكلام: تنزي دلوها تنزياً مشابهاً لتنزية شهلة صبياً.

الشاهد فيه: قوله: (تنزياً) حيث ورد مصدر الفعل الذي بوزان فعل ـ بتضعيف العين ـ من معتل اللام، على مثال التفعيل، كما يجيء من الصحيح اللام، وذلك شاذ، وإنما قياسه أن يجيء على تفعلة؛ فيقال التنزية كما يقال التزكية والتوصية والتسمية والتعمية والترضية والتعدية.

(١) وشذ من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم: أتيته إتيانة، ولقيته لقاءة.

المصدر العامُّ عليها؛ فيُدَلُّ على الهيئة بالصفة ونحوها، كنَشَدَ الضّالة نِشْدَةً عظيمةً(١).

والمرة من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدره القياسي كانْطِلاَقَةٍ واسْتِخْرَاجَةٍ فإن كان بناء المصدر العام على التاء دُلَّ على المرة بالوصف، كإقَامَةٍ وَاحِدَةٍ واسْتِقَامَةٍ وَاحِدَةٍ.

ولا يُبْنَىٰ من غير الثلاثي مَصْدَرٌ للهيئة، إلاّ ما شَذَّ من قولهم: اخْتَمَرَتْ خِمْرَةً،

---

(١) اعلم أولاً أن اسم المرة لا يشتق من كل مصدر، بل يشتق من مصادر الأفعال الدالة على عمل من أعمال الجوارح الظاهرة كالمشي والجلوس والقيام والوقوف أما الأفعال التي تدل على عمل من أعمال الجوارح الباطنة كالعلم والجهل، أو التي تدل على أوصاف جبلية ثابتة كالحسن والظرف والجبن والبخل والكرم فلا يشتق من مصادرها اسم للمرة.
ثم اعلم ثانياً أنه لا فرق في المصدر الذي تأخذ منه اسم المرة أو اسم الهيئة بين المصدر الخالي من الزيادة كالضرب والفتح والمصدر المشتمل على حرف من حروف الزيادة كالجلوس والقعود واللقاء والزفير، بل تأخذهما من المصدر الخالي من الزيادة بفتح أوله وزيادة تاء في آخره حين تريد المرة. وبكسر أوله وزيادة التاء في آخره حين تريد الهيئة، وتأخذهما من المصدر المشتمل على زيادة بطرح الزيادة أولاً ثم بفتح أول الحروف الأصلية وزيادة التاء عند إرادة المرة، وبطرح الزيادة وكسر أول الحروف الأصلية وزيادة التاء عند إرادة الهيئة.
ثم اعلم ثالثاً أنه إذا كان لفعل واحد مصدران أحدهما قياسي والآخر سماعي مثل أمره بأمره أمراً وإمارة فإن المعتبر هو المصدر القياسي دون السماعي، وكذلك إن كان له مصدران قياسيان أحدهما غالب والآخر قليل أو كان له مصدران سماعيان فإن المعتبر هو الغالب منهما.
ثم اعلم أنه إذا كان المصدر المسموع مبنياً من أول الأمر على التاء فإن كان أوله مفتوحاً كرحمة ورأفة وخشية دلـت على المرة بالوصف وعلى الهيئة بكسر أوله، وإن كان أوله مكسوراً كدربة ـ وهي الحذق ـ وكنشدة دللت على المرة بفتح أوله وعلى الهيئة بالوصف، وإن كان أوله مضموماً نحو الكدرة والحمرة فتحت أوله عند إرادة المرة وكسرته عند إرادة الهيئة، وهذا هو الصواب في هذه المسألة.

وانْتَقَبَتْ نِقْبَةً، وتَعَمَّمَ عِمَّةً، وَتَقَمَّصَ قِمْصَةً [١].

* * *

هذا باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المُشَبَّهات بها

يأتي وَصْفُ الفاعل من الفعل الثّلاثي المجرّد على فاعِلٍ بكثرة في فَعَلَ ـ بالفتح ـ متعدّياً كان كضَرَبَه وقَتَلَه، أو لازماً كذَهَب وغَذَا ـ بالغين والذال المعجمتين ـ بمعنى سال [٢]، وفي فَعِلَ بالكسر متعدياً كأَمِنَهُ وشَرِبَهُ ورَكِبَهُ، ويقلُّ في القاصر، كسَلِمَ، وفي فَعُلَ بالضم، كفَرُهَ.

وإنما قياس الوصف من فَعِلَ اللاّزم: فَعِلٌ في الأعْرَاضِ، كفَرِحٍ وأشِرٍ [٣]، و أفْعَلُ في الألوان والخِلَق، كأخْضَرَ، وأسْوَدَ، وأكْحَلَ [٤]، وألْمَى [٥]، وأعْوَرَ

---

(١) معنى اختمرت غطت رأسها بالخمار ـ بكسر الخاء المعجمة ـ ومعنى انتقبت غطت وجهها بالنقاب ـ بكسر النون ـ وإنما لم يؤخذ من مصدر غير الثلاثي اسم للهيئة لأنه يترتب على ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد إلى إثباته فيها، ألا ترى أن في مصدر غير الثلاثي زيادة كالألف والنون في الانفعال والألف والتاء في الافتعال والألف والسين والتاء في الاستفعال، وأن هذه الزيادات قد قصدوا إلى زيادتها لأغراض معنوية؛ فإذا أردت أن تبني زنة للهيئة كما فعلت في الثلاثي كان مما لابد منه أن تحذف هذه الزيادات فتهدم البناء الذي أسس على غرض، ومن أجل هذا اجتنبوا القصد إلى بناء خاص بالهيئة من غير الثلاثي، واكتفوا بنفس المصدر الأصلي مع الوصف إن دعت الحال إليه.

(٢) إنما نص المؤلف في هذا الفعل على معناه لأنه يأتي لازماً ويأتي متعدياً، تقول (غذا الماء) أي سال، و(غذا العرق) أي سال دماً، و(غذا البول) أي انقطع، و(غذا الشيب) أي أسرع، وهو في كل هذه المعاني لازم، وتقول (غذا الطعام الصبي) كما تقول (غذوت الصبي باللبن) فيكون متعدياً، واسم الفاعل منه في الحالين (غاذ) على زنة فاعل، فنص المؤلف على المعنى ليجعله من قسم اللازم الذي الكلام فيه.

(٣) الأشر ـ بفتح الهمزة وكسر الشين ـ الذي لا يحمد النعمة والعافية.

(٤) الأكحل: أسود العينين من غير اكتحال.

(٥) الألمى: أسود حمرة الشفتين.

وأَعْمَى، و فَعْلَانُ فيما دَلَّ على الامتلاء وحَرَارَة الباطن، كشَبْعَان، ورَيَّان، وعَطْشَان(١).

وقياسُ الوصف من فَعُلَ ـ بالضّمّ ـ فَعِيلٌ كظَرِيف وشَرِيف، ودونه فَعْلٌ كشَهْمٍ وضَخْم، ودونهما أَفْعَلُ كأَخْطَب(٢) إذا كان أحمر إلى الكُدْرَة، و فَعَلٌ كبَطَلٍ وحَسَنٍ، وفَعَالٌ ـ بالفتح ـ كجَبَان، و فُعَالٌ ـ بالضّمّ ـ كشُجَاع، وفُعُل كجنُب، وفِعْل كعِفْرٍ: أي شُجَاع ماكر.

وقد يَسْتَغْنُونَ عن صيغة فَاعِلٍ من فَعَل ـ بالفتح ـ بغيرها كشَيْخٍ وأَشْيَب وطَيِّب وعَفِيفٍ(٣).

تنبيه(٤): جميعُ هذه الصّفاتِ صفَاتٌ مُشَبَّهة؛ إلا فَاعِلاً كضَارِب وقَائِم، فإنه

---

(١) الأول والثاني: من هذه الأوصاف يدلان على الامتلاء، والثالث يدل على حرارة الباطن، ومثله ظمآن وصديان.

(٢) قال الشيخ خالد في التصريح: إنه بالخاء والظاء المعجمتين، ولم أجد فيما بين يدي من معاجم اللغة ـ ومنها الصحاح والقاموس والأساس واللسان والنهاية ـ هذه المادة مطلقاً ـ ووجدت في اللسان: (الخطبة ـ بالخاء المعجمة والطاء المهملة ـ الخضرة، وقيل: غبرة ترهقها خضرة، والفعل من ذلك كله خطب خطباً ـ مثل فرح فرحاً ـ فهو أخطب، وقيل: الأخطب الأخضر يخالطه سواد) اهـ؛ فلعل ما في التصريح سبق قلم.

(٣) تفصيل هذه المسألة أنهم قد يجيئون بصيغة فاعل ولا يجيئون بصيغة أخرى كضارب وقاتل، وقد يهملون صيغة فاعل ويجيئون بغيرها كالأمثلة الأربعة التي ذكرها المؤلف فإنهم لم يقولوا شائخ ولا شائب ولا طايب ولا عاف، وقد يجيئون بصيغة فاعل وغيرها أيضاً كما قالوا: مال يميل فهو مائل وأميل، فهذه ثلاثة أحوال.

(٤) ههنا ثلاثة أمور يجب أن ننبهك إليها:

الأول: أن الأصل في صيغة فاعل أن تكون اسم فاعل، وأن تكون دالة على الحدوث، والأصل فيما عداها من الصيغ المذكورة أن تكون صفة مشبهة، وأن تكون دالة على الثبوت، وقد يقصد من اسم الفاعل الدلالة على الثبوت كالصفة المشبهة وحينئذ يأخذ حكم الصفة المشبهة؛ فيضاف إلى مرفوعه كطاهر القلب وشاحط الدار، والأصل طاهر قلبه وشاحطة داره، وقد يقصد من الصفة المشبهة الدلالة على الحدوث كاسم الفاعل، وحينئذ تكون اسم فاعل.

=

اسمُ فاعِلٍ، إلاّ إذا أُضِيف إلى مَرْفُوعِه، وذلك فيما دَلّ على الثّبوت ـ كـ(طَاهِرِ القَلْبِ)، و (شَاحِطِ الدَّارِ)، أي: بعيدها ـ فَصِفَةٌ مشبّهة أيضاً.

* * *

فصل: ويأتي وَصْفُ الفاعل من غير الثّلاثي المجرّد بلفظ مضارعه، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكانَ حرفِ المُضَارعة، وكسرِ ما قبلَ الآخِرِ مطلقاً، سواء كان مكسوراً في المضارع، كـ(مُنْطَلِق) و (مُسْتَخْرِج) أو مفتوحاً كـ(مُتَعَلِّم) و (مُتَدَحْرِج).

* * *

هذا باب أبنية أسماء المفعولين

يأتي وَصْفُ المفعول من الثلاثي المجرّد على زنة مَفْعُولٍ، كـ(مَضْرُوب) و (مَقْصُود)، و (مَمْرُور به)[1]، . . . .

الأمر الثاني: هل يختص وزن فاعل من بين أسماء الفاعلين بجواز قصد الثبوت منه؟ على معنى أن ذلك لا يتأتى في أسماء الفاعلين من غير الثلاثي كما هو ظاهر عبارة المؤلف؟ والجواب عن ذلك أن قصد الثبوت لا يختص بما كان على زنة فاعل من أسماء الفاعلين، بل يجري في أسماء الفاعلين من غير الثلاثي، ومما يدل على ذلك أن المؤلف نفسه قد مثل للصفة المشبهة (ص:٢٣٨) بمستقيم الرأي ومعتدل القامة، وذلك صريح في أن زنة اسم الفاعل من غير الثلاثي تكون أحياناً صفة مشبهة.

الأمر الثالث: إذا قصد من الصفة المشبهة الدلالة على الحدوث كاسم الفاعل، هل يجب أن تحول إلى صيغة فاعل أم يجوز بقاء زنتها مع ذلك القصد؟ والجواب عن هذا أن ننبئك أنه تبين لنا بعد طويل البحث أنه لا يجب عليك إذا قصدت مجرد الدلالة على هذا الحدوث أن تحولها إلى صيغة فاعل، أما إذا قصدت ـ مع ذلك ـ التنصيص على هذا القصد فإنه يجب عليك أن تحولها إلى صيغة فاعل، وذلك يفهم من قول الرضي: (ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث) اهـ كلامه.

(١) لما كان اسم المفعول يؤخذ من الفعل المتعدي بغير حاجة إلى ظرف أو جار ومجرور، ولا يؤخذ من الفعل اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور، جاء المؤلف بالمضروب والمقصود من غير أن يذكر معهما الجار والمجرور، لأن فعليهما متعديان، وجاء بالممرور مع الجار والمجرور لأن فعله لازم.

ومنه مَبِيعٌ، ومَقُولٌ، ومَرْمِيٌّ، إلاّ أنّها غُيِّرت[١].

ومن غيره بلفظ مُضَارعه، بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة، وإن شئت فقل: بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر، نحو: المال مُسْتَخْرَجٌ، وزَيْدٌ مُنْطَلَقٌ به.

وقد ينوب فَعِيلٌ عن مفعول، كـ(دَهِين) و (كَحِيلٍ) و (جَرِيح) و (طَرِيح)، ومَرْجِعُه إلى السّماع، وقيل: ينقاس فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى فاعل، نحو: قَدَرَ ورَحِمَ، لقولهم: قَدِير ورَحِيم[٢].

* * *

هذا باب إعمال الصفة المشبّهة باسم الفاعل المتعدّي إلى واحد

وهي: الصفةُ التي اَسْتُحْسِنَ فيها أن تُضَافَ لما هو فاعل في المعنى، كـ(حَسَنِ الوَجْهِ) و (نَقِيِّ الثَّغْرِ) و (طَاهِرِ العِرْضِ).

فخرج نحو: (زَيْدٌ ضَارِبٌ أبُوهُ) فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة؛ لئلا تُوهِمَ الإضافة إلى المفعول، ونحو: (زيد كاتب أبوه) فإن إضافة الوصف فيه وإن كانت لا تمتنع لعدم اللَّبْسِ، لكنّها لا تحسن؛ لأن الصفة لا تُضَاف لمرفوعها، حتى يُقَدَّرَ تحويلُ إسنادِها عنه إلى ضمير موصوفها، بدليلين: أحدهما: أنه لو لم يقدّر كذلك لزم إضافة الشّيء إلىٰ نفسه. والثاني: أنهم يُؤَنِّثُونَ الصفة في نحو: (هِنْدٌ

---

(١) أصل مبيع مبيوع ـ على زنة مفعول ـ فنقلت الضمة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلها وهو الباء، فالتقى ساكنان الياء والواو، فحذفت الواو للتخلص من التقاء الساكنين، ثم قلبت ضمة الباء كسرة لتصح الياء. وأصل مقول مقوول ـ على زنة مفعول ـ فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فالتقى ساكنان، فحذفت الواو الزائدة، على ما نرجحه، للتخلص من التقاء الساكنين، وسيأتي في باب الإبدال تتمة لهذا البحث. وأصل مرمي مرموي، فلما اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، ثم قلبت ضمة الميم كسرة لمناسبة الياء.

(٢) هذا تمثيل للمنفي، وأما ما ليس له فعيل بمعنى فاعل فكجريح وقتيل.

حَسَنَةُ الوَجْهِ)؛ فلهذا حسن أن يقال: (زيد حسن الوجه)؛ لأن مَنْ حَسُنَ وَجْهُهُ حَسُنَ أن يسند (الْحُسْنُ) إلى جملته مجازاً، وقَبُحَ أن يقال: (زيد كاتب الأب)؛ لأن مَنْ كَتب أبوه لا يحسن أن تُسْنَدَ الكتابةُ إليه، إلاّ بمجاز بعيد.

وقد تبيّن أن العلم بحسن الإضافة، موقوفٌ على النّظر في معناها، لا على معرفة كونها صفة مُشَبَّهَة، وحينئذ فلا دَوْرَ في التّعريف المذكُور كما تَوَهَّمَه ابنُ الناظمِ.

* * *

فصل: وتختصُّ هذه الصفةُ عن اسم الفاعل بخمسة أُمُور:

أحدها: أنها تُصَاغ من اللاّزم دون المتعدِّي، كـ(حَسَن) و (جَمِيل)، وهو يُصَاغ منهما، كقَائِم وضَارِب.

الثاني: أنَّها للزمن الحاضر الدائم، دون الماضي المنقطع والمستقبل، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

الثالث: أنها تكون مُجَارِيةً للمضارع في تحركه وسكونه، كـ (طَاهِرِ القَلْبِ) و (ضَامِرِ البَطْنِ) و (مُسْتَقِيم الرَّأْي) و (مُعْتَدِلِ القامَة) وَغَيْرَ مُجَارية له، وهو الغالبُ في المبنية من الثلاثي كـ(حَسَن)، و (جَمِيل)، و (ضَخْم)، و (مَلآن) ولا يكونُ اسمُ الفاعل إلاّ مُجَارياً له.

الرابع: أن منصوبها لا يَتَقَدَّمُ عليها، بخلاف منصوبه، ومن ثَمَّ صَحَّ النّصبُ في نحو (زَيْداً أنَا ضَارِبُه) وامتنع في نحو: (زَيْدٌ أبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ).

الخامس: أنَّه يلزم كون معمولها سَبَبِيًّا، أي: متّصلاً بضمير موصوفها، إما لفظاً، نحو: (زيد حَسَنٌ وَجْهُه)، وإما مَعْنًى، نحو: (زَيْدٌ حَسَنُ الوَجْهُ)، أي: منه، وقيل: إن (أل) خَلَفٌ عن المضاف إليه، وقولُ ابن النّاظم: (إن جواز[1] نحو: «زَيْدٌ

---

(١) قد صح عن العرب أنهم يقولون نحو (زيد بك فرح) وزيد في هذا المثال مبتدأ خبره قولك فرح، وبك: جار ومجرور متعلق بفرح، وبالتأمل في هذا المثال نجد أن قولهم (فرح) صفة مشبهة، وأن (بك) معمولها، وأنه غير سببي؛ لأنه ليس اسماً ظاهراً مضافاً=

بِكَ فَرِحٌ» مُبْطِلٌ لعموم قوله إن المعمول لا يكون إلا سَبَبِيًّا مؤخراً). مردودٌ؛ لأنَّ المُرَادَ بالمعمول ما عملُهَا فيه لحقِّ الشَّبَهِ، وإنّما عملُهَا في الظّرف بما فيها من معنى الفعل، وكذا عملها في الحال، وفي التّمييز، ونحو ذلك.

* * *

فصل: لمعمول هذه الصفة ثلاثُ حالاتٍ: الرفعُ على الفاعلية، وقال الفارسي: أو على الإبدال من ضميرٍ مستترٍ في الصّفة، والخفضُ بالإضافة، والنصبُ على التّشبيه بالمفعول به، إن كان معرفةً، وعلى التّمييز إن كان نكرة، والصّفة مع كلٍّ من الثّلاثة، إما نكرة، أو معرفة، وكلٌّ من هذه الستة للمعمول معه ستُّ حالاتٍ، لأنّه إما بأل، كـ(ـالْوَجْه)، أو مضاف لما فيه أل كـ(وَجْه الأبِ)، أو مضاف للضّمير كـ(ـوَجْهه)، أو مضاف لمضاف للضّمير كـ(ـوَجْه أَبِيهِ) أو مجرّد كـ(ـوَجْه) أو مضاف إلى المجرّد كـ(ـوَجْه أب)؛ فالصّور ستٌّ وثلاثون، والممتنع منها أربعةٌ، وهي: أن تكون الصّفة بأل والمعمول مجرداً منها ومن الإضافة إلى تاليها، وهو مخفوض، كـ(ـالْحَسن وَجْهِه) أو (وَجْهِ أَبِيهِ) أو (وَجْهٍ) أو (وَجْهِ أبٍ).

= إلى ضمير يعود إلى الموصوف الذي هو زيد، وقد تقدم على الصفة كما هو ظاهر، وقد فهم ابن الناظم أن قول والده والنحاة من قبله إن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً، وإنه لا يجوز أن يتقدم عليها ـ جارٍ على عمومه، وأن كل معمول لها ينبغي فيه هذان الأمران، وعلى هذا اعترض على النحاة بالمثال المذكور؛ لأنه لم يتفق فيه أحد الأمرين، وقد أجاب المؤلف وغيره على ابن الناظم بأن قول والده والنحاة ليس جارياً على عمومه، بل المراد معمول خاص، وهو المعمول الذي تعمل فيه الصفة المشبهة بسبب مشابهتها لاسم الفاعل الذي يعمل بالحمل على الفعل المضارع ـ وهو الفاعل والمفعول ـ فأما غير ذلك من المعمولات ـ ومنها الجار والمجرور ـ فإنها تعمل فيه بما تتضمنه من معنى الفعل، وذلك لا يشترط فيه أن يكون سببياً، ولا يلزم فيه أن يتأخر عنها؛ لأنه يكتفي بأدنى رائحة الفعل، حتى إنه ليتعلق بالجامد والمتصرف وبالمتعدي والقاصر من الأفعال ويتعلق بالحروف المشبهة بالفعل في المعنى مثل (كأن) الدال على معنى أشبه ومثل (ما) الدال على معنى أنفي، فلأن يتعلق بالصفة المشبهة ـ مع أنها كالفعل في الأخذ من مصدره ـ أحق وأولى.

هذا باب التّعَجُّبِ[1]

وله عبارات كثيرة، نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ﴾[2]، «سُبْحَانَ اللّهِ إِنَّ المُؤْمِنَ لاَ يَنْجُس» لِلّهِ دَرُّهُ فَارِساً[3]!.

والمُبَوَّبُ له منها في النحو اثنتان:

إحداهما: ما أَفْعَلَهُ، نحو (ما أَحْسَنَ زَيْداً).

فأمّا (ما) فأجمعوا على اسميّتها؛ لأنَّ في (أَحْسَنَ) ضميراً يعود[4] عليها،

(١) لم يذكر المؤلف تعريف التعجب، وقد عرفه بعضهم بأنه (انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه) ولعل هذا معناه اللغوي، أما معناه الاصطلاحي فهو ما ينسب إلى ابن عصفور من أن التعجب هو (استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن أمثاله أو قل نظيره فيها) فقولنا (استعظام زيادة) كالجنس في التعريف، وقولنا (في وصف الفاعل) قيد يخرج به الزيادة في وصف المفعول، فلا يتأتى التعجب منها بهاتين الصيغتين، فلا يقال (ما أضرب زيداً) استعظاماً لضرب وقع على زيد، ولهذا اشترطوا أن يكون الفعل الذي يؤخذ من مصدره صيغة التعجب أن يكون مبنياً للمعلوم، وقولنا في التعريف (خفي سببها) قيد ثان يخرج به ما ظهر سببه، ولهذا نسمع الناس يقولون: إذا ظهر السبب بطل العجب وقولنا (وخرج بها المتعجب عن نظائره أو قل نظيره) قيد ثالث يخرج به ما يكثر وجود أمثاله فإنه لا يتعجب منه، وهذه العبارة تدل على أن الحامل على التعجب أحد أمرين، الأول انفراد المتعجب منه بالوصف، والثاني أن يكون له أمثال قلائل لا يكادون يعرفون، ولا شك أن المراد بهذا الكلام ما يشمل الحقيقي والادعائي، نعني أن المتكلم بعبارة التعجب إما أن يكون في حقيقة الأمر وواقعه عالماً أن المتعجب منه منفرد بالوصف أو قليل النظائر والأمثال، وإما أن يكون قد نزل المتعجب منه هذه المنزلة؛ لأن ما ثبت له من الوصف بالغ النهاية بحيث لا يدركه فيها أحد في اعتقاده.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٨.

(٣) ومن عبارات التعجب القياسية ـ ولكنها غير المبوب لها في هذا الباب ـ صورة الاستغاثة، نحو (يا للماء ويا للعشب) إذا تعجبوا من كثرتهما، وانظر نص المؤلف على ذلك في باب الاستغاثة.

(٤) قال الشيخ يس: (والظاهر أن الكوفيين لا يقولون بأن في أحسن ضميراً كما يعلم من=

وأجمعوا على أنها مبتدأ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها[١]، ثم قال سيبويه: هي نكرة تامَّةٌ بمعنى شيء، وابتُدِيء بها لتضمنها معنى التعجب، وما بعدها خبرٌ، فموضعُهُ رَفْعٌ، وقال الأخفش: هي معرفة ناقصة بمعنىٰ الذي، وما بعدها: صِلَةٌ فلا موضع له، أو نكرة ناقصة، وما بعدها صفة فمحله رفع، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً، أي: شيء عظيم[٢].

= كلامهم الآتي في أحسن) اهـ. ومع أن البصريين يقولون صراحة بأن في (أحسن) ضميراً يعود إلى ما، وهو فاعل أحسن، فإن بين هذا الضمير وغيره من الضمائر المستترة المرفوعة فرقاً من ثلاثة أوجه؛ الأول: أن الضمير المرفوع المستتر في الفعل مثلاً يجوز العطف عليه بعد الفصل بالضمير المرفوع البارز أو فاصل ما، وهنا لا يجوز في الضمير المستتر في أحسن ذلك؛ والثاني: أنه لا يجوز أن يبدل من الضمير المستتر في أحسن، والثالث: أنه لا يجوز في باب التدريب أن يخبر عن هذا الضمير المستتر في (أحسن) فاعرف ذلك.

(١) روي عن الكسائي أنه يقول: إن (ما) لا موضع لها من الإعراب؛ فهو على هذا لا يكون مع النحاة في أنها مبتدأ، قالوا: وهذا قول شاذ لا يقدح في الإجماع، وفيه نظر؛ لأنه لا يصح أن يقال عن الكسائي قريع سيبويه ونديده: إن خلافه لا يعبأ به، وإنه لا يحتاج إلى مثله في ادعاء الإجماع، ثم متى انعقد من النحاة الإجماع حتى يقال فيه ذلك؟.

(٢) ويروى عن الأخفش قول ثالث غير هذين القولين اللذين ذكرهما المؤلف، وهو أن (ما) نكرة تامة لا تحتاج إلى وصف، فيكون في هذا القول موافقاً لسيبويه والجمهور.
ويرد على القولين اللذين ذكرهما المؤلف منسوبين إلى الأخفش أنه التزم حذف خبر المبتدأ من غير أن يقوم مقامه شيء، والذي عرفته في باب المبتدأ والخبر أنه لا بد لحذف الخبر وجوباً من وجود أمرين: أحدهما أن يدل عليه دليل، والثاني أن يقوم مقامه في الكلام شيء، ألا ترى أن جواب لولا والحال التي لا تصلح أن تكون خبراً وجواب القسم قد قام كل واحد منها مقام الخبر المحذوف، وههنا لم يقم شيء في مقام الخبر المحذوف وجوباً، فخالف نظائره التي حذف فيها الخبر وجوباً.
وبقي قول لم يذكره المؤلف أيضاً ـ وهو قول الفراء وابن درستويه، ونسبه قوم إلى الكوفيين ـ وحاصله أن (ما) اسم استفهام مشرب بمعنى التعجب مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، فأما الكوفيون فعندهم أن (أحسن) اسم مرفوع خبر المبتدأ، وأما الفراء وابن درستويه فإن قالا إن (أحسن) اسم ووافقا الكوفيين استقام لهما القول =

وأما (أفْعَلَ) كأحْسَنَ فقال البصريون والكسائي: فِعْلٌ؛ للزومه مع ياء المتكلّم نون الوقاية، نحو: (ما أفقَرَني إلى رَحْمَةِ اللّهِ تعالى) ففتحته بناء كالفتحة في ضَرَبَ من (زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْراً) وما بعده مفعول به، وقال بقية الكُوفيين: اسمٌ؛ لقولهم: (ما أُحَيْسِنَهُ)(١)، ففتحتُه إعرابٌ، كالفتحة في (زَيْدٌ عِنْدَكَ) وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ، تقتضي عندهم نَصْبه، و (أحْسَن) إنما هو في المعنىٰ وَصْفٌ لزيد، لا لضمير (ما)، و (زَيْدٌ) عندهم مُشَبّه بالمفعول به(٢).

الصيغة الثانية: أفْعِلْ به، نحو: (أحْسِنْ بِزَيْدٍ).

= على ما فيه، وإن قالا إن (أحسن) فعل ماض تقع جملته خبراً كما يقول البصريون في (أحسن) ورد عليهما أنهما جعلا خبر اسم الاستفهام المشرب بالتعجب جملة فعلية، وهو خلاف الأصل، فإن الأصل أن يكون خبره اسماً مفرداً نحو قوله تعالى: ﴿الحاقة ما الحاقة﴾ ﴿القارعة ما القارعة﴾ ﴿وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين﴾.

(١) واستدلوا لذلك بقول الشاعر:

يَامَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانـا شَـدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَـؤلَيَّائِكُنَّ الضَّـالِ وَالسَّمُرِ

زعموا أن التصغير من خصائص الأسماء فيكون تصغير أملح دالاً على أنه اسم، والجواب أنه بيت مفرد شاذ.

(٢) الخبر إما أن يكون هو المبتدأ في المعنى نحو (الله ربنا) و(محمد نبينا) وإما أن يكون المبتدأ مشبهاً بالخبر نحو (زيد أسد) ونحو قوله تعالى: ﴿وأزواجه أمهاتهم﴾ ولا خلاف بين أحد من النحاة بصريهم وكوفيهم في أن الخبر في هذين النوعين مرفوع، وإما أن يكون الخبر وصفاً لغير المبتدأ في الحقيقة نحو قولك: (زيد أكرم الناس أباً) فإن الأكرمية وقعت خبراً عن زيد وهي عند التحقيق وصف للأب، وصح الإخبار بها عن زيد للملابسة، ومن ذلك قولهم: (ما أحسن زيداً) فإن ما مبتدأ مخبر عنه بأحسن، والحسن ليس من صفات الشيء العظيم الذي تعبر عنه ما، وإنما هو من وصف زيد وهذا النوع من الخبر يختلف النحاة فيه، فذهب البصريون إلى أنه مرفوع كالنوعين السابقين، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب، وأن ناصبه معنوي، وهو الخلاف بينه وبين المبتدأ، ويكون انتصاب (زيداً) على أنه مشبه بالمفعول به، على هذا المذهب، وهذا كلام تمحلوه تمحلاً فلا تركن إليه.

وأجمعوا على فعليّة أفعِلْ[1]، ثم قال البصريون: لَفْظُه لفظُ الأمر، ومعناه الخبر، وهو في الأصل فعلٌ ماضٍ على صيغة أفْعَلَ بمعنى صار ذا كذا كـ(أغَدَّ البعيرُ) أي: صار ذا غُدَّةٍ، ثم غُيِّرَتِ الصِّيغة، فَقَبُحَ إسناد صيغة الأمر، إلى الاسم الظَّاهر، فزيدت الباء في الفاعل، ليصير على صورة المفعول به، كـ(ـامْرُرْ بِزَيْدٍ) ولذلك التُزِمَت، بخلافها في ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً﴾[2]، فيجوز تركُهَا، كقوله:

٣٧٩ـ * كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيًا *

---

(١) قال الشيخ خالد: (وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على أن أفعل اسم، قال المرادي: ولا وجه له) اهـ. وإنما قال النحاة إن أفعل فعل لأنه قد جاء على صيغة لا يكون عليها إلا الفعل، وأما أصبع ـ بفتح الهمزة وكسر الباء ـ فنادر لا يجعل أصلاً.

(٢) سورة الفتح، الآية: ٢٨.

٢٧٩ ـ هذا الشاهد من كلام سحيم ـ بضم السين وفتح الحاء المهملتين ـ ويقال حية ـ وهو عبد بني الحسحاس، بحاءين وسينين مهملات على زنة خلخال، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل، وهو مطلع قصيدة مشهورة له، وصدره مع بيت يأتي بعده قوله:

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيا كَفَى الشَّيْبُ ....

جُنُوناً بها فِيما اعْتَرَتْنَا عَلاَقَةٌ عَلاَقَةُ حُبٍّ مُسْتَسِرًّا وَبَادِيا

اللغة: (عميرة) تصغير عمرة، وقد سموا بالمكبر وبالمصغر، فأما شاهد تسميتهم بالمكبر فقول لقيط الإيادي:

يَا دَارَ عَمْرَةَ مِنْ مُحْتَلِّهَا الْجَرَعَا هَاجَتْ لِيَ الْهَمَّ والأَحْزَانَ وَالوَجَعَا

وأما شاهد تسميتهم بالمصغر فبيت الشاهد (تجهزت) أي اتخذت جهاز سفرك وأعددته وهيأته، وأصل هذه المادة قولهم: (جهزت العروس تجهيزاً) و(جهزت الجيش) وقالوا (جهزت فلاناً) إذا كنت قد هيأت له ما يلزمه في سفره، وقالوا: (تجهزت للأمر) بمعنى أعددت له عدته (غادياً) اسم فاعل من غدا، والأصل فيه الغدوة ـ بضم فسكون ـ والغداة ـ بالفتح ـ وهي الوقت ما بين الفجر وطلوع الشمس، ويروى (غازياً) وليس بشيء (كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا) يروى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمعه ينشد هذا البيت فقال: لو قدمت الإسلام على الشيب لأجزتك، ويروى أنه قال له: لو قلت شعرك كله مثل هذا لأعطيتك عليه.

الإعراب: (عميرة) مفعول مقدم لقوله ودع الآتي منصوب بالفتحة الظاهرة (ودع) فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب؛ وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره =

وقال الفرّاء، والزجاج، والزمخشري، وابن كَيْسَان، وابن خروف: لفظُهُ ومعناه الأمر، وفيه ضمير، والباء للتّعدية، ثم قال ابن كيسان: الضّمير للحُسْنِ، وقال غيره: للمخاطَبِ، وإنما التُزم إفراده لأنه كلام جَرَىٰ مَجْرَى المثل[1].

* * *

= أنت (إن) حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تجهزت) تجهز: فعل ماض فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل جزم، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع (غادياً) حال من تاء المخاطب منصوب بالفتحة الظاهرة (كفى) فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر (الشيب) فاعل كفى مرفوع بالضمة الظاهرة (والإسلام) الواو حرف عطف، الإسلام: معطوف على الشيب مرفوع بالضمة الظاهرة (للمرء) جار ومجرور متعلق بقوله ناهياً الآتي (ناهيا) حال من الشيب، ويجوز أن يكون تمييزاً مبيناً لنسبة الكفاية إليه، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (كفى الشيب) حيث أسقط الباء من فاعل (كفى) فدل على أن هذه الباء ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل، بخلاف دخولها على فاعل فعل التعجب الذي على صورة الأمر؛ فإن اقترانه بالباء لازم لا يجوز غيره.

(١) خلاصة الخلاف في هذه المسألة أن النحويين ـ بعد اتفاقهم على أن (أفعل) بقطع الهمزة مفتوحة وكسر العين فعل ـ اختلفوا فيما وراء ذلك، فذهب جمهور البصريين إلى أنه فعل ماض دال على الخبر، وأن أصله بفتح العين مثل أكرم، وهذه الهمزة التي في أوله للدلالة على الصيرورة، فمعنى أحسن في قولك: (أحسن بزيد) صار صاحب حسن، ونظيره في ذلك (أغد البعير) أي صار صاحبَ غدة، وقولك (أورق الشجر) أي صار صاحب ورق، وقولك (أبقلت الأرض) أي صارت ذات بقل، ثم غيرت صورة الفعل، فلما صار على صورة فعل الأمر قبح إسناده إلى الاسم الظاهر لأن الأمر الحقيقي لا يرفع إلا الضمير المستتر، فزادوا الباء في الفاعل ليكون على صورة المفعول به المجرور بباء التعدية كما في قولك: (امرر بزيد) فزيادة الباء لرفع القبح، ولهذا لزمت زيادتها.

وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وابن خروف: هذا الفعل أمر لفظاً ومعنى، وفيه ضمير مستتر وجوباً على أنه فاعل كجميع أفعال الأمر، والباء داخلة على المفعول به فهي للدلالة على التعدية، ومحل الجار والمجرور نصب على المفعولية، =

....

واختلف هؤلاء في مرجع الضمير المستتر وجوباً في أفعل على أنه فاعل، فذهب ابن كيسان ـ وهو من نحاة الكوفة ـ إلى أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل، وكأن الذي يقول: (أحسن بزيد) قد قال: أحسن يأيها الحسن بزيد، ولكون هذا الضمير عائداً على المصدر لم يقع مثنى ولا مجموعاً لأن المصدر لا يثنى ولا يجمع، وقال بقية القوم: الضمير للمخاطب الذي يوجه إليه الكلام لاستدعاء التعجب منه، واعتذروا عن التزام إفراد الضمير مع أن المخاطب قد يكون مؤنثاً وقد يكون مثنى أو مجموعاً ـ بأنه كلام جرى مجرى المثل، وقد عرف أن الأمثال لا تغير، وقد استحسن ابن طلحة من هذه الأقوال قول ابن كيسان، ورجح قوم من العلماء مذهب البصريين، ورجح قوم مذهب الكوفيين.

فأما الذين رجحوا مذهب البصريين فمنهم ابن مالك، وقد رجحته بإبطال مذهب الفراء ـ وهو من نحاة الكوفة ـ ومن وافقه على أن أفعل في نحو قولك (أحسن بزيد) فعل أمر، وخلاصة ما ذكره ابن مالك وغيره من وجود إبطال هذا المذهب أنه يلزم عليه محظور من خمسة وجوه:

الأول: أنه لو كان فعل أمر حقيقة كما يقولون لوجب فيه ما يجب في جميع أفعال الأمر، من استتار فاعله وجوباً إذا كان مفرداً مذكراً وبروزه فيما عدا ذلك، أفلست ترى أنا نقول: اضرب يا زيد، فيكون فاعل اضرب ضميراً مستتراً وجوباً لأنه مفرد مذكر، فإذا أمرنا المفردة قلنا اضربي، وإذا أمرنا اثنين قلنا اضربا، وإذا أمرنا جمعاً قلنا اضربوا، أو اضربن. فيبرز الضمير في كل هذه الصور، وفعل التعجب هذا لا يبرز معه ضمير أصلاً، فلا يكون جارياً على منهج الأمر.

الثاني: أنه لو كان فعل أمر لم يكن المتكلم به متعجباً، بل يكون آمراً غيره بالتعجب كما أن الذي يأمر غيره بالحلف فيقول له احلف لا يكون حالفاً، وقد انعقد الإجماع على أن المتكلم بهذا الفعل يكون متعجباً، فلا يكون هذا الفعل فعل أمر لأنه على خلاف مدلول فعل الأمر.

الثالث: أنه لو كان فعل أمر لجاز أن يقع جوابه مقترناً بالفاء كما يجوز ذلك في قولك اصبر فتدرك مرادك، وقد صرحوا بأنه لا يجوز لك أن تقول: أحسن بزيد فيحسن إليك، وأنت تريد بصدد كلامك التعجب.

الرابع: أنه لو كان فعل أمر لما جاز أن يتصل بباء التعدية الواقعة بعده ضمير ـ

مسألة: ويجوز حَذْفُ المتعجَّبِ منه، في مِثْلِ (ما أحْسَنَهُ)، إن دَلَّ عليه دليلٌ[١]، كقوله:

= المخاطب، فلا يجوز أن تقول: أحسن بك، ولا أخلق بك أن تدرك مآربك، لما قد تقرر من أنه لا يجوز أن يرفع فعل ضميراً متصلاً ثم ينصب ضميراً متصلاً معناه هو معنى الضمير المرفوع، فلا يقال ضربتني ـ بتاء المتكلم ـ ولا يقال ضربتك ـ بتاء المخاطب، إلا في باب ظن وأخواتها فإن ذلك جائز وواقع فيها في كلام العرب نحو قول الشاعر:

دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ، وَخِلْتُنِي لِي اسْمٌ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ

الخامس: أنه لو كان أمراً على الحقيقة لوجب إعلال الأجوف منه بحذف عينه، ألا ترى أنك تقول في الأمر من أقام وأبان وأعان: أقم، وأبن، وأعن، لكنك تقول في التعجب: أقوم بزيد، وأبين به، فتبقى الياء والواو.

وأما الذين رجحوا مذهب الكوفيين فقد سلكوا هذا المسلك، فأبطلوا مذهب البصريين من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه يلزم على قولهم استعمال صيغة الأمر في الدلالة على الماضي، ولا عهد لنا بذلك، بل المعهود عكسه، وهو استعمال صيغة الماضي في الدلالة على الأمر، نحو قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه، أي ليتق الله وليفعل خيراً، بدليل جزم الجواب.

والثاني: أنه لزم على قولهم ادعاء أن الهمزة في (أحسن بزيد) دالة على الصيرورة ودلالة الهمزة على الصيرورة قليل، فالحمل عليه حمل على القليل.

والثالث: أنه لزم على قولهم ادعاء أن الباء قد زيدت في الفاعل لزوماً، وزيادتها في الفاعل ولزوم زيادتها كلاهما خلاف الأصل.

والحق أن هذا الفعل ليس كسائر الأفعال في الصحة والإعلال لجموده ولأنه أشبه الاسم، ولا في اقترانه بالضمائر لأنه جرى مجرى الأمثال.

(١) مما يجب أن تتنبه له أن المتعجب منه محكوم عليه في المعنى، فهو من أجل ذلك شبيه بالمبتدأ، فيجب له ما يجب للمبتدأ، وذلك بأن يكون معرفة أو نكرة تشبه المعرفة لكونها مخصوصة بنوع من التخصيص، فأما المعرفة فنحو (ما أحسن زيداً) ونحو (ما أكرم خلق علي) وأما النكرة المخصوصة فنحو (ما أوثق رجلاً يقر بالحق لذي الحق) ونحو (ما أسعد رجلاً اتقى ربه) فإن كانت النكرة محضة لم يجز أن تقع متعجباً منه، وكذلك إن كان نعتها غير مفيد للتخصيص، فلا يجوز أن تقول (ما أحسن رجلاً) ولا أن =

....

= تقول (ما أحسن رجلاً من الناس).
وبعد فاعلم أن لحذف المتعجب منه في الصيغتين جميعاً شرطاً يعمهما، وهو: أن يدل عليه دليل، بل هذا شرط عام في كل ما جاز حذفه من مبتدأ أو خبر أو نعت أو منعوت أو غيرهن، ويشترط في حذف المتعجب منه في الصيغة الأولى ـ زيادة على ذلك ـ أن يكون ضميراً كما في بيت الشاهد رقم ٣٨٠ والبيت الذي أنشدناه معه، وكما في قول امرىء القيس بن حجر الكندي:

أَرَى أُمَّ عَمْـرٍو دَمْعُهَـا قَـدْ تَحَـدَّرَا بُكَاءً عَلَى عَمْرٍو، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

يريد (وما كان أصبرها) ويشترط في حذف المتعجب منه في الصيغة الثانية ـ زيادة على الشرط العام ـ ما ذكره المؤلف من (أن يكون أفعل المكسور العين معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف).
فإن قلت: أفليس علماء البصرة ـ وهم الذين نؤيدون مذهبهم دائماً أو غالباً ـ قد ذهبوا إلى أن المتعجب منه ـ وهو مدخول الباء في الصيغة الثانية ـ فاعل، فكيف استساغوا حذفه مع قولهم: إن الفاعل لا يجوز حذفه إلا في مسائل محدودة ليس هذا الموضع منها؟.
فالجواب على ذلك أن الذي سهل حذف الفاعل في هذا الباب شيئان:

أولهما: أن الدليل الدال عليه قائم، فهو لم يستغن عنه استغناء كاملاً، بل حذف من اللفظ وهو مقصود ملتفت إليه.

وثانيهما: أن وروده على صورة الفضلة ولزوم ذلك فيه مع كون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مستتر وجوباً لأنه بصورة الأمر، كل ذلك هون من أمره وجوز حذفه.
وهذا الذي قررناه لك موضحاً جار على مذهب جمهور النحويين من البصريين، وأما علماء الكوفة فلا يرد عليهم السؤال المذكور لقولهم إن (أفعل) فعل أمر ففاعله عندهم ضمير مستتر وجوباً كما هو الشأن في فعل الأمر.
وذهب أبو علي الفارسي ـ وهو على مذهب البصريين من أن (أفعل) فعل ماض جاء على صورة الأمر ـ إلى أن الضمير الذي كان مدخول الباء لم يحذف كما يقول جمهور البصريين، لكن الباء هي التي حذفت، فلما حذفت الباء استتر الضمير في أفعل.
ولم يرتض ابن مالك هذا الذي ذهب إليه أبو علي، ورده بوجهين، أولهما أن من الضمائر ما لا يصح استتاره كما في نحو (أكرم بنا) ونظيره البيت الذي أنشدناه مع =

٣٨٠ ـ * رَبِيعَةَ خَيْراً مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا *

= الشاهد رقم ٣٨١ وهو * أعزز بنا وأكف * وثانيهما أنه لو كان قد استتر في الفعل بعد حذف الباء لوجب إبرازه لو كان مثنى أو جمعاً أو كان لمفردة مؤنثة، لكنه لم يبرز في شيء من ذلك.

٣٨٠ ـ ينسب هذا الشاهد إلى أمير المؤمنين أبي الحسنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه! يقوله من كلمة يمدح فيها ربيعة على ما أبلت معه يوم صفين، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* جَزَى اللّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ *

اللغة: (جزى) تقول: جزيت فلاناً بما صنع أجزيه ـ من باب ضرب ـ جزاء ـ وجازيته مجازاة، إذا كافأته، وقد تذكر المجزي به فيتعدى إليه الفعل بنفسه أيضاً، تقول: جزيت فلاناً خيراً، وما في بيت الشاهد من هذا القبيل (والجزاء بفضله) الجزاء: المكافأة، والفضل: الإحسان (ما أعف) تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا، وهو يريد عفتهم عن المغانم وأسلاب القتلى، وهو من أعظم ما يتمدح به، انظر إلى قول عنترة بن شداد العبسي:

يُنْبِئْكِ مَنْ شَهِدَ الْوَقِيعَةَ أَنَّنِي   أَغْشَى الوَغَى وَأَعِفُّ عِنْدَ المَغْنَمِ

الإعراب: (جزى) فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر (الله) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (عني) جار ومجرور متعلق بجزى (والجزاء) الواو واو الحال، الجزاء: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (بفضله) الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وفضل مضاف والضمير مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال (ربيعة) مفعول أول لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة (خيراً) مفعول ثانٍ لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة (ما) تعجبية مبتدأ مبني على السكون في محل رفع (أعف) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود إلى ما التعجبية، وله مفعول محذوف، وتقديره: ما أعفهم وأكرمهم، وجملة فعل التعجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية (وأكرما) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أكرم: معطوف على أعف السابق، والألف المتصلة به ألف الإطلاق.

الشاهد فيه: قوله (ما أعف وأكرما) حيث حذف مفعول فعل التعجب لأنه ضمير يدل =

وفي (أفْعِلْ بِهِ) إن كان أفْعِلْ معطوفاً على آخَرَ مذكُورٍ معه مثلُ ذلك المحذوف، نحو: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[1] ، وأمّا قولُه:

٣٨١ ـ * حَمِيداً، وَإِنْ يَسْتَغْنِ يَوْماً فَأَجْدِرِ *

أي: به ـ فَشَاذٌّ.

* * *

= عليه سياق الكلام، والتقدير (ما أعفها وأكرمها).

وقد سمى المؤلف تبعاً لابن مالك في النظم هذا المفعول متعجباً منه، ألا ترى إلى المؤلف يقول (ويجوز حذف المتعجب منه في مثل ما أحسنه ـ الخ) وأن ابن مالك يقول:

* وَحَذْفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحْ *

والحقيقة أن المتعجب منه هو حسن زيد في نحو (ما أحسن زيداً)، وهو عفة ربيعة وكرمهم في بيت الشاهد؛ ففي الكلام تجوز.

ونظير البيت المستشهد بعجزه في حذف المتعجب منه مع (أفعل) الماضي لفظاً ومعنى بيت امرىء القيس الذي أنشدناه من قبل، وقول شقران مولى بني سلامان بن سعد بن هذيم وهو من شعر (الحماسة):

أُولَئِكَ قَوْمٌ بَارَكَ اللّهُ فِيهِمُ ... عَلَى كُلِّ حَالٍ، مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمَا!

(١) سورة مريم، الآية: ٣٨

٣٨١ ـ هذا الشاهد من كلام عروة بن الورد، وهو المعروف بعروة الصعاليك؛ لأنه كان بهم حفيّاً: يجمعهم، ويقوم بشأنهم، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره مع بيت سابق عليه قوله:

فَإِنْ بَعُدُوا لَا يَأْمَنُونَ اقْتِرَابَهُ ... تَشَوُّفَ أَهْلِ الغَائِبِ المُتَنَظَّرِ

فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَ المَنِيَّةَ يَلْقَهَا ... حَمِيداً . . . .

وهذان البيتان من كلمة له عدتها سبعة وعشرون بيتاً، وهي موجودة في ديوانه المطبوع في مطبعة (جون كربوتل)(ص ٦٣ ـ ٨٧) وقد اختار أبو تمام بعض أبياتها ـ ومنها بيت الشاهد ـ في كتابه (الحماسة).

اللغة: (فإن بعدوا لا يأمنون ـ إلخ) يقول: إن بعد أعداء هذا الرجل الذي يصفه، وصارت أماكنهم نائية عنه لا يأمنون أن يذهب إليهم ليغزوهم؛ لما عرفوه من بعد =

. . . .

= همته، فهم ينتظرونه في كل ساعة كما ينتظر أهل الغائب غائبهم، وقوله (فذلك إن يلق المنية ـ الخ) اسم الإشارة يعود إلى الصعلوك الذي وصفه بكثير من الصفات في أبيات سابقة على بيت الشاهد، وقد ضبطت كاف الخطاب الملحقة باسم الإشارة هذا بالفتح في عدة أصول منها كامل أبي العباس المبرّد، وقد تعقبه أبو الحسن الأخفش، فاستصوب كسر كاف الخطاب لأن الخطاب مع امرأة، والمنية: الموت، وحميداً: محموداً، فعيل من الحمد بمعنى مفعول، أي يحمد له الناس ما كان عليه من صفات، ويذكرونه بالخير، و(أجدر) هو كما تقول: ما أجدره وما أحقه وما أقمنه وما أخلقه، كل ذلك بمعنى واحد، وأصله (فأجدر به) وسنبينه عند ذكر الاستشهاد بالبيت.

المعنى: وصف رجلاً فقيراً ولكنه بعيد الهمة ساعٍ في معالي الأمور لا يكل أمر نفسه إلى غيره، ولا يقعد ليسعى له سواه، ثم بين أن هذا الصعلوك الموصوف بهذه الصفات: إن مات في سبيل مطالبه ولقي الحتف في الطريق الذي رسمه لنفسه لم يزر به ذلك ولم ينل من سمعته؛ لأن الناس سيذكرونه بالخير ويثنون عليه الثناء الحسن. وإن عاش فاستغنى بكده وسعيه، ونال ما كان يعمل جهده لإدراكه والحصول عليه، فهو مستحق لذلك مستأهل له.

الإعراب: (فذلك) ذا: اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، واللام حرف دال على البعد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، والكاف حرف دال على الخطاب، مبني على الفتح أو على الكسر كما ذكر أبو الحسن الأخفش لا محل له من الإعراب (إن) حرف شرط يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يلق) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة (المنية) مفعول به ليلق منصوب بالفتحة الظاهرة (يلقها) يلق: فعل مضارع جواب الشرط، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وضمير الغائبة العائد إلى المنية مفعول به مبني على السكون في محل نصب (حميداً) حال من فاعل يلق الذي هو جواب الشرط، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ (وإن) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، إن: حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يستغن) فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة أيضاً (يوماً) ظرف زمان =

مسألة: وكُلٌّ من هَـٰذين الفعلين ممنوعُ التَّصرُّفِ؛ فالأوّل: نظير تَبَارَكَ، وعَسَى، ولَيْسَ، والثّاني: نظير هَبْ بمعنى اعْتَقِدْ، وتَعَلَّمْ بمعنىٰ اعْلَمْ، وَعِلّةُ جمودهما تَضَمُّنُهُما معنىٰ حرف التّعجّب الذي كان يستحقُّ الوَضْع (١).

* * *

= متعلق بيستغني منصوب بالفتحة الظاهرة (فأجدر) الفاء واقعة في جواب الشرط، أجدر: فعل ماض جيء به على صورة الأمر، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره مجيئه على صورة الأمر، وقد حذف فاعله والباء الجارة له، وأصل العبارة فأجدر به، وجملة فعل التعجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع معطوفة بالواو على جملتي الشرط والجواب السابقين.

الشاهد فيه: قوله (فأجدر) حيث حذف المتعجب منه مع حرف الجر، من غير أن تكون صيغة التعجب المحذوف معمولها معطوفة على أخرى معها معمولها المشابه للمحذوف على حد قوله تعالى: ﴿أسمع بهم وأبصر﴾ ونحو قول الشاعر:

أَعْـزِزْ بِنَـا وَأَكْـفِ إِنْ دُعِينَـا ... يَـوْمـاً إِلَـى نُصْـرَةِ مَـنْ يَلِينَـا

المراد أعزز بنا وأكف بنا، فحذف من الثاني لدلالة الأول عليه كما في الآية الكريمة، والحذف في مثل هذه الحالة التي في بيت الشاهد شاذ لا يقاس عليه.

(١) علل جماعة من النحويين ـ ومنهم المؤلف هنا ـ جمود فعلي التعجب بأنهما دلا على معنى من معاني الحرف، غاية ما في الباب أن العرب لم تضع للدلالة على التعجب حرفاً، فهو نظير قولهم في شبه الاسم للحرف في المعنى: إن ضابط ذلك أن يدل الاسم على معنى من معاني الحرف سواء أوضعوا لهذا المعنى حرفاً كالاستفهام الذي وضعوا له الهمزة وهل أم لم يضعوا له حرفاً كالإشارة، فهذا هو الذي يشير إليه قول المؤلف (تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع) على أن المؤلف قد ذكر في باب حروف الجر (ص ٣٠ من هذا الجزء) أن من معاني اللام الجارة التعجب، فعلى هذا يكون المعنى قد وضع له العرب حرفاً، ولكنا نذكرك بأننا لم نرتض ذلك فيما قررناه في باب حروف الجر.

وقد علل قوم آخرون فعلي التعجب بأنهما أشبها فعل التفضيل شبهاً قوياً من ثلاثة أوجه، أولها الأصل الذي يصاغ منه كلا النوعين، وثانيها وزن كل منهما، وثالثها دلالة كل منهما على زيادة الحدث فإنك لا تتعجب إلا ممن فاق نظراءه في حدث ما فلما قويت المشابهة بين فعلي التعجب واسم التفضيل حملا عليه فأخذا كثيراً من =

مسألة: ولعدم تصرف هذين الفعلين، امتنع أن يتقدَّمَ عليهما معمولُهما، وأن يُفْصَل بينهما، بغير ظرف ومجرور؛ لا تقول: (مَا زَيْداً أَحْسَنَ)، ولا (بزَيْدٍ أَحْسِنْ)، وإن قيل إن (بزيد) مفعول، وكذلك لا تقول: (مَا أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللّهِ زَيْداً) ولا (أَحْسِنْ لَوْلاَ بُخْلُه بزَيْدٍ).

واختلفوا في الفَصْل بظرف أو مجرور متعلِّقين بالفعل، والصحيحُ الجوازُ، كقولهم (مَا أَحْسَنَ بالرَّجُلِ أنْ يَصْدُقَ، وما أَقْبَحَ به أن يَكْذِبَ)، وقوله:

٣٨٢ ـ * وَأَحْـرِ إذَا حَـالَـتْ بِـأَنْ أَتَحَـوَّلاَ *

= أحكامه منها الجمود ولزوم صيغة واحدة، ومنها تصحيح عين الأجوف منهما، فكما تقول (محمد أقوم كلاماً من فلان، وأبين عبارة منه) تقول: ما أقوم كلام فلان، وأقوم بكلامه، وما أبين عبارة فلان، وأبين بعبارته، وثالثها أنهم قد صغروا فعل التعجب فقالوا (ما أميلح غزلاناً شدنَّ لنا) حملاً على ما هو جائز بغير نكير في اسم التفضيل.

٣٨٢ ـ هذا الشاهد من كلام أوس بن حجر ـ بفتح الحاء والجيم جميعاً، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* أُقِيمُ بِدَارِ الْحزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا *

اللغة: (دار الحزم) أراد المكان الذي تعتبر الإقامة فيه حزماً (ما دام حزمها) أراد مدة دوام الحزم في الإقامة بها (أحر) تقول: أحر بفلان أن يفعل كذا، وأحج به، وأقمن به، وأخلق به، وما أحراه أن يفعل، وما أقمنه، وما أحجاه، وما أخلقه، كل ذلك بمعنى واحد، وهو الدلالة على التعجب من أحقيته بفعل ذلك الأمر (حالت) تغيرت، يريد إذا صارت الإقامة فيها ليست من الحزم (أتحول) أنتقل عنها إلى غيرها.

المعنى: يقول: إنه يقيم في المكان متى كانت الإقامة فيه مما يراه ذوو الحزم، فإذا تغيرت الحال وصارت النقلة عنه خيراً في عقباها من الإقامة فإنه يتحول وينتقل إلى غير ذلك المكان.

الإعراب: (أقيم) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (بدار) جار ومجرور متعلق بأقيم، ودار مضاف و(الحزم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (ما) مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (دام) فعل ماض تام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (حزمها) حزم: فاعل دام التامة مرفوع بالضمة الظاهرة، وضمير الغائبة =

ولو تعَلّقَ الظرفُ والجار والمجرور بمعمول فعلِ التعجب، لم يَجُزِ الفصلُ به اتّفاقاً، نحو: (مَا أَحْسَنَ مُعْتَكِفاً فِي المَسْجِدِ)، و (أَحْسِنْ بجَالِسٍ عِنْدَكَ).

***

فصل: وإنما يُبْنَىٰ هذانِ الفعلانِ ممّا اجتمعت فيه ثمانيةُ شروطٍ:

العائد إلى دار الحزم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بأقيم، وتقدير الكلام: أقيم بدار الحزم مدة دوام حزمها، فإن جعلت دام ناقصة كان (حزمها) اسمها مضافاً إليه، وكان خبرها محذوفاً، والتقدير: ما دام حزمها موجوداً (وأحر) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، أحر: فعل ماض جيء به على صورة فعل الأمر (إذا) ظرف زمان متعلق بأحر، مبني على السكون في محل نصب (حالت) حال: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الحزم، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها (بأن) الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، وأن: حرف مصدري ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أتحولا) فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور لفظاً بالباء، وهو في التقدير مرفوع على أنه فاعل بفعل التعجب الذي هو أحر.

الشاهد فيه: أنه فصل بالظرف وهو قوله (إذا حالت) بين فعل التعجب الذي هو قوله (أحر) وبين معموله الذي هو قوله (بأن أتحولا).

وقد استشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

خَلِيلَيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللُّبِّ أَنْ يُرَى صَبُوراً، وَلَكِنْ لاَ سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

فقد فصل بالجار والمجرور الذي هو قوله (بذي اللبِّ) بين فعل التعجب الذي هو قوله (أحرى) ومعموله الذي هو قوله (أن يرى صبوراً)، وذكر الشيخ يس أنه يجوز في هذا البيت أن يكون من باب القلب، والمعنى: ما أحرى ذا العقل بأن يكون صبوراً، وعلى هذا تكون الباء في غير موضعها ويكون المتعجب منه هو ذو اللب نفسه، لا رؤيته صبوراً، وهو تكلف لا داعي له.

أحدها: أي يكون فعلاً؛ فلا يُبْنَيَان من الْجِلْفِ والحمار، فلا يقال (مَا أَجْلَفَه)، ولا (مَا أَحْمَرَه)[(١)]، وَشَذّ (مَا أَذْرَعَ المَرْأَةَ)، أي: ما أَخَفَّ يَدَهَا في الغزل، بَنَوْه من قولهم: امرأة ذَرَاع[(٢)]، ومثله (ما أقْمَنَه)، و (مَا أَجْدَرَهُ بكذا)[(٣)].

الثاني: أن يكون ثلاثياً؛ فلا يبنيان من دَحْرَجَ وضَارَب واسْتَخْرَجَ[(٤)]، إلا أَفْعَلَ، فقيل: يجوز مطلقاً، وقيل: يمتنع مطلقاً، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النَّقْل، نحو: (مَا أَظْلَمَ اللَّيْلَ) و (مَا أَقْفَرَ هَـٰذَا المكانَ)، وَشَذّ عَلَى هذين القولين:

---

(١) الجلف ـ بكسر الجيم وسكون اللام ـ أصله الدن الفارغ، وقد قالوا للرجل الجافي الغليظ (جلف) وقد حكى صاحب القاموس أن له فعلاً، قال: (وقد جلف جلفاً ـ كفرح فرحاً ـ وجلافة) وعلى هذا يكون قولك (ما أجلفه) قياساً، وأما الحمار فهو الحيوان المعروف، وقد ضرب مثلاً في البلادة، ولا فعل له، فإذا قالوا (ما أحمره) فإنهم يعنون ما أبلده، وهو شاذ حينئذ بغير تردد.

(٢) في القاموس: (الذراع كسحاب الخفيفة اليدين في الغزل) اهـ. وفي كتاب الأفعال لابن القطاع: (ذرعت المرأة: خفت يدها في العمل فهي ذراع) وعلى هذا الذي قاله ابن القطاع لا يكون في قولهم (ما أذرع هذه المرأة) بمعنى ما أخف يدها في العمل، شذوذ.

(٣) بنوا قولهم (ما أجدره) من قولهم: فلان جدير بكذا، بمعنى حقيق به. وبنوا قولهم (ما أقمنه بكذا) من قولهم: هو قمين به، بمعنى جدير وخليق وحقيق، ولا فعل لهذين الوصفين.

(٤) مثل المؤلف لما لا يبنى منه فعل التعجب بالفعل الرباعي الأصول كدحرج، والثلاثي المزيد فيه حرف واحد نحو ضارب والمزيد فيه ثلاثة أحرف نحو استخرج، والمراد على كل حال كل ما ليس ثلاثياً مجرداً من الرباعي الأصول والمزيد فيه منه ومن الثلاثي المزيد بواحد أو اثنين أو ثلاثة، وإنما لم يبن فعل التعجب من كل أولئك لأن بناءه منها يفوت المعنى المقصود من التعجب، أما بناؤه من الرباعي فغير ممكن إلا بحذف حرف من أصوله، ولا يخفى عليك أنك لو حذفت حرفاً من حروف دحرج فقلت (ما أدحره) مثلاً لفات معنى الفعل بتة، ولا يمكن بناؤه من الثلاثي المزيد فيه إلا بحذف ما فيه من حروف الزيادة فتقول في استغفر مثلاً (ما أغفره) فيضيع معنى الطلب الذي تدل عليه = حروف الزيادة.

(مَا أعْطَاهُ للدَّرَاهِمِ) و (مَا أَوْلَاهُ لِلمَعْرُوفِ)، وعلى كل قول (مَا أَتْقَاهُ)، و (مَا أَمْلَاَ القِرْبَةَ)، لأنهما مَن اتّقىٰ وامتلأت، و (مَا أخْصَرَهُ)، لأنه من اخْتُصِرَ، وفيه شذوذ آخر، وسيأتي[1].

الثالث: أن يكون متصرفاً؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو: نِعْمَ وبِئْسَ[2].

الرابع: أن يكون معناه قابلاً للتّفاضُل؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو: (فَنِيَ ومَاتَ).

الخامس: أن لا يكون مبنيًا للمفعول؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو: (ضُرِبَ)، وَشَذَّ (مَا أَخْصَرَهُ!) من وجهين، وبعضهم يستثني ما كان ملازماً لصيغة (فُعِلَ) نحو: (عُنِيتُ بحاجَتِكَ) و (زُهِيَ علينا) فيجيز: (مَا أعْنَاه بحاجتك) و (مَا أَزْهَاه علينا)[3].

---

(١) القول بجواز بناء فعل التعجب من أفعل مطلقاً هو قول سيبويه والمحققين من أصحابه، واختاره ابن مالك في التسهيل وشرحه، والقول بعدم جوازه مطلقاً هو قول المازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي، والقول بالتفصيل فيمتنع إن كانت الهمزة للنقل نحو أذهب فلا يقال (ما أذهب نور الليل) ويجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو أظلم الليل وأقفر المكان فتقول (ما أظلم الليل، وما أقفر هذا المكان) هو قول ابن عصفور، ورد هذا الرأي الشاطبي.
وكما اختلف النحاة في بناء فعل التعجب من أفعل اختلفوا في بنائه من كل ثلاثي مزيد إذا كان يجري مجرى الثلاثي المجرد نحو اتقى وافتقر وامتلأ واستغنى، فذهب ابن عصفور إلى المنع، وهو عجيب منه مع قوله في بنائه من أفعل بالتفصيل السابق، وذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز.

(٢) عدم التصرف في الفعل على نوعين، الأول أن يكون الفعل قد خرج عن طريقة الأفعال وذلك كنعم وبئس وعسى وليس، والثاني أن تترك بعض صيغ الفعل استغناء عنها بأخرى من معناه نحو يدع ويذر، فإنهم لم يجيئوا لهذين الفعلين بصيغة الماضي استغناء بترك، وهما باقيان على دلالتهما على الحدث والزمان.

(٣) أنت تعرف أن الفعل المبني للمجهول إما أن يكون له فعل مبني للمعلوم كما هو الغالب في الأفعال نحو ضرب وقتل ونصر وفتح، وإما ألا يكون له فعل مبني للمعلوم بل يكون المستعمل منه هو صيغة المبني للمجهول، نحو قولهم: عني فلان بحاجتي، وزهي علينا فلان.

السادس: أن يكون تامًّا، فلا يُبْنَيَانِ من نحو: كَانَ، وظَلَّ، وبَاتَ، وصَارَ، وكادَ(١).

السابع: أن يكون مُثْبَتاً؛ فلا يُبْنَيَان من مَنْفي، سواء كان ملازماً للنفي، نحو: (ما عَاجَ بالدَّوَاءِ) أي: ما انتفع به(٢)، أم غير ملازم كـ(ـمَا قَامَ زيد).

= واعلم الآن أن النحاة متفقون على أن الفعل المبني للمجهول إذا كان له فعل مبني للمعلوم لم يبن منه فعل التعجب، فلا تقول (ما أضرب فلاناً) وأنت تريد التعجب من ضرب وقع عليه، لا من فعل أوقعه هو، والسر في ذلك المنع ـ عند التحقيق ـ هو أنك لو قلت ذلك لأوقعت مخاطبك في لبس، ولتبادر إلى ذهنه أنك تريد التعجب من ضرب أوقعه هو، بسبب أن الأصل هو الفعل المبني للمعلوم، ولم يخطر بباله أنك تريد التعجب من ضرب وقع على زيد، فلا يكون كلامك دالاً على المعنى الذي تريده، فهذا سر اتفاق النحاة في هذا الموضع.

فأما الذي لم يرد إلا بصيغة المبني للمجهول فإن النحاة يختلفون في جواز بناء فعل التعجب منه، فذهب ابن مالك إلى جواز بناء فعل التعجب منه، فتقول (ما أعنى فلاناً بحاجتي، وما أزهى فلاناً على أقرانه) وذلك لأنه لا يتصور اللبس في مثل هذه الحال، إذ المفروض أنه لم يرد فعل مبني للمعلوم لهذا الفعل، وقد يستأنس لما ذهب إليه ابن مالك بأنه قد ورد في أمثالهم (هو أزهى من ديك) و(أزهى من غراب) و(أزهى من وعل) و(أزهى من طاووس) وقد علم أن التفضيل أخو التعجب وأن ما يشترط في اشتقاق صيغة التفضيل هو بعينه المشروط في اشتقاق صيغة التعجب، فيكون مجيء صيغة التفضيل من هذا النوع مؤذناً بجواز مجيء صيغة التعجب منه، فيكون قوله مؤيداً بالسماع وبالقياس.

(١) وذهب الكوفيون إلى جواز التعجب من الفعل الناقص، ولكن هذا القول لم يؤيده سماع.

(٢) أما عاج بمعنى مال فقد استعمل مثبتاً فقالوا (عاج فلان بمكان كذا يعوج) أي مال إليه، كما ورد منفياً، وقال جرير:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمُ عَلَيَّ إذاً حَرَامُ

والسر في عدم صحة التعجب من الفعل المنفي هو خوف اللبس، فلو قلت (ما أضربه) تبادر إلى ذهن المخاطب أنك تريد التعجب من فعل وقع، ويمكن أن يجري الخلاف =

الثامن: أن لا يكون اسمُ فاعلِه على أفْعَلٍ[1] فَعْلاَءَ؛ فلا يُبْنَيَانِ من نحو: (عَرِجَ، وشَهِلَ، وخَضِرَ الزّرع).

* * *

فصل: وَيُتَوَصَّل إلى التّعجّب من الزائد على ثلاثة، ومما وَصْفُه على أفْعَلٍ فَعْلاَءَ بـ (ـما أشَدَّ) ونَحْوِهِ، وينصب مصدرهما بعده، أو بـ (أشْدِدْ) ونحوه، ويُجَرُّ مصدرهما بعده بالباء؛ فتقول (ما أشَدَّ ـ أو أعْظَمَ ـ دَحْرَجَتَهُ، أو انطِلاَقَهُ أوْ حُمْرَتَهُ) و (أشْدِدْ ـ أو أعْظِمْ ـ بِهَا).

وكذا المنفي والمبني للمفعول، إلاّ أن مصدرهما يكون مُؤَوَّلاً، لا صريحاً، نحو (ما أكْثَرَ أنْ لاَ يَقُومَ) و (ما أعْظَمَ ما ضُرِبَ) و (أشْدِدْ بهما).

وأما الفعل الناقص؛ فإن قلنا له مصدر، فمن النوع الأول، وإلاّ فمن الثّاني، تقولُ: (مَا أشَدَّ كَوْنَهُ جَمِيلاً)، أو (مَا أكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسناً!)، و (أشْدِدْ ـ أو أكْثِرْ ـ بذلك!).

= في الفعل الملازم للنفي فيجوز لامتناع اللبس كما قيل في الملازم للبناء للمجهول، لكنا لم نطلع في هذا الموضع على خلاف.

(١) اختلف النحاة في السر الذي من أجله قالوا إن فعل التعجب لا يبنى من فعل اسم فاعله على وزن أفعل هذا ـ وذلك فيما دل على لون نحو خضر الزرع فهو أخضر أو دل على عيب نحو عرج فهو أعرج، أو دل على حسن نحو شهل فهو أشهل، أو دل على حلية نحو لمى فهو ألمى ـ ولهم في ذلك ثلاثة تعليلات:

الأول: أن أصل الفعل الدال على هذه المعاني هو افعل نحو احمر واخضر أو افعال نحو اخضار واحمار، والفعل الثلاثي مقتطع من هاتين الصيغتين، فنظر في منع جواز التعجب إلى الأصل هو زائد على الثلاثة فمنع من أجل ذلك.

الثاني: أن هذه المعاني تشبه الخلقة الثابتة وهي لا تزيد ولا تنقص، فلا يكون الفعل دالاً على التفاوت.

الثالث: أنه لما كان اسم الفاعل الذي يدل على الوصف من هذه الأفعال وما أشبهها على وزن أفعل نحو أسود وأخضر وألمى وأعرج، امتنعوا من اشتقاق أفعل التفضيل منها لأنهم خافوا الالتباس، وحملوا فعلي التعجب على أفعل التفضيل.

وأما الجامِدُ والذي لا يتفاوت معناه، فلا يتعجّب منهما البتة.

* * *

هذا باب نعم وبئس

وهما فعلان عند البصريين والكسائي؛ بدليل (فَبِهَا وَنِعْمَتْ)[١]، واسمان عند باقي الكوفيين؛ بدليل[٢] (ما هي بِنِعْمَ الْوَلَد)[٣]، جامدان، رافعان لفاعلَيْنِ مَعَرَّفَيْنِ بأل

---

(١) هذه قطعة من حديث شريف رواه أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد وهو بتمامه: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل» وأكثر أهل الحديث يروونه «فبهاء ونعمة» والبهاء ـ بفتح الباء ممدوداً ـ بمعنى الحسن، وتقدير الكلام: من توضأيوم الجمعة فله بهاء ـ أي حسن ـ ونعمة.

(٢) هذه كلمة لأعرابي يقولها وقد أخبر بأن امرأته ولدت له بنتاً، ويروى أنه قال: (والله ما هي بنعم الولد، نصرها بكاء، وبرها سرقة).

(٣) هذا الذي ذكره المؤلف من الخلاف على الصورة التي شرحها هو إحدى طريقين للنحاة، وهي التي يصرح بها ابن مالك في قوله: * فعلان غير متصرفين * نعم وبئس، إلخ، وهي المشهورة في كتب النحو، وذكر ابن عصفور طريقة أخرى لتحرير الخلاف بين العلماء، فقال: لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين في أن نعم وبئس فعلان، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل، فذهب البصريون إلى أنهما فعلان كما كانا قبل الإسناد، والاسم المحلى بأل أو المضاف إلى المحلى بأل الواقع بعد أحدهما فاعل، فنعم الرجل: جملة فعلية. وكذلك: بئس الرجل، وذهب الكسائي إلى أن قولك (نعم الرجل)، ومثله قولك (بئس الرجل) اسمان محكيان صارا اسماً واحداً بمنزلة قولك (تأبط شراً) وقولك (ذرى حباً) وقولك (شاب قرناها) فقولك (نعم الرجل) قد صار اسم جنس واحد في قوة قولك الممدوح، وقولك (بئس الرجل) قد صار اسم جنس واحداً بمنزلة قولك المذموم، ونظير ذلك ما قاله بعض النحويين من أن (حبذا) قد ركب صدره وهو حب مع عجزه وهو ذا، وصار مجموعهما اسماً واحداً بمعنى الممدوح، وذهب الفراء إلى أن الأصل في قولك (نعم الرجل زيد): رجل نعم الرجل زيد، والأصل في قولك (بئس الرجل عمرو) رجل بئس الرجل عمرو، وحذف الموصوف ـ وهو رجل أقيمت الصفة مقامه وهي جملة (نعم =

الجنسية، نحو: ﴿نِعْمَ العَبْدُ﴾[١]، و ﴿بِئْسَ الشَّرَابُ﴾[٢]، أو بالإضافة إلى ما قارنَهَا، نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ المُتَّقِينَ﴾[٣] ﴿فَلَبِئْسَ مَثْوَى المُتَكَبِّرِينَ﴾[٤]، أو إلى مُضَافٍ لما قارنَهَا، كقوله:

٣٨٣ ـ * فَنِعْمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذَّبٍ *

= الرجل) أو جملة (بئس الرجل) فأخذت الصفة مقام الموصوف وأعربت الإعراب الذي كان للموصوف، فنعم الرجل: مبتدأ، وزيد: خبر هذا المبتدأ، ومذهب الفراء هذا قريب من مذهب الكسائي الذي تقدم، لأن كلاًّ منهما جعل ما كان جملة ـ وهو نعم وفاعله أو بئس وفاعله ـ اسماً واحداً.

ويرد مذهب الكسائي والفراء جميعاً أنه لو صح ما ذهبا إليه من التركيب لجاز أن يقع هذا المركب موقع المبتدأ وأن يخبر عنه بما تشاء من الأخبار فتقول: (نعم الرجل قائم) أو (نعم الرجل مسافر) مثلاً، ولكان يصح أن يقع اسماً للنواسخ فتقول (كان نعم الرجل غائباً) أو تقول (ظننت نعم الرجل حاضراً) كما هو شأن كل مبتدأ، لكنا وجدناهم يلتزمون صورة واحدة من الكلام فيقولون (نعم الرجل زيد) ويقولون (بئس الرجل عمرو) فدل ذلك على أنهم لم يجعلوا هذا المركب اسماً واحداً هو مبتدأ، والطريقة الأولى هي المشهورة، وأصح المذاهب أن نعم وبئس فعلان اهـ بإيضاح.

(١) سورة صٓ، الآية: ٣٠

(٢) سورة الكهف، الآية: ٢٩

(٣) سورة النحل، الآية: ٣٠

(٤) سورة النحل، الآية: ٢٩

٣٨٣ ـ هذا الشاهد من كلام أبي طالب عم النبي ﷺ، من كلمة يمدح فيها الرسول ويعاتب قريشاً على ما كان منها، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* زُهَيْرٌ حُسَاماً مُفْرَداً مِنْ حَمَائِلِ *

وهذا البيت في ذكر زهير بن أبي أمية، وهو ابن أخت أبي طالب، لأن أمه عاتكة بنت عبد المطلب، وكان زهير أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبتها قريش لتقاطع آل النبي في حديث معروف.

اللغة: (غير مكذب) يريد أنه لا ينسبه أحد إلى الكذب، وإنما يصدقه الناس جميعاً في كل ما يقوله (زهير) أراد به زهير بن أبي أمية، وقد ذكرنا لك أنه ابن عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم أخت أبي طالب وعمة رسول الله ﷺ، وهو أحد رجال خمسة اتفقوا =

أو مُضْمَرَيْنِ مُسْتَتِرَيْنِ مُفَسَّرَيْنِ بتمييز[١]، نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[٢]، وقوله:

= على نقض الصحيفة التي تعاهدت فيها قريش على مقاطعة بني هاشم وعلقوها في الكعبة، يريدون بذلك أن يلجئوا بني هاشم إلى حمل النبي صلوات الله وسلامه عليه على ترك الدعوة إلى الإسلام، والله يؤيد رسوله ويثبته (حساماً) أصل الحسام ـ بضم الحاء ـ السيف، سمي بذلك لأنه يحسم الخلاف ويقطع التشاحن (حمائل) جمع حمالة، وهي علاقة السيف، وكان الأصمعي يزعم أن حمائل السيف لا واحد لها من لفظها، وإنما واحدها محمل، قاله الجوهري.

الإعراب: (نعم) فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (ابن) فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(أخت) مضاف إليه، وأخت مضاف و(القوم) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (غير) حال من فاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة، وغير مضاف و(مكذب) مضاف إليه، والجملة من نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم (زهير) مبتدأ مؤخر، ويجوز أن يكون زهير خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، وتقديره: هو زهير، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره محذوف، وتقدير الكلام على هذا: الممدوح زهير (حساماً) الرواية الصحيحة في هذه الكلمة بالنصب، وهي حال من زهير منصوب بالفتحة الظاهرة، وقد رواها العيني بالرفع ثم أعربها صفة لزهير؛ ففيه خطأ من وجهين؛ الأول: مخالفة الرواية الثابتة عن الرواة الأثبات في شعر أبي طالب وفي شواهد النحو، والثاني: أنه إن صحت الرواية لم يصح الإعراب؛ لأن زهيراً علم فهو معرفة وحساماً نكرة، والمعرفة لا توصف بالنكرة، فاعرف ذلك، فإن صحت روايته فحسام: خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمة الظاهرة، والتقدير: هو حسام (مفرداً) صفة لحسام (من) حرف جر مبني على السكون لا محل له (حمائل) مجرور بمن وعلامه جره الكسرة الظاهرة، وكان عليه أن يجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع، ولكنه اضطر فجره بالكسرة، والجار والمجرور متعلق بمفرد.

الشاهد فيه: قوله (فنعم ابن أخت القوم) حيث أتى بفاعل نعم اسماً مضافاً إلى اسم مضاف إلى مقترن بأل.

(١) لهذه الحالة أحكام بعضها يختص بالفاعل، وبعضها يختص بالتمييز، ونحن نبين لك ذلك تفصيلاً. =

= أما الأحكام التي تختص بالفاعل فأربعة أحكام:

الأول: أن يكون هذا الفاعل ضميراً، وهذا واجب عند جمهور النحويين، وهو غالب لا لازم عند الكسائي والفراء، وعندهما قد يكون الفاعل علماً نحو (نعم رجلاً زيد) و(نعم امرأ هرم) و(نعم فتاة هند) وقد يكون مضافاً إلى علم نحو (نعم فتى غلام زيد) جعلا الاسم المرفوع بعد النكرة في هذه الأمثلة ونحوها فاعل نعم، وجعل الكسائي الاسم النكرة المنصوب حالاً، وجعله الفراء تمييزاً والجمهور يجعلون فاعل نعم ضميراً مستتراً، والاسم المنكر المنصوب تمييزاً مفسراً للفاعل، والاسم المرفوع هو المخصوص بالمدح، وكأن الذي حمل الكسائي والفراء على ما ذهبا إليه فرارهما من عود الضمير المستتر في نعم ـ في قول الجمهور ـ على متأخر لفظاً ورتبة.

الثاني: أن يكون هذا الضمير واجب الاستتار مطلقاً، نعني أنه لا فرق بين المفرد والمثنى والجمع، وهذا مذهب الجمهور أيضاً، وعللوه بأن العرب اكتفت بتثنية التمييز وجمعه عن إظهار الفاعل، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار ضمير التثنية والجمع، وذكر الكسائي أنه قد ورد عن العرب نحو (مررت بقوم نعموا قوماً) وهذا عند الجمهور شاذ.

الثالث: أن هذا الفاعل لا يجوز أن يتبع بشيء من أنواع التوابع، وذلك لقوة شبه هذا الضمير بالحرف، وذلك لأن فهمه لفظاً ومعنى متوقف على التمييز الواقع بعده، وقد سمع (نعم هم قوماً) وخرجوه على أن فاعل نعم ضمير مستتر، و(هم) توكيد للفاعل، وهذا شاذ عند الجمهور.

الرابع: أن هذا الضمير إذا كان مفسره مؤنثاً لحقت تاء التأنيث (نعم) أو (بئس) فيقال (نعمت فتاة هند) و(بئست امرأة حمالة الحطب) وقال ابن أبي الربيع: لا يجوز أن تلحق (نعم) و(بئس) تاء التأنيث استغناء بتأنيث التمييز، وأجاز بعض النحاة الأمرين لحاق التاء وعدمه، وقد ورد في الحديث (فبها ونعمت) وهو يرد على ابن أبي الربيع قوله بالمنع، ويجري مع القولين الآخرين.

وأما الأحكام التي تختص بالتمييز فستة أحكام:

الأول: أن يكون في اللفظ مؤخراً عن الفاعل المستتر في نعم، ومحصل هذا الشرط أنه لا يجوز تقديم التمييز على نعم، فلا يقال (رجلاً نعم زيد).

الثاني: أنه يجب تقديمه على المخصوص بالمدح أو الذم، وهذا مذهب جمهور البصريين، وعندهم أن قولهم (نعم زيد رجلاً) شاذ، ولا نرى أن تأخذ بقولهم، وقد=

٣٨٤ ـ * نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لَمْ تَعْرُ نَائِبَةٌ *

= أجاز الكوفيين تقديم التميز على المخصوص وتأخيره عنه فخذ بهذا القول.

الثالث: أن يكون مطابقاً للمخصوص في الإفراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث، فتقول (نعم رجلاً زيد) و(نعم رجلين الزيدان) و(نعم رجالاً الزيدون) و(نعمت فتاة هند).

الرابع: أن يكون نكرة قابلة لدخول أل عليها، وذلك لأن هذا التميز خلف عن الفاعل المقرون بأل، فيجب أن يكون قابلاً لها، وعلى هذا لا يجوز أن يكون التميز من الألفاظ التي لا تقبل أل كمثل وغير وأي وأفعل التفضيل المضاف أو المقرون بمن، لأن هذه كلها لا تقبل أل، فيصح أن تقول (نعم صاحباً زيد) و(بئست حليلة هند) لأن صاحباً وحليلة يقبلان أل.

الخامس: أن يكون نكرة عامة، ومعنى عمومها أن يكون لها في الوجود أفراد متعددة، فلا تقول (نعم شمساً هذه الشمس) ولا (بئس قمراً هذا القمر) لأن الشمس والقمر ليس لهما أفراد، نعم لو قلت (نعم شمساً شمس هذا اليوم) صح لأنك جعلت الشمس متعددة بتعدد الأيام.

السادس: أنه يجب ذكره، نص عليه سيبويه، وهذا الشرط عند ابن مالك غالب، لا لازم، وهو رأي ابن عصفور أيضاً، ويشهد لصحة ما ذهبا إليه أنه قد ورد في الحديث: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت» والتقدير: فبالطريقة المحمدية أخذ ونعمت طريقة الوضوء.

(٢) سورة الكهف، الآية: ٥٠

٣٨٤ ـ ينسب قوم هذا الشاهد إلى زهير بن أبي سلمى المزني، يمدح هرم بن سنان، وليس في ديوانه، وما ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* إلاَّ وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرَا *

اللغة: (هرم) هو بفتح الهاء وكسر الراء، بزنة كتف ونمر، وهو اسم رجل، وقد سمى العرب به، وممدوح زهير بن أبي سلمى المزني هو هرم بن سنان المري، وذكر هذا الاسم في البيت هو الذي غر بعض الناس فنسبوا البيت إلى زهير كما ينسبون كل بيت فيه اسم ليلى إلى قيس بن الملوح المشهور بمجنون ليلى، وقد راجعت جميع نسخ ديوان زهير المطبوعة في مصر وفي أوروبا فلم أجد هذا البيت في واحدة منها، بل لم أجد لزهير شعراً على هذا الروي (لم تعر) أي لم تنزل، تقول: عرا الأمر يعرو، إذا نزل

. . . .

(نائبة) أصلها اسم فاعل مؤنث فعله ناب ينوب، ومعناه نزل، ثم أطلقت النائبة على الحادثة من حوادث الدهر، والكارثة من كوارثه (لمرتاع) اسم فاعل فعله ارتاع، وأصله الروع ـ بفتح الراء وسكون الواو ـ وهو الخوف والفزع، وتقول: راعني الشيء يروعني، مثل نابني ينوبني، وروعني ـ بتشديد الواو ـ وقد ارتعت به، وله (وزر) ملجأ ومعين.

المعنى: مدح هرماً بأنه لم تنزل بأحد كارثة من كوارث الدهر تحتاج إلى النجدة والنصرة والمعونة إلا كان هذا الممدوح معيناً لمن نزلت به، ناصراً له، آخذاً بيده حتى يصير في بحبوحة من دهره.

الإعراب: (نعم) فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو (امرأ) تمييز لفاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم (هرم) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، وزعم الكسائي أن الاسم الظاهر المرفوع هو فاعل نعم في مثل هذه العبارة، وعنده ـ على هذا ـ أن الاسم النكرة المنصوب حال، ووافقه الفراء في أن الاسم العلم المرفوع فاعل نعم، ولكنه جعل الاسم المنصوب تمييزاً (لم) حرف نفي وجزم وقلب (تعر) فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها (نائبة) فاعل تعرو مرفوع بالضمة الظاهرة (إلا) أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (وكان) الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هرم (لمرتاع) جار ومجرور متعلق بوزر الآتي (بها) جار ومجرور متعلق بمرتاع (وزراً) خبر كان الناقصة منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال، وهذه الحال مستثناة من عموم الأحوال، وكأنه قال: لم تعر نائبة في حال من الأحوال إلا في الحال التي يكون فيها هرم وزراً لمن يرتاع بها.

الشاهد فيه: قوله (نعم امرأ هرم) فإن في نعم عند الجمهور ضميراً مستتراً هو فاعلها، وقد فسر هذا الضمير لإبهامه بالتمييز الذي هو قوله (امرأ).

ونظير هذا البيت قول الآخر:

نِعْـمَ امْـرَأَيْـنِ حَـاتِـمٌ وَكَعْـبُ كِلاَهُمَا غَيْـثٌ وَسَيْـفٌ عَضْـبُ

ومثلهما قول الآخر:

وأجاز المبرد وابنُ السَّرَّاج والفارسيُّ أن يُجْمَع بين التمييز والفاعل الظاهر، كقوله:

٣٨٥ـ * نِعْـمَ الْفَتَـاةُ فَتَـاةً هِنْـدُ لَـوْ بَـذَلَـتْ *

= لَنِعْمَ مَوْئِلاً الْمَوْلَى إِذَا حُذِرَتْ بَأْسَاءُ ذِي الْبَغْيِ واسْتِيلاءُ ذِي الإِحَنِ

ومثلهما قول الراجز:

تَقُولُ عِرْسِي وَهْيَ لِي فِي عَوْمَرَهْ بِئْسَ امْـرأً، وَإِنَّنِـي بِئْسَ المَـرَهْ

وفي عجز البيت الذي نشرحه شاهد آخر للنحاة، وذلك في قوله (إلا وكان) حيث جاء بواو الحال قبل الفعل الماضي الواقع بعد إلا، وهذا شاذ، والفصيح تجرد هذه الجملة من الواو، كما في قوله تعالى: ﴿إلا كانوا به يستهزئون﴾.

٣٨٥ـ هذا الشاهد مما لم يتيسر لي الاطلاع على نسبته إلى قائل معين، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقاً أَوْ بِإِيمَاءِ *

اللغة: (الفتاة) المرأة الشابة الحديثة السن، وهي مؤنث الفتى، قال الشاعر:

وَلَقَـدْ دَخَلْـتُ عَلَـى الْفَتَـا ةِ الْخِـدْرَ فِـي الْيَـوْمِ الْمَطِيـرْ

وقال الآخر، وسننشده مرة أخرى (ص٢٥٠):

وَقَائِلَةٍ نِعْمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيمُهَا

(هند) اسم امرأة (بذلت) أعطت (الإيماء) مصدر أومأ إلى الشيء، إذا أشار.

الإعراب: (نعم) فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (الفتاة) فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة (فتاة) يعربه المبرد والفارسي وابن السراج وجماعة من المتأخرين تمييزاً لفاعل نعم، فيكون تمييزاً مؤكداً لعامله وهو منصوب بالفتحة الظاهرة، ويعربه أنصار سيبويه حالاً من فاعل نعم؛ فيكون حالاً مؤكداً لصاحبها، وجملة نعم وفاعلها في محل رفع خبر مقدم (هند) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة (لو) يجوز أن يكون حرفاً دالاًّ على التمني، ويجوز أن يكون حرف شرط غير جازم، وهو على كل حال مبني على السكون لا محل له من الإعراب (بذلت) بذل: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء حرف دالّ على تأنيث المسند إليه، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى هند (رد) مفعول به لبذلت منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و(التحية) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، فإن جعلت (لو) حرف تمنٍّ فلا جواب لها، وإن جعلتها حرف شرط فجملة =

ومنعه سيبويه وَالسِّيرَافِيُّ مطلقاً، وقيل: إن أفاد مَعْنًى زائداً جاز، وإلاّ فلا، كقوله:

* فَنِعْمَ المَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِي(١) * [٢٨٥]

بذلت لا محل لها شرط لو، وجوابها محذوف، وتقدير الكلام على هذا: لو بذلت رد التحية لنعمنا بردها؛ مثلاً (نطقاً) الأحسن في هذه الكلمة أن تعرب منصوباً على نزع الخافض وإن كان النصب على نزع الخافض باباً سماعياً، وإنما اعتبرنا ذلك أحسن لتصريحه في مقابله بحرف الخفض وذلك قوله (أو بإيماء) وقد ذكر العيني أن (نطقاً) تمييز (بإيماء) جار ومجرور معطوف على ما قبله بأو.

الشاهد فيه: قوله(نعم الفتاة فتاة) حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو قوله (الفتاة) وبين تمييزها وهو قوله (فتاة)؛ وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل.

ومثل هذا البيت قول جرير:

والتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْلاً، وَأُمُّهُـمُ زَلاّءُ مِنْطِيـقُ

ومثله أيضاً قوله:

تَـزَوَّدْ مِثْـلَ زَادِ أَبِيـكَ فِينَـا فَنِعْـمَ الـزَّادُ زَادُ أَبِيـكَ زَادَا

وفي هذين البيتين تقدم المخصوص ـ وهو (فحلهم) في الأول و(زاد أبيك) في الثاني ـ على التمييز.

وقد ورد في النثر الذي لا ضرورة فيه، ومن ذلك قول الحارث بن عباد فارس النعامة وقد بلغه أن ابنه بجيراً قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس، فقال (نعم القتيل قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب).

(١) هذا الشاهد من كلام أبي بكر الأسود بن شعوب الليثي، وقيل: لبجير بن عبد الله بن سلمة الخير بن قشير، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ *

وقد سبق ذكر هذا الشاهد في باب التمييز من هذا الكتاب شاهداً على ظهور (من) مع التمييز، وهو الشاهد (رقم ٢٨٥).

ومحل الشاهد ههنا قوله: (فنعم المرء من رجل) حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو قوله (المرء) وبين التمييز، وهو قوله (من رجل)، وهذا التمييز قد أفاد معنى لم يفده الفاعل بواسطة نعته بكونه منسوباً إلى تهامة، وتهامة: اسم ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز.

واخْتُلف في كلمة (ما) [1] بعد نِعْمَ وبِئْسَ؛ فقيل: فاعل؛ فهي مَعْرِفة ناقصة ـ

= ونظير هذا البيت في دلالة التمييز على معنى زائد عما يدل عليه الفاعل ـ أن تقول (نعم الصديق صديقاً وفياً) و(نعم الجار جاراً أميناً على الحرم) و(نعم الأخ أخاً يركن إليه في الشدة) وما أشبه ذلك.

ونظيره قول الكروس بن زيد أحد شعراء طيىء، وقد سبق إنشاده (ص ٢٤٨):

وَقَـائِلَـةٍ نِعْـمَ أَنْـتَ مِـنْ فَتًـى إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيمُهَا

(١) اعلم أن (ما) الواقعة بعد نعم أو بئس على ثلاثة أضرب، وذلك لأنها إما ألا يقع بعدها شيء أصلاً، وإما أن يقع بعدها اسم مفرد: أي ليس جملة ولا شبه جملة، وإما أن يقع بعدها جملة فعلية.

فإن كانت (ما) لم يقع بعدها شيء نحو أن تقول (صادقت علياً فنعما) أو تقول (اختبرت خالداً فبئسما) فللنحاة فيها قولان: أحدهما أن (ما) هذه معرفة تامة فهي فاعل، كأنك قلت: صادقت علياً فنعم الصديق واختبرت خالداً فبئس المختبر، والقول الثاني أن (ما) نكرة تامة فهي تمييز، وكأنك قلت: صادقت علياً فنعم صديقاً، واختبرت خالداً فبئس مختبراً.

وإن وقع بعد ما اسم مفرد، نحو قولك (صادقت علياً فنعمّاً هو) ومنه الآية الكريمة: ﴿إن تبدوا الصدقات فنعمّا هي﴾ ونحو قولك (بئسما عمل بغير نية) فللنحاة فيها في هذه الحالة ثلاثة أقوال، الأول أنها معرفة تامة فهي فاعل، والثاني أنها نكرة تامة فهي تمييز، والاسم الذي بعدها ـ على هذين القولين ـ هو المخصوص بالمدح أو الذم، والقول الثالث ـ وهو قول الفراء ـ أن (ما) قد ركبت مع نعم أو بئس فصار الجميع كلمة واحدة هي فعل ماض لإنشاء المدح أو الذم، والاسم الذي يليها فاعل.

وإن وقع بعد (ما) جملة فعلية نحو قوله تعالى: ﴿نعمّا يعظكم به﴾ وقوله سبحانه: ﴿بئسما اشتروا به أنفسهم﴾ فللنحاة فيها حينئذ أقوال أربعة، الأول: أنها موصولة معرفة في موضع رفع على الفاعلية والجملة بعدها لا محل لها صلة، والثاني أنها نكرة في موضع نصب على التمييز، والجملة بعدها صفة لها وذلك رأي الأخفش والزجاج والفارسي أو الجملة صفة لمخصوص بالمدح أو بالذم محذوف، والقول الثالث: أن (ما) هذه هي المخصوص بالمدح أو بالذم وهي اسم موصول، والفاعل ضمير مستتر فيه، وهذا قول الكسائي، ونقل عن الفراء أيضاً، الرابع أن (ما) هذه كافة لنعم أو بئس عن العمل فلا فاعل لواحد منهما، وفي هذا الموضع تفصيلات أخرى لم نرد ذكرها تحاشياً للإطالة.

أي: موصولة ـ في نحو: ﴿نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾[١] أي: نعم الذي يعظكم به، ومعرفة تامة في نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[٢] أي: فنعم الشيء هي، وقيل: تمييز، فهي نكرة موصوفة في الأول وتامة في الثاني.

* * *

فصل: وَيُذْكَر المخصوصُ بالمدح أو الذم بعد فاعل نِعْمَ وبِئْسَ؛ فيقال: (نِعْمَ الرَّجُلُ أبُو بَكْرٍ)، و (بِئْسَ الرَّجُلُ أبُو لَهَبٍ)، وهو مبتدأ، والجملة قبله خبره، ويجوز أن يكون خَبَراً لمبتدأ واجب الحذف، أي: الممدوحُ أبو بكْرٍ، والمذمومُ أبو لهب.

وقد يتقدَّم المخصوصُ؛ فيتعين كونُه مبتدأ، نحو: (زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ).

وقد يتقدَّمُ ما يُشْعر به فيحذف، نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ العَبْدُ﴾[٣] أي: هو وليس منه (العِلْمُ نِعْمَ المُقْتَنَى)[٤]، وإنما ذلك من التقدم.

* * *

فصل: وكلُّ فعلٍ ثلاثيٍ صالحٍ للتعجُّب منه؛ فإنّه يجوز استعمالُه على فَعُل ـ بضم العين ـ إما بالأصالة كـ(ظَرُفَ، وشَرُفَ) أو بالتحويل كـ(ضَرُبَ) و (فَهُمَ)، ثم يُجْرَى، حينئذٍ، مُجْرَى نِعْمَ وبِئْسَ: في إفادة المدح والذم، وفي حكم الفاعل، وحُكْمِ المخصوص، تقول في المَدْحِ (فَهُمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ)، وفي الذم (خَبُثَ الرَّجُلُ عَمْرٌو).

ومن أمثلته (ساء) فإنّه في الأصل سَوَأ بالفتح؛ فحوّل إلى فَعُل ـ بالضم ـ فصار قاصراً، ثُمّ ضُمِّن معنى بئس فصار جامداً، قاصراً، محكوماً له ولفاعله بما ذكرنا، تقول: (سَاءَ الرَّجُلُ أبُو جَهْل) و (سَاءَ حَطَبُ النَّارِ أبُو لَهَبٍ) وفي التنزيل: ﴿وَسَاءَتْ

---

(١) سورة النساء، الآية: ٥٨.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٧١.

(٣) سورة ص، الآية: ٤٤.

(٤) هذا من أمثلة ابن مالك في الألفية.

مُرْتَفَقاً﴾[١] و ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾[٢].

ولك في فاعل فَعُلَ المذكورِ أن تأتي به اسماً ظاهراً مُجَرَّداً من (أل) وأن تَجُرَّهُ بالباء، وأن تأتي به ضميراً مطابقاً، نحو: (فَهُمَ زَيْدٌ)[٣]، وسُمِعَ (مَرَرْتُ بِأَبْيَاتٍ جَادَ بِهِنَّ أَبْيَاتاً) و (جُدْنَ أَبْيَاتاً)، وقال:

٣٨٦ـ * حُبَّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لاَ يُرَى *

---

(١) سورة الكهف، الآية: ٢٩.

(٢) سورة العنكبوت، الآية: ٤، واعلم أن (ما) المتصلة بساء ونحوها يجري فيها الخلاف الذي ذكره المؤلف وذكرنا بعض تفصيله في (نعمّا) و(بئسما) فإن جعلت (ما) في الآية الكريمة فاعلاً فهي اسم موصول، والجملة بعدها لا محل لها صلة، وإن جعلت (ما) تمييزاً فهي نكرة، والجملة بعدها في محل نصب نعت، والمخصوص بالذم ـ أو المدح ـ محذوف على القولين جميعاً.

(٣) بهذا خالف الفعل المحول إلى فعل بضم العين نعم وبئس، فقد علمت أن فاعل نعم وبئس لا يكون إلا مقترناً بأل أو مضافاً لما قارنها أو إلى مضاف إلى ما قارنها ومن المحول إلى فعل بالضم (حب) إذا لم يكن معها (ذا). وهذا الذي ذكره المؤلف من حكم هذه الأفعال هو في أصله رأي الأخفش والمبرد، وهو المشهور عن العلماء، ولكن الدماميني قد بحث أنه يلتزم في فاعل ساء ما التزم في فاعل بئس، وجزم الشاطبي بأن فاعل حب إذا لم يكن معه ذا يلتزم فيه ما لزم في فاعل نعم.

٣٨٦ـ هذا الشاهد من كلام الطرماح بن حكيم، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من المديد، وعجزه قوله:

* مِنْهُ إلا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامْ *

اللغة: (الزور) ـ بفتح فسكون ـ هو الزائر، وأصله مصدر، فأطلق على اسم الفاعل (الصفحة) ـ بفتح الصاد وسكون الفاء ـ أراد بها صفحة الوجه، وهي جانبه (لمام) جمع لمة، وهي الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن.

الإعراب: (حب) فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (بالزور) الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، الزور: فاعل حب مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (الذي) اسم موصول نعت للزور مبني على السكون في محل رفع =

أصله (حَبُبَ الزَّوْرُ) فزاد الباء، وضَمَّ الحاء؛ لأنَّ فَعُل المذكور، يجوز فيه أن تسكن عينه، وأن تُنْقَلَ حركتُهَا إلى فائه؛ فتقول: (ضَرْبَ الرَّجُلُ) و (ضُرْبَ).

* * *

فصل: وَيُقَال في المدح (حَبَّذَا) وفي الذّم (لا حَبَّذَا) قال:

٣٨٧ ـ أَلاَ حَبَّــذَا عَــاذِرِي فــي الهَــوَى وَلاَ حَبَّــذَا الْجَــاهِــلُ العَــاذِلُ

= (لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يرى) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (منه) جار ومجرور متعلق بقوله يرى (إلا) أداة حصر لا عمل لها، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (صفحة) نائب فاعل يرى مرفوع بالضمة الظاهرة (أو) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (لمام) معطوف بأو على صفحة مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، وجملة لا يرى ونائب فاعله لا محل له من الإعراب صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله (حب بالزور) حيث جاء بفاعل (حب) التي تفيد معنى نعم مقترناً بالباء الزائدة، وذلك من قبل أن المعنى قريب من معنى صيغة التعجب؛ وقد علمت أن الباء تزاد في فاعل فعل التعجب زيادة مطردة لازمة، فلما كان معنى ما هنا مقارباً لذلك المعنى حمل هذا الشاعر اللفظ الدال على مراده على اللفظ الذي يدل على ذلك المعنى؛ فزاد فيه الباء كما تزاد هناك، ولكن لا تفهم من ذلك أن حكم الزيادتين واحد، وإنما هذا تقريب.

وذلك لأن زيادة الباء في فاعل فعل التعجب واجبة، وهي هنا ليست واجبة؛ فأنت لا تقول إلا (أجمل بزيد وأحسن بخالد) بالباء الزائدة في الفاعل، ولكنك تقول (حب زيد) و(حب بزيد) ولا يلزمك اختيار إحدى العبارتين.

وقد استعمل مجنون ليلى حب وأتى بفاعلها غير مقرون بالباء وأتى بالتمييز بعده فقال:

نُسَائِلُكُمْ هَلْ سَالَ نَعْمَانُ بَعْدَنَا وَحُــبَّ إِلَيْنَا بَطْـنُ نَعْمَـانَ وَادِيَـا

٣٨٧ ـ هذا بيت من المتقارب، وهذا البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين.

الإعراب: (ألا) حرف تنبيه يسترعى به انتباه المخاطب لما يأتي بعده من الكلام مبني على السكون لا محل له من الإعراب (حبذا) حب: فعل ماض دال على إنشاء المدح =

....

= مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وذا: اسم شارة فاعل حب مبني على السكون في محل رفع، والجملة من فعل المدح وفاعله في محل رفع خبر مقدم (عاذري) عاذر: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعاذر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، وهذا إعراب سيبويه لهذ التعبير، وقال بعضهم: حبذا فعل ماض، وعاذري: فاعله مضافاً لياء المتكلم، وقال آخرون: حبذا مبتدأ. وعاذري: خبره مضافاً لياء المتكلم، وقد ذكر المؤلف هذه الأقوال الثلاثة، وسنذكر لك وجهين رابعاً وخامساً فيما يأتي قريباً (في) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (الهوى) مجرور بفي، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والجار والمجرور متعلق بعاذر (ولا) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، لا: حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (حبذا) حب: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وذا: اسم إشارة فاعله مبني على السكون في محل رفع، والجملة في محل رفع خبر مقدم (الجاهل) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة (العاذل) نعت للجاهل مرفوع بالضمة الظاهرة، ويجري في هذا الاسلوب الإعرابان الآخران أيضاً.

الشاهد فيه: قوله (حبذا عاذري) وقوله (لا حبذا العاذل الجاهل) حيث استعمل (حبذا) في العبارة الأولى للدلالة على المدح، واستعمل (لا حبذا) في العبارة الثانية للدلالة على الذم، وقد جمع بينهما في بيت واحد كما نرى.

ومثل هذا البيت قول كنزة تهجومية؛ وقيل: هو لذي الرمة غيلان بن عقبة:

أَلَا حَبَّـذَا أَهْـلُ المَـلا، غَيْـرَ أَنَّـهُ ... إِذَا ذُكِـرَتْ مَـيٌّ فَـلَا حَبَّـذَا هِيَـا

عَلَى وَجْهِ مَيٍّ مَسْحَةٌ مِنْ مَلَاحَةٍ ... وَتَحْتَ الثِّيَابِ الخزْيُ لَوْ كانَ بَادِيَا

وقد استعمل حبذا للمدح أيضاً ولم يذكر معها (لا حبذا) المرار بن هماس الطائي في قوله:

أَلَا حَبَّذَا، لَوْلَا الحَيَاءُ، وَرُبَّمَا ... مَنَحْتُ الهَوَى مَنْ لَيْسَ بَالمُتَقَارِبِ

وفي بيت المرار هذا حذف المخصوص بالمدح وحذف التمييز جميعاً كما هو ظاهر.

وقال العرجي وقد ذكر (حبذا) ثلاث مرات:

يَا حَبَّذَا تِلْكَ الحُمُولُ، وَحَبَّذَا ... شَخْـصٌ هُنَـاكَ، وَحَبَّـذَا أَمْثَـالُـهُ

= وقال جرير بن عطية بن الخطفي، واستعمل (حبذا) ثلاث مرات في بيتين:

ومذهبُ سيبويه أن (حَبَّ) فعلٌ، و (ذا) فاعلٌ، وأنهما باقيان على أصلهما، وقيل: رُكِّبا وغُلِّبت الفِعْلِيَّةُ؛ لتقدّم الفعل، فصار الجميع فعلاً وما بعده فاعل، وقيل: رُكِّبا وَغُلِّبت الاسْمِيَّةُ لشَرَف الاسم، فصار الجميع اسْماً مبتدأ وما بعده خبراً[١].

ولا يتغيّر (ذا) عن الإفراد والتّذكير، بل يقال: (حَبَّذا الزَّيْدَانِ وَالهِنْدَانِ)، أو (الزَّيْدُونَ وَالهِنْدَاتُ)؛ لأنَّ ذلك كلام جَرَى مَجْرَى المثل؛ كما في قولهم: (الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ)، يقال لكل أحد بكسر التّاء وإفرادها، وقال ابن كَيْسَانَ: لأن المشار إليه مضاف محذوف، أي: حبَّذَا حُسْنُ هِنْدٍ[٢].

ولا يتقَدَّم المخصوص على (حبَّذَا) لما ذكرنا من أنَّه كلام جرى مجرى المثل، وقال ابن بابشاذ: لئلاّ يتوهّم أنَّ في (حَبَّ) ضميراً، وأنَّ (ذا) مفعول[٣].

= يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مِنْ كَانَا
وَحَبَّـذَا نَفَحَـاتٌ مِـنْ يَمَـانِيَـةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا

(١) وأجاز بعضهم أن يكون (حبذا) خبراً مقدماً والاسم بعده مبتدأ مؤخراً، وبقي وجه، وهو أن يكون (حب) فعلاً و(ذا) ملغاة، والاسم بعده فاعلاً؛ وهذا الوجه في العمل كالوجه الأول من وجوه التركيب التي ذكرها المؤلف، ولكنه غيره في التقدير؛ فافهم. والحاصل أنك إذا قلت (حبذا زيد) فلك في هذه العبارة خمسة أوجه من وجوه الإعراب؛ أولها أن يكون (حب) فعلاً ماضياً، و(ذا) فاعله، والجملة خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر. والثاني: أن يكون (حبذا) برمتها فعلاً و(زيد) فاعله. والثالث: أن يكون (حبذا) برمته مبتدأ و(زيد) خبره، والرابع: أن يكون (حبذا) فعلاً وفاعلاً و(زيد) مبتدأ خبره محذوف. والخامس: أن يكون (حبذا) فعلاً وفاعلاً، و(زيد) خبر لمبتدأ محذوف.

(٢) وليس ما ذكره ابن كيسان مسلَّماً؛ لأنه لو كان كما ذكره لظهر هذا المقدر في بعض التراكيب، ولم يرد عنهم تركيب فيه ذكر هذا المقدر؛ فيكون قوله كدعوى الشيء بلا دليل عليه.

(٣) قال ابن بابشاذ: إذا قلت (زيد حبذا) فقد يسبق إلى ذهنك أن يكون (زيد) مبتدأ، و(حب) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه، و(ذا) مفعول، والجملة خبر. فيكون ما أشير إليه بذا غير زيد، مع أنه كان نفس زيد حين كان مخصوصاً مؤخراً؛ فلدفع هذا التوهم التزم تأخيره وهذا كلام لا حاصل له؛ فإن هذا التوهم الذي يفر منه لا يمتنع خطوره =

تنبيه: إذا قلت (حَبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ) فحبَّ هذه من باب فَعُلَ المتقدم ذكره، ويجوز في حائه الفتح والضّمّ، كما تقدَّم؛ فإن قلت (حَبَّذَا) ففتحُ الحاء واجبٌ إن جعلتهما كالكلمة الواحدة.

* * *

هذا باب أفعل التفضيل

إنما يُصَاغ أفْعَلُ التَّفضيلِ ممّا يُصَاغ منه فِعْلا التعجّب؛ فيقال: (هوَ أَضْرَبُ) و (أَعْلَمُ) و (أَفْضَلُ) كما يقال: (مَا أَضْرَبَهُ) و (أَعْلَمَهُ) و (أَفْضَلَهُ) وَشَذّ بناؤه من وَصْفٍ لا فِعْلَ له؛ كـ(ـهُوَ أَقْمَنُ به) أي: أحقُّ، و (أَلَصُّ مِنْ شِظاظٍ)[1]، وممّا زاد

= بالذهن بسبب التأخر؛ إذ تفهم أن (ذا) مفعول مقدم، و(زيد) فاعل مؤخر، نعم إن الأصل كون المقدم الفاعل، ولكن جواز تأخره مما لا ينكر، وأيضاً فإن معنى هذا التركيب قد اشتهر في معنى غير هذا الموهوم، والاشتهار يبعد سبق الذهن إلى ذلك التوهم.

واعلم أن مخصوص (حبذا) يفارق مخصوص (نعم وبئس) من أربعة أوجه:

الأول: أن مخصوص (نعم) يجوز تقدمه عليها نحو (زيد نعم الرجل) بخلاف مخصوص (حبذا) وقد عرفت هذا في كلام المؤلف.

الثاني: أنه يجوز إعمال النواسخ في مخصوص (نعم) نحو (نعم رجلاً كان زيد) بخلاف مخصوص (حبذا) فإن النواسخ لا تعمل فيه.

الثالث: أنه مع اشتراكهما في جواز إعرابهما مبتدأ خبره الجملة قبله أو خبراً مبتدؤه محذوف وجوباً، إلا أن الوجه الثاني في (حبذا) أسهل منه في (نعم) من جهة أن النواسخ تدخل عليه مع نعم، وهي لا تدخل إلا على المبتدأ، فيترجح فيه الوجه الأول.

الرابع: أن تقديم التمييز على المخصوص بعد (حبذا) وتأخير التمييز عن المخصوص سواء في القياس كثير في الاستعمال، وإن كان تقديم التمييز أولى وأكثر، بخلاف المخصوص، بنعم؛ فإن تأخير التمييز عنه ـ عند جمهور البصريين ـ شاذ في غاية الندرة.

(١) (شظاظ) بكسر الشين المعجمة، بزنة كتاب ـ اسم رجل من بني ضبة يضرب به المثل =

على ثلاثة كـ(ـهَـٰذَا الكَلَام أخصَرُ مِنْ غَيْرِهِ)، وفي أفعلَ المذاهبُ الثلاثة، وسُمِعَ (هُوَ أعْطَاهُمْ لِلدَّرَاهِم، وَأوْلاَهُمْ لِلْمعْرُوفِ)، و (هٰذَا المَكَانُ أقْفَرُ مِنْ غَيْرِهِ)، ومن فِعْل المفعول كـ(ـهُوَ أزْهَىٰ مِنْ دِيك) و (أشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ) و (أعْنَى بحَاجَتِكَ).

وما تُوصِّلَ به إلى التعجّب ممّا لا يتعجّب منه بلفظه يُتَوَصَّل به إلى التّفضيل، ويُجَاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً؛ فيقال: (هُوَ أشَدُّ اسْتِخْرَاجاً) و (حُمْرَةً).

* * *

فصل: ولاسم التفضيل ثلاثُ حالاتٍ:

إحداها: أن يكون مجرداً من أل والإضافة، فيجب له حكمان.

أحدهما: أن يكون مفرداً مذكراً دائماً، نحو: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾(١)، ونحو: ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ...﴾(٢) الآية، ومن ثَمَّ قيل في (أُخَرَ) إنه معدول عن آخَرَ، وفي قول ابن هانيء:

٣٨٨ - * كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا *

= في اللصوصية، يقال (أسرق من شظاظ) و(ألص من شظاظ) ويقال أيضاً (ألص من سرحان) وهو الذئب، و(ألص من فأرة) (انظر القاموس والصحاح، ثم انظر مجمع الأمثال آخر باب اللام).

(١) سورة يوسف، الآية: ٨.

(٢) سورة التوبة، الآية: ٢٤.

٣٨٨ - ابن هانيء: هو أبو نواس الحسن بن هانيء، والشاهد - كما قال المؤلف - من كلام أبي نواس، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط، وعجزه قوله:

* حَصْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ *

اللغة: (فقاقعها) هكذا وردت هذه الكلمة عند المؤلف وعند الأشموني (ش ٣٧٧) وهو المطابق لما في كتب اللغة، وهو جمع فقاعة - بضم الفاء وتشديد القاف - والفقاقع: نفاخات الماء، وهو ما يرى على وجه الماء شبه حبات صغيرة منه، وورد في كتب النحاة في ديوان أبي نواس في القطعة السابعة من خمرياته التي طبعت في أوروبا (ص ٦) (من فواقعها) وهي جمع فاقعة، ويراد بها نفاخة الماء أيضاً، ولكن كتب اللغة لا تثبت هذا اللفظ بهذا الوجه (حصباء) أصل الحصباء - بفتح الحاء وسكون الصاد =

إنه لَحْنٌ، والثاني: أن يؤتى بعده بِمِنْ جارةً للمفضول[١] ، وقد تُحْذَفَانِ[٢]

= المهملتين ـ دقاق الحصى: أي الحصى الصغير، شبه بها الدر في الشكل والحجم.
الإعراب: (كأن) حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (صغرى) اسم كأن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (وكبرى) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، كبرى: معطوف على صغرى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (من) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (فقاقعها) فقاقع: مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وفقاقع مضاف وضمير المؤنثة الغائبة العائد إلى الخمر مضاف إليه مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصغرى وكبرى (حصباء) خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف و(در) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (على أرض) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لحصباء در (من الذهب) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض.
التمثيل به: في قوله (صغرى وكبرى) حيث جاء بأفعل التفضيل مؤنثاً مع كونه مجرداً من أل ومن الإضافة، وكان حقه أن يأتي به مفرداً ومذكراً فيقول: أصغر وأكبر، وقد اعتذر بعض العلماء عنه بأنه لم يرد التفضيل، وإنما أراد معنى الوصف المجرد عن الزيادة، يعني أنه صفة مشبهة لا أفعل تفضيل.

(١) يجوز الفصل بين أفعل التفضيل و(من) الداخلة على المفضول بأحد شيئين:
الأول: معمول أفعل التفضيل، نحو (علي أحفظ للآداب من أبي بكر) والثاني (لو) ومدخولها نحو قول الشاعر:

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنَا … مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَمْرِ

(٢) يختلف النحاة عند حذف (من) ومجرورها ـ وهو المفضل عليه ـ في صيغة (أفعل) حينئذ، أيلزم أن تكون دالة على التفضيل، أم يجوز أن تخلو من هذه الدلالة؟ فذهب الكسائي والفراء وهشام وتبعهما المحقق الرضي، إلى أن هذه الصيغة لا تخلو قط من الدلالة على التفضيل، وبيان ذلك في جميع الأحوال أنك إن ذكرت الصيغة وبعدها من جارة للمفضول فدلالتها على التفضيل ظاهرة، وإن أضيفت الصيغة فإن المضاف إليه هو المفضل عليه، وإن اقترنت بأل فإن أل هذه عوض من المضاف إليه، وإن لم تضف ولم تقترن بأل ولم يذكر معها من جارة للمفضول كان الكلام على أحد تقديرين، الأول تقدير (من) ومجرورها، والثاني تقدير الصيغة مضافة وقد حذف المضاف إليه وهو منوي الثبوت. =

نحو: ﴿وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى﴾[(١)]، وقد جاء الإثبات والحذف في ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً﴾[(٢)]، أي: منك.

وأكثر ما تحذف (مِنْ) إذا كان أفْعَلُ خبراً، وَيَقِلُّ إذا كان حالاً، كقوله:

٣٨٩ - * دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالبَدْرِ أَجْمَلاَ *

= ومما ورد من ذلك قول معن بن أوس:

وَلاَ بَلَغَ المُهْدُونَ نَحْوَكَ مِدْحَةً ... وَلَوْ صَدَقُوا إلاَّ الَّذِي فِيكَ أَفْضَلُ

فإنه يريد أن يقول: إلا الذي فيك أفضل مما قالوه فيك ووصفوك به.

ومنه قول الفرزدق:

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا ... بَيْتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أراد دعائمه أعز الدعائم وأطولها، أو أعز من كل عزيز وأطول من كل طويل.

ومن ذلك قول مالك بن نويرة:

فَخَرَتْ بَنُو أَسَدٍ بِمَقْتَلِ مَالِكٍ ... صَدَقَتْ بَنُو أَسَدٍ، عُتَيْبَةُ أَفْضَلُ

فإنه أراد بغير شك: عتيبة أفضل من الذين قتلوهم جميعاً، بدليل قوله بعد ذلك:

فَخَرُوا بِمَقْتَلِهِ وَلاَ يُوفِي بِهِ ... مَثْنَى سَرَاتِهِمُ الَّذِينَ نُقَتِّلُ

وانظر إلى قول الأحوص:

يَا دَارَ عَاتِكَةَ الَّتِي أَتَعَزَّلُ ... حَذَرَ العِدَى، وَبِكِ الفُؤَادُ مُوَكَّلُ

إِنِّي لأَمْنَحُكِ الصُّدُودَ، وَإِنَّنِي ... قَسَماً إِلَيْكِ مَعَ الصُّدُودِ لأَمْيَلُ

وعمدة هذه المسألة قولنا في الأذان (الله أكبر، الله أكبر) فإن المراد بهذه العبارة: الله أكبر من كل كبير.

(١) سورة الأعلى، الآية :١٧.

(٢) سورة الكهف، الآية :٣٤.

٣٨٩ - هذا الشاهد من الشواهد التي لم نجد أحداً نسبها إلى قائل معين، وهو من شواهد الأشموني (رقم ٧٦٨) وابن عقيل (رقم ٢٧٥)، وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلاَ *

اللغة: (دنوت) ماض من الدنو، تقول: دنا يدنو دنواً - بنون سما يسمو سمواً - ومعناه قرب (خلناك) حسبناك وظنناك (أجملا) أكثر جمالاً وبهاء ورواء منظر وحسن صورة=

أي: دَنَوْتِ أجْمَلَ من البدر، أو صفة كقوله:

٣٩٠ ـ * تَـرَوَّحِـي أَجْـدَرَ أَنْ تَقِيلِـي *

= (ظل) أراد أنه استمر (مضللاً) غير مهتد إلى وجه الصواب.

الإعراب: (دنوت) دنا: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره، وتاء المخاطبة فاعله مبني على الكسر في محل رفع (وقد) الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، قد: حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب (خلناك) خال: فعل ماض بمعنى ظن مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، ونا: فاعله مبني على السكون في محل رفع، وكاف المخاطبة مفعوله الأول مبني على الكسر في محل نصب (كالبدر) جار ومجرور متعلق بمحذوف مفعول ثان لخال، وجملة خال وفاعله ومفعوليه في محل نصب حال (أجملا) حال من تاء المخاطبة التي هي فاعل دنا، والألف للإطلاق، وتقدير الكلام: قربت منا حال كونك أجمل من البدر وقد ظنناك كالبدر (فظل) الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ظل: فعل ماض يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (فؤادي) فؤاد: اسم ظل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وفؤاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (في) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (هواك) هوى: مجرور بفي وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والجار والمجرور متعلق بمضلل الآتي، وهوى مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر (مضللاً) خبر ظل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق.

الشاهد فيه: قوله (دنوت كالبدر أجملاً) حيث حذف (من) التي تجر المفضول عليه مع مجرورها، وأصل الكلام دنوت ـ وقد خلناك كالبدر ـ أجمل منه، وأفعل التفضيل هنا حال من الفاعل في دنوت، وجملة (وقد خلناك كالبدر) اعتراضية.

٣٩٠ ـ هذا الشاهد من كلام أحيحة بن الجلاح، وأحيحة: بضم الهمزة وفتح المهملة بعدها ياء مثناة ثم حاء أخرى مهملة، الجلاح: بضم الجيم الموحدة وآخره حاء مهملة، والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز، وبعده قوله:

* غَـدا بِجَنْبَيْ بَـارِدٍ ظَلِيلِ *

وكان أحيحة مثرياً، له نخيل كثير في يثرب مدينة الرسول ﷺ، وكان ـ مع ذلك ـ يحث =

. . . .

= الناس على الجمع والادخار، واشتهر من كلامه (التمرة إلى التمرة تمر) يريد أن القليل إذا انضم إلى القليل صار ذلك القليل كثيراً، وهو مثل قول العرب (الذود إلى الذود إبل) وهو يخاطب نخله بالرجز الذي منه هذا الشاهد، وزعم قوم أنه يخاطب به ناقته وستعرف وجهه ووجه فساده.

اللغة: (تروحي) اغتر قوم بظاهر هذه العبارة وفهموا أن أصلها من الرواح المقابل للغدو، فزعموا أنه يخاطب بهذا الكلام ناقته، وفسروه بأنه أمر للناقة بالصبر على مشاق السير في وقت الرواح، ووجه هذا الخطأ أنهم لم يقفوا على ما قبل هذا الشاهد، وهو قوله:

تَـأَبَّـرِي يَـا خَيْـرَةَ الفَسِيْـلِ ... تَـأَبَّـرِي مِـنْ حَنَـذٍ فَشُـولِـي
إِذْ ضَنَّ أَهْلُ النَّخْلِ بالفُحُولِ ... تَـرَوَّحِـي أَجْـدَرَ أَنْ تَقِيلِـي
غَـداً بِجَنْبَـيْ بَـارِدٍ ظَلِيـلِ ... وَمَشْـرَبٍ يَشْـرَبُهَـا رَسِيـلِ

ولو أنهم وقفوا على أول هذا الرجز الذي ينادي نداء صارخاً بأنه خطاب للنخل لأدركوا وجه الصواب. ومعنى (تروحي) على هذا ارتفعي وطولي، من قولهم (تروح النبت) إذا طال وسمق (أجدر) معناه أحق وأقمن وأجرى وأخلق (تقيلي) أصله من القيلولة، وهي النوم في وقت القائلة، والقائلة: الوقت الذي يشتد فيه الحر في منتصف النهار ولكنه أراد بهذا اللفظ كونها في هذا الوقت متصفة بما يأتي بعده (بجنبي بارد ظليل) أراد مكاناً لائقاً بك يساعد على نموك وطولك (رسيل) سهل لين، وهو وصف لمشرب.

المعنى: قال الفيومي في (المصباح المنير) وقد ذكر بعض هذا الرجز (مادة: ف ح ل) (ومعنى الشعر أن أهل يثرب ضنوا بطلعهم على قائل هذا الشعر، فهبت ريح الصبا وقت التأبير، على الذكور، واحتملت طلعها فألقته على الإناث، فقام ذلك مقام التأبير، فاستغنى عنهم، وذلك معروف عندهم، أنه إذا كانت الفحاحيل في ناحية الصبا وهبت الريح منها على الإناث وقت التأبير تأبرت برائحة الفحاحيل، وقام مقام التأبير) اهـ.

الإعراب: (تروحي) فعل أمر مبني على حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع (أجدر) أفعل تفضيل يقع صفة لموصوف محذوف يقع هذا الموصوف مفعولاً به لفعل محذوف أيضاً، وتقدير الكلام: وخذي مكاناً أجدر من غيره (أن) حرف مصدري ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تقيلي) فعل=

أي: تَرَوَّحي وائتي مكاناً أَجْدَرَ من غيره بأن تقيلي فيه.

ويجبُ تقديم (مِنْ) ومجرورِهَا عليه إن كان المجرور استفهاماً؛ نحو: (أَنْتَ مِمَّنْ أَفْضَلُ) أو مضافاً إلىٰ الاستفهام (أَنْتَ مِنْ غُلَامِ مَنْ أَفْضَل)، وقد تتقدم في غير الاستفهام، كقوله:

٣٩١ ـ *فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ *

وهو ضرورة.

= مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع، وأن ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف وتقديره أجدر بقيلولتك والجار والمجرور متعلق بأجدر (غداً) ظرف زمان منصوب بقوله تقيلي وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (بجنبي) جار ومجرور متعلق بقوله تقيلي أيضاً، وجنبي مضاف و(بارد) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وأصل بارد صفة المحذوف أي بمكان بارد، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه (ظليل) صفة لبارد، وصفة المجرور مجرورة، وعلامة جرها الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (أجدر أن تقيلي) حيث حذف (من) الجارة للمفضول عليه مع مجرورها، وأصل الكلام (تروحي وأتي مكاناً أجدر من غيره بأن تقيلي فيه) كما قاله المؤلف، واسم التفضيل صفة لموصوف محذوف، و(أن) المصدرية مع معمولها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، كما بيناه في إعراب البيت.

٣٩١ - هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْماً ظَعِينَةً *

اللغة: (سايرت) سارت مع الظعائن (ظعينة) بفتح الظاء المعجمة ـ المرأة مطلقاً، وأصلها المرأة إذا كانت في الهودج على نية السفر، ويروى (ظعائناً)، يريد أنه كلما سارت أسماء مع نساء ظهر حسنها وتفوقها في الملاحظة عمن تسايرهن.

* الإعراب: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب (سايرت)ساير: فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء حرف دال على التأنيث المسند إليه (أسماء) فاعل ساير مرفوع بالضمة الظاهرة (يوماً) ظرف زمان منصوب بساير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (ظعينة) مفعول به لسايرت منصوب =

الحالة الثانية: أن يكون بأل؛ فيجب له حكمان؛ أحدهما: أن يكون مُطَابِقاً لموصوفه، نحو: (زَيْدٌ الأفضَلُ) و (هِنْدٌ الفُضْلَى) و (الزَّيْدَانِ الأفضَلاَنِ) و (الزَّيْدُونَ الأفضَلُونَ) و (الهِندَاتُ الفُضْلَيَاتُ) أو (الفُضَّلُ).

والثَّاني: ألاّ يُؤتَى معه بِمِن[1]، فأما قولُ الأعشى:

٣٩٢ ـ * وَلَسْتَ بِالأكْثَرِ مِنْهُمْ حَصًى *

= بالفتحة الظاهرة، وجملة سايرت وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها (فأسماء) الفاء واقعة في جواب إذا، أسماء: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (من) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (تلك) تي: اسم إشارة مجرور محلاً بمن، واللام حرف دال على البعد، والكاف حرف دال على الخطاب، والجار والمجرور متعلق بأملح الآتي (الظعينة) بدل من اسم الإشارة مجرور بالكسرة الظاهرة (أملح) خبر المبتدأ الذي هو أسماء، مرفوع بالضمة الظاهرة وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة.

الشاهد فيه: قوله (من تلك الظعينة أملح) حيث قدم الجار والمجرور وهو قوله (من تلك الظعينة) على أفعل التفضيل وهو قوله (أملح) في غير الاستفهام، وذلك شاذ.

ومثله قول ذي الرمة:

وَلاَ عَيْبَ فِيهَا غيرَ أنَّ سَرِيعَهَا قَطُوفٌ، وَأنْ لاَ شَيْءَ مِنْهُنَّ أكْسَلُ

وكذلك قول الفرزدق في بعض تخريجاته:

فَقَالَتْ لَنَا: أهْلاً وَسَهْلاً، وَزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ، بَلْ زَوَّدَتْ مِنْهُ أطْيَبُ

وكذلك قول أعرابي من طيىء (زهر الآداب ٧١٨ بتحقيقنا):

وَأشْنَبُ بَرَّاقُ الثَّنَايَا غُرُوبُهُ مِنَ البَرَدِ الوَسْمِيِّ أصْفَى وَأبْرَدُ

(٢) إنما وجب في المجرد عن أل والإضافة ذكر (من) جارة للمفضول عليه للقصد إلى علم المفضول، ولهذا امتنع ذكرها مع المضاف ومع المقترن بأل؛ لأن المفضول مذكور صراحة في حالة الإضافة، وهو في حال الاقتران بأل في حكم المذكور؛ لأن أل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً، وتعينه يشعر بالمفضول، ومن هنا تعلم أن أل الداخلة على أفعل التفضيل لا تكون إلا للعهد.

٣٩٢ ـ الأعشى هو الأعشى ميمون بن قيس، وهذا الشاهد من كلام له يهجو فيه علقمة بن علاثة ويفضل عليه عامر بن الطفيل، وذلك في المنافرة التي وقعت بينهما، وما ذكره=

....

= المؤلف ههنا عجز بيت من السريع، وصدره قوله:

* وَإِنَّمَـــا العِـــزَّةُ لِلْكَـــاثِـــرِ *

اللغة: (حصى) المراد به ههنا العدد العديد من الأعوان والأنصار، وإنما أطلق الحصى على العدد لأن العرب كانوا لا يعرفون الحساب بالقلم، وإنما كانوا يعدون بالحصى، وبه يحصون المعدود، وقد اشتقوا منه فعلاً لهذا المعنى فقالوا: أحصيت، يريدون عددت (العزة) القوة والغلبة، قال الدماميني: (فسر الجوهري العزة بالقوة والغلبة، ولا مانع من جعلها خلاف الذلة) قال أبو رجاء: وأنت لو تدبرت المعنى الذي استدرك به الدماميني واختاره للعزة في بيت الشاهد وجدته لازماً من لوازم القوة والغلبة وليس شيئاً مستقلاً عنهما (للكاثر) الكاثر: يجوز أن يكون بمعنى الكثير، ويجوز أن يكون اسم فاعل من (كثرت بني فلان أكثرهم ـ من باب نصر ـ إذا غلبتهم في الكثرة) قال في القاموس: وكاثروهم فكثروهم غالبوهم في الكثرة فغلبوهم، وهذا المعنى أحسن من الأول.

الإعراب: (لست) ليس: فعل ماض ناقص مبني على الفتح المقدر لا محل له من الإعراب، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع (بالأكثر) الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، الأكثر: خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (منهم) جار ومجرور الظاهر أنه متعلق بالأكثر المذكور، وعليه يكون قد جمع بين أل ومن الداخلة على المفضول، ولم يرتض ذلك جماعة من النحاة، وخرجوه على وجوه أخر سنشير إليها في بيان الاستشهاد بالبيت (حصى) تمييز منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (وإنما) الواو عاطفة، إنما: أداة حصر (العزة) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (للكاثر) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: قوله (بالأكثر منهم) حيث يدل ظاهره على أن الشاعر قد جمع بين (أل) الداخلة على أفعل التفضيل وبين (من) الداخلة على المفضول عليه، وإنما سبيل (من) أن تأتي مع أفعل التفضيل المنكر، ولذلك خرج العلماء هذا البيت على واحد من ثلاثة أوجه:

الأول: أن (من) هذه ليست متعلقة بأفعل التفضيل الذي معنا. وإنما هي متعلقة بأفعل آخر منكر محذوف، أي: ولست بالأكثر أكثر منهم. =

فَخُرِّجَ على زيادة (أل) أو على أنَّها متعلّقة بـ (ـأكثر) نكرة محذوفاً مُبْدَلاً من (أكثر) المذكور.

الثالثة: أن يكون مُضَافاً[١]، فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران: التّذكير، والتّوحيد، كما يلزمان المجرَّدَ؛ لاستوائهما في التّنكير، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق، نحو: (الزَّيْدَانِ أفضَلُ رَجُلَيْنِ) و (الزَّيْدُونَ أفضَلُ رِجَالٍ) و (هِنْدٌ أَفضَلُ امْرَأَةٍ) فأمّا ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾[٢] فالتّقدير: أوَّلَ فريقٍ كافرٍ.

وإن كانت الإضافة إلى معرفة؛ فإن أُوِّلَ أفْعَلُ بما لا تَفْضِيلَ فيه وَجَبَتِ المطابقةُ، كقولهم: (النَّاقِصُ وَالأَشَجُّ أعْدَلاَ بَنِي مَرْوَانَ)؛ أي: عَادِلاَهُمْ، وإن كان على أصله من إفادة المُفَاضلة جازت المُطابقة؛ كقوله تعالى: ﴿أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾[٣] ﴿هُمْ أَرَاذِلُنَا﴾[٤]، وتركُهَا كقوله تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾[٥]،

= **الثاني**: أن (أل) هذه زائدة زيادتها في التمييز والحال ونحوهما، فيكون أفعل التفضيل نكرة.

الثالث: أن (من) في هذا البيت ليست متعلقة بالأكثر الذي هو أفعل التفضيل وتحت هذا قولان: أحدهما أنها مع مجرورها متعلقان بليس لما فيه من معنى الفعل وهو النفي، ذكر ذلك ابن هشام في مغني اللبيب، وثانيهما أنهما يتعلقان بمحذوف يقع حالاً من اسم ليس، والتقدير: ولست حالة كونك من هؤلاء الناس بالأكثر حصى.

ولئن سلم ظاهر هذا البيت فإنه شاذ ليس على النهج الذي يجري عليه سائر كلام العرب.

(١) ويتصل بهذا الموضع أنك إذا أردت أن تعطف على المضاف إليه فإن كان المضاف إليه المعطوف عليه نكرة لزمك شيئان، الأول أن تأتي بأفعل التفضيل المعطوف مفرداً مذكراً، والثاني أن تأتي بضمير مفرد مذكر تضيف أفعل إليه، فتقول (هند أفضل فتاة وأعقله، والزيدان أفضل رجلين وأعمله، والزيدون أفضل رجال وأشجعه) وإن كان المضاف إليه معرفة فإنك تثني هذا الضمير وتجمعه طبقاً للمعطوف عليه، تقول (هند أفضل النساء وأعقلهن) وسيبويه يجيز هذا كما يجيز إفراد الضمير حينئذ.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٤١

(٣) سورة الأنعام، الآية: ١٢٣

(٤) سورة هود، الآية: ٢٧

(٥) سورة البقرة، الآية: ٩٦

وهذا هو الغالب، وابن السرّاج يوجبه، فإن قُدِّر (أكابر) مفعولاً ثانياً، و (مجرميها) مفعولاً أول فيلزمه المطابقة في المجرّد.

* * *

مسألة: يرفع أفعَلُ التّفضيل الضّميرَ المستتر في كلّ لُغة، نحو: (زَيْدٌ أفضَلُ)، والضّميرَ المنفصلَ والاسمَ الظّاهر في لغة قليلة، كـ (سَمَرَرْتُ برَجُلٍ أفضَلَ مِنْهُ أبُوهُ) أو (أنت)[١]، وَيَطَّرِدُ ذلك إذا حَلَّ محلَّ الفعلِ، وذلك إذا سبقه نفي، وكان مرفوعه أجنبيًّا، مُفَضَّلاً على نفسه باعتبارين، نحو: (مَا رَأَيْتُ رَجُلاً أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ)، فإنه يجوز أن يقال: (ما رَأَيْتُ رَجُلاً يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الكحلُ كَحُسنِهِ في عَيْنِ زيد)، والأصلُ أن يقع هذا الظّاهر بين ضميرين أوّلُهما للموصوف وثانيهما للظاهر، كما مَثَّلْنَا، وقد يُحذف الضمير الثاني، وتدخل (مِنْ) إمّا على الاسْم الظّاهر، أو على محله، أو على ذي المحّل؛ فتقول: (مِنْ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ)، أو (مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ)، أو (مِنْ زَيْدٍ)؛ فتحذف مضافاً، أو مضافين، وقد لا يُؤْتَىٰ بعد المرفوع بشيء؛ فتقول: (ما رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الكُحْلُ) وقالوا: (ما أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الجميلُ مِنْ زَيْدٍ)، والأصلُ (ما أحَدٌ أَحْسَنُ به الجميل مِنْ حُسْن الجميل بزَيْدٍ) ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد لملابسته إيّاه، ثم حذفوا المضاف؛ ومثلُه في المعنىٰ:

لَـنْ تَـرَى فِـي النَّـاسِ مِـنْ رَفِيـقِ أَوْلَـى بِـهِ الفَضْـلُ مِـنَ الصِّـدِّيـقِ[٢]

والأصلُ: (مِنْ وِلاَيَةِ الفَضْلِ بالصِّدِّيقِ) ثم (مِنْ فَضْلِ الصِّدِّيقِ) ثم (مِنَ الصِّدِّيقِ).

---

(١) إنما لم يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر والضمير البارز باطراد ـ كما رفعهما اسم الفاعل في نحو: أقائم أبوك، وما واف بعهدي أنتما ـ لأن شبه اسم التفضيل باسم الفاعل ضعيف؛ ألا ترى أنه في حال تجرده من أل والإضافة وكذا في حال إضافته إلى النكرة يلزم الإفراد والتذكير، ولا يجوز تأنيثه ولا تثنيته أو جمعه، وإذا ضعفت منزلته عن اسم الفاعل بسبب ذلك، ولم يوجد ما يجبر هذا النقص ـ كأن يسوغ حلول فعل بمعناه في محله ـ فقد وجب ألا يعمل في كل ما يعمل فيه اسم الفاعل؛ ولذا تراه لو وجد جابراً كما في مسألة الكحل عمل فيهما.

(٢) هذا من أبيات الألفية لابن مالك.

هذا باب النعت

الأشياء التي تتبع ما قبلها[1] في الإعراب خمسةٌ: النّعتُ، والتوكيدُ، وعطف البيان، والنَّسَقُ، والبدل.

---

(١) التابع هو: الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، وليس خبراً.
ومعنى قولنا (الحاصل والمتجدد) أنه كلما تغير إعراب الاسم السابق بسبب تغير التراكيب يتغير الاسم اللاحق بنفس ذلك التغير؛ فليس من التابع خبر المبتدأ لأنه لو تغير المبتدأ بأن دخلت عليه إن أو إحدى أخواتها لم يتغير الخبر بنفس تغيره، وليس منه المفعول الثاني فإنه لو تغير إعراب المفعول الأول بأن صار نائب فاعل لبناء الفعل للمجهول لم يتغير المفعول الثاني كذلك، وليس منه الحال من المنصوب فإنه لو تغير إعراب ذلك الاسم المنصوب الذي هو صاحب الحال إلى الرفع أو الجر لم يتغير معه إعراب الحال.
وقولنا (وليس خبراً) مخرج للخبر الثاني فيما إذا تعددت الأخبار نحو (الرمان حلو حامض).
ثم إن وجه انحصار التوابع في هذه الأنواع الخمسة أن التابع إما أن يكون بواسطة حرف وإما لا، فالذي يكون بواسطة حرف هو عطف النسق، والذي لا يكون بواسطة حرف إما أن يكون له ألفاظ محصورة معروفة وإما لا، فالذي لا يكون بواسطة حرف وله ألفاظ محصورة معروفة هو التوكيد، والذي لا يكون بواسطة حرف وليس له ألفاظ محصورة إما أن يكون بالمشتق أو ما في قوته وهو النعت، وإما أن يكون بالجامد وهو عطف البيان.
وللعلماء خلاف في العامل في التابع، فأما النعت والتوكيد وعطف البيان فمذهب الجمهور أن العامل في كل واحد منها هو نفس العامل في متبوعه، وينسب هذا القول إلى سيبويه، وذهب الخليل والأخفش إلى أن العامل في كل واحد منها هو تبعيته لما قبله، وهي أمر معنوي. وأما البدل فمذهب الجمهور أن العامل فيه محذوف مماثل للعامل في البدل منه، وذهب المبرد إلى أن عامل البدل هو العامل في المبدل منه، وينسب هذا إلى سيبويه، واختاره ابن مالك وابن خروف، وذهب ابن عصفور إلى أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه لكن على أنه نائب عن آخر محذوف، لا على استقلاله بذلك فهو عامل في المبدل منه استقلالاً وفي البدل على سبيل النيابة، =

فالنعت ـ عند النّاظم ـ هو (التابع الذي يُكَمِّلُ متبوعَهُ، بدَلاَلَته على مَعْنًى فيه، أو فيما يَتَعَلَّقُ به).

فخرجَ بقيد التكميل النَّسَقُ والبدلُ، وبقيد الدَّلاَلَة المذكورة: البيانُ والتوكيدُ.

والمراد بالمكمِّل المُوَضِّحُ للمعرفة، كـ (جَاءَ زَيْدٌ التَّاجرُ) أو (التَّاجرُ أبُوهُ)، والمخصِّصُ للنكرة، كـ (جَاءَنِي رَجُلٌ تَاجِرٌ) أو (تَاجِرٌ أبُوهُ) (١).

= وأما عطف النسق فمذهب الجمهور أن العامل فيه هو العامل في المعطوف عليه لكنه عمل في المعطوف بواسطة الحرف العاطف، وقال قوم: العامل في عطف النسق هو حرف العطف، وقال قوم: العامل فيه محذوف.

اعلم أولاً أن الأغراض التي يأتي لها النعت في الكلام كثيرة، وأن الذي يعنينا أن نذكره لك من هذه الأغراض ثمانية أغراض.

الأول: الإيضاح، ويفسره قوم بأنه (رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق) ومعنى هذا أنه قد يتفق أن يكون لك عدة أصدقاء كل واحد منهم يسمى خالداً، فإذا قال لك قائل (حضر خالد) لم تدر أي الخالدين، فيلزمه أن يضيف إلى اسمه نعتاً يوضحه لك فيقول (حضر خالد الشاعر) مثلاً، وفسر قوم الإيضاح بأنه (رفع الاحتمال في المعارف).

الثاني: التخصيص، وفسره قوم بأنه (رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات بحسب الوضع) ومعنى هذا أن النكرة موضوعة للدلالة على فرد مبهم من أفراد يصدق لفظ النكرة على كل واحد منهم، فرجل يدل على واحد من أفراد الذكور البالغين من بني آدم، فإذا قلت (زارنا رجل) لم يدر السامع أي أفراد هذا الجنس قد زارك، لأن اللفظ بحسب وضعه صالح للإطلاق على كل واحد منهم، وإذا قلت (جاءني رجل عالم) لم يتضح المراد اتضاحاً كاملاً، لكنه تخصص نوع تخصص، وفسر قوم التخصيص بأنه (تقليل الاشتراك في النكرات).

الثالث: مجرد المدح، نحو (الحمد لله رب العالمين).

الرابع: مجرد الذم، نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم).

الخامس: التعميم، (إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين).

السادس: الترحم، نحو (اللهم إني عبدك المسكين).

السابع: الإبهام، نحو (تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة). =

وهذا الحدُّ غيرُ شاملٍ لأنواع النَّعت؛ فإن النَّعت قد يكون لمجرَّدِ المدح، كـ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَالَمِينَ﴾(١)، أو لمجرَّد الذّم، نحو: (أَعُوذُ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيم) أو للتَّرَحُّمِ، نحو: (اللّهُمَّ أنَا عَبْدُكَ المِسْكِينُ) أو للتّوكيد، نحو: ﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾(٢).

* * *

= الثامن: التوكيد، نحو قوله تعالى: ﴿فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة﴾.

ثم اعلم أن النحاة يفسرون قولهم في تعريف النعت (المتمم لمتبوعه) بأحد تفسيرين، الأول أن معناه (المفيد لما يطلبه المتبوع بحسب المقام) وممن اختار هذا التفسير الأشموني، وهو تفسير شامل لكل المعاني التي يرد لها النعت من التوضيح والتخصيص والمدح والذم والترحم والتعميم والإبهام والتوكيد والتفصيل، فلا يرد عليه الاعتراض بأنه غير جامع، والتفسير الثاني حاصله أن معنى المتمم لمتبوعه الموضح له في المعارف والمخصص له في النكرات، وهذا تفسير قاصر؛ لأنه لا يشمل ما يكون النعت فيه لغير التوضيح والتخصيص من المدح والذم والترحم ـ إلخ ما عرفته، ومعنى هذا أن تعريف النعت ـ على تفسير المتمم بهذا التفسير ـ غير جامع، وكل تعريف غير جامع يكون فاسداً لخروج بعض أفراد المعرف عنه، وبهذا اعترض المؤلف بعد ذكر هذا التفسير.

ويمكن أن يجاب عن هذا الكلام بأن التوضيح في المعارف والتخصيص في النكرات هما أشهر الأغراض التي يأتي لها النعت، وما عداهما من الأغراض التي ذكرناها نادر قد لا يلتفت له، ولذلك يقتصر كثير من المؤلفين على هذين الغرضين، فاقتصار من عناهم المؤلف على هذين الغرضين لأنهما هما الأصل فيما يأتي له النعت من أغراض، وكل ما عداهما ففرع عنهما، أو لأنهما أشهر الأغراض وأعرفها، وما عداهما لكونه نادراً أو غير مشهور لا يضيرنا ألا يشمله التعريف، لأننا إنما نريد أن نعرف النعت الذي لا يجوز أن يجهله أحد، فهذا الجواب ـ عند التحقيق ـ بيان لما يراد بالتعريف.

وقد يمكن أن يقال؛ إن المدح والذم والترحم وما عدا هذه الثلاثة كل واحد منها يدل على التوضيح إن كان المنعوت معرفة وعلى التخصيص إن كان المنعوت نكرة، فالمدح لا يعارض التوضيح ولا التخصيص، بل يجامعهما، وعلى ذلك تكون العبارة شاملة، ومعنى قولنا (يفيد التوضيح في المعرفة) أنه قد يفيد التوضيح وحده، وقد يفيده مع المدح أو مع الذم ـ إلخ، وكذلك التخصيص في النكرة.

(١) سورة الفاتحة، الآية: ٢. (٢) سورة الحاقة، الآية: ١٣.

فصل: وتَجِبُ مُوَافَقَةُ النعت لما قبله فيما هو موجودٌ فيه من أوْجُهِ الإعراب الثلاثة، ومن التَّعريف والتنكير [١].

---

(١) أجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة، بشرط أن تكون النكرة مخصصة بوصف، ومثل له بقوله تعالى: ﴿فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان﴾ وجعل (الأوليان) وهو معرف بأل نعتاً لقوله (آخران) مع أنه نكرة، وسوغ ذلك عنده كونه موصوفاً بالجار والمجرور.

وأجاز ابن الطراوة نعت المعرفة بالنكرة، بشرط أن تكون النكرة مما لا ينعت بها غير هذه المعرفة، نحو قول النابغة الذبياني:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضئيلَةٌ   مِنَ الرُّقْشِ فِي أنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

فجعل ناقعاً نعتاً للسم، مع أن الأول نكرة والثاني معرفة، من جهة أن الأول لا يوصف به إلا الثاني؛ فيقال: سم ناقع.

وما ذهبا إليه غير مسلم لهما، وما مثلا به لا يلزم إعرابه كما زعما، بل يجوز أن يكون (الأوليان) بدلاً من (آخران) أو خبر مبتدأ محذوف، أي: هما الأوليان، ويجوز أن يكون (ناقع) بدلاً من السم أو خبراً ثانياً له، والجار والمجرور خبراً أول مقدماً عليه.

ويستثنى ـ عند كثير من النحاة ـ الاسم المحلى بأل الجنسية، فإنه لقربه من النكرة يجوز نعته بالنكرة ـ وسيذكر المؤلف ذلك، ولهذا تراهم يقولون: جملة الفعل المضارع نعت للمحلى بأل في قول الشاعر:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي   فَمَضَيْتُ ثمتَ قُلْتُ لاَ يَعنينِي

وقد عرفت أن الجملة نكرة، ومن لا يقر ذلك يجعل جملة (يسبني) حالاً، لكن المعنى يأباه إلا بتكلف.

فإن قلت: فقد قال العرب (هذا جحر ضب خرب) برفع جحر وجر خرب مع أن الثاني نعت للأول.

فالجواب أن خرباً وإن كان مجروراً في اللفظ مرفوع في التقدير، فأنت تقول في إعرابه: مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة فلا يرد هذا وما أشبهه على ما ثبت من وجوب تشاركهما في الإعراب.

فإن قلت: فالنعت المقطوع إلى الرفع أو النصب لمجرد المدح أو الذم لا يشارك المنعوت في إعرابه.

فالجواب أنه عند القطع لا يسمى نعتاً في صناعة الإعراب إلا مجازاً باعتبار ما كان، =

تقول: (جَاءَنِي زَيْدٌ الفَاضِلُ) و (رَأَيْتُ زَيْداً الفَاضِلَ) و (مَرَرْتُ بزَيْدٍ الفَاضِلِ) و (جَاءَنِي رَجُلٌ فَاضِلٌ) كذلك.

وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث؛ فإنْ رَفَعَ الوَصْفُ ضميرَ الموصوفِ المُسْتَتِرَ وَافقَهُ فيها، كـ (جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ كَرِيمَة، ورَجُلَانِ كَرِيمَان، ورِجَالٌ كِرَامٌ) وكذلك (جَاءَتْنِي امْرَأَةٌ كَرِيمَةُ الأبِ) أو (كَرِيمَةٌ أَباً) و (جَاءَنِي رَجُلَانِ كَرِيمَا الأب) أو (كريمَانِ أباً) و (جَاءَنِي رِجَالٌ كِرَامُ الأبِ) أو (كِرَامٌ أباً)؛ لأن الوصف في ذلك كلّه رافعٌ ضمير الموصوفِ المُسْتَتِرَ.

وإن رفع الظاهرَ أو الضميرَ البارزَ أُعْطِيَ حكم الفعل، ولم يُعْتبر حالُ الموصوف.

تقول: (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ) و (بِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أبُوهَا) كما تقول: (قَامَتْ أُمُّهُ) و (قَامَ أَبُوهَا)، و (مَرَرْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أبَوَاهُمَا)، كما تقول: (قَامَ أبَوَاهُمَا) ومن قال: (قَامَا أبَوَاهُمَا) قال: (قَائِمَيْنِ أبَوَاهُمَا) وتقول: (مَرَرْتُ بِرِجَالٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ) كما تقول: (قَامَ آبَاؤُهُمْ) ومَنْ قال: (قَامُوا آبَاؤُهُمْ) قال (قَائِمينَ آبَاؤُهُمْ) وجمعُ التكسير أفْصَحُ من الإفراد، كـ (قِيَامٍ آبَاؤُهُمْ).

* * *

فصل: والأشياءُ التي يُنْعت بها أربعةٌ:

أحدها: المشتق[١]، والمراد به ما دَلَّ على حَدَثٍ وصاحبه، كـ (ضارب) و (مضروب) و (حَسَنٍ) و (أفْضَلَ).

= وهو الآن خبر مبتدأ محذوف أو مفعول به لفعل محذوف، وسيأتي بيانه.

(١) المراد بالمشتق هنا: ما دل على حدث وصاحبه ممن اتصف به الفعل أو قام به أو وقع منه أو عليه، أو ما هو بمعنى أحدهما، فالذي اتصف بالفعل أو قام به هو اسم الفاعل من اللازم، والذي وقع منه الفعل هو اسم الفاعل من المتعدي، والذي وقع عليه الفعل هو اسم المفعول، وما كان بمعنى اسم الفاعل، أمثلة المبالغة، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وما كان بمعنى اسم المفعول هو صيغة فعيل بمعنى مفعول وأفعل التفضيل إذا كان فعله مبنياً للمجهول وقلنا بجواز اشتقاقه منه. =

الثاني: الجامدُ المشبه للمشتق في المعنى[١]، كاسم الإشارة، و (ذي) بمعنى

= فشمل المشتق: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وأمثلة المبالغة، وفعيلاً بمعنى مفعول.

وعلى هذا لا يشمل المشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على زمان الفعل أو مكانه أو آلته ـ وذلك اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ـ فإن هذه الثلاثة لا ينعت بشيء منها.

(١) ذكر المؤلف من الجامد المشبه للمشتق ثلاثة أشياء، وهي على التفصيل الذي نذكره لك:

الأول: اسم الإشارة، والمراد به هنا اسم الإشارة لغير المكان، نحو (مررت بزيد هذا) فإنه في قوة قولك: مررت بزيد الحاضر، أو المشار إليه، فاسم الإشارة نفسه نعت لزيد الذي تقدمه، أما اسم الإشارة للمكان كهنا وثمت فإنه لا يقع بنفسه نعتاً، لكونه ظرفاً، لكنه يتعلق بمحذوف قد يكون نعتاً، نحو قولك: (رأيت رجلاً هنا) و (تعرفت إلى رجل ثمت) والتقدير: رأيت رجلاً كائناً هنا، وتعرفت إلى رجل كائن ثمت.

الثاني: (ذو) بمعنى صاحب، الذي هو من الأسماء الخمسة، نحو قولك (هذا رجل ذو مال) ويلحق به فروعه، وهي (ذوا) و (ذوي) في المثنى المذكر، و (ذوو) و(ذوي) في جمع المذكر، و(ذات) في المفردة المؤنثة، و(ذاتا) و(ذاتي) في المثنى المؤنث، و(ذوات) في جمع المؤنث، وفي القرآن الكريم ﴿**وبدلناهم بجنتيهم جنتين ذواتي أكل خمط**﴾.

الثالث: الاسم المنسوب، والمراد به ما قصد منه النسب، سواء أكان بزيادة الياء المشددة نحو (هذا وجل دمشقي) أم كان بمجيئه على صيغة فعال أو نحوها نحو (هذا رجل تمار).

وقد بقي من الجامد المشبه للمشتق ولم يذكره ستة أشياء أخرى، وهي:

الأول: (ذو) الموصولة الطائية التي بمعنى الذي، وفروعها كذات وذوات، نحو قولك (جاءني الرجل ذو تحدثت إليه) أي الرجل الذي تحدثت إليه.

الثاني: الأسماء الموصولة المبدوءة بهمزة الوصل كالذي والتي، أما غير المبدوءة بالهمزة أصلاً كمن وما أو المبدوءة بهمزة القطع كأي، فلا تقع نعتاً.

الثالث: أسماء الأعداد، نحو قولك (اشتريت الأثواب الثلاثة) ونحو (خطبت في الرجال الخمسين خطبة بليغة) فإنها في معنى المعدودة بهذه العدة.

الرابع: لفظ (أي) بشرط أن يضاف إلى نكرة تماثل المنعوت معنى، نحو قولك: =

صاحب، وأسماء النَّسَبِ، تقول: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هٰذَا) و (بِرَجُلٍ ذي مال) و (بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ) لأن معناها الحاضِرُ، وصَاحِبُ مَالٍ، ومنسوبٌ إلى دمشق.

الثالث: الجملة، وللنّعت بها ثَلَاثَةُ شروطٍ: شرطٌ في المنعوت، وهو أن يكون نكرةً إما لفظاً ومَعْنًى نحو: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾[1] أو مَعْنًى لا لفظاً، وهو المُعَرَّفُ بأل الجنسية، كقوله:

٣٩٣ ـ * وَلَقَـدْ أَمُـرُّ عَلَـى اللَّئِيـمِ يَسُبُّنِـي *

= (اتخذت صاحباً أي صاحب) أو (اتخذت صاحباً أي صديق).

الخامس: لفظ (رجل) بشرط أن يتضمن معنى كامل أو يضاف إلى لفظ (صدق) أو لفظ (سوء) نحو قولك (هذا رجل رجل صدق) وقولك: (هذا رجل رجل سوء).

السادس: لفظ (كل) أو لفظ (جد) بكسر الجيم وتشديد الدال ـ أو لفظ (حق) بشرط أن يضاف كل واحد منها إلى اسم جنس يكمل معنى المنعوت، نحو قولك: (هذا الرجل كل الرجل) وقولك: (هذا صديق جد وفي) وقولك: (أنت الصديق حق الصديق):

ومما يتصل بهذا الموضوع ما نبينه لك من أن الاسم ينقسم ـ من جهة وقوعه نعتاً أو منعوتاً ـ إلى أربعة أقسام.

الأول: ما يقع نعتاً حيناً ويقع منعوتاً حيناً آخر، وذلك اسم الإشارة، فمثال وقوعه نعتاً أن تقول: (رأيت زيداً هذا) كما سبق بيانه، ومثال وقوعه منعوتاً أن تقول: (مررت بهذا الرجل) ولا ينعت اسم الإشارة إلا باسم مقترن بأل.

الثاني: ما لا يقع نعتاً ولا يقع منعوتاً أصلاً، وذلك الضمير مطلقاً، نعني سواء أكان ضمير متكلم أم كان ضمير مخاطب أم كان ضمير غائب.

الثالث: ما يقع منعوتاً أحياناً ولا يقع نعتاً أصلاً، وذلك العلم، فمثال وقوعه منعوتاً أن تقول: (مررت بزيد العاقل).

الرابع: ما يقع نعتاً أحياناً ولا يقع منعوتاً أصلاً، وذلك لفظ (أي) وقد علمت أن منعوتها يكون نكرة وأنه يجب أن تضاف إلى نكرة تماثل المنعوت معنى، فمثال وقوعها نعتاً أن تقول: (لقيت رجلاً أي رجل).

(١) سورة البقرة، الآية ٢٨١.

٣٩٣ ـ هذا صدر بيت من الكامل، وقد نسب هذا الشاهد في كتاب سيبويه إلى رجل من بني سلول، ولم يعينه أحد، وقد ذكر الأصمعي في كتابه الأصمعيات خمسة أبيات هذا =

....

= صدر ثالثها، وعجزه قوله:

* فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لاَ يَعْنِينِي *

ونسبها إلى شمير بن عمرو الحنفي (انظر الأصمعيات ص ٧٤ طبع ليبسك سنة ١٩٠٤ م).

اللغة: (اللئيم) هو الشحيح الدنيء النفس الخبيث الطباع (يعنيني) يقصدني، وهو مبني للمعلوم، بخلاف عني يعنى بمعنى اهتم يهتم فإنه مبني للمجهول لزوماً، تقول: عني فلان بحاجتي، وهو معنيّ بها.

الإعراب: (لقد) اللام موطئة للقسم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، قد: حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أمر) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (على) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (اللئيم) مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله أمر (يسبني) يسب: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللئيم، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل جر صفة للئيم (فمضيت) الفاء حرف عطف، مضى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع (ثمت) ثم: حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والتاء لتأنيث اللفظ (قلت) فعل ماض وفاعله (لا يعنيني) لا: حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب، يعني: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول القول.

الشاهد فيه: قوله: (اللئيم يسبني) حيث وقعت الجملة، وهي يسبني، نعتاً للمعرفة وهو قوله اللئيم، وإنما ساغ ذلك لأنه ـ وإن كان معرفة في اللفظ ـ نكرة في المعنى؛ لأن (أل) المقترنة به جنسية، وزعم ابن عقيل أنه يجوز في هذا البيت أن تكون الجملة حالاً كالأصل في الجملة الواقعة بعد المعرفة، والمعنى يأبى ذلك، فإن الشاعر لم يقصد أنه يمر به في حال كونه يسبه، وإنما أراد أنه يمر على اللئيم الذي من ديدنه وشيمته وسجيته أنه يقع فيه.

وشرطان في الجملة[١]؛ أَحَدُهما: أن تكون مشتملة على ضمير يَرْبِطُهَا بالموصوف، إما ملفوظ به كما تَقَدَّم، أو مُقَدَّرٍ كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْماً لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾[٢] أي: لا تجزي فيه[٣]، والثاني: أن تكون خَبَرِيَّةً، أي:

= وقد علمت مما ذكرناه لك من قبل أن المسألة خلافية، وقد اختار ابن مالك في شرح التسهيل جواز أن تكون الجملة نعتاً للاسم المقترن بأل الجنسية نظراً إلى معناه وذلك لأن لفظه معرفة بسبب دخول أل عليه، ومعناه كمعنى النكرة من قبل أنه لا يقصد به فرد معين، واختار أبو حيان في الارتشاف أنه لا يجوز أن تكون الجملة نعتاً للاسم المقترن بأل وأن أل الجنسية كأل العهدية في كون مدخول كل منهما معرفة، والحاصل أن ابن مالك نظر فيما اختاره إلى المعنى المراد بمصحوب أل الجنسية، وأن أبا حيان نظر فيما اختاره إلى اللفظ.

(١) بقي شرط في النكرة التي توصف بالجملة لم يذكره المؤلف، وهو أن تكون هذه النكرة المنعوتة مذكورة، فلا يجوز حذفها إلا في الحالة التي سيذكرها المؤلف في حذف المنعوت ـ وهي أن تكون النكرة بعض اسم متقدم مجرور بمن أو بفي ـ وزعم قوم أنه لا يشترط ذلك، بل يجوز أن تكون النكرة محذوفة، واستدل بقول الشاعر:

أَنَـا ابْـنُ جَـلاَ وَطَـلاَّعُ الثَّنَـايَـا مَتَـى أَضَـعِ الْعِمَـامَـةَ تَعْـرِفُـونِـي

فإن قوماً جعلوا (جلا) جملة صفة لموصوف محذوف. والتقدير: أنا ابن رجل جلا، والقائلون بالاشتراط يقولون: إن (جلا) إما أن يكون مصدراً وأصله ممدود فقصره الشاعر، وكأنه قال: أنا ابن جلاء ووضوح، وإما أن يكون فعلاً ماضياً فيه ضمير مستتر، وقد سمي به كما سموا (تأبط شراً) ولئن سلم ما ذكروا من أنه جملة نعت بها محذوف فهو شاذ.

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٢٣.

(٣) من الجمل التي تحتاج إلى رابط يربطها بما تتصل به جملة الصلة وجملة الخبر وجملة النعت، فأما جملة الخبر فقد ذكر المؤلف في موضعه ما يربطها بالمبتدأ، كما ذكر أنه يجوز كون الضمير الرابط للمبتدأ بجملة الخبر محذوفاً مقدراً، وذكر في باب الموصول ما يربط جملة الصلة بالموصول، كما فصل القول في حذف هذا العائد مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، ولم يفصل هذا التفصيل في رابط جملة النعت بالمنعوت، واعلم أولاً أن حذف الرابط من جملة الصلة أكثر من حذف الرابط من جملة النعت ومن جملة الخبر، وأن حذف الرابط من جملة النعت كثير في ذاته، وحذفه من=

مُخْتَمِلَةً للصِّدْقِ والكذب؛ فلا يجوز (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ آضْرِبْهُ) ولا (بِعَبْدٍ بِعْتُكَهُ) قاصداً لإنشاء البيع، فإن جاءَ ما ظاهره ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار القول كقوله:

٣٩٤ ـ * جَاؤوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطّ *

أي: جاؤوا بلبن مخلوطٍ بالماء مقولٍ عند رؤيته هذا الكلام.

= جملة الخبر قليل، ثم اعلم بعد هذا أن رابط جملة النعت بالمنعوت قد يكون أصله ـ قبل الحذف ـ مرفوعاً، كقول الشاعر:

إنْ يَقْتُلُوكَ فَإنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ   عَاراً عَلَيْكَ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارُ

فإن قوله: (قتل) المجرور لفظاً برب مبتدأ، و(عار) خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ورب قتل هو عار، وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل رفع نعت لقتل، وقد يكون أصل رابط جملة النعت بالمنعوت منصوباً كقول الشاعر:

أَبَحْتَ حِمَى تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ   وَمَا شَيءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ

فإن جملة (حميت) من الفعل والفاعل في محل رفع نعت لشيء، والرابط ضمير منصوب بحميت محذوف، والتقدير: وما شيء حميته بمستباح، وقد يكون أصل رابط جملة النعت بالمنعوت مجروراً بواحد من حرفين وهما في ومن، فأما الذي أصله مجرور بفي فإنما يكون إذا كان المنعوت اسم زمان ومن أمثلته الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ﴿واتقوا يوماً لا تجزي نفس عن نفس شيئاً﴾ أي لا تجزي فيه، فإن كان المنعوت غير ظرف الزمان لم يجز حذف الرابط المجرور بفي، نحو (رأيت رجلاً رغبت فيه) وأما الرابط المجرور بمن فقد يحذف والمنعوت اسم زمان نحو (هذا شهر صمت يوماً مبارك) أي صمت يوماً منه، وقد يحذف والمنعوت غير اسم الزمان نحو قولك: «عندي بر إردب بدينارين» أي إردب منه بدينارين.

٣٩٤ ـ هذا الشاهد بيت من الرجز المشطور، قيل: هو للعجاج بن رؤبة، وقيل: لراجز كان قد نزل بقوم فانتظروا عليه طويلاً حتى جاء الليل بظلامه ثم جاؤوه بلبن قليل قد خلطوا به ماء كثيراً حتى أصبح لونه يحاكي لون الذئب، وقبل هذا البيت قوله.

* حَتَّى إذَا جَنَّ الظَّلامُ وَاخْتَلَطْ *

اللغة: «بمذق» المذق ـ بفتح الميم وسكون الذال المعجمة ـ اللبن المخلوط بالماء ومتى كثر خلط اللبن بالماء صار لونه إلى الزرقة، والأصل أن يقال للبن: مذيق، على فعيل بمعنى مفعول، ولكنهم وصفوه بالمصدر فقالوا «لبن مذق» ثم كثر ذلك في =

. . . .

= كلامهم حتى حذفوا الموصوف وسموا اللبن المخلوط مذقاً تسمية بالمصدر «قط» اسم معناه الزمان الماضي أو ما مضى وانقطع من العمر.

الإعراب: «جاؤوا» جاء: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع «بمذق» الباء حرف جر، مذق: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بجاء «هل» حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب «رأيت» رأى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع «الذئب» مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة «قط» ظرف لما مضى من الزمان مبني على الضم في محل نصب برأى، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: «بمذق هل رأيت الذئب» فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية وهي قوله: «هل رأيت الذئب» نعتاً للنكرة التي هي قوله: «مذق» وهذا الظاهر غير مراد، بل جملة الاستفهام مفعول به قد حذف عامله، وهذا العامل المحذوف هو الذي يقع نعتاً، وأصل الكلام: جاؤوا بمذق مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب.

وقد قدر ابن عمرون النعت المحذوف بقوله: «جاؤوا بمذق مثل الذئب، هل رأيت الذئب قط، وزعم أن هذا أحسن من تقدير القول؛ لأن هذا المقدر ورد مصرحاً به في نحو قولهم «مررت برجل مثل الأسد هل رأيت الأسد قط» وفي الحديث «كلاليب مثل شوك السعدان، هل رأيتم شوك السعدان؟ قالوا: نعم يا رسول الله، قال: فإنها مثل شوك السعدان».

فإن قلت: فإني أجد النعت يشارك خبر المبتدأ في كثير من الأحكام، وأجد جمهور النحويين يجيزون وقوع خبر المبتدأ جملة إنشائية ولا يلتزمون تقدير قول يجعلونه هو الخبر والجملة الإنشائية معمولاً له، ولم يخالف في ذلك إلا ابن الأنباري، فأما الجملة الواقعة نعتاً فإن الجمهور قد اشترطوا فيها أن تكون خبرية، والتزموا ـ حين تقع في بعض الكلام إنشائية ـ تقدير قول يجعلونه هو النعت ويجعلون الجملة الإنشائية معمولة له. فما وجه هذه التفرقة؟ ولماذا لم يجعلوا النعت كالخبر في هذا الموضوع؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: إن النحاة لم يغب عن أذهانهم ما ذكرت، ولكنهم رجعوا أولاً إلى الاستعمال العربي فوجدوا الخبر يقع جملة إنشائية في كثير من كلامهم، فجملة «نعم، وبئس» تقع خبراً مقدماً عن الاسم المخصوص بالمدح أو الذم، =

الرابع: المصدَرُ(١)، قالوا (هٰذَا رَجُلُ عَدْلٌ، ورِضاً، وزَوْرٌ، وفِطْرٌ) وذلك،

= وجملة التعجب تقع خبراً، وكل من جملتي نعم والتعجب إنشائيتان كما هو معلوم لك، ثم رجعوا ـ بعد هذا السماع المطرد ـ إلى السر في وقوع الخبر جملة إنشائية وفي عدم وقوع الحال جملة إنشائية، فوجدوا في طبيعة ما يراد من الخبر وما يراد من النعت ما يؤيد ذلك، وبيان هذا أن المتكلم بجملة من مبتدأ وخبر يريد أن يفيد المتكلم ثبوت شيء كان مجهولاً له لشيء معلوم له. أما الشيء الذي كان مجهولاً للمخاطب فهو الخبر، وأما الشيء الذي كان متصوراً للمخاطب فهو المبتدأ. ومحال في مجاري العادة أن يقصد المتكلم إفادة المخاطب ثبوت شيء معلوم له لشيء معلوم له أيضاً، لأنه لا فائدة في ذلك، كما أن محالاً في مجرى العادة أن يقصد المتكلم إفادة المخاطب ثبوت شيء مجهول له لشيء مجهول له أيضاً، ومن أجل هذا كان مما لابد منه أن يكون المبتدأ معرفة أو نكرة كالمعرفة، وكان الخبر نكرة أو معرفة كالنكرة، والجمل الإنشائية كالجمل الخبرية في أن كلاًّ منهما في قوة النكرة، أما المتكلم بالنعت فإنه يريد توضيح المنعوت أو تخصيصه للمخاطب، والتوضيح ومثله التخصيص لا يكون إلا بشيء معروف للمخاطب في ذاته، ضرورة أنه لا يمكن لك أن توضح للمخاطب شيئاً مبهماً غير معلوم له بشيء مبهم مثله، ولما كانت الجملة الإنشائية من طبيعتها ألا تكون معلومة قبل التكلم بها، إذ إن المراد بها تحصيل شيء غير حاصل، لم تصلح أن تكون نعتاً موضحة أو مخصصة، أما الجملة الخبرية فلكونها حديثاً عن شيء قد وقع وحدث قبل التكلم بها، فكانت لذلك صالحة أن تكون معلومة، صلحت: لوقوعها نعتاً.

(١) أنت تعلم أن المصدر اسم دال على معنى هو الحدث، ولا دلالة له على الذات، فإذا قلت: (هذا رجل عدل) مع بقاء كل من النعت والمنعوت على معناه الأصلي ـ كنت قد وصفت الذات بالمعنى، وهو لا يجوز، ومن أجل هذا التزم البصريون والكوفيون جميعاً للتخلص من هذا الذي لا يجوز تأويل العبارة: إما بجعل اسم المعنى في تأويل المشتق الدال على الذات ومعنى قائم بها أو واقع عليها، وإما بتقدير مضاف يدل على الذات ـ وهو ذو التي بمعنى صاحب ـ وإذا علمت هذا فاعلم أن النحاة منعوا النعت بالمصدر رجوعاً إلى العلة التي ذكرناها في أول هذا الكلام، فأما الرجوع إلى السماع عن العرب فإنا نجد في كلامهم استعمال المصدر نعتاً كثيراً، ولهذا تجد ابن مالك يقول في الألفية: * ونعتوا بمصدر كثيراً* وباستقراء كلام العرب تتبين لنا ظاهرتان: أما=

عند الكوفيين، على التأويل بالمشتق، أي: عَادِل، ومَرْضِيّ، وزَائِر، ومُفْطِر، وعند البصريِّين على تقدير مضاف، أي: ذُو كذا، ولهذا التُزِمَ إفراده وتذكيره، كما يلتزمان لو صُرِّحَ بذو[1].

* * *

فصل: وإذا تَعَدَّدت النعوتُ: فإن اتَّحَد معنى النّعت اسْتُغْني بالتّثنية والجمع عن تفريقه، نحو: (جَاءَنِي رَجُلاَنِ فَاضِلاَنِ) و (رِجَالٌ فُضَلاَءُ) وإن اختلف وَجَبَ التّفريقُ فيها بالعطف بالواو، كقوله:

٣٩٥ - * عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالِ *

= الأولى فإنا نجدهم لم ينعتوا بالمصدر إلا إذا استكمل شروطاً، منها أن يكون مصدراً لفعل ثلاثي أو بزنة مصدر الفعل الثلاثي فالأول كعدل ورضا وزور، والثاني كفطر فإنه اسم مصدر فعله أفطر، ومنها ألا يكون هذا المصدر مصدراً ميمياً كمضرب وكمنصر، والظاهرة الثانية أنا نجدهم حين استعملوا المصدر نعتاً يلتزمون الإتيان به مفرداً مذكراً فيقولون: هذا رجل عدل، وهذان رجلان عدل، وهؤلاء رجال عدل، وهذه امرأة عدل - الخ، والسر في ذلك أنهم نظروا إلى لفظ المصدر، والمصدر كما علمت لا يثنى ولا يجمع، ولم ينظروا إلى المعنى الذي يصح عليه الكلام، ولعل هذا الصنيع مما يرجح تقدير علماء البصرة مضافاً محذوفاً؛ لأنهم لو نظروا إلى كونه في المعنى اسم فاعل أو اسم مفعول لثنوه وجمعوه.

(١) هذان تأويلان، وبقي تأويل ثالث، وحاصله إبقاء المصدر والمنعوت على حالهما، وإرادة المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس العدل ونفس الرضا ونفس الزيارة.

٣٩٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وما أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر أنشده سيبويه، وصدره قوله:

* بَكَيْتُ وَمَا بُكَا رَجُلٍ حَزِين *

اللغة: (الربع) المنزل (المسلوب) الذي قد ذهب ولم يبق من آثاره شيء (البالي) الذي قد ذهبت عينه وبقيت رسومه.

الإعراب: (بكيت) بكى: فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع (وما) الواو اعتراضية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، ما: اسم استفهام مبتدأ مبني على=

وقولك (مَرَرْتُ برجالٍ شاعِرٍ وكاتِبٍ وفقيهٍ).

وإذا تَعَدَّدَت النّعوت واتحد لفظ النّعت؛ فإن اتحد معنى العامل وعملُه جاز الإتباع مطلقاً، كـ(جَاءَ زَيْدٌ وَأَتَىٰ عَمرٌو الظَّرِيفَانِ) و (هٰذَا زَيْدٌ وَذَاكَ عَمْرٌو الْعَاقِلاَنِ) و (رَأَيْتُ زَيْداً وَأَبْصَرْتُ خَالِداً الشَّاعِرَيْنِ)، وَخَصَّ بعضُهم جَوَازَ الإتباع بكون المتبوعين فاعلَيْ فعلين، أو خَبَرَيْ مبتدأين.

وإن اختلفا في المعنى والعمل، كـ(جَاءَ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ عَمْراً الْفَاضِلَيْنِ)، أو اختلف المعنى فقط، كـ(جَاءَ زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرٌو الْكَاتِبَانِ) أو العمل فقط كـ(هٰذَا مُؤلم زَيْدٍ وُموجِعٌ عَمْراً الشَّاعِرَيْنِ) وَجَبَ القَطْعُ.

* * *

فصل: وإذا تكَرَّرَت النّعوتُ لواحد؛ فإن تعيّن مُسَمَّاهُ بدونها، جازَ إتباعُها، وقَطْعُها، والجمع بينهما بشرط تقديم المُتْبَعِ، وذلك، كقول خِرْنِقَ:

٣٩٦ ـ لاَ يَبْعَدَنْ قَوْمِي الّذِينَ هُمُ ... سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرِ

= السكون في محل رفع (بكا) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف و(رجل) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (حزين) صفة لرجل مجرورة بالكسرة الظاهرة، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين العامل الذي هو بكيت ومعموله الذي هو قوله: (على ربعين) فإنه جار ومجرور متعلق ببكيت (مسلوب) نعت لربعين، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، (وبال) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، بال: معطوف على مسلوب، مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل.

الشاهد فيه: قوله: (ربعين مسلوب وبال) حيث عطف ثاني النعتين وهو قوله بال على أولهما وهو قوله مسلوب، ولم يثنهما لأنهما اختلفا في المعنى.

٣٩٦ ـ هذان بيتان من الكلام تقولهما الخِرْنِق ـ بكسر الخاء والنون بينهما راء ساكنة ـ وهي أخت طرفة بن العبد البكري الشاعر المعروف لأمه، وهي الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك بن ضبيعة، والبيتان اللذان ذكرهما المؤلف تقولهما في رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيد بني أسد، وكان قد قتل هو وجماعة من قومه في يوم قلاب. =

. . . .

= **اللغة**: (لا يبعدن) أرادت لا يهلكن، مأخوذ من البعد بمعنى الذهاب بالموت والهلاك وقد جرى سنن العربية على أنهم إذا أرادوا الدعاء لرجل قالوا: لا تبعد، أو لا يبعد، وإذا أرادوا الدعاء عليه قالوا: بعدت، أو بعداً لك، أو بعداً له، وفي الكتاب الكريم: ﴿ألا بعداً لمدين كما بعدت ثمود﴾ (سم العداة) العداة ـ بوزن قضاة ـ جمع عاد بمعنى العدو الذي هو خلاف الصديق، وأرادت بكونهم سم الأعداء أنهم يقتلونهم، فهم لهم بمنزلة السم (وآفة الجزر) آفة الشيء في الأصل: اسم لكل ما يصيبه أو يهلكه، والجزر ـ بضم أوله وثانيه ـ جمع جزور، وهو اسم يطلق على الإبل خاصة، وأرادت بكونهم آفة الإبل أنهم يفنونها بالذبح للضيفان، وصفتهم أولاً بالشجاعة، ثم وصفتهم بالكرم (معترك) اسم لمكان الاعتراك، والمراد به مكان التحام الجيوش وتزاحمهم (معاقد) جمع معقد، وهو موضع عقد الإزار (الأزر) بضم أوله وثانيه ـ جمع إزار، بزنة كتاب وكتب، والإزار: اسم لما يشده الإنسان على وسطه، وأرادت بكونهم طيبين معاقد الأزر الكناية عن عفتهم وتنزههم عن الفحشاء.

المعنى: دعت أولاً لقومها ألا يهلكوا، ثم وصفتهم بالشجاعة الفائقة وأنهم ينتصرون دائماً على عدوهم ويأتون عليه، ثم وصفتهم بالكرم البالغ أقصى غايته وأنهم يفنون إبلهم للضيوف، ثم عادت إلى الشجاعة فذكرت لهم صفة أخرى من صفاتها، وهي أنهم يحضرون كل معركة من معارك القتال، ولا يتخلفون عن ملاقاة الأبطال، ثم وصفتهم بالعفة والطهارة والتنزه عن الفحشاء.

الإعراب: (لا) دعائية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يبعدن) يبعد: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الدعائية، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (قومي) قوم: فاعل يبعد، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (الذين) صفة لقومي مبني على الياء في محل جر (هم) مبتدأ (سم) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وسم مضاف و(العداة) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول (وآفة) الواو حرف عطف، آفة: معطوف على سم، وآفة مضاف و(الجزر) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (النازلون) يروى بالواو ويروى بالياء، فإن رويته بالواو احتمل وجهين؛ =

النَّـــازِلُـــونَ بِكُـــلِّ مُعْتَـــرَكٍ وَالطَّيِّبُـــونَ مَعَـــاقِـــدَ الأُزُرِ

ويجوز فيه رَفْعُ (النّازلين) و (الطّيبين) على الإتباع لـ(ـقومي)، أو على القطع بإضمار (هُمْ)، ونصبُهما بإضمار (أمدح) أو (أذكر)، ورَفْعُ الأوّل ونصب الثاني على ما ذكرنا، وعكسه على القطع فيهما.

وإن لم يُعْرَف إلا بمجموعها، وَجَبَ إتباعُها كلّها، لتنزيلها منه منزلة الشيء الواحد، وذلك، كقولك: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ التَّاجِرِ الفَقِيهِ الكاتِبِ) إذا كان هذا الْمَوصُوفُ يُشَارِكه في اسمه ثلاثة: أحدهم تاجر كاتب، والآخر تاجر فقيه، والآخر فقيه كاتب.

= أحدهما: أن يكون نعتاً لقومي المرفوع تقديراً بالفاعلية، وثانيهما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره: هم النازلون، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً، والتقدير: أمدح أو أعني النازلين (بكل) جار ومجرور متعلق بالنازلين على كل وجه، وكل مضاف و(معترك) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (والطيبون) يروى بالواو وبالياء أيضاً، فإن رويته بالواو وكنت قد رويت (النازلون) بالواو احتمل الوجهين: الرفع على أنه نعت لقومي، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، وإن رويته بالواو وكنت قد رويت (النازلين) بالياء تعين فيه وجه واحد وهو الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف: أي هم الطيبون، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف، إن كنت قد رويت (النازلون) بالواو، فإن كنت رويت (النازلين) بالياء جاز في هذا أن يكون معطوفاً على (النازلين) والقاعدة التي لا يجوز لك البراح عنها هي أنك إذا أتبعت الأول جاز لك في التالي الإتباع والقطع بالرفع أو بالنصب، وإن قطعت الأول بالرفع أو بالنصب لم يجز لك في التالي إلا القطع بالرفع أو بالنصب، فإن قطعت الجميع لم يلزمك أن تجعل قطع الثاني كقطع الأول، بل يجوز التوافق والتخالف، وقولها (معاقد) منصوب على التشبيه بالمفعول به؛ لأن قوله: (الطيبون) صفة مشبهة، ومعاقد مضاف و(الأزر) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (النازلون.. والطيبون) فإنهما كما ذكر المؤلف نعتان لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت، ومن ثمة يجوز فيهما الإتباع، ويجوز فيهما القطع، ثم قطعهما إما أن يكون إلى الرفع بتقدير مبتدأ يكونان خبراً له أو إلى النصب بتقدير فعل يكونان مفعولين له: وقد رويا بالنصب كما رويا بالرفع فدلت الروايتان على جواز الإتباع والقطع على ما ذكرنا في الإعراب.

وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوْجُهُ الثلاثة.

وإن كان المنعوت نكرةً تعيّن في الأول من نعوته الإتباعُ، وجاز في الباقي القَطْعُ، كقوله:

٣٩٧ - وَيَـأْوِي إلَـى نِسْـوَةٍ عُطَّـلٍ وَشُعْثـاً مَـرَاضِيـعَ مِثْـلَ السَّعَـالِـي

---

٣٩٧ - هذا بيت من المتقارب من قصيدة طويلة لأمية بن أبي عائذ الهذلي، يصف صياداً.

اللغة: (يأوي) الأصل في هذه المادة معنى سكن ونزل بمحله، وتقول: أوى فلان إلى فلان، تريد أنه سكن إليه ونزل عنده، وقالوا: فلان مأوى المساكين، يريدون أنهم يسكنون إليه، ويجدون راحتهم عنده، وينزلون عليه، وقد ضمن الشاعر هنا يأوي معنى يرجع ويؤوب ويعود كما في قول الحطيئة:

أطَـوِّفُ مَـا أطَـوِّفُ ثُـمَّ آوِي إلَـى بَيْـتٍ قَعِيـدَتُـهُ لَكَـاعِ

(عطل) بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - جمع عاطل، وهي المرأة التي لا حلي لها (شعثاً) جمع شعثاء - وهي المرأة الضعيفة السيئة الحال الملبدة الشعر (مراضيع) جمع مرضع، وهي المرأة التي لها ولد ترضعه، وكان من حق العربية عليه أن يقول مراضع - بغير ياء - إلا أنه أشبع كسرة الضاد فتولدت عنها ياء، أو نَدَّعي أن المفرد مرضاع فهذه الياء منقلبة عن الألف التي في المفرد (السعالي) جمع سعلاة - بكسر السين وسكون العين - وهي الغول التي تتراءى في الفلوات لبعض الأعراب في صور تزعجهم، وقد جرى بينهم الغول والسعلاة مجرى المثل، يضربونه لكل ما يهولهم ويفظعهم.

المعنى: وصف الشاعر صياداً يسعى لتحصيل قوت عياله؛ فذكر أنه يوغل في اتباع الوحش حتى يغيب عن نسائه مدة طويلة، ثم يعود إليهن فيجدهن في حالة بؤس واحتياج وفساد حال، وذكر أنهن لفظاعة منظرهن وقبيح ما آلت إليه حالهن يشبهن الغيلان.

الإعراب: (ويأوي) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، يأوي: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الصياد الذي يصفه (إلى) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (نسوة) مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة (وشعثاً) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، شعثاً: مفعول به لفعل محذوف، وتقدير الكلام: أعني شعثاً، أو أصف، أو أذكر، أو نحو ذلك (مراضيع)=

وحقيقة القطع: أن يُجْعَل النَّعتُ خبراً لمبتدأ، أو مفعولاً لفعل.

فإن كان النعتُ المقطوعُ لمجرّد مَدْح أو ذم أو ترحُّم وَجَبَ حَذْفُ المبتدأ والفعل، كقولهم: (الحمدُ للّهِ الحميدُ) بالرفع بإضمار (هو)، وقوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[1] بالنصب بإضمار (أَذُمُّ).

وإن كان لغير ذلك جاز ذكره، تقول (مَرَرْتُ بزَيْدٍ التَّاجِرُ) بالأوْجُه الثلاثة، ولك أن تقول (هو التاجر) و (أعني التاجر).

* * *

فصل: ويجوز بكثرة حذفُ المنعوت إن عُلِمَ، وكان النَّعت إمَّا صالحاً لمباشرة العامل نحو: ﴿أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ﴾[2]، دُرُوعاً سَابِغَاتٍ، أو بعضَ اسم مُقَدَّمٍ مخفوضٍ بمِنْ أو في[3].

= نعت لشعث منصوب بالفتحة الظاهرة (مثل) نعت ثان لشعث، ومثل مضاف و(السعالي) مضاف إليه.

الشاهد فيه: قوله: (نسوة عطل وشعثاً) حيث وردت الرواية فيه بجر عطل ونصب شعثاً؛ فأما الأول وهو عطل فلم يرو فيه إلا الجر، وأما الثاني وهو شعث فقد روي مجروراً وهي رواية سيبويه، وروي منصوباً أيضاً؛ فدل ذلك على أن نعوت النكرة يجب في أولها الإتباع ويجوز فيما عداه الإتباع والقطع.

فإن قلت: فلماذا جاز فيما عدا الأول من نعوت النكرة الإتباع والقطع بدون قيد؟ ولم يجز القطع في نعوت المعرفة إلا إذا تعينت المعرفة بدونه؟

فالجواب أن ندلك على أن المقصود من نعت النكرة مجرد التخصيص، وهو يحدث بالنعت الواحد، ولا كذلك المعرفة لأن المقصود بها التوضيح وهو قد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد كما قد يكتفي بالواحد.

(١) سورة المسد، الآية: ٣.

(٢) سورة سبأ، الآية: ١١.

(٣) قد روى النحاة أبياتاً من الشعر، وخرجوها على حذف المنعوت وبقاء النعت، وليس فيها أحد الشرطين اللذين ذكرهما المؤلف تبعاً لهم، لا جرم حكموا بشذوذها، فمن ذلك قول الشاعر، وهو الكميت (ورواه ابن منظور تبعاً للجوهري في ق ب ص): =

فالأول كقولهم: (مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أقَامَ) أي: مِنَّا فريقٌ ظَعَنَ، ومِنَّا فريقٌ أقَامَ.

والثاني، كقوله:

٣٩٨ - لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تِيثَمِ   يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمِيسَمِ

= لَكُمْ مَسْجِدا الله المَزُورَانِ وَالْحَصى   لَكُمْ قِبَصُهُ مِنْ بَيْنِ أثْرَى وَأقْتَرَا

قالوا: تقدير الكلام (من بين من أثرى ومن أقْتَر) أي من بين رجل أثرى ورجل أقتر، فحذف المنعوت في موضعين من الكلام، وأبقى النعت فيهما - وهو جملة (أثرى) وجملة (أقتر).

ومن ذلك قول الراجز:

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ   وَغَيْرُ كَبْدَاء شَدِيدَةِ الوَتَرْ

* تَرْمِي بِكَفَّيْ كَانَ مِنْ أرْمَى البَشَرْ *

قالوا: تقدير الكلام (ترمي بكفي رجل كان من أرمى البشر) فحذف المنعوت وهو رجل، وأبقى النعت وهو إما جملة كان واسمها المستتر فيها وخبرها، وإنما الجار والمجرور الذي هو (من أرمى البشر) إذا اعتبرت كان زائدة.

ومن ذلك قول النابغة الذبياني:

كَأنَّكَ مِنْ جِمَالِ بَنِي أُقَيْشٍ   يُقَعْقَعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

قالوا: تقدير الكلام (كأنك جمل من جمال بني أقيش) فحذف المنعوت وهو جمل، وأبقى النعت وهو الجار والمجرور، ويمكن تخريج هذا البيت على المطرد الشائع، فيقدر الكلام: كأنك من جمال بني أقيش جمل يقعقع بين رجلية بشن، ليكون المنعوت المحذوف بعض اسم مجرور بمن متقدم، ويكون الجار والمجرور حالاً من الضمير في (يقعقع) وجملة يقعقع صفة لجمل.

٣٩٨ - هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره، وهذا البيت قد نسبه ابن يعيش إلى الأسود الحماني - بحاء مهملة مكسورة وميم مشددة - ووقع في نسخ التصريح (أبو الأسود الجمالي) وهو تحريف شنيع، وقد نسبه سيبويه إلى حكيم بن معية الربعي، وهو راجز إسلامي كان معاصراً للعجاج وحميد الأرقط.

اللغة: (لم تِيثَم) معناه لم تقع في الإثم، وهو الكذب هنا، وأصل هذه الكلمة في اللغة المشهورة (تأثم) بوزن تعلم مضارع أثم - بوزن علم - فجاء بها الراجز على لغة غير أهل الحجاز بكسر حرف المضارعة فقال (تئثم) ثم قلب الهمزة ياء لسكونها إثر كسرة كما=

. . . .

= قالوا ذيب، وبير، في ذئب وبئر (يفضلها) يزيد عليها (حسب) الحسب ـ بفتح أوله وثانيه ـ كل شيء يعده الإنسان من مفاخر آبائه (ميسم) بكسر الميم بعدها ياء مثناة ساكنة ثم سين مفتوحة ـ هي الوسامة والجمال، والأصل (موسم) فلما وقعت الواو ساكنة إثر كسرة انقلبت ياء كما في ميزان وميقات وميعاد.

الإعراب: (لو) حرف شرط غير جازم (قلت) فعل ماض وفاعله (ما) حرف نفي (في) حرف جر (قومها) قوم: مجرور بفي، وقوم مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، وتقدير الكلام: ما في قومها أحد (يفضلها) يفضل: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمر مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ المحذوف، وضمير الغائبة مفعول به مبني على السكون في محل نصب، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع نعت لذلك المبتدأ المحذوف (في) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (حسب) مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بقوله يفضل (وميسم) الواو حرف عطف، ميسم: معطوف على حسب، مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (ما في قومها يفضلها) حيث حذف المنعوت وأبقى النعت وهو جملة (يفضلها) وأصل الكلام: لو قلت ما في قومها أحد يفضلها، وقد ذكره المؤلف وذكر ما في البيت من تقدير.

قال الفراء: (ومن كلام العرب أن يضمروا في مبتدأ الكلام بمن؛ فيقولون: منا يقول ذلك ومنا لا يقوله، وذلك أن من بعض لما هي منه؛ فلذلك أدت عن المعنى المتروك، قال الله تعالى: ﴿وما منا إلا له مقام معلوم﴾ وقال: ﴿وإن منكم إلا واردها﴾ ولا يجوز إضمار من في شيء من الصفات إلا على هذا الذي نبأتك به، وقد قالها الشاعر في في، ولست أشتهيها، قال:

*لو قلت ما في قومها ... البيت *

وإنما جاز ذلك في في لأنك تجد معنى من، وأنه بعض ما أضيفت إليه، ألا ترى أنك تقول: فينا الصالحون وفينا دون ذلك، فكأنك قلت منا، ولا يجوز أن تقول: في الدار يقول ذلك، وأنت تريد: في الدار من يقول، إنما يجوز إذا أضيفت في إلى جنس المتروك)اهـ كلامه بحروفه.

وقال سيبويه في باب حذف المستثنى استخفافاً، ما نصه (وذلك قولك: ليس غير، =

أصله (لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا لَمْ تَأْثَمْ) فحذف الموصوف وهو (أحد)، وكسر حرف المضارعة من تأثم، وأبدلَ الهمزة ياء، وقَدَّمَ جواب لو فاصلاً بين الخبر المُقَدَّمِ، وهو الجار والمجرور، والمبتدأ وهو (أحد) المحذوف.

* * *

ويجوز حذف النعت إن عُلِمَ، كقوله تعالى: ﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً﴾[1] أي: كلَّ سفينةٍ صالحةٍ، وقول الشاعر:

٣٩٩ـ * فَلَـمْ أُعْـطَ شَيْئـاً وَلَـمْ أُمْنَـعِ *

= وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذلك، وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفاً واكتفاء بعلم المخاطب ما يعني، وسمعنا بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا، وإنما يريد ما منهما واحد مات، ومثل ذلك قوله تعالى جده ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمن به قبل موته﴾ ومن ذلك من الشعر:

* كأنك من جمال بني أقيش *

أي كأنك جمل من جمال بني أقيش، ومن ذلك قوله أيضاً:

* لو قلت ما في قومها لم تيثم ـ البيت *

(١) سورة الكهف، الآية: ٧٩.

٣٩٩ـ هذا الشاهد من كلام للعباس بن مرداس السلمي يخاطب به النبي ﷺ، وكان عليه السلام قد وزع غنائم حنين؛ فأعطى قوماً من أشراف العرب من المؤلفة قلوبهم، منهم أبو سفيان ومعاوية ابنه، والأقرع بن حابس وعيينة بن حصن الفزاري، وأعطى العباس دون ما أعطى الواحد منهم، ففي ذلك يقول العباس:

أَتَجْعَـلُ نَهْبِـي وَنَهْـبَ العُبَيْـ ـدِ بَيْـنَ عُيَيْنَـة وَالأَقْـرَعِ
وَمَـا كَـانَ حِصْـنٌ وَلاَ حَـابِـسٌ يَفُـوقَـانِ مِـرْدَاسَ فِـي مَجْمَـعِ

وما ذكره المؤلف عجز بيت من المتقارب، وصدره قوله:

* وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرَإٍ *

اللغة: (نهبي) النهب ـ بفتح فسكون ـ هو هنا بمعنى المنهوب، مثل الخلق بمعنى المخلوق، وأراد به الغنيمة (العبيد) بضم العين وفتح الباء، بزنة المصغر ـ اسم فرس العباس بن مرداس، وكان العباس يسمى فارس العبيد (عيينة) أراد به عيينة بن حصن الفزاري (والأقرع) أراد به الأقرع بن حابس (حصن) هو أبو عيينة (حابس) هو أبو الأقرع =

. . . .

= (مرداس) هو أبو العباس، ويفوقانه: بمعنى يفضلان عليه (في مجمع) أراد أنه إذا اجتمع الناس للتفاخر والتنافر فذكر كل واحد منهما مآثره لم يكن لأحدهما مأثرة تفوق مآثر أبيه مرداس.

المعنى: ذكر الشاعر أنه اغتم؛ لأن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه فرق الغنائم فأعطى الأقرع بن حابس وعيينة بن حصن وجماعة آخرين أكثر مما أعطاه، وهو يدعي أن هذه الغنائم التي وزعت إنما غنمها هو وفرسه؛ فإن كان أحد أولى بالتفضيل فيما يعطى فهو الأحق دونهم؛ فكأنه يقول: إني أنا وفرسي العبيد أصحاب هذه الغنائم التي أخذتها ففرقتها بين فلان وفلان ممن لم يكن لهم في غنمها كبير فضل، فكيف أصير بهذه المنزلة، منزلة الذي لم يعط شيئاً جزيلاً ولم يمنع بالمرة، وإذا فهمت هذا المعنى سهل عليك أن ترد ما تجده في كلام العليمي من الاستشكال، فتفطن لذلك والله يوفقك.

الإعراب: (ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (كان) فعل ماض مبني على الفتحة لا محل له من الإعراب (حصن) اسم كان مرفوع بالضمة الظاهرة (ولا) الواو حرف عطف، لا: حرف زائد لتأكيد النفي (حابس) معطوف على حصن مرفوع بالضمة الظاهرة (يفوقان) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعله، والجملة في محل نصب خبر كان (مرداس) مفعول به ليفوقان منصوب بالفتحة الظاهرة، وكان من حق العربية أن ينونه لأنه مصروف لعدم وجود العلتين فيه، ولكنه منعه من الصرف حين اضطر لإقامة الوزن (في مجمع) جار ومجرور متعلق بيفوقان (قد) حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب (كنت) كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع (في الحرب) جار ومجرور متعلق بكان (ذا) خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و (تدرإ) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (فلم) الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب لم: حرف نفي وجزم وقلب (أعط) فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وهو المفعول الأول لأعط (شيئاً) مفعول ثان لأعط منصوب بالفتحة الظاهرة، وله صفة محذوفة يدل عليها الكلام، وتقدير العبارة: فلم أعط شيئاً عظيماً، أو نحو ذلك (ولم) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، لم: حرف نفي وجزم وقلب (أمنع) فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم=

= بلم وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا.

الشاهد فيه: قوله: (فلم أعط شيئاً) حيث ذكر المنعوت وهو قوله (شيئاً) وحذف النعت، وأصل الكلام: فلم أعط شيئاً عظيماً، أو نحو ذلك، ولا يمكن أن يكون الكلام على ظاهره من غير تقدير المحذوف الذي قدرناه لأمرين؛ الأول: أنه يخالف الواقع لأنه كان قد أعطي بالفعل عطاء رأى أنه أقل مما كان يستحقه، والثاني: أنه يخالف قوله: (ولم أمنع) إذ لو كان لم يعط شيئاً مطلقاً لكان قد منع، ولو قلت: إن في قوله: (ولم أمنع) حذف المنعوت والنعت جميعاً لم تكن قد أبعدت، وأصل الكلام عليه: فلم أعط شيئاً عظيماً ولم أمنع الشيء الحقير.

ونريد أن ننبهك هنا إلى أن متقدمي النحاة لم يكونوا يشترطون ـ لا في حذف النعت، ولا في حذف المنعوت ـ إلا أن يكون المحذوف معلوماً يدركه المخاطب من غير نص عليه، وقد أثرنا لك (في ص ٢٨٦) عبارة سيبويه في حذف المنعوت، وفيها يذكر أن علة جواز الحذف هي التخفيف وعلم المخاطب ما يعنيه المتكلم، ونحن هنا نذكر لك عبارة جار الله الزمخشري لتدرك ما أردنا تنبيهك إليه، قال: (وحق الصفة أن تصحب الموصوف، إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغني معه عن ذكره، فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصفة مقامه، كقوله:

وعليهما مسرودتان قَضَاهُمَا ... دَاوُدُ أَوْ صَنَعُ السَّوَابِغِ تُبَّعُ

وقوله:

رَبَّاءُ شَمَّاءُ لَا يَأْوِي لِقُلَّتِهَا ... إلّا السَّحَابُ وَإلّا الأوْبُ وَالسَّبَلُ

وقوله عز وجل ﴿وعندهم قاصرات الطرف عين﴾ وهذا باب واسع، ومنه قوله النابغة:

* كأنك من جمال بني أقيش *

أي جمل من جمالهم، وقال:

* لو قلت ما في قومها لم تيثم * يفضلها

أي ما في قومها أحد يفضلها، ومنه قوله:

* أنا ابن جلا وطلاع الثنايا *

أي رجل جلا، وقوله:

* ترمي بكفي كان من أرمى البشر *

=

أي: شَيْئاً طَائِلاً وقوله:

٤٠٠ ـ * مُهَفْهَفَـةٌ لَهَـا فَـرْعٌ وَجِيـدُ *

= أي بكفي رجل، وسمع سيبويه بعض العرب الموثوق بهم يقول: ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وكذا، يريد ما منهما واحد مات، وقد يبلغ من الظهور أنهم يطرحونه رأساً، كقولهم: (الأجرع، والأبطح، والفارس، والصاحب، والراكب، والأورق، والأطلس) اهـ كلامه بحروفه، وهو تصريح في أن المدار على ظهور المعنى وإدراك المحذوف.

٤٠٠ ـ هذا الشاهد من كلام المرقش الأكبر، وهو عمرو بن سعد بن مالك، أحد بني بكر بن وائل، وقيل: اسمه عوف بن سعد بن مالك، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* وَرُبَّ أَسِيلَةِ الْخَدَّيْنِ بِكْرٍ *

اللغة: (أسيلة الخدين) هي الناعمتهما في استرسال وطول (المهفهفة) الخفيفة اللحم (الفرع) الشعر (الجيد) العنق.

المعنى: وصف هذا الشاعر امرأة بأنها ناعمة الخدين في استرسال وطول، وبأنها عذراء خفيفة اللحم مكتنزته، وبأن لها شعراً سابغاً أسود وعنقاً طويلاً، وستعرف وجه ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت.

الإعراب: (رب) حرف تقليل وجر شبيه بالزائد (أسيلة) مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد، وأسيلة مضاف و(الخدين) مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد (بكر) بدل أو عطف بيان من أسيلة الخدين (مهفهفة) نعت لأسيلة الخدين (لها) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (فرع) مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة (وجيد) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، جيد: معطوف على فرع مرفوع بالضمة الظاهرة، ولكل من المعطوف والمعطوف عليه نعت محذوف يرشد إليه المقام، والتقدير: لها فرع فاحم وجيد طويل، فإنه لو لم يقدر ذلك لم يكن مدحاً، لأن لكل أحد شعراً وعنقاً، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع جر أو رفع نعت آخر لأسيلة.

الشاهد فيه: قوله (لها فرع وجيد) حيث ذكر المنعوت وحذف النعت، وأصل الكلام: لها فرع فاحم وجيد طويل، فأما الدليل على أصل التقدير فسنذكره بعد، وأما =

أي: فَرْعٌ فاحمٌ وجِيدٌ طويلٌ(*).

* * *

= الدليل على أن المقدر هو خصوص ما ذكرناه فلأنه الكثير في كلام العرب عند وصف النساء، وذكر وجوه الحسن والملاحة فيهن؛ فإنهم كثيراً ما يصفون الفرع بشدة السواد، كقول امرىء القيس:

وَفَرْعٍ يَزِينُ المَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ ... أَثِيثٍ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ المُتَعَثْكِلِ
غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى العُلاَ ... تَضِلُّ العِقَاصُ فِي مُثَنًّى وَمُرْسَلِ

ويصفون الجيد بالطول، كقول امرىء القيس أيضاً:

وَجِيدٍ كَجِيدِ الرِّئْمِ لَيْسَ بِفَاحِشٍ ... إِذَا هِيَ نَصَّتْهُ وَلاَ بِمُعَطَّلِ

وربما كنوا عن طوله كما في قول الحماسي:

أَكَلْتُ دَماً إِنْ لَمْ أَرُعْكِ بِضَرَّةٍ ... بَعِيدَةِ مَهْوَى القُرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ

ومثل بيت الشاهد في حذف النعت وبقاء المنعوت قول عبيد بن الأبرص: مَنْ قولُهُ قولٌ، ومَنْ فِعْلُهُ فعلٌ، ومن نائله نائلٌ. يريد من قوله قول فصل ـ أو صواب مثلاً ـ ومن فعله فعل جميل، ومن نائله نائل جزيل.

وليس من المعقول أن يكون الشاعر قد أراد في بيت الشاهد ما هو ظاهره من غير ملاحظة محذوف، لأنك لا تمدح إنساناً بأن له شعراً وبأن له عنقاً، فإن جميع الناس كذلك، وليس معنى هذا الظاهر إلا كما تمدح إنساناً فتقول عنه: إنه إنسان، وإنه آدمي، فما لم ترد معنى إنسان كامل وآدمي عظيم لم يكن لكلامك معنى مقبول.

(*) خاتمة ـ إذا تكررت النعوت لمنعوت واحد، فإما أن تكون هذه النعوت مفردات وإما أن تكون جملاً، وعلى كل حال إما أن تكون متحدة المعنى وإما أن تكون مختلفة المعنى.

فإن كانت النعوت متحدة المعنى لم يجز عطف أحدها على الآخر، نحو قولك (هذا زيد الشجاع الجريء الفاتك) ونحو (لقيت رجلاً فصيحاً مفوهاً ذرب اللسان) وذلك لأن عطف أحدها على الآخر من باب عطف الشيء على نفسه، وهو لا يجوز؛ لما في أصل العطف من الدلالة على مغايرة المعطوف للمعطوف عليه.

وإن كانت النعوت مختلفة المعنى فإن كانت مفردات جاز عطف بعضها على بعض بما شئت من حروف العطف إلا حرفين هما أم وحتى، نحو قولك (هذا زيد الشجاع والفصيح والكريم) ونحو قول الشاعر وقد عطف بالفاء:

يَالَهْفَ زَيَّابَةَ لِلْحَارِثِ الـ ... ـصَّابِحِ فَالغَانِمِ فَالآيِبِ =

هذا باب التوكيد

وهو ضربان: لفظيٌّ وسيأتي، ومعنويٌّ وله سبعة ألفاظ[(١)]:

الأوّل والثاني: النَّفْسُ والعَيْنُ، ويُؤَكَّد بهما لرفع المجاز عن الذّات[(٢)]، تقول،

= وإن كانت النعوت جملاً فللنحاة فيها اختلاف، فذهب الجمهور إلى أن حكمها جواز عطف بعضها على بعض كالمفردات، وحكى الواحدي عن قوم أنهم يوجبون العطف في الجمل، نحو قولك (هذا رجل يحفظ القرآن، ويتقن الفقه، ويشارك في علوم اللسـان).

وإذا تقدم النعت على المنعوت فإما أن يكونا معرفتين وإما أن يكونا نكرتين.

فإن كانا معرفتين وكان النعت صالحاً لمباشرة العامل صح الكلام وجعل المنعوت المتأخر بدلاً من النعت المتقدم، نحو قولك (هذا العاقل زيد) ومنه قول الله تعالى: ﴿إلى الصراط العزيز الحميد الله﴾ فيمن قرأ بكسر لفظ الجلالة.

وإن كانا نكرتين وجب نصب النعت المتقدم على أنه حال من المنعوت المتأخر، ومن ذلك قول الشاعر:

لِمَيَّـةَ مُـوحِشـاً طَلَـلُ ... يَلُـوحُ كَـأَنَّـهُ خِلَـلُ

وإذا اختلفت النعوت فكان بعضها مفرداً وبعضها ظرفاً وبعضها جملة، فالأكثر أن يقدم النعت المفرد على الظرف وأن يقدم النعت الظرف على الجملة، نحو قولك (زارنا رجل فاضل على فرس يحمل لنا أخباراً سارة).

(١) لما كانت ألفاظ التوكيد المعنوي محصورة لم يحتج النحاة إلى تعريفه، لكن يرد على هذا الحصر أنه قد يقال (زارني القوم ثلاثتهم) أو يقال (أما القوم فقد زاروني ثلاثتهم) برفع ثلاثتهم في المثالين على أنه توكيد، ولم يذكر المؤلف ولا غيره من النحاة ـ حين يعدون ألفاظ التوكيد المعنوي ـ لفظ (ثلاثة) وأخواته، وعلى هذا يكون قول المؤلف (وله سبعة ألفاظ) غير سديد.

والجواب عن هذا أنهم ـ حين يعدون ألفاظ التوكيد المعنوي ـ إنما يذكرون الألفاظ التي اشتهر استعمالها في هذا المعنى، فلا ينافي أن هناك ألفاظاً غيرها تستعمل أحياناً في التوكيد المعنوي، ولكنها لم تشتهر، ثم إن هذين المثالين اللذين ذكرتهما لك يجوز في كل واحد منهما نصب (ثلاثتهم) على أنه حال.

(٢) الذي يدل عليه صنيع المؤلف أنه قد أراد من قوله (المجاز عن الذات) استعمال اللفظ =

(جَاءَ الْخَلِيفَةُ) فيحتمل أن الجائي خَبَرُهُ أو ثَقَلُه، فإذا أكدت بالنفس أو بالعين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمالُ.

ويجب اتّصالهما بضميرٍ مُطَابِقٍ للمؤكَّدِ، وأن يكون لفظهما طِبْقَهُ في الإفراد والجمع، وأمَّا في التّثنية فالأصَحُّ جَمْعُهما على أفْعُل، ويترجّح إفرادهما على تثنيتهما، عند الناظم، وغَيْرُه بعكس ذلك.

والألفاظ الباقية: كِلاَ وكِلْتَا للمثنى، وكُلٌّ وجميع وعَامَّةٌ لغيره.

ويجب اتصالهُنَّ بضمير المؤكَّدِ؛ فليس منه ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الأَرْضِ جَمِيعاً﴾[1]، خلافاً لمن وَهِمَ، ولا قراءةُ بعضهم: ﴿إِنَّا كُلاًّ فِيهَا﴾[2]، خلافاً للفرّاء والزمخشري، بل (جميعاً) حالٌ، و (كُلاًّ) بَدَلٌ، ويجوز كونُه حالاً من ضمير الظرف.

ويُؤَكَّدُ بهنَّ لرفع احتمال تقدير بعضٍ مضافٍ إلى متبوعهن؛ فمن ثَمَّ جاز (جَاءَنِي الزيْدَانِ كِلاَهُمَا) و (المَرْأَتَانِ كِلْتَاهُمَا) لجواز أن يكون الأصل، جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين، كما قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالمَرْجَانُ﴾[3] بتقدير يخرج من أحدهما، وامتنع على الأصح (اخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلاَهُمَا) و (الهِنْدَانِ

= الموضوع للدلالة على ذات معينة في غير ما وضع له، وذلك من جهتين، الأولى أنه جعل هذا غير ما ذكره في التوكيد بالألفاظ الباقية من أنه لرفع تقدير مضاف، والثاني أن تقدير المضاف يلزم منه بقاء اللفظ الأول على معناه الأصلي، فلا يكون ثمة تجوز فيه، ولتوضيح ذلك نحب أن نبين لك أنك لو قلت (زارني الخليفة) وأنت تريد أن الخليفة نفسه زارك فالكلام حقيقة واللفظ مستعمل فيما وضع له، وإن كنت إنما أردت بلفظ الخليفة رسوله للملابسة بينهما فقد استعملت لفظ الخليفة في غير ما وضع له، وإن كنت قصدت أن الكلام على حذف مضاف فلفظ الخليفة باق على معناه الأصلي ولكنه ليس هو الزائر، بل الزائر مضاف محذوف، وكأنك قلت (زارني رسول الخليفة).

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٩

(٢) سورة غافر، الآية: ٤٨

(٣) سورة الرحمن، الآية: ٢٢

كِلْتَاهُمَا) لامتناع التقدير المذكور، وجاز (جَاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ) و (اشْتَرَيْتُ العَبْدَ كُلَّهُ) وامتنع (جَاءَ زَيْدٌ كُلُّهُ)(١).

والتوكيدُ بجميع غَرِيبٌ، ومنه قول امرأة:

٤٠١ ـ فِــدَاكَ حَــيُّ خَــوْلاَنْ جَمِيعُهُــمْ وَهَمْــدَانْ

---

(١) إذا عطفت اسماً على اسم نحو قولك (جاء زيد وخالد) فهل يجوز توكيد المعطوف أو المعطوف عليه؟ اختلف النحاة في ذلك، فذهب هشام إلى أنه لا يجوز لك أن تؤكد أحد الاسمين، ولا كليهما، فلا تقول (جاء زيد نفسه وخالد) ولا تقول (جاء زيد وخالد نفسه) ولا تقول (جاء زيد وخالد أنفسهما ـ أو نفساهما) ووجه ما ذهب إليه هشام ما زعمه من أنك عطفت الاسم الثاني على الاسم الأول أنبأت مخاطبك بأنك رويت في الأمر ولم تغلط في ذكر أحدهما وأن كل واحد منهما مستعمل في معناه الذي وضع له، فلم يكن ثمة محال لذكر التوكيد، لأنه إنما يؤتى به لدفع التجوز أو ما عسى أن يكون قد حدث من الغلط أو السهو، واختار المحقق رضي الدين أن التوكيد جائز مع عطف أحد الاسمين على الآخر، ووجه ما ذهب إليه الرضي أنه لا تلازم بين العطف والتروي في الكلام، وأن احتمال السهو أو الغلط أو التجوز باق مع العطف كما كان قبله، قال الرضي (وقال هشام: إذا عطفت على شيء لم يحتج إلى تأكيد، ولعله نظر إلى أن العطف عليه دال على أنك لم تغلط فيه، والأولى الجواز، نحو: ضرب زيد زيد وعمرو، لأنك ربما تجوزت في نسبة الضرب إلى زيد، أو ربما غلطت في ذكر زيد، وأردت ضرب بكر، وعطفت بناء على أن المذكور بكر) اهـ كلامه، ومع تمثيله لهذه المسألة بمثال من التوكيد اللفظي يجب ألا تظن الحكم الذي يقرره فيها خاصاً بالتوكيد اللفظي، وآية ذلك أنه لما أراد ذكر الخلاف في صدر كلامه قال (إذا عطفت على شيء لم يحتج إلى تأكيد) ولم يقيده بلفظي ولا معنوي، ثم قال بعد ذلك (والأولى الجواز) أي جواز ما منعه القائل الأول، وهو جواز التأكيد على عمومه، فتفطن لذلك والله يرشدك.

٤٠١ ـ هذا بيت من مجزوء الرجز، وهذا البيت لامرأة كانت ترقص به ولدها، وبعده قولها:

وَكُــلُّ آلِ قَحْطَــانْ وَالأَكْــرَمُــونَ عَــدْنَــانْ

اللغة: (فداك) يجوز في هذه الكلمة أن تقرأ بفتح الفاء فتكون فعلاً ماضياً، كما تقول: فدى فلان فلاناً يفديه ـ مثل رمى الشيء يرميه ـ ويجوز أن تقرأ بكسر الفاء كما تقول: =

وكذلك التوكيد بعامَّة، والتّاء فيها بمنزلتها في النافلة؛ فتصلح مع المؤنث والمذكر[١]؛ ....

= فدى لك نفسي، وفداك أبي وأمي، وقد يقال: فداء لك نفسي، بالمد، كما قال النابغة الذبياني:

مَهْلاً فِدَاءٌ لَكَ الأَقْوَامُ كُلُّهُمُ ... وَمَا أُثَمِّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدِ

(خولان) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو ـ قبيلة من قبائل اليمن (همدان) بفتح فسكون أيضاً ـ قبيلة أخرى من قبائل اليمن، ومنها ورد قول الشاعر:

وَلَوْ كُنْتُ بَوَّاباً عَلَى بَابِ جَنَّةٍ ... لَقُلْتُ لِهَمْدَانَ ادْخُلُوا بِسَلَامِ

(قحطان) بفتح فسكون ـ هو أبو العرب اليمانية (عدنان) بفتح فسكون ـ أبو عرب الحجاز.

الإعراب: (فداك) إن قرأته بكسر الفاء فهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، و(حي) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وإن قرأت (فداك) بفتح الفاء فهو فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب، و(حي) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وعلى كل حال حي مضاف و(خولان) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، وسكنه لأجل الوقف (جميعهم) جميع: توكيد لحي خولان مرفوع بالضمة الظاهرة، وجميع مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (وهمدان) الواو حرف عطف، همدان: معطوف على خولان.

الشاهد فيه: قولها (جميعهم) حيث جاء هذا اللفظ توكيداً للفاعل أو الخبر، والمقصود به رفع احتمال التجوز بإرادة البعض وإطلاق اسم الكل عليه.

(١) مهنا شيئان أحب أن أنبهك إليهما:

الأول: أن ابن مالك يقول في الألفية:

واستعملوا أيضاً ككل فاعله ... من عم في التوكيد، مثل النافله

وقد ذكر ابنه في شرحه على الألفية أن قوله (مثل النافلة) معناه أن ذكر هذا اللفظ في هذا الباب زائد على ما ذكره النحاة، فإن أكثرهم أغفل ذكره، فكما أن النافلة زيادة على ما فرضه الله تعالى على عباده يكون ذكر لفظ (عامة) في ألفاظ التوكيد زيادة على ما ذكر النحاة من ألفاظه، وقد ذكر ابن هشام هنا أن المراد بهذا التشبيه أن التاء في (عامة) مثل =

فتقول (اشْتَرَيْتُ العَبْدَ عَامَّتَهُ) كما قال تعالى: ﴿وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾[1].

* * *

فصل: ويجوز ـ إذا أريد تقوية التوكيد ـ أن تُتْبِعَ كُلَّهُ بأَجْمَع، وكُلَّها بجَمْعَاء، وكلهم بأجمعين، وكلهنَّ بجُمَع، قال الله تعالى: ﴿فَسَجَدَ المَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾[2].

وقد يُؤَكَّد بهن وإن لم يتقدم كل، نحو: ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[3] ﴿لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[4]، ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء استغناءً بكِلاَ وكِلْتَا، كما استغنوا بتثنية سِيٍّ عن تثنية سَوَاء، وأجاز الكوفيون والأخْفَشُ ذلك؛ فتقول (جَاءَنِي الزيْدَانِ أَجْمَعَانِ) و (الهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ).

وإذا لم يُفِدْ توكيدُ النكرة لم يَجُزْ باتفاق، وإن أفاد جاز عند الكوفيين، وهو الصحيح، وتحْصُلُ الفائدةُ بأن يكون المؤكَّدُ محدوداً والتوكيد من ألفاظ الإحاطة، كـ(ـاعْتَكَفْتُ أسْبُوعاً كُلَّهُ) وقوله:

٤٠٢ ـ * يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ *

التاء في لفظ (نافلة) يؤتى بها مع المذكر ومع المؤنث، وليس ذكره استدراكاً على النحاة.

= الأمر الثاني: أن اعتبار لفظ (عامة) بمعنى جميع ومجيئه توكيداً هو مذهب سيبويه إمام النحاة، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن معنى (عامتهم) في قولك (جاء القوم عامتهم) هو أكثرهم، وليس معناه جميعهم، وعلى هذا يكون هذا اللفظ بدل بعض من كل، ويكون ذكره في الكلام لتخصيص الجائين بكونهم أكثر القوم، بخلافه على مذهب سيبويه فإن ذكره عنده للتعميم.

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٧٢.

(٢) سورة الحجر، الآية: ٣٠.

(٣) سورة صَ، الآية: ٨٣.

(٤) سورة الحجر، الآية: ٤٣.

٤٠٢ ـ هذا الشاهد من كلام عبد الله بن مسلم بن جندب، الهذلي، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبُ * =

....

= وهكذا يروي النحاة عجز البيت، والصواب أنه بنصب (رجب) لأنه من قصيدة منصوبة الروي، ومطلعها:

يَا لَلرِّجَالِ لِيَوْمِ الأَرْبِعَاءِ، أَمَا يَنْفَكُّ يُحْدِثُ لِي بَعْدَ النُّهَى طَرَبَا

اللغة: (شاقه) أعجبه، أو بعث الشوق إلى نفسه، ويدل للمعنى الأول قول الشاعر (وهو الشاهد رقم ٣٤٢ الماضي).

صَرِيعُ غَوانٍ شَاقَهُنَّ وَشُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ

(حول) بفتح الحاء وسكون الواو ـ هو العام، وأنشده ابن الناظم تبعاً لوالده (يا ليت عدة شهر) وقال الشيخ خالد تبعاً للمؤلف هنا: هو تحريف يفسد المعنى؛ لأنه لا يتصور أن يتمنى أن يكون الشهر كله رجباً، فإن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجباً وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجباً، ولكن الشاعر يتمنى أن تكون شهوره كلها رجباً.

ومما يسأل ههنا: هل (رجب) منصرف أو ممنوع من الصرف؟ وقد ذكر سعد الدين التفتازاني في حاشيته على تفسير الكشاف أنه إذا أريد برجب ـ ومثله صفر ـ معين فإنهما ممنوعان من الصرف، وإذا أريد بهما غير معين فهما مصروفان.

ويسأل ـ بعد ذلك ـ عن علة منعهما من الصرف، والجواب عن ذلك أن العلماء سلكوا في بيان العلة مسلكين، أولهما أن علة منعهما من الصرف العلمية والعدل عن الرجب والصفر المقترنين بأل، كما أن (سحر) المراد به معين ممنوع من الصرف للعدل عن السحر، والمسلك الثاني أن المانع من الصرف لرجب ولصفر هو العلمية والتأنيث المعنوي لكونهما عبارة عن مدة من الزمان معينة.

الإعراب: (لكنه) لكن: حرف استدراك ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، والضمير اسمه مبني على الضم في محل نصب (شاقه) شاق: فعل ماض، وضمير الغائب مفعول به (أن) حرف مصدري (قيل) فعل ماض مبني للمجهول (ذا) اسم إشارة مبتدأ (رجب) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق، وجملة شاق وفاعله في محل رفع خبر لكن (يا) حرف نداء والمنادى محذوف، أو حرف تنبيه (ليت) حرف تمن ونصب (عدة) اسم ليت منصوب بالفتحة الظاهرة، وعدة مضاف و(حول) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (كله) كل: توكيد لحول مجرور بالكسرة الظاهرة، وكل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الحول مضاف =

....

= إليه مبني على الكسر في محل جر (رجب) خبر ليت، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره، هكذا يقول النحاة، والصواب ـ كما قلنا في مطلع الكلام على هذا الشاهد ـ أنه بنصب (رجباً) فإما أن يكون الشاعر قد جرى على اللغة الضعيفة التي تنصب بليت وأخواتها الجزأين وإما أن يكون (رجباً) مفعولاً به لفعل محذوف تقع جملته خبر ليت، والتقدير: يا ليت عدة حول كله تشبه رجباً.

الشاهد فيه: قوله (حول كله) حيث أكد النكرة التي هي قوله (حول) لما كانت النكرة محدودة؛ لأن العام معلوم الأول والآخر وكان لفظ التوكيد من الألفاظ الدالة على الإحاطة وهو قوله (كله)؛ وتجويز ذلك هو مذهب الكوفيين، وهو المرضي عند ابن مالك.

وبيان ذلك أن النكرة تنقسم إلى قسمين، الأول النكرة المحدودة ـ وهي التي تدل على مدة معلومة المقدار ـ نحو أسبوع، ويوم، وليلة، وشهر، وحول، والثاني النكرة غير المحدودة ـ وهي التي تصلح للقليل وللكثير، نحو زمن، ووقت، وحين، ومدة، ومهلة، وساعة.

فأما النكرة غير المحدودة فلا خلاف في أنه لا يجوز توكيدها، لأن لا فائدة في توكيدها، ألا ترى أنك لو قلت (قد انتظرتك وقتاً كله) لم يكن لذكر كله فائدة، لأن الوقت يجوز أن يكون لحظة ويجوز أن يكون زمناً متطاولاً.

وأما النكرة المحدودة فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز توكيدها بلفظ من ألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول ككل وجميع أو جمع، وقد استدلوا على ذلك بدليلين، أولهما وروده عن العرب المحتج بكلامهم كالبيت المستشهد به، وكقول الراجز:

* قَدْ صَرَّتِ البكرة يَوماً أَجْمَعَا *

وكقول الراجز الآخر:

* تَحمِلُني الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا *

وثانيهما حصول الفائدة، أفلست ترى أن من قال لك (قد انتظرتك يوماً) قد يعني أنه انتظرك زمناً معين الأول والآخر مقداره يوم، وقد يعني أن زمن انتظاره يقارب اليوم إما نصفه وإما ثلثيه وأنه تجوز في استعمال لفظ اليوم فاستعمله في أكثر ما يدل عليه من الزمن أو في أقل ما يتناوله، فإذا قال لك (انتظرتك يوماً كله) فقد أزال بلفظ (كله) الاحتمال، وألست ترى أن من قال (صمت شهراً) قد يريد جميع الشهر، وقد يريد =

ومَنْ أنشد (شهر) مكان حول فقد حَرَّفه، ولا يجوز (صُمْتُ زَمَناً كُلَّهُ) ولا (شَهْراً نَفْسَهُ).

* * *

فصل: وإذا أُكِّد ضميرٌ مرفوعٌ متصل، بالنّفس أو بالعين، وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل، نحو: (قُومُوا أَنْتُمْ أَنفُسُكُمْ) بخلاف (قَامَ الزَّيْدُونَ أَنفُسُهُمْ)[١] فيمتنع الضمير، وبخلاف (ضَرَبْتُهُمْ أَنفُسَهُمْ)، و (مَرَرْتُ بِهِمْ أَنفُسِهِمْ)[٢]، و (قَامُوا كُلُّهُمْ)[٣]، فالضمير جائز لا واجب.

* * *

وأما التوكيد اللفظي فهو: اللفظ المكرر به ما قبله.

= أكثره وأنه جعل أكثر الشهر شهراً لأن الأكثر يعطى حكم الجميع؟ ففي قوله هذا احتمال لكل واحد من هذين الوجهين، فإذا قال لك (صمت شهراً كله) فقد رفع بلفظ (كله). احتمال أنه أطلق اللفظ الدال على الكل وأراد به أكثر هذا الكل، وصار كلامه نصاً في مقصوده غير محتمل إلا وجهاً واحداً، قال ابن مالك في تأييد مذهب الكوفيين في هذه المسألة (فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديراً بأن يستعمل قياساً، فكيف به واستعماله ثابت ـ ثم ذكر ما أثرناه لك آنفاً من الشواهد) اهـ كلامه.

(١) المؤكد في هذا المثال اسم ظاهر، وهو الزيدون، فلا يؤكد بالضمير المنفصل قبل التأكيد بالنفس أو بالعين، لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر، لكون الضمير أعرف من الاسم الظاهر.

(٢) المؤكد في هذين المثالين ضمير غير ضمير الرفع، فإنه في أول المثالين منصوب المحل على المفعولية وفي المثال الثاني مجرور المحل بالباء، ومن أجل ذلك لا يلزم توكيده بالضمير المنفصل قبل توكيده بالنفس أو بالعين، لكنه مع ذلك لا يمتنع توكيده، فيجوز أن نقول (ضربتهم هم أنفسهم) وأن تقول (مررت بهم هم أنفسهم) كما قلت (ضربتهم أنفسهم، ومررت بهم أنفسهم).

(٣) التوكيد في هذا المثال بلفظ (كل) لا بالنفس أو العين. فلا يلزم توكيد الضمير المتصل المؤكد بكل هذه بالضمير المنفصل، لكنه ليس يمتنع أيضاً، فيجوز أن تقول (قاموا هم كلهم) كما قلت (قاموا كلهم).

فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف[1]، نحو: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾[2]، ونحو: ﴿أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى * ثُمَّ أَوْلَى لَكَ فَأَوْلَى﴾[3] وتأتي بدونه، نحو قوله ﷺ «وَاللهِ لأَغْزُوَنَّ قُرَيْشاً» ثلاثَ مَرَّاتٍ، ويجب التركُ عند إيهام التعدد، نحو (ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرَبْتُ زَيْداً).

وإن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح، نحو: (فَنِكاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ) وقوله:

٤٠٣ ـ * فَـإِيَّـاكَ إِيَّـاكَ المِـرَاءَ فَـإِنَّـهُ *

---

(١) نص أبو حيان في الارتشاف على أن حرف العطف الذي يعطف الجملة المؤكدة على الجملة قبلها هو (ثم) ولكنه لم يصرح بأنه لا يجوز العطف بغير هذا الحرف، ولم يمثل ابن مالك في شرح التسهيل إلا بما كان العاطف في (ثم) لكن المحقق الرضي صرح بأن الفاء مثل ثم في هذا الموضع.

(٢) سورة النبأ، الآيتان: ٤ و٥.

(٣) سورة القيامة، الآيتان: ٣٤ و٣٥، ومن أمثلة ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿وما أدراك ما يوم الدين * ثم ما أدراك ما يوم الدين﴾.

٤٠٣ ـ نسب هذا الشاهد إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشي، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* إِلَى الشَّرِّ دَعَّاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبُ *

اللغة: (المراء) بكسر الميم، بزنة الكتاب ـ هو أن تدفع الحق ولا تذعن له مع أنه واضح جلي، وهو أيضاً الجدال، ومن أهل اللغة من يزعم أن المراء لا يكون إلا اعتراضاً، أما الجدال فهو أعم فقد يكون ابتداء وقد يكون اعتراضاً (دعاء) صيغة مبالغة من قولهم (دعا فلان فلاناً) إذا طلب حضوره (جالب) مسبب له.

المعنى: يحذر الشاعر من المماراة، ويبين أن المماراة تكون سبباً لحدوث الشر ووقوع الناس تحت غوائله، وقد أظهر في مقام الإضمار في قوله و(للشر جالب) مبالغة في التنفير منه بذكر اللفظ الممقوت المستبشع.

الإعراب: (إياك) إيا: مفعول به لفعل محذوف مبني على السكون في محل نصب والكاف حرف خطاب (إياك) توكيد للأول (المراء) منصوب على نزع الخافض عند الجمهور، وتقدير الكلام على هذا: باعد نفسك باعد نفسك من المراء، وهو منصوب=

وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً، جاز أن يُؤَكَّدَ به كلُّ ضميرٍ متصل[١]، نحو: (قُمْتَ أنْتَ) و (أكْرَمْتُكَ أنْتَ) و (مَرَرْتُ بِكَ أنْتَ).

وإن كان ضميراً متصلاً وُصِلَ بما وُصِلَ به المؤكَّد، نحو: (عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ)[٢].

= على أنه مفعول ثان للفعل العامل في (إياك) عند جماعة منهم ابن مالك وتقدير الكلام على هذا: جنب نفسك المراء، مثلاً (فإنه) الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، إن: حرف توكيد ونصب، وضمير الغائب العائد إلى المراء اسمه مبني على الضم في محل نصب (إلى الشر) جار ومجرور متعلق بقوله دعاء الآتي (دعاء) خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة (وللشر) الواو حرف عطف، وللشر: جار ومجرور متعلق بجالب الآتي (جالب) معطوف بالواو على دعاء، والمعطوف على المرفوع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله (إياك إياك) فإن المؤلف تبع بعض النحاة فذكر أن هذه العبارة من التوكيد اللفظي الواقع في الضمائر المنفصلة حيث كرر الشاعر كلمة (إياك) وهي ضمير منفصل مختص بموقع النصب، ولكن العليمي تورك على هذا الكلام، وذكر أن الضمير المنصوب يحتاج البتة إلى عامل ينصبه، وهذا لا بد له من فاعل، وكأنه يريد أن يجعله من توكيد الجملة بجملة، ولكنه غير لازم؛ فإنك قد تؤكد الجملة بأكملها؛ فتقول: جاء زيد جاء زيد، وقد تؤكد الفعل وحده فتقول: جاء جاء زيد، وقد تؤكد الفاعل وحده فتقول: جاء زيد زيد، وإن كان مع الجملة مفعول فقد تؤكده وحده فتقول: ضرب علي خالداً خالداً.

(١) أما في حالة الرفع نحو (قمت أنت) فقد أكد الضمير المرفوع ضميراً آخر مرفوعاً، وغاية ما في الباب أن الضمير الواقع تأكيداً منفصل، إذا ليس له عامل ملفوظ به حتى يمكن أن يجيء متصلاً، وأما في حالة النصب نحو (أكرمتك أنت) فقد وقع الضمير المنفصل الذي أصله أن يكون في محل رفع توكيداً للضمير المتصل المنصوب، ونختار أنه يجوز في هذه الحالة أن يؤتى بالضمير المنفصل المنصوب فيقال (أكرمتك إياك، ورأيته إياه) وهذا مذهب الكوفيين، واختاره ابن مالك، فأما البصريون فإنهم أوجبوا حين تريد التوكيد أن تجيء بالضمير المنفصل المرفوع، وصححوا نحو قولك (أكرمتك إياك: وأكرمته إياه) على أن يكون الضمير المنفصل بدلاً، لا توكيداً، فاعرف ذلك.

(٢) لم يمثل المؤلف في هذا الموضع إلا للضمير المجرور نحو (عجبت منك منك) لأن =

وإن كان فعلاً أو حرفاً جوابياً فواضح، كقولك: (قَامَ قَامَ زَيْدٌ) وقوله:

٤٠٤ ـ * لَا لَا أَبُــوحُ بِحُــبِّ بَثْنَــةَ إنَّهَــا *

= هذا النوع هو الذي يتعين فيه أن يكون الضمير الثاني توكيداً للضمير الأول، فأما المرفوع نحو (أحسنت أحسنت) والمنصوب نحو (أكرمك أكرمك) فإن كلاًّ منهما يحتمل وجهين، أحدهما أن يكون مراد المتكلم تأكيد الضمير بالضمير، وثانيهما أن يكون مقصده تأكيد الجملة بالجملة، فمن أجل هذا الاحتمال ترك المؤلف التمثيل لهما، حتى يبتعد عن الإجمال.

٤٠٤ ـ هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذري، وما ذكره ههنا صدر بيت من الكامل، وعجزه قوله:

* أخذَتْ عَلَيَّ مَوَاثِقاً وَعُهُودا *

وقد ورد هذا العجز في كلام لكثير عزة، وهاك البيت الذي ورد فيه:

لَا تَغْدِرَنَّ بِوَصْلِ عَزَّةَ بَعْدَمَا أَخَذَتْ عَلَيْكَ مَوَاثِقاً وَعُهُوداً

اللغة: (أبوح) مضارع (باح فلان بسر) إذا أفشاه وتكلم به وأخبر عنه، أو صنع ما يدل عليه (بثنة) بفتح الباء وسكون الثاء المثلثة ـ هي بثينة محبوبة جميل بن معمر العذري، وقد تصرف في اسمها تمليحاً (مواثقاً) جمع موثق ـ بفتح الميم وسكون الواو وكسر الثاء المثلثة ـ وهو العهد، وأراد أنهما تواصيا على المحافظة على المحبة وكتمان ما بينهما من علاقة (عهوداً) جمع عهد ـ بفتح العين وسكون الهاء ـ وهو بمعنى الموثق والميثاق.

المعنى: يقول: إني لا أستبيح لنفسي أن أذيع حبي بثينة وأعلن ما استتر عن الناس من علاقتي بها؛ لأنني مرتبط معها بمواثيق وعهود على ألا نطلع أحداً على شيء من سر ألفتنا، وقد يقال: إن هذا الكلام نفسه إذاعة لما بينهما من حب وعهود مودة.

الإعراب: (لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (لا) توكيد للا الأول (أبوح) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (بحب) جار ومجرور متعلق بقوله أبوح، وحب مضاف و(بثنة) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث (إنها) إن: حرف توكيد ونصب، وضمير الغائبة العائد إلى بثنة اسمه (أخذت) أخذ: فعل ماض، والتاء للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى بثنة (عليَّ) جار ومجرور متعلق بأخذ (مواثقاً) مفعول به لأخذ =

وإنْ كان غَيْرَ جوابيٍّ، وجب أمران: أن يُفْصَل بينهما، وأن يُعَاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمراً، نحو: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَاباً وعِظاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ﴾(١)، وأن يُعَاد هو أو ضميره إن كان ظاهراً، نحو: (إنَّ زَيْداً إنَّ زَيْداً فَاضِلٌ) أو (إنَّ زيْداً إنَّهُ فَاضِلٌ) وهو الأوْلى(٢)، وَشَذَّ اتِّصَال الحرفين، كقوله:

٤٠٥ ـ * إنَّ إنَّ الكَـرِيـمَ يَحْلُـمُ مَـا لَـمْ *

= منصوب بالفتحة الظاهرة، وكان من حقه أن يمنعه التنوين، لكنه لما اضطر نونه (وعهوداً) الواو عاطفة، عهوداً: معطوف على قوله (مواثقاً).

الشاهد فيه: قوله (لا لا) فإنه توكيد لفظي للحرف، ولما كانت (لا) من حروف الجواب لم يحتج لأن يفصل بين المؤكد بشيء مما يجب الفصل به في توكيد الحروف غير الجوابية، وتقول: لا لا، ونعم نعم، ونعم جير؛ فتعيد حرف الجواب بنفسه أو بمرادفه، وقال المضرس بن ربعي:

وَقُلْنَ عَلَى الفِرْدَوْسِ أَوَّلِ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إنْ كَانَتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

(١) سورة المؤمنون، الآية: ٣٠، فأن المفتوحة الهمزة في (أنكم) مؤكدة لأن المفتوحة الهمزة الأولى في (أنكم إذا متم) وقد فصل بين التأكيد والمؤكد بالظرف وما يليه، وقد أعيد مع (أن) الثانية الضمير المتصل ـ وهو الكاف والميم ـ فتحقق الشرطان.

(٢) إنما كان إعادة ضمير المؤكد أولى من إعادة لفظه لسببين، الأول أنه يلزم على إعادة لفظه نحو (إن زيداً إن زيداً قائم) التكرار لفظاً، وليس مما يستحسن لغير موجب، والثاني أن إعادته بلفظه ربما أوهمت أن الثاني غير الأول وإنما وقع بينهما اشتراك، والذي استعمله القرآن الكريم هو إعادة ضميره نحو قوله تعالى: ﴿ففي رحمة الله هم فيها خالدون﴾ فإن (في) الثانية في قوله سبحانه: ﴿فيها﴾ توكيد لفي الأولى في قوله: ﴿في رحمة الله﴾ ولا يجوز لك أن تظن مجموع الجار والمجرور مؤكداً لمجموع الجار والمجرور المتقدم، لأنه يلزم على ذلك أن يكون الجار تأكيداً للجار، والمجرور الذي هو الضمير تأكيداً للمجرور الذي هو الاسم الظاهر، وذلك لا يجوز، لأن الظاهر أقوى من الضمير، ولا يكون الأضعف توكيداً للأقوى.

٤٠٥ ـ لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف، وعجزه قوله:

* يَـرَيَـنْ مَـنْ أَجَـارَهُ قَـدْ ضِيمـا *

اللغة: (الكريم) المراد به ههنا الذي يأبى الضيم ولا يرضى بما يمس شرفه أو ينال من =

. . . .

= كرامته (يحلم) مضارع من الحلم، وهو هنا الأناة والتعقل (أجاره) الذي جعله في جواره ونصب عليه حمايته (ضيما) ماض مبني لما لم يسم فاعله من الضيم، وهو بخس الحق والتعدي على صاحبه، تقول: ضامه يضيمه ضيماً، إذا نقصه حقه.

المعنى: يقول: إن الرجل الأبي الكريم النفس الطيب الخلق لا يزال يستعمل الأناة والتؤدة في أموره كلها، حتى إذا رأى أن الرجل الذي دخل في جواره واستظل بحمايته قد بخس حقاً من حقوقه خلع رداء الرزانة ولبس ثوب البطش.

الإعراب: (إن) حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (إن) توكيد لإن الأولى (الكريم) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة، وأصله صفة لموصوف محذوف، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه لأنها صالحة لأن تلي العامل (يحلم) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكريم، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن (ما) مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (لم) حرف نفي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يرين) يرى: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلم، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب بقوله يحلم، وتقدير الكلام: يحلم مدة عدم رؤيته - إلخ (من) اسم موصول مفعول به ليرى مبني على السكون في محل نصب (أجاره) أجار: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الكريم، والضمير البارز العائد إلى الاسم الموصول مفعول به لأجار مبني على الضم في محل نصب، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول (قد) حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب (ضيما) فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب فاعله في محل نصب حال من الاسم الموصول، هذا إن اعتبرت يرى بصرية، فإن اعتبرتها علمية كان الاسم الموصول مفعولاً أول ليرى، وجملة (قد ضيم) في محل نصب مفعولاً ثانياً.

الشاهد فيه: قوله (إن إن) حيث أكد الشاعر (إن) الأولى توكيداً لفظياً بإعادة لفظها، من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد، مع أن (إن) ليست من حروف الجواب، =

واشهَلُ منه قولُه:

٤٠٦ ـ * حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنْ *

لأن المؤكَّد حَرْفَان؛ فلم يَتَّصِل لفظٌ بمثله، وأشَذُّ منه قوله:

= والتوكيد على هذا الوجه شاذ.

وفي قوله (يرين) توكيد المضارع المنفي بلم كما في قول الراجز يصف وطب لبن، وهو الشاهد رقم ٤٧٤ الآتي:

يَحْسَبُهُ الجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

٤٠٦ ـ هذا بيت من الرجز المشطور، وقد نسبوا هذا الشاهد إلى الأغلب العجلي، ومنهم من ينسبه إلى خطام المجاشعي يصف إبلاً، وبعد هذا البيت قوله:

* أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرَنْ *

اللغة: (تراها) الضمير البارز المتصل يعود إلى إبل يصفها الراجز (أعناقها) الأعناق: جمع عنق ـ بضم أوله وثانيه، وقد يسكن ثانيه تخفيفاً ـ الرقبة (قرن) بفتح أوله وثانيه بزنة جبل ـ حبل تربط به الإبل ويقرن بواسطته بعضها إلى بعض.

المعنى: وصف الراجز إبلاً ارتحلوها واستحثوها للسير فأسرعت وجدت في السير، وكان من أثر هذا الإسراع أن رفعت أعناقها، وكانت كلها في قوة واحدة فتساوت، وتجاوزت حتى ليخالها من ينظر إليها في هذه الحال كأنها ربطت أعناقها وشدت بحبل.

الإعراب: (حتى) حرف غاية وجر (تراها) ترى: فعل مضارع يقصد به هنا حكاية الحال مرفوع بضمة مقدرة على الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وضمير الإبل مفعول به (وكأن) الواو واو الحال، كأن: حرف تشبيه ونصب (وكأن) توكيد للأول (أعناقها) أعناق: اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة، وأعناق مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه (مشددات) خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة (بقرن) الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، قرن: مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، والجار والمجرور متعلق بقوله مشددات.

الشاهد فيه: قوله (وكأن وكأن) حيث أكد كأن التي هي حرف تشبيه ونصب توكيداً لفظياً بإعادة لفظها، مع عدم الفصل بين المؤكد والمؤكد بمعمول أولهما، مع أن (كأن) ليس من أحرف الجواب، والتوكيد على هذا الوجه شاذ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال (كأن أعناقها وكأنها) مثلاً، ومع أن ما جاء به الراجز شاذ فإنه أخف=

٤٠٧ ـ * وَلاَ لِلِمَـــا بِهِـــمْ أَبَـــداً دَوَاءُ *

لكون الحرف على حرف واحد.

= في الشذوذ من قول الشاعر في الشاهد السابق (إن إن الكريم) لأن الراجز في هذا الشاهد قد فصل بين الحرفين بالواو، ولم يفصل هناك بشيء أصلاً.

٤٠٧ ـ هذا الشاهد من كلام لمسلم بن معبد الوالبي، وقال الشيخ خالد (لرجل من بني أسد) ولم يعينه، ومسلم أسدي، والبيت من قصيدة طويلة ذكرها البغدادي في شرح الشاهد (١٣٤) من الخزانة، وما أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر، وصدره قوله:

* فَـلاَ وَاللّـهِ لاَ يُلْفَـى لِمَـا بِـي *

قال البغدادي: قال أبو محمد الأسود الأعرابي في ضالة الأديب: كان السبب في هذه القصيدة أن مسلماً كان غائباً فكتبت إبله للمصدق ـ أي لعامل الزكاة ـ وكان رقيع، وهو عمارة بن عبيد الوالبي، عريفاً؛ فظن مسلم أن رقيعاً أغراه، وكان مسلم ابن أخت رقيع وابن عمه فقال:

بَكَتْ إِبِلِي، وَحُقَّ لَهَا البُكَاءُ وَفَـرَّقَهَـا المَظَـالِـمُ وَالعَـدَاءُ

اللغة: (يلفى) مضارع مبني للمجهول ماضيه المبني للمعلوم (ألفى) ومعناه وجد (لما بي) أراد للذي بي من الموجدة والحنق عليهم (للما بهم) أراد للذي بهم من الحقد والضغينة وحسيكة الصدور (دواء) أصل الدواء ما يعالج به، وأراد به ههنا ما يتدارك به تفاقم الخطب ويتلافى به ما بينهم حتى تمكن إزالة الأحقاد والضغائن والترات.

المعنى: يريد أنه لا يمكن أن يحدث بينه وبين هؤلاء القوم تصاف ومودة؛ لأنه لا علاج لما امتلأت به قلوب كل فريق منهم من الأحقاد والضغائن.

الإعراب: (فلا) الفاء حرف عطف، ولا: حرف نفي (والله) الواو حرف قسم وجر، واسم الجلالة مجرور به، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف (لا) نافية (يلفى) فعل مضارع مبني للمجهول (لما بي) اللام حرف جر، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلق بقوله يلفى، وبي: جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول (ولا) الواو حرف عطف، لا: حرف زائد لتأكيد النفي (للما بهم) اللام الأولى حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، واللام الثانية توكيد للام الأولى، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى، وبهم: جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة، والجار والمجرور الذي هو (للما) معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول الذي هو (لما بي) وقوله: =

وأسْهَلُ منه قولُه:

٤٠٨ - * فَـأَصْبَـحَ لاَ يَسْـأَلْنَـهُ عَـنْ بِمَـا بِـهِ *

لأن المؤكَّد على حرفين، ولاختلاف اللَّفظين.

* * *

= (أبداً) ظرف زمان منصوب بيلفى (دواء) نائب فاعل يلفى مرفوع بالضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (للما) فإن الشاعر أكد في هذه الكلمة اللام الجارة توكيداً لفظياً بإعادتها بلفظها من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد بفاصل، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب، والتوكيد على هذا النحو شاذ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال: (لما لما بهم) وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد ليقرر أن الشذوذ الذي فيه أقوى وأشد من الشذوذ الذي في قـول الشاعر في الشاهد رقم ٤٠٥ (إن إن الكريم) وقد قرر في الشاهد السابق رقم ٤٠٦ أن قول الراجز (وكأن وكأن) أخف في الشذوذ مما في (إن إن) فيكون الشذوذ على ثلاث مراتب: شذوذ خفيف وذلك في (وكأن وكأن) لوجود فاصل ما بين الحرفين - وهو الواو العاطفة - وإن لم يكن الفاصل هو خصوص معمول الحرف الأول، وشذوذ شديد وذلك في (إن إن الكريم) لعدم الفاصل بتة، ولكون الحرف على ثلاثة أحرف هجائية فهو كالقائم بنفسه، وشذوذ أشد كما في قوله: (للما بهم) فإنه لا فاصل فيه بين الحرفين، والحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد؛ فهو كمن لا يقوم بنفسه، وسيأتي في البيت الآتي نوع آخر من الشذوذ، وهو ما نسميه أخذاً من عبارة المؤلف (الشذوذ الأخف) فتصير الأنواع أربعة: شذوذ خفيف، وشذوذ أخف، وشذوذ شديد، وشذوذ أشد؛ وابن مالك يقرر في التسهيل - تبعاً لابن عصفور - أن التوكيد على هذا الوجه ضرورة لا تسوغ إلا للشاعر حين يلجأ إليه إلجاء، والزمخشري يقرر في (المفصل) أنه جائز لا ضرورة فيه، حيث جعله مثل توكيد الفعل والاسم والجملة من غير تفرقة في الحكم، فاعرف ذلك.

٤٠٨ - هذا الشاهد من كلام الأسود بن يعفر، وما أنشده المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

* أَصَعَّـدَ فِـي عُلْـوِ الهَـوَى أَمْ تَصَـوَّبَـا *

اللغة: (لا يسألنه عن بما به) أراد أن الغواني لما رأين رأسه قد وخطه الشيب وأن متنه قد ضعفت لم يعدن يكترثن به فيسألنه عما هو فيه من وجع أو نحوه (أصعد) أراد ارتفع (تصوبا) أراد، استفل ونزل.

=

هذا باب العطف[1]

= **المعنى:** وصف الشاعر نفسه بعد أن هَدَّه الكبر، ونالت الشيخوخة منه منالها، ولم يعد حالياً بقوة الشباب وميعته، فذكر أن الغواني لم يبق فيهن ميل له، ولا صرن يعبأن به أو يبالينه.

الإعراب: (فأصبح) الفاء عاطفة، أصبح: فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المحدث عنه وهو إنما يتحدث عن نفسه عن طريق الغيبة (لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يسألنه) يسأل: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعله، وضمير الغيبة مفعوله، وجملة المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر أصبح (عن) حرف جر (بما) الباء حرف جر بمعنى عن؛ فهو توكيد لفظي لعن، وما: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بعن، والجار والمجرور متعلق بقوله يسأل (به) جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول.

الشاهد فيه: قوله: (عن بما) حيث أكد (عن) الجارة توكيداً لفظياً بإعادته بلفظ مرادف له، وهو الباء التي بمعنى عن والمتصلة في اللفظ بـ(ما) الموصولة، والتوكيد على هذا النحو شاذ عند المؤلف تبعاً للناظم وابن عصفور على ما بينا في شرح الشاهد السابق؛ لأنه لم يفصل بين المؤكد والمؤكد، مع أن الحرف المؤكد ليس من أحرف الجواب، ولو أنه أتى به على ما تقتضيه العربية عند من ذكرنا لقال (عما بما) ومع أن التوكيد على هذا النحو شاذ فهو في هذا البيت الذي نحن بصدد شرحه أهون من الشذوذ الذي في قول الشاعر في البيت السابق (للما بهم) ووجه كون هذا أهون في الشذوذ من ذاك من ناحيتين؛ الأولى: أن الحرف المؤكد في البيت السابق موضوع على حرف هجائي واحد وهو اللام، وهو في هذا البيت موضوع على حرفين هجائيين وهو (عن). الناحية الثانية: أن المؤكد والمؤكد في البيت السابق بلفظ واحد، وهما في هذا البيت بلفظين مختلفين وإن اتفقا في المعنى.

(١) العطف في الأصل مصدر قولك: (عطفت الشيء) إذا ثنيته فجعلت أحد طرفيه على طرفه الآخر، وهو أيضاً مصدر قولك: (عطف الفارس على قرنه) أي كفئه ومساويه في الشجاعة ـ أي التفت إليه، وفي اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف.
وأنت خبير بأن حقيقة عطف البيان تخالف حقيقة عطف النسق، فلذلك لم يذكر المؤلف ولا غيره من النحاة لهما تعريفاً واحداً يجمعهما، لأن الحقائق المختلفة لا =

وهو ضربان: عَطْفُ نَسَقٍ، وسيأتي، وعَطْفُ بَيَانٍ[١]، وهو (التَّابِعُ المُشْبِهُ للصِّفة في تَوْضِيحِ مَتْبُوعه، إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة)[٢].

والأول: مُتَّفَقٌ عليه[٣]، كقوله:

٤٠٩ ـ * أَقْسَمَ بِاللّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ *

= يجمعها تعريف واحد، وكان لا بد له من أن يبدأ بتقسيم العطف إلى القسمين ثم يذكر تعريف كل قسم منهما، وقول المناطقة (إن مرتبة التقسيم تالية لمرتبة التعريف) محله فيما له حقيقة واحدة تجمع كل أقسامه.

(١) إنما سمي هذا النوع (عطف بيان) لأن اللفظ الثاني تكرار للفظ الأول، لأن الثاني يشبه أن يكون مرادفاً للأول لأن الذات المدلول عليها باللفظين واحدة، وإنما يؤتى بالثاني لزيادة البيان.

(٢) قوله: (التابع) جنس في التعريف يشمل جميع التوابع، وقوله: (المشبه للصفة) فصل أول يخرج به النعت، وقوله: (في توضيح متبوعه ـ الخ) فصل ثان يخرج به بقية التوابع ـ وهي التوكيد وعطف النسق والبدل ـ فإنه لا يؤتى بواحد من هذه الثلاثة لقصد الإيضاح أو التخصيص استقلالاً، فإن أفاد واحد منها شيئاً من ذلك عطف أحد المترادفين على الآخر عطف نسق وكبدل الكل من الكل فإن هذه الفائدة ليست مقصودة.

(٣) ظاهر إطلاق المؤلف أن النحاة مجمعون على أن عطف البيان يجري في المعارف كلها، ودعوى الإجماع على ذلك ليست مسلمة، بل قيل: إنه يختص بالعلم دون سائر المعارف، والعلم الاسم والكنية واللقب، فالأقوال ثلاثة: لا يجري إلا في الأعلام، يجري في المعارف كلها، دون النكرات، وهو قول البصريين، يجري في المعارف والنكرات جميعاً، وهو قول الكوفيين ومن ذكرناه من أئمة النحو.

٤٠٩ ـ هذا بيت من الرجز المشطور من قول أعرابي جاء إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول له: إني على ناقة دبراء عجفاء نقباء، وطلب منه أن يعطيه ناقة أخرى من إبل الصدقة يركبها، فامتنع، فانطلق وهو يقول ذلك، وبعده:

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ فَاغْفِرْ لَهُ اللّهُمَّ إنْ كَانَ فَجَرْ

اللغة: (أبو حفص) كنية لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه! كناه بها سيدنا رسول الله ﷺ، وحفص في الأصل: اسم من أسماء الأسد، وكأنه لحظ شجاعته =

والثاني: أثبتَهُ الكوفيون وجماعة[١] وجوّزوا أن يكون منه ﴿أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ﴾[٢] فيمن نوّنَ كفارة، ونحو: ﴿مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾[٣]، والباقون[٤] يُوجِبُونَ في ذلك البَدَلِيَّة، ويَخُصُّون عطف البيان بالمعارف[٥].

ويُوَافق متبوعَهُ في أربعة من عشرة أوْجُهِ الإعراب الثلاثة والإفراد والتّذكير والتنكير وفروعهن، وقولُ الزمخشري إنَّ ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾[٦] عطفٌ على ﴿آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ مُخَالِفٌ لإجماعهم[٧]، وقولُه وقولُ الجُرْجَاني يُشْترط كونه أوضحَ من

= وجراءة قلبه، وقيل: إنما كني بابنته أم المؤمنين حفصة بنت عمر زوج رسول الله ﷺ، ورخم بحذف تاء حفصة في غير النداء (ما مسها) الضمير البارز يعود إلى ناقة الأعرابي (نقب) بفتح النون والقاف جميعاً ـ هو الجرح يكون في ظهر البعير أو خفه (فجر) مال عن الصدق.

الإعراب: (أقسم) فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (بالله) جار ومجرور متعلق بأقسم (أبو) فاعل أقسم مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف و(حفص) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (عمر) عطف بيان على قوله: (أبو حفص) مرفوع بالضمة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: (أبو حفص عمر) حيث جاء عطف البيان في المعرفة؛ فإن قوله: (عمر) عطف بيان على قوله: (أبو حفص) وهو علم، والعلم من المعارف، وفيه دليل على أن الكنية يجوز تقدمها على الاسم.

(١) منهم الفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور، ومنهم ابن مالك وولده.

(٢) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٣) سورة إبراهيم، الآية: ١٦.

(٤) قال ابن عصفور: إن هذا مذهب أكثر النحويين، ونسبه الشلوبين إلى البصريين.

(٥) إنما دعاهم إلى هذا زعمهم أن النكرة مجهولة دائماً، والمقصود بعطف البيان الكشف والإيضاح، وذلك لا يحصل بالمجهول؛ إذ لا يوضح المجهول مجهولاً مثله، وليس الذي ذهبوا إليه جارياً على إطلاقه، فقد علمنا أن من النكرات ما يدل على معنى أخص مما يدل عليه نكرة أخرى، ولا شك أن الأخص يبين الأعم.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ٩٧.

(٧) لا يجوز في هذه الآية الكريمة أن يكون قوله تعالى: ﴿مقام إبراهيم﴾ بياناً لقوله: ﴿آيات بينات﴾ لما ذكر المؤلف من أن هذا مخالف لإجماع النحاة: على وجوب =

متبوعه مخالِفٌ لقول سيبويه في (يا هذا ذا الْجُمَّة) إنَّ (ذا الجمة) عطفُ بيان مع أنَّ الإشارة أوضح من المضاف إلىٰ ذي الأداة.

ويَصِحُّ في عطف البيان أن يُعْرَبَ[1] بَدَلَ كُلٍّ، إلاّ إنِ امتنع الاستغناء عنه، نحو: (هِنْدٌ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا) أو إحْلاَلُه محلّ الأول، نحو: (يَا زَيْدُ الْحَارِثُ) وقوله:

= التطابق بين البيان والمبين، وفي هذه الآية مخالفة بينهما من ثلاثة أوجه، وذلك أن ﴿مقام إبراهيم﴾ معرفة بالإضافة إلى العلم، ومذكر، ومفرد، وقوله: ﴿آيات بينات﴾ نكرة، ومؤنث، وجمع.

وكذلك لا يجوز أن يكون ﴿مقام إبراهيم﴾ بدل كل من كل؛ وذلك لأنهم اشترطوا إذا كان المبدل منه دالاًّ على متعدد أن يكون البدل وافياً بالعدة، وقوله: ﴿آيات بينات﴾ جمع، وأقل ما يدل عليه الجمع ثلاثة، ولم يذكر في الآية إلا واحد، فلم يتحقق شرط البدل، وقيل: يجوز أن يكون ﴿مقام إبراهيم﴾ بدلاً، لكنه ليس بدل كل من كل حتى يلزم ما ذكره المانع، بل يجوز أن يكون بدل بعض من كل كما صرح به البيضاوي، ولا يلزم في بدل البعض من كل شيء مما ذكرتم، وقيل: إنا نلتزم أن يكون بدل كل من كل، ونتأول في ﴿مقام إبراهيم﴾ بأنه مفرد في اللفظ، ولكن له جهات متعددة تجعله في حكم الجمع، فإن الآيات المتعددة فيه: أثر القدم في الصخرة الصماء، وغوصه فيها إلى الكعبين، وكونها قد خصت بذلك من بين الصخور، وبقاؤه دون آثار الأنبياء، وحفظه.

والحاصل أن قوله تعالى: ﴿آيات بينات﴾ لا يجوز أن يكون عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً إلا على التأويل الذي ذكره البيضاوي؛ فيتعين أن يكون خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: بعضها مقام إبراهيم، أو منها مقام إبراهيم.

(١) محصل المسألة أنه قد يتحتم كون التابع بياناً، وذلك في الصورتين اللتين ذكرهما المؤلف، وقد يتحتم كونه بدلاً، وذلك فيما لو كان للثاني إعراب ليس على لفظ الأول ولا محله، نحو (يا عبد الله كرز) بضم الثاني، وكذا فيما إذا كان الثاني غير مطابق للمتبوع، مثل قول الله تعالى: ﴿لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان﴾ وقوله تعالى: ﴿إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضة﴾. ويجوز فيما عدا ذلك الأمران، لكن يترجح البيان على البدل؛ فتحصل أن الوجوه ثلاثة: وجوب البيان، ووجوب البدل، وجواز الأمرين.

٤١٠ ـ * أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلاً *

---

٤١٠ ـ هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب بن عبد المطلب، أخي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وابن عم النبي ﷺ، وكلمته التي منها هذا الشاهد يقولها في مدح الرسول والبكاء على من قتل يوم بدر من قريش، وقد رواها ابن هشام في السيرة (ج ٢ ص ٦٢ طبع بولاق) وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل، ويروي النحاة عجزه هكذا:

* أُعِيذُكُمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَا حَرْبَا *

وقد رواه في السيرة هكذا:

* فِدًى لَكُمَا لاَ تَبْعَثُوا بَيْنَنَا حَرْبَا *

اللغة: (عبد شمس) فصيلة من قريش منهم بنو أمية (نوفل) فصيلة أخرى من قريش (أعيذكما بالله) أراد ألجأ إلى الله من أجلكما لئلا يقع بينكما من الشقاق ما لا قبل لنا بدفعه، أو أحصنكما بالله وأجعلكما في كنفه ورعايته مخافة ذلك.

الإعراب: (أيا) حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أخوينا) منادى منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقاً المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى، وهو مضاف ونا: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر (عبد) عطف بيان على أخوينا منصوب بالفتحة الظاهرة، وعبد مضاف و(شمس) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (ونوفلا) الواو حرف عطف، نوفلا: معطوف على عبد شمس، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (أعيذكما) أعيذ: فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا، وضمير المخاطبين مفعول به (بالله) جار ومجرور متعلق بقوله أعيذ (أن) حرف مصدري ونصب (تحدثا) فعل مضارع منصوب بأن، وعلامة نصبه حذف النون، وألف الاثنين فاعله (حرباً) مفعول به لتحدثا، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف، والجار والمجرور متعلق بأعيذ، وتقدير الكلام: أعيذكما بالله من إحداثكما حرباً.

الشاهد فيه: قوله: (عبد شمس ونوفلا) فإنه يتعين فيهما أن يكون (عبد شمس) عطف بيان على قوله: (أخوينا) ويكون (نوفلا) معطوفاً عطف نسق بالواو على عبد شمس، ولا يجوز فيهما أن يكون (عبد شمس) بدلاً؛ إذ لو كان بدلاً والبدل على نية تكرار العامل وعطف النسق كالمعطوف عليه لوجب أن يأخذ كل واحد من (عبد شمس) و(نوفل) ما يستحقه من الإعراب لو كان منادى مستقلاً؛ ولا يتم ذلك في نوفل؛ لأنه مفرد علم؛ فكان يستحق البناء على الضم، والرواية في البيت بنصبه لا غير. =

وقوله:

٤١١ ـ * أَنَــا ابْــنُ التَّــارِكِ البَكْــرِيِّ بِشْــرٍ *

وتجوز البَدَلِيَّةُ في هذا عند الفَرَّاء؛ لإجازته (الضَّارِبُ زَيْدٍ)، وليس بمَرْضِيٍّ.

* * *

= وهذا يحتاج إلى بيان ييسر عليك فهم ما ألقيناه إليك، وذلك أن (أخوينا) منادي كما هو واضح، و(عبد شمس) تابع لذلك المنادى، و(نوفل) تابع لتابع المنادى، وحكم تابع المنادى إذا كان عطف بيان أن يتبع بالنصب، إما على محل المنادى أو لفظه، وإذا كان بدلاً أن يعامل معاملة المنادى المستقل، بسبب كون البدل على نية تكرار العامل، فكأنه مسبوق بحرف نداء، وأنت لو اعتبرت (عبد شمس) بدلاً صح فيه نفسه، ولكنه لم يصح في المنسوق عليه لأنه مفرد علم فكان يجب أن يضم، وقد جاء منصوباً، فلما لم يتم جعل (نوفلا) بدلاً التزمنا في عبد شمس ألا يكون بدلاً أيضاً.

٤١١ ـ هذا الشاهد من كلام المرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الفقعسي، من كلام يفتخر فيه بأن جده خالد بن نضلة قتل بشر بن عمرو بن مرثد زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد البكري، وكان مقتل بشر في يوم القلاب (انظر شرح الشاهد ٣٩٦ السابق)، وما ذكره المؤلف هاهنا هو صدر بيت من الوافر، وعجزه قوله:

* عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا *

ويروي بعض العلماء (تركبه).

اللغة: (التارك) اسم فاعل من (ترك) بمعنى صير (البكري) هو المنسوب إلى بكر بن وائل، وهي قبيلة مشهورة منها جساس بن مرة قاتل كليب بن وائل، وبكر ابنة عم تغلب (ترقبه) تنتظره وتترقب خروج روحه (وقوعاً) يقال: هو جمع واقع الذي هو اسم فاعل فعله (وقع الطائر ونحوه) إذا هبط إلى الأرض، ويقال: هو مصدر ذلك الفعل.

المعنى: وصف هذا الشاعر نفسه بأنه ابن رجل قتل بشر بن عمرو بن مرثد البكري زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد البكري لأمه (انظر لمعرفة نسبها شرح الشاهد رقم ٣٩٦) وأن جده ترك هذا البكري مجندلاً في العراء وقد وقعت عليه الطير تنتظر خروج روحه لتنهش لحمه، يريد أنه شجاع من نسل شجعان.

الإعراب: (أنا) ضمير منفصل مبتدأ (ابن) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف، و(التارك) مضاف إليه، والتارك مضاف و(البكري) مضاف إليه، وساغت =

هذا باب عطف النسق(١)

وهو (تابع يَتَوَسَّطُ بينه وبين متبوعه أَحَدُ الأَحْرُفِ الآتي ذِكْرُهَا) (٢).

= إضافة الاسم المحلى بأل لكون هذا المضاف وصفاً، ألا ترى أنه اسم فاعل، ولكون المضاف إليه مقترناً بأل (بشر) عطف بيان على البكري مجرور بالكسرة الظاهرة (عليه) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (الطير) مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان للتارك، ومفعوله الأول هو قوله البكري الذي وقع مضافاً إليه (ترقبه) ترقب: فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الطير، وضمير الغائب العائد إلى البكري مفعول به لترقب مبني على الضم في محل نصب (وقوعاً) حال من الضمير المستتر في ترقب.

الشاهد فيه: قوله: (البكري بشر) حيث يتعين في بشر أن يكون عطف بيان، ولا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنه لو كان بدلاً والبدل على نية تكرار العامل للزم أن يصح أن يضاف قوله التارك إلى قوله بشر؛ فيلزم عليه إضافة الاسم المقترن بأل إلى اسم مجرد منها ومن الإضافة إلى المقترن بها أو إلى ضميره، وذلك لا يجوز كما تقدم في باب الإضافة، نعم قد جوز الفراء إضافة الوصف المقترن بأل إلى الاسم العلم، فعلى مذهبه يجوز أن يكون قوله: (بشر) في هذا البيت بدلاً، ولكن هذا مذهب غير مقبول، ولذلك قال الناظم:

* وليس أن يبدل بالمرضيِّ *

(١) قد بينا لك فيما مضى معنى العطف لغة، والغرض الآن بيان معنى (النسق) لغة، فاعلم أن النسق ـ بفتح النون والسين جميعاً ـ وصف كبطل وحسن، يقال (ثغر نسق) إذا كانت أسنانه مستوية، ويقال (خرز نسق) إذا كان منتظماً، ويقال (كلام نسق) إذا جاء على نظام واحد، أما النسق ـ بفتح النون وسكون السين ـ فهو مصدر قولك: (نسقت الكلام) إذا كنت قد عطفت بعضه على بعض، ولم يقل النحاة في تسمية هذا النوع من التوابع إلا بفتح النون والسين جميعاً، وكأنهم أخذوه من قولهم (كلام نسق) أي على نظام واحد، والنظام الواحد ـ في قصدهم ـ هو علامات الإعراب التي يشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه، وسيبويه يسميه كثيراً (باب الشركة) لذلك المعنى.

(٢) أما قوله: (تابع) فهو جنس في التعريف يشمل كل أنواع التوابع، وأما قوله: (يتوسط بينه وبين متبوعه) فإنه فصل يخرج به جميع أنواع التوابع، وتخصيص الأحرف بالآتي=

وهي نوعان: ما يقتضي التَّشْرِيكَ في اللَّفظ والمعنى، إما مطلقاً، وهو الواو والفاء و (ثمّ) و (حتى)[1] ، وإمَّا مُقَيَّداً، وهو (أو) و(أم)[2] ؛ فشرطُهُما أن لا يَقْتَضِيَا إضراباً، وما يقتضي التشريك في اللفظ دون المعنى، إما لكونه يُثْبِت لما بعد ما انْتَفَى عَمَّا قبله، وهو (بَلْ) عند الجميع، و (لَكِنْ) عند سيبويه وموافقيه[3] ، وإمّا لكونه بالعكس، وهو (لا) عند الجميع، و (لَيْسَ) عند البغداديين، كقوله:

٤١٢ ـ *إنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلْ *

* * *

ذكرها للاحتراز عن عطف البيان حين يتوسط بينه وبين متبوعه (أي) نحو قولك (لقيت الغضنفر أي الأسد) فإن (أي) في هذه العبارة حرف تفسير، وقولك (الأسد) عطف بيان بالأجلي، وهذا كله مذهب البصريين، وليس في العربية عندهم عطف بيان يتوسط بينه وبين متبوعه حرف إلا هذا النوع، وقد ذهب الكوفيون إلى أن (أي) حرف عطف كسائر الحروف؛ فمدخولها عندهم عطف نسق.

(١) خالف في (حتى) الكوفيون؛ فعندهم لا يكون حتى حرف عطف، بل هو حرف ابتداء دائماً، ويقدرون لما بعده عاملاً مثل العامل فيما قبله تتم به الجملة، فنحو (قدم الحجاج حتى المشاة) تقديره عندهم: قدم الحجاج حتى قدم المشاة.

(٢) ذهب أبو عبيدة إلى أن (أم) حرف استفهام كالهمزة، فإذا قلت (أقادم أبوك أم أخوك) فأخوك عنده ليس معطوفاً على السابق، بل هو مبتدأ خبره محذوف، وتقدير الكلام عنده: أقادم أبوك أم أخوك قادم، وتقدر في النصب والجر عاملاً مناسباً.

(٣) ذهب يونس إلى أن (لكن) حرف استدراك، ولا تكون حرف عطف، وتأتي الواو قبلها عند إرادة العطف، فتكون هذه الواو عاطفة لمفرد على مفرد، وارتضى ذلك ابن مالك في التسهيل، ثم القائلون بأنها حرف عطف اختلفوا على ثلاثة أقوال: أولها مذهب الفارسي وأكثر النحويين أنها تكون عاطفة بشرط ألا تتقدمها الواو، وثانيها ـ هو تصحيح ابن عصفور وعليه يحمل كلام سيبويه والأخفش ـ هي عاطفة، ولكنها لا تستعمل إلا مع الواو، وهذه الواو زائدة عند هؤلاء، وثالثها هي عاطفة تقدمتها الواو أو لم تتقدمها، وهو مذهب ابن كيسان.

٤١٢ ـ هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الرمل، وصدره قوله:

=

....

* وَإِذَا أُقْرِضْتَ قَرْضاً فَاجْزِهِ *

اللغة: (أقرضت قرضاً) يريد إذا أسلف إليك إنسان يداً أو صنع معك معروفاً أو قدم لك معونة (فاجزه) يريد كافىء هذا المعروف بصنع معروف مثله أو خير منه (الفتى) أراد به الإنسان (الجمل) أراد به الحيوان المعروف، وقد يكون أراد بالفتى الشاب الذي في طراءة الشباب وقوته، وأراد بالجمل الرجل الهِمّ الذي تقدمت به السن وقعدت به عن احتمال المشاق.

الإعراب: (إذا) ظرف للزمان المستقبل مبني على السكون في محل نصب (أقرضت) أقرض: فعل ماض مبني للمجهول، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع (قرضاً) مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة الفعل الماضي المبني للمجهول ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها (فاجزه) الفاء واقعة في جواب إذا حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، اجز: فعل أمر مبني على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، وضمير الغائب العائد إلى القرض مفعول به، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا غير الجازمة (إنما) أداة حصر حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يجزي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل (الفتى) فاعل يجزي مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر (ليس) حرف عطف ينفي عما بعده ما ثبت لما قبله مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (الجمل) معطوف على الفتى مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله: (ليس الجمل) حيث أتى بليس حرف عطف لينفي عما بعده صنع الجزاء الذي ثبت لما قبله وهو الفتى.

والقول بأن ليس يأتي حرف عطف هو قول البغداديين كما ذكره المؤلف، تبعاً لابن عصفور، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين، وجرى عليه الناظم في كتابه التسهيل.

ونظر هذا البيت قول نفيل بن حبيب الخثعمي، على ما ذكره ابن هشام في السيرة:

أَيْـنَ المَفَـرُّ وَالإِلَـهُ الطَّـالِـبُ وَالأَشْرَمُ المَغْلُوبُ لَيْسَ الغَالِبُ

وهو بيت يقوله نفيل في قصة أصحاب الفيل.

والذين منعوا مجيء (ليس) حرف عطف يخرجون بيت الشاهد على أن ليس فيه فعل =

فصل: أما الواو فلِمُطْلَق الجمع[١]؛ فتَعْطِفُ متأخراً في الحكم، نحو: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ﴾[٢]، ومتقدِّماً، نحو: ﴿كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾[٣]، ومُصَاحباً، نحو: ﴿فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾[٤].

وتنفرد الواو[٥] بأنها تعطف اسْماً على اسم لا يكتفي بالكلامُ به كـ(ـاخْتَصَمَ

= ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر، و(الجمل) اسمه مرفوع بالضمة الظاهرة، وخبره محذوف، وقدره العيني بقوله: (ليس الجمل مجزياً) وليس هذا التقدير بشيء، ولعله قرأ (يجزى الفتى) بالبناء للمجهول، فقدره كذلك، وقدر الشيخ خالد (ليسه الفتى) والتحقيق أن تقدير الكلام على هذا الوجه: ليس الجمل جازياً؛ فاعرف ذلك.

ويمكن إجراء مثله في بيت نفيل بن حبيب، وذلك أن تجعل (الغالب) أحد معمولي ليس والآخر محذوف، والتقدير: ليس الغالب الأشرم.

وجعل ابن مالك قول نفيل (ليس) فعلاً ماضياً، و(الغالب) اسمها، وجعل خبرها ضميراً متصلاً محذوفاً، والتقدير: والأشرم المغلوب ليسه الغالب، بل في كلامه ما يدل على أن شرط الحذف كونه ضميراً متصلاً وقد حكى كلامه القسطلاني في شرح البخاري ٣/ ٢٤٢.

(١) خالف في ذلك بعض الكوفيين وقطرب وثعلب والربعي والفراء والكسائي وابن درستويه؛ فذهبوا جميعاً إلى أنها للترتيب، ثم على ما في الكتاب ـ وهو أنها لمطلق الجمع ـ المتبادر منها المعية، وبعده الترتيب.

(٢) سورة الحديد، الآية: ٢٦فإبراهيم معطوف بالواو على نوح، وقد علم أن نوحاً سابق في الإرسال على إبراهيم.

(٣) سورة الشورى، الآية: ٣. فالذين من قبلك: معطوف على ضمير المخاطب وهو الكاف المجرور محلاً بإلى مع إعادة العامل مع المعطوف، والمعطوف سابق في وقت الحكم وهو الإيحاء على المعطوف عليه بغير تردد.

(٤) سورة العنكبوت، الآية: ١٥. فأصحاب السفينة معطوف على ضمير الغائب الذي هو الهاء عطف مصاحب في الإنجاء على مصاحبه.

(٥) وقد انفردت الواو أيضاً بمواضع كثيرة نذكر لك هنا أهمها:

الأول:عطف سببي على أجنبي في باب الاشتغال، نحو قولك: (زيد ضربت عمراً وأخاه) ونحو قولك (زيد مررت بقومك وقومه) فعمرو في المثال الأول أجنبي من زيد لأنه غير مضاف إلى ضميره، و(أخاه) سببي منه لإضافته لضميره، وقومك في المثال=

....

= الثاني أجنبي، وقومه سببي لإضافته لضمير زيد.

الثاني: عطف المرادف على مرادفه، نحو قوله تعالى: ﴿شرعة ومنهاجاً﴾ في بعض التفاسير، ونحو قول الشاعر:

وَقَــدَّدَتِ الأدِيــمَ لِــرَاهِشَيْــهِ وَأَلْفَى قَـوْلَهَـا كَـذِبـاً وَمَيْنَـا

الثالث: عطف عامل قد حذف وبقي معموله، نحو قوله تعالى: ﴿والذين تبوءوا الدار والإيمان﴾ ونحو قول الشاعر:

* عَلَفْتُهَـا تِبْنـاً وَمَـاءً بَـارِدا *

وقد مضى بيان ذلك في باب المفعول معه، وسيذكره المؤلف آخر الباب.

الرابع: جواز الفصل بين المتعاطفين بها بالظرف أو الجار والمجرور، نحو قوله تعالى: ﴿وجعلنا من بين أيديهم سداً ومن خلفهم سداً﴾.

الخامس: جواز العطف بها على الجوار في الجر خاصة، نحو قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين﴾ في قراءة جر الأرجل.

السادس: جواز حذفها عند أمن اللبس، نحو قول الشاعر:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا يَغْـرِسُ الْوُدَّ فِـي فُـؤَادِ الْكَـرِيـمِ

السابع: وقوع (لا) بينها وبين المعطوف بها، إذا عطفت مفرداً على مفرد، وذلك بعد النهي والنفي أو ما هو في تأويل النفي، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدي ولا القلائد﴾ والثاني نحو قوله سبحانه: ﴿فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾ والثالث نحو قولـه جلت كلمته ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضالين﴾.

الثامن: وقوع (إما) بينها وبين معطوفها، إذا عطفت مفرداً على مفرد أيضاً، ويغلب في هذه الحالة أن تكون مسبوقة بإما أخرى، نحو قوله تعالى: ﴿إما العذاب وإما الساعة﴾ ونحو قوله سبحانه ﴿إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً﴾.

التاسع: عطف العقد على النيف نحو قولك (أعطيته ثلاثاً وعشرين قرشاً).

العاشر: عطف النعوت المتفرقة نحو قول الشاعر:

بَكَيْتُ، وَمَا بُكَى رَجُلٍ حَزِينٍ عَلَــى رَبْعَيْـنِ مَسْلُـوبٍ وَبَـالِ

الحادي عشر: عطف ما كان حقه أن يثنى أو يجمع، فمثال ما كان حقه أن يثنى قول الفرزدق:

إنَّ الــرَّزِيَّــةَ لاَ رَزِيَّــةَ بَعْــدَهَــا فِقْــدَانُ مِثْــلِ مُحَمَّــدٍ وَمُحَمَّــدِ =

زَيْدٌ وَعَمْرٌو) و (تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) و (اصْطَفَّ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) و (جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو) إذ الاختصام والتضاربُ والاصطفافُ والبَيْنِيَّةُ من المعاني النِّسْبِيَّة التي لا تقومُ إلا باثنين فصاعداً، ومِنْ هُنَا قال الأصمعي: الصَّوابُ أن يقال:

٤١٣ ـ * بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ *

= فقد كان من حقه أن يقول: فقدان مثل المحمدين ـ بالتثنية ـ ومثال ما كان حقه الجمع قول أبي نواس:

أَقَمْنَا بِهَا يَوْماً وَيَوْماً وَثَالِثاً ... وَيَوْماً لَهُ يَوْمُ التَّرَحُّلِ خَامِسُ

فقد كان الأصل أن يقول: أقمنا بها ثمانية أيام.

الثاني عشر: عطف العام على الخاص، نحو قوله تعالى: **﴿رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات﴾** فإن المؤمنين والمؤمنات أعم ممن دخل بيته مؤمناً، وأما عطف الخاص على العام فيجوز أن يكون بالواو، نحو قوله تعالى: **﴿حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى﴾** ونحو قوله سبحانه: **﴿وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح﴾** ويجوز أن يكون بحتى نحو قولك: «مات الناس حتى الأنبياء».

الثالث عشر: امتناع الحكاية مع وجودها، فإذا قال لك قائل «رأيت زيداً» جاز لك أن تقول: «من زيداً» بالحكاية من غير الواو، فإذا جئت بالواو لم تجز الحكاية ووجب أن ترفع زيداً فتقول: «ومن زيد» وفي هذا الموضع نقد حاصله أن الفاء تشارك الواو فيه.

الرابع عشر: العطف في بابي التحذير والإغراء. نحو قوله تعالى: **﴿ناقة الله وسقياها﴾** ونحو قولك: «المروءة والنجدة».

الخامس عشر: عطف «أي» على مثلها، نحو قول الشاعر:

فَلَئِنْ لَقِيتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنْ ... أَيِّي وَأَيُّكَ فَارِسُ الأَحْزَابِ

٤١٣ ـ هذه كلمة من بيت من الطويل لامرىء القيس بن حجر الكندي هو مطلع معلقته، وهو قوله:

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ ... بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

اللغة: (قفا) هو أمر من الوقوف، ويقال: الألف فيه ألف الاثنين؛ لأن من عادة العرب أن يسيروا في رفقة أقل عددها ثلاثة، فإذا تكلم أحدهم كان المخاطب اثنين، وقيل: الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة والمخاطب واحد، غير أنه عامل الكلمة في =

. . . .

= الوصل كما يعاملها في الوقف (نبك) مضارع مجزوم في جواب الأمر من البكاء، وهو إرسال الدمع، والبكاء يمد ويقصر (ذكرى) بكسر الذال وسكون الكاف ـ مصدر بمعنى التذكر (حبيب) هو المحبوب، فعيل بمعنى مفعول (سقط اللوى) السقط ـ بتثليث السين وسكون القاف ـ منقطع الرمل حيث يستدق طرفه، واللوى ـ بكسر أوله مقصوراً ـ رمل يتلوى وينحني (الدخول) بفتح الدال ـ اسم موضع (حومل) بزنة جوهر ـ اسم موضع أيضاً.

المعنى: خاطب رفيقيه، وطلب منهما أن يقفا معه ويتلبثا، ويسعداه بالبكاء وإرسال الدموع، من أجل تذكر حبيب له ومن أجل تذكر منزل كان مألف هواه ومربع لهوه يقع بين هذين الموضعين اللذين هما الدخول وحومل.

الإعراب: (قفا) فعل أمر مبني على حذف النون، وألف الاثنين فاعله (نبك) فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن (من) حرف جر (ذكرى) مجرور بمن، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والجار والمجرور متعلق بنبك، وذكرى مضاف و(حبيب) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (ومنزل) الواو حرف عطف، منزل: معطوف على حبيب (بسقط) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنزل، وسقط مضاف و(اللوى) مضاف إليه(بين) ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة ثانية لمنزل، وبين مضاف و(الدخول) مضاف إليه (فحومل) الفاء حرف عطف، حومل: معطوف على الدخول.

الشاهد فيه: قوله: (بين الدخول فحومل) ووجه الاستشهاد بهذه العبارة يستدعي أن نقرر لك قاعدتين: أما القاعدة الأولى فهي أن (بين) كلمة واجبة الإضافة، وهي لا تضاف إلا إلى متعدد، سواء أكان تعدده بسبب التثنية أو الجمع أم كان تعدده بسبب العطف؛ فمثال الأول (جلست بين الزيدين) و (جلست بين الأدباء) ومثال الثاني (جلست بين زيد وبكر) وأما القاعدة الثانية فهي: أن أصل وضع الفاء العاطفة على أن تدل على الترتيب بغير مهلة، ومعنى ذلك أن العامل في المعطوف عليه قد وقع معناه عليه أولاً، ووقع على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه ولكن من غير تراخ في الزمن، وأن الأصل في وضع الواو العاطفة أن تتبادر منها الدلالة على أن العامل قد وقع أثره على المعطوف والمعطوف عليه دفعة واحدة، فإذا قلت: (جلست بين زيد فعمرو) فمعناه أن جلوسك قد تم أولاً بين زيد، ثم وقع مرة أخرى بين عمرو، وهذا كلام لا =

بالواو؛ وَحُجَّة الجماعة أنَّ التّقدير: بين أماكن الدّخول فأماكن حَوْمَل؛ فهو بمنزلة (اخْتَصَمَ الزَّيْدُونَ فالعمرون).

* * *

وأما الفاء فللترتيب والتَّعْقِيب، نحو: ﴿أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ﴾[1]، وكثيراً ما تقتضي أيضاً التّسبُّب إن كان المعطوف جملة، نحو: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾[2]، واعتُرِض على الأوّل بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَها بَأْسُنَا﴾[3]، ونحو: (تَوَضَّأ فَغَسَل وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ) الحديث، والجواب: أنَّ المعنى أردنا إهلاكها، وأراد الوضوء، وعلى الثاني بقوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُ غُثَاءً﴾[4]، والجواب أنَّ التقدير: فَمَضَتْ مُدَّةٌ

= يتحقق فيه ما تقتضيه (بين) من الإضافة إلى متعدد، وأما إذا قلت (جلست بين زيد وعمرو) فمعناه أن الجلوس قد تم بين الاثنين دفعة واحدة، وهذا معنى يليق بما تقتضيه (بين) مما ذكرنا، ولهذا كان الأصمعي يقول: أخطأ امرؤ القيس، وكان من حق العربية عليه أن يقول (بين الدخول وحومل).

وقد عني العلماء بتصحيح عبارة امرىء القيس؛ فذكروا أن كلمة (الدخول) لا يراد بها في هذا الموضع جزئي مشخص، وإنما يراد بها أجزاء ذلك المكان، فكأنه قال: (بين أماكن ـ أو أجزاء ـ الدخول) ثم عطف عليه اسماً آخر بالمعنى الذي أراده من الاسم الأول، فكأنه قال: (فأماكن ـ أو أجزاء حومل) ولا شك أن هذ التخريج يصحح لك القاعدتين جميعاً، فأنت ترى أن (بين) قد أضيفت إلى متعدد من النوع الأول الذي ذكرناه في نوعي التعدد السابقين، وأنه لا مانع حينئذ من العطف بالفاء لأن معناها يتحقق بعد هذا التأويل، ومع تصحيح هذا التخريج لعبارة امرىء القيس فإنا نراه تخريجاً لا ينبغي أن تأخذ به، وقد تكرر في شعر امرىء القيس أيضاً مثل ذلك، ومن ذلك قوله:

وَمَا هَاجَ هَـٰذَا الشَّوْقَ غَيْرُ مَنَازِلٍ ... دَوَارِسَ بَيْـنَ يَـذْبُـلٍ فَـرُقَّـانِ

وقد وقع مثل ذلك في قول كثير عزة:

ورسومُ الـدِّيَارِ تَعْرِفُ مِنْهَا ... بِـالْمَـلاَ بَيْـنَ تَغْلَمَيْـنِ فَـرِيـمِ

(١) سورة عبس، الآية: ٢١.

(٢) سورة القصص، الآية: ١٥.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ٤.

(٤) سورة الأعلى، الآية: ٥.

فجعله غُثَاء، أو بأن الفاء نابت عن ثمَّ كما جاء عكسه وسيأتي.

وتختصُّ الفاء بأنَّها تَعْطف على الصِّلَةِ ما لا يَصِحُّ كونُه صِلَةً لخلوه من العائد، نحو: (اللَّذَانِ يَقُومَانِ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ أَخَوَاكَ)، وعكسه، نحو: (الَّذِي يَقُومُ أخَوَاكَ فَيَغْضَبُ هُوَ زَيْدٌ)، ومثلُ ذلك جَارٍ في الخبر والصفة والحال، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[1]، وقوله:

٤١٤ ـ وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ المَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو ....

* * *

وأما (ثُمَّ) فللتَّرْتيب والتَّرَاخِي، نحو: ﴿فَأَقْبَرَهُ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَه﴾[2]، وقد

---

(١) سورة الحج، الآية: ٦٣.

٤١٤ ـ هذا الشاهد من كلام ذي الرمة، وهو غيلان بن عقبة، وما ذكره المؤلف ههنا قطعة من بيت من الطويل، وهو بتمامه هكذا:

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ المَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجِمُّ فَيَغْرَقُ

اللغة: (إنسان عيني) هو مثال العين، وهي النقطة السوداء التي تبدو لامعة وسط السواد (يحسر) يكشف، وبابه ضرب (فيبدو) يظهر (يجم) يكثر.

الإعراب: (إنسان) مبتدأ، وهو مضاف وعين من (عيني) مضاف إليه، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (يحسر) فعل مضارع (الماء) فاعله (تارة) مفعول مطلق، ومثله: مرة، وطوراً (فيبدو) الفاء عاطفة، يبدو، فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعدو إلى إنسان عيني (وتارات) الواو عاطفة، تارات: معطوف بالواو على تارة منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم (يجم) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماء (فيغرق) الفاء عاطفة، يغرق: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إنسان عيني.

الشاهد فيه: أنه عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبراً عن المبتدأ، وهي قوله (فيبدو)؛ لأنها مشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو قوله (إنسان عيني) عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبراً بسبب خلوها من ذلك الضمير، وهي جملة (يحسر الماء تارة).

(٢) سورة عبس، الآية: ٢٢.

تُوضَعُ موضع الفاء، كقوله:

٤١٥ ـ * جَرَى فِي الأنَابِيبِ ثُمَّ اضطَرَبْ *

* * *

٤١٥ ـ هذا الشاهد من كلام أبي داود، واسمه حارثة (ويقال جارية) بن الحجاج، الإيادي، من كلمة يصف فيها فرسه، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من المتقارب، وصدره قوله:

* كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ العَجَاجِ *

(الرديني) الرمح المنسوب إلى ردينة، قال الجوهري: هي امرأة اشتهرت بصنعها (العجاج) التراب الذي تثيره أقدام المتحاربين أو خيولهم (الأنابيب) جمع أنبوبة، وهي ما بين كل عقدتين من القصبة.

الإعراب: (كهز) الكاف حرف جر، وهز، مجرور بالكاف، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً عامله قوله (اجعلب) في بيت قبل بيت الشاهد، وهو قوله:

إِذَا قِيدَ قَحَّمَ مَنْ قَادَهُ وَوَلَّتْ عَلَابِيُّهُ وَاجْعَلَبْ

وكأنه قال: واجعلب اجعلباباً مماثلاً لهز الردينيِّ، وهز مضاف، والردينيّ مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو من إضافة المصدر لمفعوله (تحت) ظرف مكان منصوب بهز، وهو مضاف و(العجاج) مضاف إليه مجرورة بالكسرة الظاهرة (جرى) فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى هز الردينيّ (في) حرف جر (الأنابيب) مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بقوله جرى (ثم) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (اضطرب): فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسكن لأجل الوقف.

الشاهد فيه: قوله (ثم اضطرب) فإن الظاهر أن (ثم) في هذه العبارة قد خرجت عن أصل وضعها إلى موافقة الفاء في معناها، ألا ترى أن اضطراب الرمح يحدث عقيب اهتزاز أنابيبه من غير مهلة بين الفعلين، ولو بقيت ثم على أصلها لدل الكلام على أن الاهتزاز يجري في أنابيب الرمح ثم تحدث فترة ثم يكون اضطراب الرمح بعد هذه الفترة، وذلك غير مستقيم.

هذا توجيه كلام المؤلف هنا وفي (مغني اللبيب) وقال الشيخ خالد: إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب، ولم يتراخ عنه، قاله في المغني، واعترضه قريبه=

وأما (حَتَّى) فالعطفُ بها قليلٌ، والكوفيون يُنكرونه، وشروطُهُ أربعة أُمُور:

أحدها: كون المعطوف اسماً[(١)].

والثاني: كونه ظاهراً؛ فلا يجوز (قَامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا) ذكرهُ الْخَضْرَاوِي[(٢)].

والثَّالث: كونه بعضاً من المعطوف عليه، إما بالتحقيق[(٣)]، نحو: (أَكَلْتُ

= فقال: والظاهر أنه ليس كذلك، بل الاضطراب والجري في زمن واحد، وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة، اهـ.

وملخص اعتراض قريب المؤلف: أن المقام لواو العطف التي تقتضي الجمع مطلقاً وليس المقام للفاء التي تقتضي أن يحصل الهز أولاً في الأنابيب ويعقبه حصول الاضطراب في الرمح.

وحاصل الجواب أنا لا نسلم أن المقام لغير الفاء؛ لأن الترتيب المشروط في الفاء يحصل في لحظات لطيفة لا يشعر بها الناظر؛ وقد توقف الدنوشري في فهم هذا الجواب ولا محل لتوقفه.

(١) هذا الذي ذكره المؤلف ـ من أن المعطوف بحتى لا يجوز أن يكون فعلاً ـ هو مذهب جمهرة النحاة، ووجه ما ذهبوا إليه أن الأصل في حتى أن تكون جارة، والعاطفة منقولة من الجارة، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم، فبقي لحتى بعد نقلها ما كان لها قبل النقل، وخالف في هذا الشرط ابن السيد، وكأنه نظر إلى ما طرأ عليها من النقل للعطف، وقاسها على غيرها من حروف العطف، فإذا قلت (أكرمت زيداً بكل ما أقدر عليه حتى جعلت نفسي له حارساً) أو قلت (بخل عليّ زيد بكل شيء حتى منعني دانقاً) جاز في هذين المثالين اعتبار حتى عاطفة عند ابن السيد، والجمهور يمنعون ذلك، فالمثالان عندهم إما خطأ، وإما على تأويل الفعل التالي لحتى بمصدر مجرور بها.

(٢) قال ابن هشام المؤلف في مغني اللبيب عن هذا الشرط الذي ذكره ابن هشام الخضراوي (ولم أقف عليه لغيره) والذي ذكره ابن هشام الخضراوي ـ من أنه يشترط في الاسم المعطوف بحتى أن يكون ظاهراً لا ضميراً ـ له وجه، فقد علمت أن الأصل في حتى أن تكون جارة، وأنهم استصحبوا بعد نقلها إلى العطف حالها قبل النقل، وأنت تعلم أن حتى الجارة لا تجر إلا الأسماء الظاهرة، وعلى هذا لا يجوز لك أن تقول (حضر الناس حتى أنا) ولا (أكرمت القوم حتى إياك).

(٣) يعتبر بعضاً كل واحد من ثلاثة أنواع: =

السمكة حَتَّى رَأْسَهَا) أو بالتأويل، كقوله:

٤١٦ ـ أَلْقَىْ الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالــزَّادَ حَتَّـــى نَعْلَـــهُ أَلْقَـــاهَـــا

= الأول: أن يكون جزءاً من كل نحو (أكلت السمكة حتى رأسها).
الثاني: أن يكون فرداً من جمع نحو قولهم (قدم الحجاج حتى المشاة).
الثالث: أن يكون نوعاً من جنس نحو (أعجبني التمر حتى البرني).

٤١٦ ـ هذا بيت من الكامل، وقد حكى الأخفش عن عيسى بن عمر، فيما ذكره أبو علي الفارسي، أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوي، بقوله في قصة المتلمس، وفراره من عمرو بن هند، في قصة معروفة، وبعد هذا البيت قوله:

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفاً، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلاَهَا

اللغة: (ألقى) تقول: ألقى فلان الشيء، تريد أنه رمى به إلى الأرض (الصحيفة) هي ما يكتب فيه سواء أكان قرطاساً أم رقاً (رحله) الرحل ـ بفتح الراء وسكون الحاء ـ المتاع (والزاد) كل شيء يستصحبه المسافر معه ليبلغه مقصده (نعله) النعل: اسم لما يلبس في الرجل.

الإعراب: (ألقى) فعل ماض مبني على الفتح مقدر على الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المتلمس المحدث عنه (الصحيفة) مفعول به لألقى (كي) حرف تعليل وجر (يخفف) فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد كي التعليلية، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي، وكي ومجرورها متعلقان بقوله ألقى، وتقدير الكلام: ألقى الصحيفة لتخفيف رحله (رحله) رحل: مفعول به ليخفف منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (والزاد) الواو عاطفة، الزاد: معطوف على رحله (حتى) حرف عطف (نعله) نعل ـ بالنصب ـ مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ـ والتقدير، حتى ألقى نعله، ونعل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه، وعلى هذا يكون جملة (حتى ألقى نعله) معطوفة على جملة (ألقى الصحيفة والزاد) وتكون حتى قد عطفت جملة على جملة (ألقاها) ألقى: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، وضمير الغائبة العائد إلى النعل مفعول به، والجملة لا محل لها مفسرة، ويجوز أن تكون حتى عاطفة بمعنى الواو ويكون قوله (نعله) معطوفاً على الزاد، عطف مفرد على مفرد، وتكون جملة (ألقاها) توكيداً لقوله (ألقى الصحيفة) ويكون الضمير البارز في (ألقاها) عائداً على الصحيفة، وهذا الوجه الأخير =

فيمن نصب (نَعْلَه)، فإنَّ ما قبلها في تأويل ألقىٰ ما يُثْقِلُه، أو شبيهاً بالبعض، كقولك: (أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا) ويمتنع (حَتَّى وَلَدُهَا) وضَابِطُ ذلك أنَّه إنْ حَسُنَ الاستثناء حَسُنَ دخولُ حتى.

والرابع: كونه غاية في زيادة حِسِّيَّة، نحو: (فُلَانٌ يَهَبُ الأَعْدَادَ الكَثِيرَةَ حَتَّى الأُلُوفَ) أو مَعْنَوِية، نحو: (مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الأنبياءُ، أو الملوكُ)، أو في نَقصٍ كذلك، نحو: (الْمُؤْمِنُ يُجْزَىٰ بِالْحَسَنَاتِ حَتَّى مِثْقَالِ الذَّرَّةِ)، ونحو: (غَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى الصِّبْيَانُ، أو النِّسَاءُ)[1].

= هو الذي يظهر من كلام المؤلف أنه مقصوده بالإتيان بهذا البيت ههنا، وهذان الوجهان من الإعراب يجريان على رواية نصب (نعله) وقد وردت الرواية بجر (نعله) وبرفعه أيضاً، فأما رواية الجر فتتخرج على أن (حتى) حرف جر، ونعله مجرور بحتى ومضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بألقى السابق، وجملة (ألقاها) مؤكدة، وأما رواية الرفع فتتخرج على أن (نعله) مبتدأ، وخبره هو جملة (ألقاها) وحتى ليست عاطفة، وإنما هي حرف ابتداء، فجملة المبتدأ والخبر لا محل لها ابتدائية.

الشاهد فيه: قوله (حتى نعله) واعلم أولاً أن هذه الكلمة ـ وهي (نعله) ـ تروى بالرفع وبالجر وبالنصب، كما ذكرنا في إعراب البيت، فأما رواية الرافع فتتخرج على أن (حتى) ابتدائية و(نعله) مبتدأ، وجملة (ألقاها) في محل رفع خبر المبتدأ، وأما رواية الجر فتتخرج على أن (حتى) حرف غاية وجر، و(نعله) مجرور بحتى ومضاف إليه، وأما رواية النصب فعلى أن يكون (نعله) مفعولاً لفعل محذوف يفسره المذكور، كما قلناه في إعراب البيت.

ثم اعلم أن الاستشهاد بهذا البيت هنا إنما هو على رواية النصب، والذي سوغ عطف (نعله) على ما قبله ـ مع أنه يشترط في العطف بحتى أن يكون المعطوف بعض المعطوف عليه ـ هو التأويل في المعطوف عليه، وهذا معنى قول المؤلف (فإن ما قبلها في تأويل ألقى ما يثقله) ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويضعف حركته في الانفلات والهرب.

(١) ملخص الكلام أنه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها إما تحقيقاً وإما تأويلاً وإما تشبيهاً، أو كان ما بعدها من جنس ما قبلها على أحد الوجوه الثلاثة ولكنه لم يكن غاية لما قبلها، أو كان ما بعدها غاية وطرفاً لما قبلها لكنه ليس دالاً على زيادة أو نقص =

وأما (أَمْ) فضربان: منقطعة وستأتي، ومتصلة وهي الْمَسْبُوقة إمَّا بهمزة التسوية، وهي الداخلة على جملة في محلِّ المصدر، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين، نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾[1]، أو اسميتين، كقوله:

٤١٧ ـ * أَمَـوْتِـيَ نَـاءٍ أَمْ هُـوَ الآنَ وَاقِـعُ *

= حسيين أو معنويين، فإنه لا يجوز أن تجعلها عاطفة، ويتفرع على هذا أنك لو قلت: (صادقت العرب حتى العجم) لم يصح، لأن العجم ليس من جنس العرب، ولو قلت (خرج الفرسان إلى القتال حتى بنو فلان) وكان بنو فلان هؤلاء في وسط الفرسان لم يصح، لأن ما بعد حتى حينئذ ليس غاية لما قبلها إذ الغاية ليست إلا في الأطراف عاليها وسافلها، ولو قلت (زارني القوم حتى زيد) ولم يكن زيد متميزاً بفضل أو منفرداً بخسيسة لم يصح؛ لأن ما بعد حتى حينئذ ليس ذا زيادة ولا نقص.

(١) سورة البقرة، الآية: ٦، سورة يس، الآية: ١٠، ومثل هذه الآية الكريمة في وقوع الفعليتين قول الشاعر:

سَوَاءٌ عَلَيْكَ اليَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى بِخَرْقَاءَ أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحُ

ومثله قول الآخر:

مَا أُبَالِي أَنَبَّ بِالحَزْنِ تَيْسٌ أَمْ لَحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَئِيمُ

٤١٧ ـ لم يسم أحد ممن وقفنا على كلامه قائل هذا الشاهد، لكن صدره الذي ستسمعه يشبه كلام متمم بن نويرة في رثاء أخيه مالك، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِيَ مَالِكا *

اللغة: (لست أبالي) يريد أنه لا يعبأ ولا يكترث (ناء) اسم فاعل فعله نأى ينأى ـ من باب فتح يفتح ـ إذا بعد.

الإعراب: (لست) ليس: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه (أبالي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر ليس (بعد) ظرف زمان متعلق بقوله أبالي، وبعد مضاف وفقد من (فقدي) مضاف إليه، فقد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله (مالكا) مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة (أموتي) الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. موت: مبتدأ، وياء المتكلم =

أو مختلفتين، نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾[1]، وإمَّا بهمزة يُطْلب بها وبأم التَّعْيين، وتقع بين مفردين متوسِّطٍ بينهما ما لا يُسْأل عنه، نحو:

= مضاف إليه (ناء) خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بقوله أبالي، وقد علق هذا الفعل عن العمل في اللفظ بحرف الاستفهام (أم) حرف عطف مبني على السكون (هو) ضمير منفصل مبتدأ (الآن) ظرف زمان منصوب بقوله واقع الآتي، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة (واقع) خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة.

الشاهد فيه: قوله (أموتي ناء أم هو واقع) فإن أم وقعت بين جملتين، وقد عطفت إحدى هاتين الجملتين على الأخرى، وهاتان الجملتان اسميتان كما ترى، فإن كل واحدة منهما مؤلفة من مبتدأ وخبر.

ونظير هذا البيت في وقوع الاسميتين قول الآخر، وهو الشاهد ٤١٩ الآتي:

لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنْ كُنْـتُ دَارِياً شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أمْ شُعَيْثُ بْنُ مِنْقَرِ

شعيث: مبتدأ، وابن سهم: خبره وكذلك ما بعده.

ونظيره ما أنشده الفراء:

سَواءٌ ـ إذَا ما أَصْلَحَ اللّهُ أَمْرَهُمْ ـ عَلَيْنَـا: أَدَثْـرٌ مَـالُهُـمْ أمْ أَصَـارِمُ

أي: أمالهم كثير أم مالهم أصارم.

واعلم أن همزة التسوية أكثر ما تقع بعد (سواء) كما في الآيتين الكريمتين اللتين تلاهما المؤلف، أو بعد (ما أبالي) كما في البيت المستشهد به، وكما في قول الآخر:

مَـا أُبَـالِـي أَنَـبَّ بِـالحَـزْنِ تَيْسٌ أَمْ لَحَـانِـي بِظَهْـرِ غَيْـبٍ لَئِيـمُ

أو بعد (ما أدري) كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني:

وَمَا أَدْرِي، وَسَوْفَ إخَالُ أَدْرِي أَقَـوْمٌ آلُ حِصْـنٍ أمْ نِسَـاءُ

وليس معنى هذا أنها لا تقع إلا بعد هذه الكلمات، قال المؤلف في مغني اللبيب (١/ ١٧ بتحقيقنا): (قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان أحدها: التسوية، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها، وليس كذلك، بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالي وما أدري وليت شعري ونحوهن) اهـ. ومما أشار إليه بنحوهن (لا أعلم) في نحو قولك (لا أعلم أجاءك رسولي أم ضل الطريق).

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٩٣.

﴿أَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أم السَّمَاءُ﴾[1]، أو متأخراً عنهما، نحو: ﴿وَإِنْ أَدْرِي أَقَرِيبٌ أم بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾[2]، وبين فعليتين، كقوله:

٤١٨ ـ * فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عَادَنِي حُلُمُ *

---

(١) سورة النازعات، الآية: ٢٧، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن المحكوم عليه ـ وهو أنتم والسماء ـ وقد توسط بينهما المحكوم به ـ وهو أشد خلقاً ـ وليس السؤال عنه، وأوقع أحد المسؤول عنهما بعد الهمزة ـ وهو أنتم ـ والثاني بعد أم ـ وهو السماء ـ ليفهم السامع من أول الأمر الشيء الذي يطلب المتكلم منه تعيينه، وهذا هو الذي تقتضيه الهمزة المعادلة، وكان يجوز أن يقال (أأنتم أم السماء أشد خلقاً) فتؤخر المحكوم به الذي لا يسأل عنه عن المحكوم عليه.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ١٠٩، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن المحكوم به ـ وهو قريب وبعيد ـ وقد تأخر عنهما المحكوم عليه ـ وهو (ما توعدون) فتقدم المحكوم به ومعادله عن المحكوم عليه. ومن هنا تفهم أن (قريب) خبر مقدم، و(بعيد) معطوف عليه بأم، و(ما) اسم موصول مبتدأ مؤخر، وجملة (توعدون) لا محل لها من الإعراب صلة، ويجوز أن يكون (قريب) مبتدأ، و(بعيد) معطوفاً عليه، و(ما) اسماً موصولاً فاعلاً تنازعه كل من قريب وبعيد سد مسد خبر المبتدأ.

٤١٨ ـ هذا الشاهد من كلام زياد بن حمل، ويقال: زياد بن منقذ، العدوي التميمي، من كلمة يتذكر فيها أهله ويحن إلى وطنه، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط، وصدره مع بيت سابق عليه قوله:

زَارَتْ رُقَيَّةُ شُعْثاً بَعْدَ مَا هَجَعُوا ... لَدَى نَوَاحِلَ فِي أَرْسَاغِهَا الخَدَمُ
فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فَأَرَّقَنِي ... فَقُلْتُ: أَهْيَ سَرَتْ ....

اللغة: (أهي) هو هنا بسكون الهاء إجراء لهمزة الاستفهام مجرى واو العطف وفائه، قال ابن جني: سكن أول هي لاتصال حرف الاستفهام به إجراء للهمزة مجرى واو العطف وفائه ولام الابتداء، غير أن الإسكان مع همزة الاستفهام أضعف منه مع هذه الحروف من جهة كون الهمزة يجوز قطعها عن المستفهم عنه، وليس كذلك واو العطف وفاؤه ولام الابتداء؛ فإنهن لا يجوز أن ينفصلن عما اتصلن به (سرت) فعل ماض متصل بتاء التأنيث، من السري ـ بضم السين ـ وهو السير ليلاً (عادني) أراد زارني، وعبر بلفظ العيادة للإشعار بما هو فيه من مرض العشق؛ فإن العيادة خاصة =

لأن الأرْجَحَ كونُ (هي) فاعلاً بفعل محذوف، واسميتين، كقوله[1] :

٤١٩ ـ * شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرِ *

= بزيارة المريض (حلم) بضم الحاء المهملة واللام ـ ما يراه الإنسان في النوم.

الإعراب: (فقلت) الفاء حرف عطف، قال: فعل ماض، وتاء المتكلم فاعله، (أهي) الهمزة للاستفهام، هي: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده (سرت) سرى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة، وتقدير الكلام: أسرت هي سرت، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل نصب بقال (أم) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (عادني) عاد: فعل ماض، والنون للوقاية، وياء المتكلم مفعول به لعاد (حلم) فاعل عاد مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة عاد وفاعله ومفعوله في محل نصب معطوفة بأم على جملة مقول القول السابقة، وستعرف في بيان الاستشهاد السر في جعلنا (هي) فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور بعده حتى تصير جملة مقول القول الواقعة بعد همزة الاستفهام فعلية، ولمذا لم نجعلها على الظاهر اسمية بأن نعرب (هي) مبتدأ وجملة (سرت) بعده في محل رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: وقوع أم معادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين، وذلك بسبب أن قوله (هي) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، والتقدير: أسرت هي سرت أم عادني، وإنما كان قوله (هي) فاعلاً لفعل محذوف على الأرجح لكون الأصل في الاستفهام أن يكون عن أحوال الذوات لأنها تتجدد وتحصل بعد أن لم تكن والدال على هذه الأحوال هو الفعل، وأما الاستفهام عن نفس الذوات التي تدل عليها الأسماء فقليل، والقليل لا يحمل عليه الكلام ما كان للكثير معنى صحيح.

(١) وقد تكون الجملتان مختلفتين إحداهما اسمية والأخرى فعلية، فمن مجيء أولاهما اسمية والثانية فعلية قوله تعالى: ﴿قل إن أدري أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمداً﴾ ومن مجيء الأولى فعلية والثانية اسمية قوله سبحان: ﴿أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون﴾ لأن (أنتم) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لما علمت أن همزة الاستفهام أولى بالفعل من حيث إن الأصل في الاستفهام أن يكون عما في شأنه أن يكون محل شك أو تردد ـ وذلك هو أحوال الذوات التي تعبر عنها الأفعال ـ فأما الذوات أنفسها فيقل أن تكون محل تردد أو شك.

٤١٩ ـ هذا الشاهد قد نسبه سيبويه في كتابه (ج ١ ص ٤٨٥) إلى الأسود بن يعفر التميمي، =

....

= ونسبه جماعة منهم المبرد في الكامل (ج ١ ص ٣٨٤) إلى اللعين المنقري وما ذكره المؤلف في هذا الموضع هو عجز بيت من الطويل، وصدره قوله:

* لَعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِي وَإِنْ كُنْـتُ دَارِيـاً *

اللغة: (لعمرك) تكرر القول عن هذه الكلمة، وأن معنى عمرك حياتك (أدري) أعلم، والمراد بقوله (وإن كنت دارياً) وإن كنت من أهل الدراية والعلم بالأنساب (شعيث) هو بثاء مثلثة في آخره، ويقع في كثير من الأصول (شعيب) بباء موحدة في آخره، وهو تحريف، وهو اسم حي من بني تميم ثم من بني منقر، وسهم ـ بفتح فسكون ـ اسم حي من قيس عيلان، ومنقر ـ بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف، بزنة منبر ـ حتى ينتهي إلى زيد مناة بن تميم.

الإعراب: (لعمرك) اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وعمر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً، وتقدير الكلام: لعمرك قسمي (ما) حرف نفي (أدري) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (وإن) الواو اعتراضية، إن: شرطية، ويحتمل أن تكون الواو للحال فتكون إن زائدة (كنت) كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه (دارياً) خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة، فإن جعلت الواو للحال فجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال، وإن جعلت الواو اعتراضية فهي عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور، وتقدير الكلام: أنا لا أدري إن كنت من غير أهل الدراية وإن كنت من أهل الدراية، فعدم درايته إن كان من غير أهل الدراية أولى من عدم درايته إن كان من أهل الدراية، ومعمول أدري يأتي بعد (شعيث) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (ابن) خبر المبتدأ، وهو مضاف و(سهم) مضاف إليه مجرور بالكسرة (أم) حرف عطف (شعيث) مبتدأ (ابن) خبر المبتدأ، وهو مضاف و(منقر) مضاف إليه، وجملة (شعيث ابن سهم) من المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول به لأدري، وقد علق عن العمل في اللفظ بحرف استفهام مقدر، وأصل الكلام: ما أدري أشعيث ابن سهم، وجملة (شعيث ابن منقر) من المبتدأ وخبره في محل نصب معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقين.

الشاهد فيه: وقوع أم المعادلة للهمزة بين جملتين اسميتين، وذلك لأن قوله (شعيث ابن سهم) مبتدأ وخبر. وكذلك قوله (شعيث ابن منقر)؛ فالتردد في نسب هذا الشخص لا في ذاته، ولذلك تثبت همزة ابن في هذا الموضع، ويعتذر عن حذف التنوين لأن =

الأَصْلُ (أَشُعَيْثٌ) فحذفت الهمزة والتنوين منهما.

والمُنْقَطِعَة هي الخالية من ذلك(١)، ولا يُفَارِقها معنى الإضراب(٢)، وقد

= الهمزة إنما تحذف إذا كان ابن نعتاً لعلم ومضافاً إلى علم والثاني أبو الأول، وابن هنا ليس نعتاً للعلم السابق عليه، ولكنه هنا خبر، وكذلك التنوين إنما يحذف بهذه الشروط، وفي البيت شاهد آخر هو حذف الهمزة، لدلالة أم عليها، وهو حذف مطرد قياسي خلافاً للأعلم الذي خصه بالضرورة، ونظيره قول الشاعر:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالا

يريد أكذبتك عينك أم رأيت، ولأبي عبيدة في هذا البيت توجيه آخر سنذكره لك فيما يلي ونرده.

ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة:

فَـوَالله مَـا أَدْرِي وَإِنْ كُنْـتُ دَارِيـاً بِسَبْـعٍ رَمَيْـنَ الجَمْـرَ أَمْ بِثَمَـانِ؟

أراد (أبسبع رمين الجمر أم بثمان) ومنه قول عمر أيضاً:

ثُمَّ قَالُوا: تُحِبُّهَا؟ قُلْتُ: بَهْراً عَـدَدَ الـرَّمْـلِ وَالحَصَى وَالتُّرَابِ

أراد (ثم قالوا أتحبها) ومن ذلك قول الكميت بن زيد الأسدي:

طَرِبْتُ وَمَا شَوْقاً إِلَى البِيضِ أَطْرَبُ وَلَا لَعِباً مِنِّي، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟

أراد (أو ذو الشيب يلعب).

ومن ذلك قول عمران بن حطّان:

فَـأَصْبَحْـتُ فِيهِـمْ آمِنـاً لَا كَمَعْشَـرٍ أَتَوْنِي فَقَالُوا: مِنْ رَبِيعَةَ أَمْ مُضَرْ

يريد أمن ربيعة أم مضر.

(١) يريد أنها هي التي لا تتقدم عليها همزة التسوية ولا الهمزة التي يطلب بها وبأم التعيين، وإنما سميت منقطعة ـ والحال في هذه ـ لوقوعها بين جملتين مستقلتين.

وبين أم المتصلة والمنقطعة فرق من حيث المبني وفرق من حيث ما يسبق كلاً منهما وما يقع بعده، ولابن هشام رسالة في هذا الموضوع خاصة نقلها السيوطي في أول الجزء الرابع من الأشباه والنظائر.

(٢) هذا الذي جرى عليه المؤلف ـ من أن أم المنقطعة دالة على الإضراب دائماً وأنها قد تدل، مع ذلك، على الاستفهام الحقيقي أو الإنكاري ـ وهو مذهب الكوفيين فيما يذكر كثير من العلماء، وخلاصة آراء النحاة في هذه المسألة أن لهم فيها ثلاثة مذاهب: =

تقتضي مع ذلك استفهاماً: حقيقيًّا نحو: (إنّهَا لإبلٌ أمْ شَاءٌ)[1]، أي: بل أهِيَ شَاءٌ، وإنّما قدَّرْنَا بعدها مبتدأ، لأنها لا تدخل على المفرد، أو إنكاريًّا، كقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ﴾[2]، أي: أَلَهُ البناتُ، وقد لا تَقْتَضِيهِ البتة، نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ

= المذهب الأول: مذهب جمور البصريين وحاصله أن (أم) المنقطعة تدل على الإضراب والاستفهام معاً في كل مثال، فلا تكون في مثال للإضراب وحده، ولا تكون في مثال ما للاستفهام وحده.

المذهب الثاني: مذهب جمهور الكوفيين، وحاصله أنها تدل على الإضراب في كل مثال، وقد تدل ـ مع دلالتها على الإضراب ـ على الاستفهام الحقيقي أو الإنكاري، وقد لا تدل على الاستفهام أصلاً، ولا تأتي للدلالة على الاستفهام وحده في مثال ما.

المذهب الثالث: مذهب أبي عبيدة، وحاصله أن (أم) المنقطعة على ثلاثة أوجه، أولها الدالة على الإضراب وحده، وثانيها الدالة على الاستفهام وحده، وثالثها الدالة على الإضراب والاستفهام معاً، وسنعود إلى الكلام على هذا الموضوع مرة أخرى قريباً.

ويذكر بعض العلماء أنه لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في مجيء أم للدلالة على الإضراب وحده، وإنما الخلاف في تسميتها، هل تسمى منقطعة أو لا؟

(١) يتعين عليك أن تعرب قولهم (شاء) خبراً لمبتدأ محذوف، لما قد علمت من أن (أم) المنقطعة لا تقع إلا بين جملتين، وهذا الذي ذكرناه هو مذهب جمهور النحاة، وذهب ابن مالك رحمه الله إلى أنه يجوز أن يقع بعد (أم) المفرد، واستدل على ذلك بأنه قد سمع من كلامهم (وإن هناك لإبلاً أم شاء) فإن الظاهر أن ما بعد أم في هذه العبارة اسم مفرد، وأنكر العلماء ذلك على ابن مالك حتى قال ابن هشام: خرق ابن مالك في بعض كتبه إجماع النحويين فزعم أن أم المنقطعة تعطف المفردات كـ(بل) من قبل أن (أم) المنقطعة بمعنى بل الابتدائية، وحروف الابتداء لا يقع بعدها إلا الجمل، ثم أنكروا رواية هذا المثال على الوجه الذي رواه عليه ابن مالك، ومنهم من سلم روايته ثم أوله بأن (أم) يحتمل أن تكون متصلة، وعلى هذا تكون همزة الاستفهام مقدرة قبل إن، وكأنه قيل: أإن هناك لإبلاً أم شاء، ويحتمل أن تكون (أم) منقطعة وعلى هذا يكون قولهم (شاء) مفعولاً لفعل محذوف، كأنه قيل: إن هناك لإبلاً أم أرى شاء.

(٢) سورة الطور، الآية: ٣٩، وقد علمت أن (أم) المنقطعة تدل على الإضراب دائماً، فلو لم تكن في هذه الآية دالة على الاستفهام الإنكاري مع الدلالة على الإضراب لكانت =

وَالنُّورُ﴾ [١]، أي: بل هل تستوي؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام [٢]، وكقول الشاعر:

٤٢٠ ـ * هُنَـالِـكَ أَمْ فِـي جَنَّـةٍ أَمْ جَهَنَّـمِ *

= دالة على الإضراب المحض، وهذا يستوجب المحال وهو الإخبار بنسبة البنات إليه، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

(١) سورة الرعد، الآية: ١٦.

(٢) قد أنبأتك قريباً أن مذهب جمهور البصريين أن (أم) المنقطعة تدل في كل مثال على الإضراب والاستفهام معاً، وأن المؤلف عدل عن مذهبهم واختار مذهب جمهور الكوفيين الذين يرون أن (أم) هذه تدل على الإضراب دائماً، وقد تدل على الاستفهام مع دلالتها على الإضراب، وقد لا تدل على الاستفهام، كما عدل عن مذهب أبي عبيدة الذي ذهب إلى أن (أم) هذه قد تدل على الاستفهام في بعض الأمثلة ولا تدل على الإضراب.

والآية الكريمة التي تلاها المؤلف ـ وهي قوله تعالى: ﴿أم هل تستوي الظلمات والنور﴾ تدل لمذهب الكوفيين الذي اختاره المؤلف، ووجه الدلالة من هذه الآية على أن (أم) خالية من الدلالة على الاستفهام هو أنه قد وقع بعدها حرف الاستفهام وهو (هل) فلو كان في (أم) معنى الاستفهام لكان حرف الاستفهام داخلاً على حرف استفهام آخر، وذلك لا يجوز.

ومما استدل به أبو عبيدة على أن (أم) قد تدل في بعض الأمثلة على الاستفهام ولا تدل على الإضراب قول الأخطل التغلبي:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاَ

جعل (أم) منقطعة دالة على الاستفهام، والتقدير عنده: كذبتك عينك هل رأيت في غلس الظلام خيالاً من الرباب.

وقد تقدم الاستشهاد بهذا البيت على حذف همزة الاستفهام وأن التقدير أكذبتك عينك أم رأيت! وأم متصلة.

وحمل بعضهم على ما قاله أبو عبيدة قوله تعالى: ﴿أم تريدون أن تسألوا رسولكم﴾.

٤٢٠ ـ هذا الشاهد من كلام عمر بن أبي ربيعة المخزومي، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل، وصدره مع بيتين سابقين عليه قوله:

أَلَا لَيْـتَ أَنّـي يَـوْمَ تُقْضَـى مَنِيَّتِـي لَثَمْتُ الّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكِ وَالفَمِ =

إذ لا معنىٰ للاستفهام.

وَلَيْتَ طَهُورِي كَانَ رِيقَكِ كُلَّهُ   وَلَيْتَ حَنُوطِي مِنْ مُشَاشِكِ وَالدَّمِ

وَلَيْتَ سُلَيْمَىٰ فِي المَنَامِ ضَجِيعَتِي   هُنَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ ....

اللغة: (سليمى) اسم امرأة (المنام) النوم (ضجيعتي) مشاركتي في المضجع، وهو مكان الرقاد.

الإعراب: (ليت) حرف تمن ونصب (سليمى) اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة على الألف (في المنام) جار ومجرور متعلق بقوله ضجيعتي الآتي (ضجيعتي) ضجيعة: خبر ليت: وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه (هنالك) هنا: اسم إشارة لمكان النوم، مبني على السكون في محل نصب بضجيعتي، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب (أم) حرف دال على الإضراب بمعنى بل مبني على السكون لا محل له من الإعراب (في جنة) جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت محذوفة مع اسمها، وتقدير الكلام: بل ليت سليمى ضجيعتي في جنة (أم) حرف عطف دال على الإضراب (في جهنم) جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت المحذوفة مع اسمها كالسابق، والتقدير: بل ليت سليمى ضجيعتي في جهنم تمنى أولاً أن تكون ضجيعته في موضع رقاده، ثم أضرب عن ذلك وتمنى أن تكون ضجيعته في الجنة، ثم أضرب عن ذلك وتمنى أن تكون ضجيعته في جهنم وأم إذا كانت بمعنى بل لم يقع بعدها إلا الجمل؛ فلذلك قدرنا الجمل بعد أم الأولى وبعد أم الثانية، فاعرف ذلك وتنبه له.

الشاهد فيه: أتى المؤلف بهذا البيت ليدل على أن (أم) المنقطعة التي بمعنى بل قد لا تدل على الاستفهام ولا تقتضيه أصلاً، ألا ترى أنه لا يريد بقوله (أم في جنة أم في جهنم) الاستفهام؟ وإنما ساقه مساق التمني على ما قررناه في أواخر إعراب البيت.

قال الشيخ خالد: ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أن أم أبداً بمعنى بل والهمزة جميعاً، وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك. وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين، فإن أم فيهما بمعنى بل خاصة، كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الشاعر:

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بِوَاسِطٍ   غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيَالاَ

قال أبو عبيدة: (أن المعنى هل رأيت) اهـ كلامه بحروفه، بعد تقويم تحريفه، وقال الدنوشري عن البيت الذي استدل به لمجيء أم المنقطعة للاستفهام ليس غير ما نصه: (هذا قول أبي عبيدة فقط كما في المغني)، وقد ذكرنا لك التخريج الذي يخرجه عن الدلالة على ما ذهب إليه أبو عبيدة، بل يخرج (أم) عن أن تكون منقطعة.

وأما (أوْ) فإنها بعد الطلب للتخيير، نحو: (تَزَوَّجْ زَيْنَبَ أوْ أُخْتَها) أو للإباحة، نحو: (جَالِسِ العُلَماء أو الزُّهّاد) والفَرْقُ بينهما امْتِناعُ الجمع بين المتعاطفين في التخيير، وَجَوَازُهُ في الإباحة.

وبعد الخبر للشك[(١)]، نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْماً أوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾[(٢)]، أو للإبهام، نحو: ﴿وَإِنَّا أوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾[(٣)]، وللتفصيل، نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أوْ نَصَارَىٰ﴾[(٤)]، أو للتقسيم، نحو: (الكَلِمَةُ اسْمٌ أوْ فِعْلٌ أوْ حَرْفٌ)، وللإضراب عند الكوفيين وأبي عليّ[(٥)]، حكىٰ الفَرّاء (اذْهَبْ إلَى زَيْدٍ أوْ دَعْ ذَلِكَ فَلاَ

(١) اعلم أولاً أن بعض العلماء يذكر التشكيك في موضع الإبهام، فيفهم من هذا الصنيع أن التشكيك والإبهام بمعنى واحد، وبعض العلماء يذكر الشك والتشكيك والإبهام، فذكر الثلاثة يدل على أن لكل واحد منها معنى خاصاً، وهو الحق، فأما الشك فهو كون المتكلم نفسه واقعاً في الشك والتردد، وأما التشكيك فهو أن يوقع المتكلم المخاطب في الشك والتردد، وأما الإبهام فهو أن يكون المتكلم عالماً بحقيقة الأمر غير شاك ولا متردد فيه، ولكنه يخرج كلامه في صورة الاحتمال ليكون المخاطب أقبل لما يلقى إليه من الكلام، فإذا سمع الكلام وتفهمه ظهر له الأمر، وانظر إلى الآية الكريمة: ﴿وإنا أو إياكم﴾ ـ الآية تجد المتكلم عالماً علم اليقين أن من عبد الله تعالى وأفرده بالألوهية والتوجه إليه هو الذي يكون على هدى وأن من أشرك معه غيره هو الذي يكون في ضلال مبين، ومع ذلك لم يورد الكلام في صورة الخبر القاطع بما يعلمه، بل أورده في صورة الاحتمال ليسترعي انتباه المخاطب ويحمله على سماع الكلام وتفهمه.

(٢) سورة الكهف، الآية: ١٩.

(٣) سورة سبأ، الآية: ٢٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٣٥.

(٥) وممن ذهب إلى أن أو تفيد الإضراب ابن برهان وابن جني، وهؤلاء ذهبوا إلى أنها تفيد الإضراب مطلقاً، نعني سواء أكان المتقدم عليها خبراً مثبتاً أو منفياً أم كان المتقدم عليها أمراً أو نهياً، وسواء أعيد معها العامل في الكلام المتقدم عليها أم لم يعد، تقول (أنا مسافر اليوم) ثم يبدو لك فتقول (أو مقيم) تريد الإضراب عن الكلام الأول وإثبات ما بعد أو، ونسب ابن عصفور القول بإفادة (أو للإضراب) إلى سيبويه لكنه قرر أن سيبويه رحمه الله يشترط في إفادتها الإضراب شرطين:

تَبْرَحِ اليَوْمَ)، وبمعنى الواو عند الكوفيين[(١)]، وذلك عند أمْنِ اللَّبس، كقوله:

٤٢١ ـ * مَا بَيْنَ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أوْ سَافِعِ *

الأول: أن يتقدمها نفي أو نهي.

الثاني: أن يعاد معها العامل، ومثال ذلك (ما حضر علي أو ما حضر خالد) وقولك (لا يقم بكر أو لا يقم خالد).

(١) ووافق الكوفيين على صحة مجيء أو بمعنى الواو ـ وهو مطلق الجمع ـ الأخفش والجرمي، بالشرط الذي ذكره المؤلف وهو أمن اللبس.

٤٢١ ـ هذا الشاهد من كلام حميد بن ثور الهلالي، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل، وصدره قوله:

* قَوْمٌ إذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأيْتَهُمْ *

اللغة: (الصريخ) يطلق هذا اللفظ على صوت الاستغاثة، ويطلق على المستغيث نفسه، ويمكن أن يقصد كل واحد من هذين المعنيين في بيت الشاهد، ويطلق الصريخ أيضاً على المغيث، كما في قوله تعالى: ﴿فلا صريخ لهم﴾ أي لا مغيث (مهره) ـ بضم فسكون ـ أصله الحصان الصغير، وأراد هنا الحصان، وملجمه: أي ملبسه اللجام (سافع) السافع: القابض بناصيه مهره، ومن عادة العرب أن يفعلوا ذلك عند انتظار من يجيء باللجام ليلجم الحصان؛ فهذه كناية عن التهيؤ والاستعداد، والعبارة كلها كناية عن إسراعهم في إجابة الصريخ.

المعنى: وصف هؤلاء القوم بأنهم سريعو الإجابة عندما يستصرخهم أحد للأخذ بناصره؛ فهو يقول عنهم: إنك لتراهم حين يسمعون صوت الاستغاثة ما بين ملجم فرسه وآخذ بناصية فرسه ريثما يأتيه غلامه باللجام.

الإعراب: (قوم) خبر مبتدأ محذوف: أي هم قوم (إذا) ظرف تضمن معنى الشرط (سمعوا) فعل ماض وفاعله (الصريخ) مفعول به لسمعوا، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها (رأيتهم) فعل ماض وفاعله ومفعوله، والجملة لا محل له من الإعراب جواب إذا (ما) زائدة (بين) ظرف متعلق برأى، وبين مضاف، و(ملجم) مضاف إليه، وأصل ملجم صفة لموصوف محذوف تقديره. رجل ملجم، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه، وملجم مضاف ومهر من (مهره) مضاف إليه، ومهر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (أو) حرف عطف (سافع) معطوف على ملجم مهره.

وزعم أكْثَرُ النحويين [1]: أنَّ (إمّا) الثّانية في الطَّلَبِ والْخَبرِ ـ نحو: (تَزَوّجْ إمّا

ـ الشاهد فيه: قوله (بين ملجم مهره أو سافع) فإن (أو) في هذه العبارة بمعنى الواو، والدليل على ذلك ما ذكرناه لك فيما مضى في بيت امرىء القيس (ش ٤١٣) من أن (بين) لا تضاف إلا إلى متعدد لفظاً؛ فلو بقيت (أو) على معناها الذي هو أحد الشيئين أو الأشياء لكانت (بين) قد أضيفت إلى واحد، وهو غير ما تقتضيه العربية.

وقال قوم: إن أو في هذا البيت على معناها الأصلي ـ وهو الدلالة على أحد الشيئين أو الأشياء ـ وتخلصوا من تعدد ما تضاف إليه بين بأن زعموا أن تقدير الكلام ما بين فريق ملجم مهره أو فريق سافع، وهو تكلف لا موجب له.

ومن شواهد مجيء أو بمعنى الواو قول امرىء القيس:

فَظَلَّ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ

والكلام في بيان الشاهد في بيت امرىء القيس هذا مثل الكلام في البيت الذي أنشده المؤلف، ونظيره قول راجز من بني أسد:

إنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رِزَامَا خُوَيْرِبَيْنِ يَنْقُفَانِ الهَامَا

وجه الدلالة أنه ثنى (خويربين) ولو كانت أو لأحد الشيئين لقال (خويربا) فجاء به مفرداً.

(١) تتلخص المباحث المتعلقة بإما في خمسة مباحث، وأنا أذكرها لك على سبيل الإيجاز والاختصار، فأقول:

المبحث الأول: لغة أكثر العرب كسر همزة (إما) ولغة تميم وقيس وأسد فتح همزتها.

المبحث الثاني: الغالب في (إما) هذه تكرارها، وقد تحذف الثانية ويؤتى في الكلام بما يقوم مقامها، نحو (إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت) وقرأ أبي ﴿وإنا أو إياكم لإما على هدى أو في ضلال مبين﴾ وقال الشاعر:

فَإمَّا أنْ تَكُونَ أخِي بِصِدْقٍ فَأعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي
وَإلاَّ فَاطَّرِحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوّاً أتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وقد تحذف الأولى ويكتفى بالثانية، وذلك كقول الشاعر:

تُلِمُّ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإمَّا بِأمْوَاتٍ ألَمَّ خَيَالُهَا

المعنى: تلم إما بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات، والفراء يقيس على هذا فيجوز عنده أن تقول: زيد يبقى وإما يسافر، كما تقول: زيد يبقى أو يسافر.

المبحث الثالث: اتفق النحاة على أن (إما) لا تأتي بمعنى الواو ولا بمعنى بل، وإنما=

هِنْداً وَإِمَّا أُخْتَهَا) و (جَاءَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرٌو) ـ بمنزلة (أوْ) في العَطْف والمعنىٰ، وقال أبو عليّ وابنا كَيْسَان وبرْهَان: هي مثلُهَا في المعنى فقط، وَيُؤَيِّدُهُ قولُهم: إنَّها مُجَامعة للواو لزوماً، والعاطفُ لا يدخل على العاطف، وأما قولُه:

٤٢٢ ـ * أَيْمَــا إِلَــى جَنَّــةٍ أَيْمَــا نَــارِ *

= تأتي لما تأتي له أو من المعاني المشهورة المتفق عليها، وهي التخيير والإباحة بعد الطلب، والشك والإبهام بعد الخبر، وأمثلتها معروفة من أمثلة أو.

المبحث الرابع: اختلف النحاة في (إما) هذه أمركبة أو بسيطة، فذكر سيبويه أنها مركبة من إن وما، وذهب غيره إلى أنها بسيطة وأنها وضعت هكذا من أول الأمر، وهذا هو الراجح، لأن البساطة ـ أي عدم التركيب ـ هي الأصل.

المبحث الخامس: لا خلاف بين أحد من النحاة في أن (إما) الأولى غير عاطفة، وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومعموله نحو (تزوج إما هنداً وإما أختها) ونحو (قام إما زيد وإما عمرو) واختلفوا في (إما) الثانية، فمذهب أكثر النحاة أنها عاطفة والواو التي قبلها زائدة لئلا يلزم دخول العاطف على العاطف، ومذهب أبي على الفارسي وابن كيسان وابن برهان أن العاطف هو الواو: وإما دالة على الإباحة أو التخيير أو الشك أو الإبهام، فإما مثل أو في الدلالة على المعنى فقط عند هؤلاء، وليست مثلها في عطف ما بعدها على ما قبلها، وزعم ابن عصفور أن النحاة مجمعون على أن (إما) غير عاطفة، وهو نقل يخالف نقل غيره من أثبات العلماء.

وخلاصة هذا المبحث أنه لما كان الاستعمال قد جرى على أنه (إما) تكون مسبوقة بالواو، وكان المقرر عند النحاة كلهم أن العاطف لا يدخل على العاطف، كان مما لا بد منه أن نلغي دلالة أحد اللفظين على العطف، فاختار أكثر النحاة اعتبار الواو زائدة، واختار أبو علي ومن معه تجريد (إما) من الدلالة على العطف.

٤٢٢ ـ نسب قوم هذا الشاهد إلى الأحوص، والصواب أنه لسعد بن قرط، من أبيات له يهجو فيها أمه، وكان ابناً عاقاً شريراً، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط، وصدره قوله:

* يَا لَيْتَمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا *

اللغة: (شالت نعامتها) هذه كناية من كنايات العرب معناها (ماتت) وأصل شالت بمعنى ارتفعت، والنعامة ـ بفتح النون بزنة السحابة ـ باطن القدم، ويقال: النعامة هي=

فشاذٌ، وكذلك فَتْحُ همزتها وإبدال ميمها الأولى.

وأما (لَكِنْ)[1] فعاطفة خلافاً ليونس، وإنما تَعْطف بشروط: إفرادِ معطوفها، وأن

هنا النمش (أيما) بفتح الهمزة وسكون الياء هنا، وفتح الهمزة لغة لبني تميم ومن ذكرنا معهم في (إما).

المعنى: تمنى أن تكون أمه قد ماتت، وذكر أنه لا يبالي ما يكون مصيرها بعد الموت ولا يعنيه أن يذهب بها إلى الجنة أو يذهب بها إلى جهنم.

الإعراب: (يا) حرف تنبيه، أو حرف نداء والمنادى به محذوف، وإدخال حرف النداء على (ليت) كثير في العربية وفي أفصح الكلام، ومنه قوله تعالى: ﴿ياليت قومي يعلمون﴾ وقول الراجز، وهو من شواهد هذا الكتاب:

يَـالَيْتَنِـي وَأَنْـتِ يَـالَمِيـسُ   فِي بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهـا أَنِيسُ

(ليتما) ليت: حرف تمن ونصب، وما: كافة له عن عمل النصب والرفع (أمنا) أم ـ بالرفع ـ مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره، وأم مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه (شالت) شال: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث (نعامتها) نعامة: فاعل شالت، وضمير الغائبة العائد إلى أمهم مضاف إليه، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ، ومن الناس من يروي (أمنا) بالنصب، وعليه يكون «ليت» حرف تمن ونصب، وما زائدة غير كافة، وأمنا: اسم ليت ومضاف إليه، وجملة (شالت نعامتها) في محل رفع خبر ليت (أيما) حرف دال على التقسيم مبني على السكون لا محل له من الإعراب (إلى جنة) جار ومجرور متعلق بقوله شالت (أيما) الثانية حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (إلى نار) جار ومجرور معطوف بأيما على الجار والمجرور الأول.

الشاهد فيه: مجيء (أيما) عاطفة غير مسبوقة بالواو، وهذا شاذ، وكذلك فتح همزتها مع قلب ميمها ياء كما قاله المؤلف، أما فتح همزتها وحده فلا شذوذ فيه، بل ذلك لغة لجماعة من العرب منهم تميم وقيس وأسد.

(١) اختلف النحاة في مجيء (لكن) حرف عطف، فذهب الجمهور إلى أنها تكون حرف عطف بثلاثة شروط سنذكرها فيما بعد، ونذكر ـ مع ذلك ـ محترزاتها وحكم الكلام مع كل محترز منها، وذهب يونس بن حبيب إلى أنها لا تكون حرف عطف أبداً، وأنها تكون حرف استدراك في كل كلام وردت فيه، فإن ذكرت معها الواو فالعاطف هو الواو، نحو (ما قام زيد ولكن عمرو) ونحو قولهم (ما مررت برجل صالح لكن طالح)=

بجر طالع، وإن لم تذكر معها الواو فهي حرف دال على الاستدراك وما بعدها معمول لمحذوف نحو (ما قدم زيد لكن عمرو) فعمرو في هذا المثال فاعل بفعل محذوف يدل عليه المذكور قبل لكن، والتقدير: ما قام زيد لكن قام عمرو. ونحو (ما مررت برجل صالح لكن طالح) فطالح مجرور بحرف جر محذوف دل عليه المذكور قبل لكن، والتقدير: ما مررت برجل صالح لكن مررت بطالح، ولظهور هذا المقدر ساغ حذف حرف الجر وبقاء عمله في هذا الكلام، ووافق ابن مالك في كتاب التسهيل يونس بن حبيب على أن لكن لا تكون عاطفة.

وجملة الشروط التي اشترطها الجمهور لصحة مجيء لكن حرف عطف ثلاثة شروط:

الشرط الأول: ألا تتقدم عليها الواو، فإن تقدمتها الواو نحو (ما مررت بزيد ولكن عمرو) كانت الواو هي العاطفة، ثم إن أكثر النحاة على أن المعطوف بالواو إذا كان مفرداً فإنه يجب فيه أن يشارك المعطوف عليه في الإثبات والنفي، وعلى هذا يقدر للمعطوف عامل مثبت من جنس العامل في المعطوف عليه، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة، فتقدير المثال الذي ذكرناه: ما مررت بزيد ولكن مررت بعمرو، ومن العلماء ومن بينهم يونس من قال: إن شرط موافقة المفرد المعطوف بالواو للمعطوف عليه إثباتاً أو نفياً خاص بما إذا لم يذكر في الكلام ما يدل على المخالفة، وفي هذه الصورة التي نتحدث عنها قد ذكر في الكلام ما يدل على المخالفة وهو لكن، وعلى هذا الرأي يكون (عمرو) في المثال المذكور معطوفاً على زيد عطف مفرد على مفرد، وهذان الرأيان يجريان في قوله تعالى: ﴿ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله﴾ فإن رأيت لزوم موافقة المفرد المعطوف بالواو على المعطوف عليه لزمك أن تجعل ﴿رسول الله﴾ خبراً لكان محذوفة لدلالة ما قبلها عليها، ويكون التقدير: ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن كان رسول الله، والواو حينئذ قد عطفت جملة كان المثبتة على جملة كان المنفية، وإن رأيت عدم التزام موافقة المفرد المعطوف بالواو للمعطوف عليه في الإثبات والنفي في مثل هذه الحالة فاجعل ﴿رسول الله﴾ معطوفاً على ﴿أبا أحد من رجالكم﴾ عطف مفرد على مفرد.

الشرط الثاني: أن تسبق لكن بنفي أو بنهي، فمثال النفي (ما قام زيد لكن عمرو) ومثال النهي (لا يقم زيد لكن عمرو) وهذا الشرط اشترطه البصريون، ولم يشترطه الكوفيون، فإذا قلت (قام زيد لكن عمرو) فعمرو عند الكوفيين معطوف على زيد عطف مفرد على مفرد، ولكن عاطفة وإن لم يتقدمها نفي ولا نهي، وعند البصريين أن (عمرو) في هذا =

تُسْبَق بنفي أو نهي، وأن لا تقترن بالواو، نحو: (مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ، لَكِنْ طَالِحٍ) ونحو: (لَا يَقُمْ زَيْدٌ، لَكِنْ عَمْرٌو) وهي حرف ابتداء إنْ تَلَتْهَا جملة، كقوله:

٤٢٣ ـ إِنَّ ابْـنَ وَرْقَـاءَ لَا تُخْشَـىٰ بَـوَادِرُهُ لَكِـنْ وَقَـائِعُـهُ فِـي الْحَـرْبِ تُنْتَظَـرُ

= المثال لا يجوز أن يكون معطوفاً على زيد عطف مفرد على مفرد لعدم تقدم النفي أو النهي، وإنما يجوز أن يكون (عمرو) فاعلاً بفعل محذوف يدل عليه الفعل المتقدم على لكن، والتقدير: قام زيد لكن لم يقم زيد، كما يجوز أن يكون (عمرو) في المثال المذكور مبتدأ خبره محذوف، وتقدير الكلام: قام زيد لكن عمرو لم يقم، ولكن على كلا التقديرين حرف ابتداء جيء به لإفادة مجرد الاستدراك، وليست حرف عطف.

الشرط الثالث: ألا يقع بعد لكن جملة تامة، فإن وقع بعدها جملة تامة فهي حرف ابتداء، وليست عاطفة، وأنت خبير ـ بعد ما بيناه لك في شرح الشرط الثاني ـ أن وقوع الجملة التامة بعد لكن إما أن يكون بذكر جزأي الجملة جميعاً كما في بيت زهير الذي أنشده المؤلف (ش رقم ٤٢٣) وإما أن يكون بذكر أحد الجزأين وتقدير الآخر كالذي ذكرناه لك في شرح المثال (قام زيد لكن عمرو) على مذهب الكوفيين.

٤٢٣ ـ هذا الشاهد بيت من البسيط، وهو من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني يمدح فيها الحارث بن ورقاء الصيداوي.

اللغة: (بوادره) البوادر: جمع بادرة، وهي الأمر يبدر من الإنسان عند الغضب وفي ديوان زهير (لا تخش غوائله) والغوائل: جمع غائلة، والمعنى أنه رجل يملك نفسه حال الغضب، أو أنه لا يغدر ولا يخون (وقائعه) جمع وقيعة، وهي إنزاله الشر بالأعداء (تنتظر) تتوقع ويرتقب حصولها وتخشى.

الإعراب: (إن) حرف توكيد ونصب (ابن) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة وابن مضاف و(ورقاء) مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاختتامه بألف التأنيث الممدودة (لا) حرف نفي (تخشى) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف (بوادره) بوادر: نائب فاعل تخشى، وبوادر مضاف وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه، وجملة الفعل المبني للمجهول مع نائب فاعله في محل رفع خبر إن (لكن) حرف ابتداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب (وقائعه) وقائع: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، ووقائع مضاف وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه (في) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (الحرب) مجرور بفي، والجار والمجرور متعلق بقوله تنتظر الآتي، أو بمحذوف حال =

أو تَلَتْ واواً، نحو: ﴿ولٰكِن رَسُولَ اللَّهِ﴾[(١)]، أي: ولكن كان رسول الله، وليس المنصوب معطوفاً بالواو؛ لأنَّ مُتَعَاطِفَي الواو المفردين لا يختلفان بالسَّلْبِ والإيجاب، أو سُبِقَت بإيجاب، نحو: (قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرٌو لَمْ يَقُمْ) ولا يجوز (لَكِنْ عَمْرٌو) على أنَّه معطوف، خلافاً للكوفيِّين.

وأما (بَلْ) فَيُعْطَف بها بشرطين، إفرادِ معطوفها[(٢)]، وأن تُسْبَق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي، ومعناها بعد الأوَّلَيْنِ سَلْبُ الحكم عما قبلها وجَعْلُه لما بعدها، كـ(قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)، و (لِيَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)، وبعد الأَخِيرَيْنِ تَقْرِيرُ حكم ما قبلها وَجَعْلُ ضِدِّهِ لما بعدها[(٣)] كما أن لكن كذلك، كقولك: (مَا كُنْتُ فِي مَنْزِلِ رَبِيعٍ بَلْ فِي

= من وقائعه، أو من الضمير المستتر في تنتظر العائد إلى وقائعه (تنتظر) فعل مضارع مبني للمجهول ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وقائعه، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.
الشاهد فيه: مجيء (لكن) حرف ابتداء لا حرف عطف؛ لكون الواقع بعدها جملة من مبتدأ وخبر.

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٤٠؛ وقد تكلمنا عليها في ص ٣٤١.

(٢) فإن وقع بعد (بل) جملة لم تكن عاطفة، وكانت حينئذ حرف ابتداء دال على الإضراب، وقد يكون هذا الإضراب إبطالياً، أي الدلالة على أن ما قيل قبلها كلام باطل، وذلك قوله تعالى: ﴿وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون﴾ ونحو قوله سبحانه: ﴿أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق﴾ وقد يكون هذا الإضراب انتقالياً، أي لمجرد الدلالة على الانتقال من غرض إلى غرض آخر، نحو قوله تعالى: ﴿قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا﴾ ونحو قوله جل ذكره: ﴿ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون * بل قلوبهم في غمرة من هذا﴾.
وقد تزاد (لا) قبل بل بعد الإيجاب، للدلالة على توكيد الإضراب، نحو قول الشاعر:

وَجْهُكَ البَدْرُ، لاَ، بَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ ... يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ أَوْ أُفُولُ

وقد تزاد (لا) قبل (بل) بعد النفي لتقدير ما قبلها، نحو قول الشاعر:

وَمَا هَجَرْتُكِ، لاَ، بَلْ زَادَنِي شَغَفاً ... هَجْرٌ وَبُعْدٌ تَرَاخَى لاَ إِلَى أَجَلِ

وادعى ابن درستويه أن (لا) لا تزاد قبل بل بعد النفي، وهو محجوج بما أنشدناه.

(٣) هذا مذهب جمهور النحاة: وأجاز أبو العباس المبرد هذا المعنى، كما أجاز أن تكون =

أرْضٍ لاَ يُهْتَدَىٰ بِهَا)، و (لاَ يَقُمْ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) وأجاز المبرد كونَهَا ناقلة معنى النَّفي والنَّهي لما بعدها؛ فيجوز على قوله (مَا زَيْدٌ قَائِماً بَلْ قَاعِداً)[1] على معنى بل ما هو قاعداً، ومَذْهَبُ الجمهور أنَّها لا تفيد نَقْلَ حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر، نحو: (قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو)، و (اضْرِبْ زَيْداً بَلْ عَمْراً).

* * *

وأما (لاَ) فَيُعْطَفُ بها[2] بشروطٍ: إفرادِ معطوفها، وأن تُسْبَقَ بإيجابٍ أو أمْرٍ

= (بل) بعد النفي والنهي ناقلة حكم ما قبلها لما بعدها، فإذا قلت (ما زيد قائم بل عمرو) فمعناه عند الجمهور انتفاء القيام عن زيد والحكم بثبوت القيام لعمرو، ولا معنى للكلام سوى هذا عندهم، وهو عند أبي العباس المبرد محتمل لمعنيين، أحدهما هذا الذي حكيناه عن الجمهور، والثاني أن يكون زيد المذكور قبل بل غير محكوم عليه بشيء، لا بانتفاء القيام ولا ثبوته، وعمرو المذكور بعد بل محكوم عليه بانتفاء القيام عليه عنه الذي كان حكم ما قبل بل، وقد بينه المؤلف.

(١) أنت تعلم أن شرط عمل ما عمل ليس أن يكون النفي باقياً، فلو أنك قلت (ما زيد قائماً بل قاعد) فإن جريت في هذا الكلام على مذهب الجمهور الذي يفيد أن القعود ثابت لا منفي لم يجز لك أن تنصب (قاعد) على أنه خبر ما النافية، لفوات شرط عملها الذي ذكرناه، وإن جريت في هذا المثال على مذهب المبرد كان في أحد وجهيه مثل مذهب الجمهور، وكان في الوجه الثاني الذي يفيد أن القيام مسكوت عنه لم يحكم بثبوته ولا بنفيه وأن القعود منفي عن زيد كان لك أن تنصب (قاعداً) على أنه خبر ما النافية؛ لأن النفي حينئذ باقٍ، فتقول (ما زيد قائماً بل قاعداً).

(٢) بقي مما لم يذكره من شروط كون (لا) عاطفة شرطان، أحدهما: ألا تقترن بعاطف، وثانيهما: ألا يكون مدخولها صفة لسابق أو خبراً أو حالاً.

فإن اقترنت (لا) بعاطف نحو قولك (جاء زيد لا بل عمرو) كان هذا العاطف ـ وهو بل في المثال ـ هو الذي أدى ما أريد من العطف، وكانت (لا) غير عاطفة، ولكنها أفادت نفي ما قبلها.

وإن كان مدخول لا صفة لسابق أو خبراً أو حالاً فإن (لا) ليست عاطفة، ووجب حينئذ تكرارها، نحو قولك (إن هذا رجل لا صادق ولا مأمون) ونحو (خالد لا شجاع ولا كريم) ونحو (جاء زيد لا ضاحكاً ولا رضي النفس).

اتفاقاً، كـ(هٰذَا زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو)، و (اَضْرِبْ زَيْداً لاَ عَمْراً)، أو نداء، خلافاً لابن سَعْدَان، نحو: (يَا ابْنَ أَخِي لاَ ابْنَ عَمِّي) وأن لا يَصْدُقَ أَحَدُ متعاطفيها على الآخر، نَصَّ عليه السُّهَيْلِي، وهو حقّ؛ فلا يجوز (جَاءَنِي رَجُلٌ لاَ زَيْدٌ)، ويجوز (جَاءَنِي رَجُلٌ لاَ امْرَأَةٌ).

وقال الزجَّاجيُّ: وأن لا يكون المعطوفُ عليه معمولَ فعلٍ ماضٍ؛ فلا يجوز (جَاءَنِي زَيْدٌ لاَ عَمْرٌو) ويردُّه قولُه:

٤٢٤ ـ * عُقَابُ تَنُوفِي لا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ *

---

٤٢٤ ـ هذا الشاهد من كلمة لامرىء القيس بن حجر الكندي، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل. وصدره قوله:

* كَأَنَّ دِثَاراً حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ *

اللغة: (دثار) بكسر الدال، بزنة كتاب ـ اسم رجل كان راعياً لامرىء القيس، وهو دثار بن فقعس بن طريف، أحد بني أسد (حلقت) بتضعيف اللام ـ ارتفعت، تقول: حلق الطائر في الجو، إذا ارتفع (لبونه) بفتح اللام ـ الإبل ذوات اللبن، (عقاب) بضم العين المهملة بزنة غراب ـ طائر من الكواسر (تَنُوفي) هو بفتح التاء المثناة وضم النون الموحدة مخففة ـ اسم موضع في جبال طيىء، وكانوا قد أغاروا على إبل امرىء القيس من جهته، ورواه أبو سعيد تنوف، بوزن رسول، ورواه عبيدة تنوفي ـ بكسر الفاء بعدها ياء ساكنة ـ ورواه أبو حاتم تنوفى ـ بفتح الفاء بعدها ألف مقصورة ـ و(القواعل) بالقاف المثناة ـ موضع مما يلي تنوفي.

المعنى: وصف هذا الشاعر راعي إبله وقد أغار أعداؤه عليها فتفرقت وشردت فهو يقول: كأن عقاباً قد طارت بهذه الإبل فصعدت بها فوق جبل تنوفي ـ وهو جبل معروف بعلوه الشاهق ـ فلا يقدر أحد على الوصول إليها.

الإعراب: (كأن) حرف تشبيه ونصب (دثاراً) اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة (حلقت) حلق: فعل ماض، والتاء للتأنيث (بلبونه) الباء حرف جر، لبون: مجرور بالباء، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الراعي دثار مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بقوله حلقت (عقاب) فاعل حلقت مرفوع بالضمة الظاهرة، وعقاب مضاف و(تنوفى) مضاف إليه، وجملة حلقت وفاعله في محل رفع خبر كأن (لا) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (عقاب) معطوف على عقاب الأول، =

فصل: يُعْطَف على الظاهر والضمير المنفصل والضّمير المُتَّصل المنصوب بلا شرط، كـ(ـقَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) و (إِيَّاكَ وَالأَسَدَ) ونحو: ﴿جَمَعْنَاكُمْ وَالأَوَّلِينَ﴾[1].

ولا يَحْسُن العَطْفُ على الضَّمير المَرْفُوع المُتَّصِلِ بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بضمير منفصل[2]، نحو: ﴿لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾[3]، أو وجود فاصل، أيِّ فاصلٍ كان بين المتبوع والتّابع، نحو: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ﴾[4]، أو فَصْلٍ بـ(ـلا) بين العاطف والمعطوف، نحو: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾[5]، وقد اجتمع الفَصْلَانِ في نحو: ﴿مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ﴾[6]، وَيَضْعُفُ بدون ذلك، كـ(ـمَرَرْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالعَدَمُ) أي: مُسْتَوٍ هُوَ وَالعَدَمُ، وهو فاشٍ في الشعر، كقوله:

٤٢٥ ـ * مَـا لَـمْ يَكُـنْ وَأَبٌ لَـهُ لِيَنَـالاَ *

= وعقاب مضاف و(القواعل) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: أن (لا) العاطفة قد عطفت قوله (عقاب القواعل) على قوله (عقاب تنوفى) والمعطوف عليه معمول لفعل ماض وهو قوله (حلقت) لأنه فاعله، وفيه رد على الزجاجي الذي اشترط أن يكون المعطوف عليه بلا غير معمول للفعل الماضي.

(١) سورة المرسلات، الآية: ٣٨

(٢) مثل توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيداً لفظياً بالضمير المنفصل ـ توكيده توكيداً معنوياً بلفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي التي عرفتها في باب التوكيد، ومن ذلك قول الشاعر:

ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ ... بِـرُؤْيَتِنَـا وَكُنَّـا الظَّـافِـرِينَـا

الشاهد فيه: قوله (ومن يليكم) فإنه معطوف على تاء المخاطبين في قوله (ذعرتم) وهذه التاء نائب فاعل؛ لأن هذه التاء قد أكدت بقوله (أجمعون).

(٣) سورة الأنبياء، الآية: ٥٤.

(٤) سورة الرعد، الآية: ٣٣.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٤٨.

(٦) سورة الأنعام، الآية: ٩١.

٤٢٥ ـ هذا الشاهد من كلام لجرير بن عطية، يهجو فيه الأخطل التغلبي وقومه، وقد استشهد به المبرد لهذه المسألة في الكامل (ج ١/١٨٩ وج ٢/٣٩ طبع الخيرية) وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل، وصدره قوله: =

....

= * وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ *

اللغة: (رجا) تقول: رجا فلان الأمر الفلاني يرجوه رجاء، إذا أمل حصوله (سفاهة رأيه) ضعف رأيه وفساده.

المعنى: هجا الأخطل بأنه تمنى أن يصل إلى شيء لم تجر العادة المطردة بأن ينال مثله ولا أبوه من قبله، وذلك الرجاء من فساد رأيه وضعف تفكيره.

الإعراب: (رجا) فعل ماض (الأخيطل) فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة (من) حرف جر (سفاهة) مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة، ورأى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه (ما) نكرة بمعنى شيء أو اسم موصول بمعنى الذي مفعول به لرجا مبني على السكون في محل نصب (لم) حرف نفي وجزم وقلب (يكن) فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأخيطل (وأب) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب: وأب: معطوف على الضمير المستتر فيه يكن (له) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأب (لينالا) اللام لام الجحود حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب، ينالا: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوباً بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، وألف الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر يكن، وجملة يكن واسمه وخبره في محل نصب صفة لما إذا جعلتها نكرة بمعنى شيء، أو لا محل لها من الإعراب صلة ما إذا جعلتها اسماً موصولاً بمعنى الذي، والعائد للموصول أو الرابط بين الصفة والموصوف ضمير محذوف منصوب بقوله ينال، وتقدير الكلام: رجا الأخيطل شيئاً لم يكن هو وأبوه لينالاه، أو الذي لم يكن هو وأبوه لينالاه.

الشاهد فيه: قوله: (لم يكن وأب) حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع ـ وهو قوله: (أب) ـ على الضمير المرفوع المستتر في (يكن) الذي هو اسم يكن، من غير أن يؤكد ذلك الضمير بالضمير المنفصل أو يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بشيء.

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة:

قُلْـتُ إِذْ أَقْبَلَـتْ وَزُهْـرٌ تَهَـادَى كَنِعَـاجِ الفَـلاَ تَعَسَّفْـنَ رَمْـلاَ

ومثلهما قول الراعي النميري:

فَلَمَّـا لَحِقْنَـا وَالْجِيَـادُ عَشِيَّـةً دَعَوْا يَا لَكَلْبٍ وَاعْتَزَيْنَا لِعَامِرِ =

ولا يكثر العطف على الضّمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفاً كان أو اسماً، نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾[1]، ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ﴾[2] وليس بلازمٍ، وفاقاً ليونُسَ والأخفشِ والكوفيين، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾[3]، وحكايةِ قطرب (مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ)، قيل: ومنه

= ومحل الشاهد فيه قوله: (لحقنا والجياد) حيث عطف قوله: (الجياد) على الضمير المرفوع المتصل الواقع فاعلاً في قوله: (لحقنا).

وهذا كثير من الشعر دون النثر على ما قال المؤلف، وقال أبو العباس المبرد: (والشاعر إذا احتاج أجراه بلا توكيد؛ لاحتمال الشعر ما لا يحسن في الكلام، قال عمر بن أبي ربيعة «وأنشد البيت» وقال جرير: «وأنشد البيت» فهذا كثير) اهـ.

قال أبو سعيد السيرافي (لا خلاف بين النحويين في العطف على الضمير المنصوب، وأما العطف على المرفوع فعند البصريين: لا يجوز إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلته، والكوفيون يجيزون العطف بغير توكيد، والأمر في ترك التوكيد عندهم أسهل منه عند البصريين، وسيبويه يرى ترك التوكيد وما يقوم مقامه قبيحاً إلا في الشعر، والكوفيون لا يرونه قبيحاً) اهـ.

وقال ابن مالك في شرح التسهيل (ولا يمتنع العطف «على الضمير المرفوع المتصل» دون فصل، كقول بعض العرب: مررت برجل سواء والعدم «برفع العدم» عطف العدم دون فصل ضرورة على الضمير المستتر في سواء ومنه قول جرير:

* ما لم يكن وأب له لينالا *

وقال:

* قلت إذ أقبلت وزهر تهادى *

وهذا قول مختار، لا مضطر، إذا كان له أن ينصب أباً وزهراً على المفعول معه، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب حين سئل عن قوله تعالى: ﴿وإذ أسرَّ النبي إلى بعض أزواجه حديثاً﴾ قال: كنت وجار لي من الأنصار، ومن ذلك قول علي بن أبي طالب: كنت وأبو بكر وعمر، وهاتان العبارتان قد أخرجهما البخاري في صحيحه) اهـ. بيعض إيضاح.

(١) سورة فصلت، الآية: ٢٢.
(٢) سورة البقرة، الآية: ١٣٣.
(٣) سورة النساء، الآية: ١.

﴿وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾(١) إذْ ليس العطف على السّبيل؛ لأنه صلة المصدر، وقد عُطِف عليه (كفر) ولا يُعْطَف على المصدر حتى تكمل معمولاته(٢).

* * *

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٧.

(٢) وقد استدل من أجاز العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار بقول الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

فقد عطف (الأيام) على ضمير المخاطب المتصل في قوله: (بك) من غير إعادة الجار للكاف مع المعطوف، ولو أعاده لقال (فما بك وبالأيام).

ونظيره قول الراجز:

أَبَـكَ أَيَّـهْ بِـي أَوْ مُصَـدَّرِ مِنْ حُمُرِ الْجِلَّةِ جَأْب حَشْوَر

فقد عطف قوله: (مصدر) على ضمير المتكلم المتصل المجرور محلاً بالباء في قوله: (بي) من غير أن يعيد الجار مع المعطوف، ولو أعاده لقال (أيه بي أو بمصدر).

ونظير ذلك قول الشاعر، وينسب إلى مسكين الدرامي:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فقد عطف قوله: (الكعب) على الضمير المتصل المجرور بإضافة بين إليه، من غير أن يعيد الجار للضمير، ولو أعاده لقال: (فما بينها وبين الكعب).

ونظير هذه الشواهد قول الشاعر:

أكُرُّ عَلَى الكَتِيبَةِ لاَ أُبَالِي أفِيهَا كَانَ حَتْفِي أمْ سِوَاهَا

فقد عطف (سوى) على الضمير المجرور بفي من غير إعادة الجار، ولو أعاده لقال: (أفيها كان حتفي أم في سواها).

وقد خرجوا على هذا عدة آيات من آي القرآن الكريم، فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام﴾ زعموا أن ﴿المسجد الحرام﴾ معطوف على الضمير المجرور بالياء في (به) ومن ذلك قوله الله تعالى: ﴿وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين﴾ زعموا أن قوله سبحانه: ﴿ومن لستم﴾ معطوف على الضمير المجرور باللام في قوله: ﴿لكم﴾ والآيتان تحتملان غير ما ذكروه، فلا تكون واحدة منهما دليلاً، وقد منع المؤلف صحة حمل الآية الأولى على ذلك.

ويُعْطَف الفعلُ على الفعل بشرط اتّحاد زمانيهما، سواء اتّحد نوعاهما، نحو: ﴿لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتاً وَنُسْقِيَهُ﴾(١)، ونحو: ﴿وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ﴾(٢)، أم اختلفا، نحو: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ القِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾(٣)، ونحو: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْراً مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكَ﴾(٤) الآيَةَ.

ويُعْطَف الفعل على الاسم المُشْبِهِ له في المعنىٰ، نحو: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحاً فَأَثَرْنَ﴾(٥)، ونحو: ﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾(٦)، ويجوز العكس كقوله:

٤٢٦ ـ * أُمَّ صَبِــيٍّ قَــدْ حَبَـا أَوْ دَارِجِ *

---

(١) سورة الفرقان، الآية: ٤٩.

(٢) سورة محمد، الآية: ٣٦.

(٣) سورة هود، الآية: ٩٨.

(٤) سورة الفرقان، الآية: ١٠.

(٥) سورة العاديات، الآيتين: ٣، ٤.

(٦) سورة الملك، الآية: ١٩.

٤٢٦ ـ هذا الشاهد من كلام لراجز اسمه جندب بن عمرو يذكر فيه امرأة الشماخ بن ضرار الغطفاني الشاعر المعروف، وله قصة مذكورة في ديوان الشماخ (ص ٩٨ ـ ١١٨) وقبل هذا الكلام قوله:

يَا لَيْتَنِي عَلِقْتُ غَيْرَ خَارِجِ قَبْلَ الصَّبَاحِ ذَاتَ خَلْقٍ بَارِجِ

اللغة: (غير حارج) أي غير آثم ولا واقع في الحرج (قد حبا) تقول: حبا يحبو حبواً، وذلك إذا مشى على استه وأشرف بعجزه (دارج) اسم الفاعل من قولهم: (درج الصبي أو الشيخ) إذا مشى أحدهما مشياً متقارب الخطو.

الإعراب: (أم) بدل أو عطف بيان على قوله: (ذات خلق بارج) الذي هو مفعول به لقوله علقت، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأم مضاف و(صبي) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (قد) حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب (حبا) فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صبي، وجملة حبا وفاعله في محل جر صفة لصبي (أو) حرف عطف (دارج) معطوف على حبا، مجرور بالكسرة الظاهرة، لأن محل المعطوف عليه وهو حبا جر لكونه كما علمت صفة لصبي. وفي هذا شيء من التساهل؛ =

وجَعَلَ منه الناظمُ ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ﴾(١) وقدّرَ الزّمخشريُّ عطفَ (مُخْرِج) على (فَالِق).

***

فصل: تختصُّ الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل، مثالُه في الفاء: ﴿أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ﴾(٢)، أي: فضرب فانبجست، وهذا الفعلُ المحذوف معطوف على (أوحينا)، ومثالُه في الواو قولُه:

٤٢٧ ـ فَما كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِماً ... أَبُو حَجَرٍ إلاّ لَيَالٍ قَلاَئِلُ

= لأن الذي هو في محل جر إنما هو الفعل وفاعله معاً، وليس للفعل وحده محل، وقد روى الشيخ خالد قبل محل الشاهد: * يا رب بيضاء من العواهج * وجعل قوله: (أم صبي) بالجر بدلاً من بيضاء، وأنكر نصبه، ولكنك قد عرفت الصواب.

الشاهد فيه: أنه عطف الاسم الذي يشبه الفعل وهو قوله: (دارج) على الفعل وهو قوله: (حبا) كما علمت في إعراب البيت.

ونظير هذا الشاهد قول الراجز:

بَاتَ يُعَشِّيهَا بِعَضْبٍ بَاتِرِ ... يَقصِدُ في أَسْوُقِهَا وَجَائِرِ

وصف رجلاً يعقر إبله للضيفان، ومحل الشاهد قوله: (وجائر) فإنه اسم فاعل فهو يشبه الفعل، وقد عطفه على يقصد، فإن محل جملة يقصد جر لأنها نعت لعضب.

ونظيره قول النابغة الذبياني كما أنشده النحاة:

فَـأَلْفَيْتُهُ يَوماً يُبِيرُ عَدُوَّهُ ... وَمُجْرٍ عَطَاءً يَسْتَحِقُّ المَعَابِرَا

فإن قوله: (ومجر عطاء) معطوف على قوله: (يبير عدوه) وكان من حقه أن يقول: (ومجرياً عطاء) وذلك لأن قوله: (يبير عدوه) جملة في محل نصب مفعول به لألفى، والمعطوف يجب أن يكون مثل المعطوف عليه في الإعراب، إلا أنه عامل (مجر عطاء) في حال النصب كما يعامل في حال الرفع والجر، ولذلك نظائر في العربية، والأدباء يروونه (وبحر عطاء يستحق المعابرا).

(١) سورة الأنعام، الآية: ٩٥.

(٢) سورة الأعراف، الآية: ١٦٠.

٤٢٧ ـ هذا بيت من الطويل، وهو من كلمة للنابغة الذبياني يرثي فيها أبا حجر النعمان بن الحارث بن أبي شمر الغساني. =

أي: بين الخير وبيني، وقولهم: (رَاكِبُ النَّاقَةِ طلِيحَانِ)، أي: والناقةُ(١).

وتختصُّ الواو بجواز عَطْفِها عامِلاً قد حذف وبقي . . . .

= **الإعراب:** (ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب (كان) فعل ماض ناقص (بين) ظرف متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه، وبين مضاف و(الخير) مضاف إليه، وفي الكلام معطوف حذف هو وحرف العطف، وأصل الكلام: فما كان بين الخير وبيني (لو) حرف شرط غير جازم (جاء) فعل ماض (سالماً) حال من الفاعل تقدم عليه (أبو) فاعل جاء مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة، وأبو مضاف و(حجر) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وجواب لو محذوف يدل عليه الكلام، وجملة لو وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر كان واسمها (إلا) أداة حصر حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب (ليال) اسم كان مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين (قلائل) صفة لليال وصفة المرفوع مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة.

الشاهد فيه: حذف الواو المعطوف بها، وتقديره (بين الخير وبيني) كما ذكره المؤلف، ودليل هذا الحذف قوله: (بين الخير) من قبل أن كلمة (بين) يجب أن يكون ما تضاف إليه متعدداً على ما بيناه لك قريباً.

ومثله المثال الذي ذكره المؤلف مما يقوله العرب، فإن (راكب الناقة) مبتدأ، وطليحان: خبر المبتدأ، ولو بقي الكلام بغير تقدير لوقع الإخبار بالمثنى عن المفرد، وهو لا يجوز، فلزم أن يقدر معطوف بحرف عطف محذوف، وصار الكلام: راكب الناقة والناقة طليحان، وهذا التقدير أولى من تقدير مضاف محذوف قبل الخبر ليصير الكلام: راكب الناقة أحد طليحين، فاعرف ذلك.

(١) وتشارك (أم) الفاء والواو في جواز حذفها مع المعطوف بها، ومن ذلك قول أبي ذؤيب الهذلي:

دَعَانِي إِلَيْهَا القَلْبُ إِنِّي لأَمْرِهِ سَمِيعٌ، فَمَا أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلاَبُهَا

وتقدير الكلام: فما أدري أرشد طلابها أم غي، فحذف أم ومعطوفها لانفهام ذلك من همزة الاستفهام.

ونظير ذلك قول أبي ذؤيب أيضاً:

وَقَالَ صِحَابِي: قَدْ غُبِنْتَ، وَخِلْتُنِي غُبِنْتُ، فَمَا أَدْرِي أَشَكْلُكُمُ شَكْلِي؟

وتقدير الكلام: فما أدري أشكلكم شكلي أم غيره. =

معموله[١]، مرفوعاً كان، نحو، ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾[٢]، أي: وليسكن زَوْجُك، أو منصوباً، نحو: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ﴾[٣]، أي: وَأَلِفُوا الإيمانَ، أو مجروراً، نحو: (مَا كُلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةً وَلاَ بَيْضَاءَ شَحْمَةً)، أي: ولا كلّ بيضاء.

وإنما لم يُجْعَلِ العطفُ فيهنَّ على الموجود في الكلام لئلاَّ يلزم في الأوّل: رفعُ فعل الأمر للاسم الظّاهر، وفي الثّاني كونُ الإيمان مُتَبَوَّأً، وإنما يُتَبَوَّأُ المنزل، وفي الثالث العَطْفُ على معمولَيْ عاملين، ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه؛ لعدم الفائدة في تقييد المهاجرين بمصاحبة الإيمان؛ إذ هو أمر معلوم.

* * *

ويجوز حذفُ المعطوف عليه بالفاء والواو؛ فالأول كقول بعضهم: (وَبِكَ وَأَهْلاً وَسَهْلاً) جواباً لمن قال له: مَرْحَباً، والتقدير: ومرحباً بك وأهلاً، والثاني نحو: ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحاً﴾[٤]، أي: أنهملكم فنضرب، ونحو: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾[٥]، أي: أَعَمُوا فلم يَرَوْا[٦].

= وإنما اقتصر المؤلف هنا على ذكر الواو والفاء كما اقتصر ابن مالك في الألفية عليهما؛ لأن حذفهما مع معطوفهما أكثر من ذلك الحذف مع غيرهما.

(١) انظر في هذا الموضوع مباحث المفعول به.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٣٥.

(٣) سورة الحشر، الآية: ٩.

(٤) سورة الزخرف، الآية: ٥.

(٥) سورة سبأ، الآية: ٩.

(٦) ههنا ثلاثة أمور أحب أن أبينها لك بياناً وافياً.

الأمر الأول: اقتصر المؤلف في بيان حذف المعطوف عليه على ما إذا كان المعطوف معطوفاً بالواو أو بالفاء، وذكر في مغني اللبيب ما يفهم منه أن (ثم) مثل الفاء والواو، فإنه قال في قوله تعالى: ﴿خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها﴾: إن (جعل منها) معطوف بثم على محذوف، وتقدير الكلام: خلقكم من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها، وإنما لزم هذا التقدير لدفع توهم أن الذرية قد وجدت قبل خلق الزوجة. =

....

= وكثير من النحاة يجعل (أم) المتصلة مثل الواو والفاء في جواز حذف المعطوف عليه، ومثلوا لذلك بقوله تعالى: ﴿أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين﴾ قالوا: إن تقدير الكلام: أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم أن تدخلوا الجنة؟.

والسر في اقتصار المؤلف على ذكر الواو والفاء أن الحذف معهما أشهر وأعرف منه مع ثم ومع أم وهو مع الواو كثير ومع الفاء قليل نسبياً، قال ابن مالك في التسهيل (ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً وبالفاء قليلاً).

الأمر الثاني: قولهم: (وبك وأهلاً وسهلاً) يشتمل على ثلاث واوات، أما الواو الأولى فهي عاطفة لمجموع كلام المتكلم على مجموع كلام المخاطب، فهي عاطفة لمذكور على مذكور، وليست هذه الواو محل الاستشهاد، وأما الواو الثانية فهي عاطفة لقوله: (أهلاً) على (مرحباً) المحذوف من كلام المتكلم، وكأنه قال: (وبك مرحباً وأهلاً وسهلاً) فإن قدرت العامل في الجميع واحداً يعمها ـ وكأنه قيل: صادفت مرحباً وأهلاً وسهلاً ـ فهو من باب عطف مفرد على مفرد، وإن قدرت لكل واحد عاملاً يخصه ـ وكأنه قيل: قابلت مرحباً ـ أي ترحيباً ـ ولقيت أهلاً، ونزلت سهلاً ـ فهو من باب عطف جملة على جملة.

ونظير هذه العبارة قول القائل (وعليكم السلام) جواباً لمن قال له: (السلام عليكم) فإن الواو في الجواب كالواو الواقعة في أول العبارة السابقة، فهي لعطف كلام المتكلم المجيب على كلام المخاطب البادىء.

الأمر الثالث: تقدير المؤلف قوله تعالى: ﴿أفنضرب عنكم الذكر صفحاً﴾ بقوله: أنهملكم فنضرب عنكم الذكر صفحاً، هو أحد تقديرين في مثل هذه العبارة، وهو تقدير الزمخشري وجماعة، وحاصل المسألة أن ثلاثة من حروف العطف قد وقعت بعد همزة الاستفهام، وهي الواو نحو ﴿أو كلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم﴾ والفاء نحو ﴿أفنضرب عنكم الذكر صفحاً﴾ وثم نحو ﴿أثم إذا ما وقع آمنتم به﴾.

وقد اختلف النحاة في تخريج ذلك، فقال الزمخشري: هذه الحروف عاطفة والمعطوف عليه مقدر، ومكانه بعد همزة الاستفهام لأن لهمزة الاستفهام الصدارة، وتقدير الآية الأولى: أسرتم مع شهواتكم وكلما جاءكم رسول، وتقدير الآية الثانية: أنهملكم فنضرب عنكم، وتقدير الآية الثالثة: أأنكرتم ما أوعدناكم به ثم إذا ما وقع آمنتم به. =

هذا باب البدل(١)

وهو(٢) : (التابعُ، المقصودُ بالحكم، بلا وَاسِطَة).

فخرج بالفصل الأول النعتُ والبيانُ والتّأكيدُ؛ فإنها مُكَمِّلَاتٌ للمقصود بالحكم.

وأما النَّسَق فثلاثة أنواع:

أحدها: ما ليس مقصوداً بالحكم، كـ(ـجَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرٌو) و (مَا جَاءَ زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو) أو (لَكِنْ عَمْرٌو) أما الأول فواضح(٣)؛ لأن الحكم السابق مَنْفِيٌّ عنه، وأما الآخران فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء، والمقصود به إنما هو الأول(٤).

وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الهمزة مقدمة عن موضعها الأصلي، وأصل موضعها بعد حرف العطف، وجملة الاستفهام معطوفة بالحرف على الكلام السابق، وأصل العبارة في الآية الأولى: وأكلما جاءكم رسول، وأصلها في الآية الثانية: فأنضرب عنكم الذكر صفحاً، وأصلها في الآية الثالثة: ثم أإذا ما وقع آمنتم به.

(١) هذه هي تسمية البصريين لهذا النوع من التوابع، فأما الكوفيون فيسمونه (الترجمة، والتبيين) حكى ذلك الأخفش، وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه (التكرير).

(٢) البدل في اللغة هو العوض، وهو في اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف، والغرض الذي يقصده المتكلم من الإتيان في كلامه بالبدل بعد ذكره المبدل منه هو إفادة توكيد الحكم وتقريره بواسطة ذكر الاسم مقصوداً بالحكم بعد أن يوطىء ويمهد لذلك بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله، ألا ترى أنك حين تقول: (سمعت أبا الأنوار محمداً) أو تقول: (أعجبني الأستاذ علمه)، وقد ذكرت الاسم الثاني مقصوداً لك بنسبة الحكم إليه بعد أن ذكرت هذا الحكم مصرحاً بنسبته إلى الاسم الأول، فكنت كمن ذكر الحكم والمحكوم عليه مرتين؟ وهذا هو السر في قولهم: (البدل في حكم تكرير العامل).

(٣) وبيان ذلك أن الحكم في المثال الأول هو إثبات المجيء لزيد، وهذا الحكم منفي عن عمرو بواسطة لا.

(٤) وذلك لأن المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي يثبت لهما نقيض الحكم السابق، وأما الحكم المذكور فالمقصود به هو الأول، فقولك: (ما جاء زيد بل عمرو) معناه أن عدم المجيء ثابت لزيد وأن عمراً ثبت له المجيء، عند غير المبرد كما علمت مما تقدم، وكذلك شأن مثال لكن.

النوع الثاني: ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فَيَصْدُق عليه أنَّه مقصود بالحكم لا أنه المقصود[١]، وذلك كالمعطوف بالواو نحو: (جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو) و (مَا جَاءَ زَيْدٌ وَلاَ عَمْرٌو).

وهذان النوعان خارجان بما خرج به النّعت والتّوكيدُ والبيانُ.

النوع الثالث: ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله، وهذا هو المعطوف بِبَلْ بعد الإثبات، نحو: (جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌو).

وهذا النوع خارج بقولنا (بلا واسطة) وسَلِمَ الحدُّ بذلك للبدل.

وإذا تَأَمَّلْتَ ما ذكرتهُ في تفسير هذا الحد وما ذكرهُ الناظم وابنه ومَنْ قَلَّدَهُما علمت أنّهم عن إصابة الغرض بمَعْزِلٍ.

وأقسام البدل أربعة[٢]:

---

(١) إذا قلت (هذا مقصود بالحكم) دلت هذه العبارة على أن المشار إليه مقصود بالحكم، ولم تدل على أن غير المشار إليه يمتنع أن يكون مقصوداً بالحكم؛ فيجوز أن يكون هو أيضاً مقصوداً بالحكم؛ فأما إذا قلت (هذا المقصود بالحكم) فإن هذه العبارة تدل على شيئين؛ الأول أن المشار إليه مقصود بالحكم والثاني أن غيره يمتنع أن يكون مقصوداً بالحكم.

(٢) زاد قوم نوعاً خامساً، وسموه (بدل كل من بعض) واستدلوا له بقول الشاعر:

رَحِمَ الله أَعْظُماً دَفَنُوهَا ... بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

فإن طلحة بدل من قوله: (أعظماً) وطلحة كل، والأعظم: جمع عظم وهو بعض طلحة، قال السيوطي: (وقد وجدت له شاهداً في التنزيل، وهو قوله تعالى: ﴿فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً جنات عدن﴾) وذلك أن ﴿جنات عدن﴾ بدل من ﴿الجنة﴾ ولا شك أنه بدل كل من بعض، لأن الجمع كل، والمفرد جزء إذ هو واحد منه، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة، ويؤيده ما روى البخاري عن أنس أن حارثة أصيب يوم بدر، فقالت أمه: إن يكن في الجنة صبرت، فقال النبي: «جنة واحدة؟ إنها جنات كثيرة»اهـ.

الأول: بدل كلّ من كلّ، وهو بدل الشيء مما هو طِبْقُ معناه، نحو: ﴿اَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ﴾(١)، وَسَمَّاهُ النّاظم البَدَل المُطَابِقَ؛ لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾(٢)، فيمن قرأ بالجرّ، وإنما يُطْلَق (كلّ) على ذي أجزاء، وذلك ممتنع هنا.

والثاني: بدل بَعْضٍ من كلّ، وهو بدل الجزء من كله، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً، أو أكثر، كـ(ـأكَلْتُ الرَّغِيفَ ثُلُثَهُ، أو نِصْفَهُ، أو ثُلُثَيْهِ).

ولا بُدَّ من اتِّصاله بضميرٍ، يرجع على المبدَلِ منه: مذكورٍ كالأمثلة المذكورة، وكقوله تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾(٣)، أو مُقَدَّر، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾(٤) أي: منهم.

الثّالث: بدل الاشتمال، وهو بدلُ شيء من شيءٍ يشتمل عامله(٥) على معناه

---

(١) سورة فاتحة الكتاب، الآية: ٦ و ٧.

(٢) سورة إبراهيم، الآية: ١.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٧١، و(كثير منهم) بدل من واو الجماعة في (عموا) أم الواو في (صموا) فهي راجعة إلى كثير، إذ أصل النظم: ثم عموا كثير منهم وصموا.

(٤) سورة آل عمران، الآية: ٩٧.

(٥) يختلف النحاة في بدل الاشتمال: هل المشتمل هو الأول الذي هو المبدل منه أو الثاني الذي هو البدل أو العامل في المبدل منه؟ واختار ابن مالك القول بأن المشتمل هو الأول، وهو قول الرماني، وقال أبو علي الفارسي: المشتمل هو الثاني؛ واختار المؤلف هنا أن المشتمل هو العامل في المبدل منه، وهو رأي المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون، وهو الرأي الحقيق بالقبول، ألا ترى أن الإعجاب في مثال المؤلف يشتمل على كل من البدل والمبدل منه، وفي المثال الثاني السرقة واقعة على المبدل منه وهو زيد بطريق التجوز وعلى ثوبه أو فرسه بطريق الحقيقة، وإنما رجحنا هذا الرأي دون الرأيين الآخرين لأنه مطرد في كل الأمثلة، وكل من الرأيين غير مطرد، بل قد يكون في بعض الأمثلة ولا يكون في بعضها الآخر، فنحو قولك (سرق زيد عبده) لا يشتمل زيد على العبد فيكون رداً للقول الأول، ونحو (سرق زيد فرسه) لا يشتمل الفرس على زيد، فيكون رداً للقول الثاني.

اشتمالاً بطريق الإجمال، كـ (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُه، أو حُسْنُه) و (سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُه، أو فَرَسُهُ).

وأَمْرُه في الضمير كأمر بدل البعض؛ فمثالُ المذكور ما تَقَدَّمَ من الأمثلة، وقولُه تعالى: ﴿يَسَأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾[١]، ومثالُ المُقَدَّر قولُه تعالى: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ النَّارِ﴾[٢] أي: النار فيه، وقيل: الأصل (ناره) ثم نابت أل عن الضمير.

والرابع: البدل المُبَاين، وهو ثلاثة أقسام؛ لأنّه لا بُدَّ أن يكون مقصوداً كما تقدم في الحدِّ:

ثم الأولُ إن لم يكن مقصوداً البتة، ولكن سَبَقَ إليه اللسانُ، فهو بَدَلُ الغلط، أي: بدلٌ عن اللّفظ الذي هو غَلَطٌ، لا أَن البدل نَفْسَه هو الغلط، كما قد يُتَوَهَّمُ.

وإن كان مقصوداً؛ فإن تَبَيَّنَ بعد ذكره فسادُ قَصْدِهِ، فبدلُ نِسْيَانٍ، أي: بدلُ شيءٍ ذُكِرَ نسياناً.

وقد ظهر أن الغلط متعلِّق باللّسان، والنسيان متعلق بالْجَنَانِ[٣]، والناظم وكثير من النحويين لم يُفَرِّقوا بينهما فَسَمَّوا النّوعين بدلَ غلط.

وإن كان قَصْدُ كل واحد منهما صحيحاً فبدل الإضراب، ويُسَمَّى أيضاً بدل البَدَاءِ[٤].

وقولُ الناظم: (خُذْ نَبْلاً مُدَى) يحتمل الثلاثة، وذلك باختلاف التقادير، وذلك لأنَّ النَّبْل اسمُ جَمْعٍ للسَّهْمِ، والمُدَى: جمع مُدْيَة، وهي السكِّين.

فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المُدَىٰ، فسبقهُ لسانُهُ إلى النّبل، فبدل غلط.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ٢١٧.

(٢) سورة البروج، الآية: ٤.

(٣) الجنان ـ بفتح الجيم، بزنة سحاب ـ هو القلب.

(٤) البداء ـ بفتح الباء وبالدال المهملة ـ هو ظهور الأمر بعد أن لم يكن ظاهراً، والمراد أن يظهر لك الصواب بعد خفاء حاله عليك.

وإن كان أراد الأمر بأخذ النَّبْل، ثم تبيّن له فساد تلك الإرادة، وأنّ الصواب الأمر بأخذ المُدَىٰ فبدل نسيان.

وإن كان أراد الأول، ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المُدَىٰ وجعل الأوّل في حكم المتروك فبدل إضْرَابٍ وَبَدَاءٍ.

والأحْسَن فيهنَّ أن يؤتى ببل.

***

فصل: يُبْدَلُ الظاهرُ من الظاهر كما تقدم.

ولا يُبْدَلُ المضمَرُ من المضمر، ونحو: (قُمْتَ أنْتَ) و (مَرَرْتُ بِكَ أنْتَ) توكيدٌ اتِّفَاقاً، وكذلك نحو: (رَأَيْتُكَ إيَّاكَ) عند الكوفيين والناظم(١).

---

(١) اعلم أن العرب يقولون في حال الرفع (قمت أنت) ولا يقولون غير ذلك، ويقولون في حالة النصب (رأيتك أنت) أحياناً، وأحياناً أخرى يقولون (رأيتك إياك) ويقولون في حالة الجر (مررت بك إياك) في بعض الأحيان، وفي أخرى يقولون (مررت بك بك) وقد نقل سيبويه هذه الاستعمالات كلها عن العرب.
ثم اعلم أن النحاة يختلفون في تخريج بعض هذه الاستعمالات، ونحن نبين لك هذا الاختلاف بياناً شافياً فنقول:
اتفق البصريون والكوفيون على تخريج عبارة الرفع فقالوا: الضمير الثاني توكيد للضمير الأول، واختلفوا في عبارتي النصب وعبارتي الجر، فذهب الكوفيون إلى أن الضمير الثاني في العبارات الأربع توكيد للضمير الأول كما كان الأمر كذلك في عبارة الرفع، ولا فرق بين أن يكون الضمير الثاني مرفوعاً منفصلاً نحو (رأيتك أنت) ونحو (مررت بك أنت) وأن يكون موافقاً للأول نحو (رأيتك إياك) ونحو (مررت بك بك) وأخذ بهذا الرأي ابن مالك، وأيده بقوله: (وقول الكوفيين عندي أصح، لأن نسبة المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المتصل من المرفوع المنفصل، نحو فعلت أنت، والمرفوع توكيد بإجماع، فليكن المنصوب توكيداً، فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل).
وذهب البصريون إلى أنه إذا جيء بالضمير منفصلاً مرفوعاً نحو (رأيتك أنت) ونحو (مررت بك أنت) كان الثاني توكيداً للأول، وإذا جيء بالضمير الثاني موافقاً للأول نحو (رأيتك إياك) ونحو (مررت بك بك) كان الثاني بدلاً من الأول.

ولا يُبْدَلُ مضمرٌ من ظاهر، ونحو: (رَأَيْتُ زَيْداً إِيَّاهُ) من وضع النّحويين، وليس بمسموعٍ.

ويجوز عكسه: مطلقاً[١] إن كان الضّميرُ لغائبٍ، نحو: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[٢] في أحد الأوْجُه[٣]، أو كان لحاضرٍ بشرط أن يكون بَدَلَ بعضٍ، كـ(أَعْجَبْتَنِي وَجْهُكَ) وقوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ﴾[٤]، أو بدل اشتمال، كـ(أَعْجَبْتَنِي كَلامُكَ) وقول الشاعر:

٤٢٨ ـ * بَلَغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاؤُنَا *

---

(١) المراد بالإطلاق في هذا الموضع أن جميع أنواع البدل سواء.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٣.

(٣) وفي الآية وجهان آخران؛ أن يكون (الذين) مبتدأ مؤخراً، وجملة (أسروا النجوى) فعل وفاعل ومفعول في محل رفع خبر مقدم، وثانيهما: أن يكون (أسروا) فعلاً والواو معه علامة على جمع الفاعل، و(الذين) فاعله، وهي اللغة المعروفة بلغة (أكلوني البراغيث) وارجع إلى بيان ذلك في باب الفاعل.

(٤) سورة الأحزاب، الآية: ٢١. وزعم الأخفش أنه بدل كل من كل ونظير الآية الكريمة في إبدال الظاهر من الضمير بدل بعض من كل قول الراجز:

أَوْعَدَنِي بِالسِّجْنِ وَالأَدَاهِمِ   رِجْلِي، فَرِجْلِي شَثْنَةُ المَنَاسِمِ

فإن قوله: (رجلي) بدل بعض من كل، والمبدل منه هو ياء المتكلم الواقعة مفعولاً به في قوله: (أوعدني).

٤٢٨ ـ هذا الشاهد من كلمة لأبي ليلى النابغة الجعدي، أنشدها بين يدي حضرة النبي ﷺ، والذي أنشده المؤلف منه هو صدر بيت من الطويل وعجزه قوله:

* وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرا *

اللغة: (بلغنا السماء) أي وصلنا إلى السماء، وهذه كناية عن ارتفاع القدر وعلو المنزلة (مجدنا) المجد ـ بفتح الميم وسكون الجيم ـ كرم الآباء (سناؤنا) السناء ـ بفتح أوله ممدوداً ـ الشرف والرفعة وعلو المنزلة (لنرجو) أي نترقب ونأمل (مظهر) مصدر ميمي أو اسم مكان ـ ومعناه المصعد.

المعنى: وصف قومه بأنهم قد بلغوا الغاية التي يأملها المؤمل من ارتفاع الأقدار وسمو =

أو بَدَلَ كلّ مفيدٍ للإحاطة، نحو: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيداً لأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾[١].

ويمتنع إن لم يُفِدْ؛ خلافاً للأخفش؛ فإنه أجاز (رَأَيْتُكَ زَيْداً)، و (رَأَيْتَنِي عَمْراً)[٢].

= المنازل، وأنهم قد فاقوا كل ذوي المجد، وأنهم ـ مع كل ذلك ـ يترقبون منزلة أعلى من المنزلة التي بلغوها.

ويروى أن النبي ﷺ حين سمع هذا البيت بدت على وجهه الكراهية ثم قال (إلى أين يا أبا ليلى)؟ قال: إلى الجنة بك يا رسول الله، فقال (إن شاء الله).

الإعراب: (بلغنا) فعل ماض وفاعله (السماء) مفعول به (مجدنا) مجد: بدل اشتمال من فاعل بلغ مرفوع بالضمة الظاهرة، ومجد مضاف والضمير مضاف إليه (وسناؤنا) الواو حرف عطف، سناء: معطوف على مجد مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وسناء مضاف والضمير مضاف إليه (وإنا) الواو حرف عطف، إن: حرف توكيد ونصب، والضمير اسمه مبني على السكون في محل نصب (لنرجو) اللام لام الابتداء، نرجو: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن، والجملة في محل رفع خبر إن (فوق) ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من مظهر تقدم عليه، وفوق مضاف واسم الإشارة في قوله (ذلك) مضاف إليه، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب (مظهراً) مفعول به لنرجو بالفتحة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله: (مجدنا وسناؤنا) فإنه بدل من الضمير البارز الواقع فاعلاً في (بلغنا)، وهو بدل اشتمال.

(١) سورة المائدة، الآية: ١١٤.

(٢) خرج الأخفش المثال الأول على أن (زيداً) بدل من الكاف المنصوبة المحل في (رأيتك) وخرج المثال الثاني على أن (عمراً) بدل من الياء المنصوبة المحل في (رأيتني) ويؤيد الذي ذهب إليه الأخفش ما حكاه الكسائي عن بعض العرب أنه قال: (إلي أبي عبد الله) بإبدال (أبي عبد الله) من ياء المتكلم المجرورة محلاً بإلى في قوله: (إلي) كما يؤيده قول الشاعر:

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ   وَأَمَّ نَهْجَ الهُدَى مَنْ كَانَ ضِلِّيلاً

محل الاستدلال قوله: (بكم قريش) فإن قوله: (قريش) بالجر بدل من كاف المخاطب في قوله: (بكم) والأخفش تابع للكوفيين فيما ذهب إليه.

فصل: يُبْدَل كل من الاسم، والفعل، والجملة، من مثله؛ فالاسم كما تقدم، والفعل كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَاعَفْ﴾(١)، والجملة كقوله تعالى: ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾(٢)، وقد تُبْدَل الجملة من المفرد، كقوله:

٤٢٩ ـ إِلَى اللّهِ أَشْكُو بِالمَدِينَةِ حَاجَةً ... وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

(١) سورة الفرقان، الآية: ٦٨، وهذا الآية الكريمة مثال لإبدال الفعل من الفعل بدل كل من كل، ومثال بدل البعض فيه قولك (إن تصل تسجد لله يرحمك) فتسجد بدل من تصل، وهو بدل بعض من كل، لأن السجود بعض الصلاة، ومثال بدل الاشتمال فيه قول الراجز:

إنَّ عَلَيَّ الله أنْ تُبَايِعَا ... تُؤْخَذَ كَرْهاً أوْ تَجِيءَ طَائِعَا

فإن الأخذ كرهاً والمجيء طائعاً من صفات المبايعة، ومثال بدل الغلط فيه قولك (إن تطعم الفقير تكسه تؤجر).

(٢) سورة الشعراء، الآية: ١٣٢ و ١٣٣، والآية الكريمة مثال لبدل البعض من الكل في الجمل، ومثال بدل الاشتمال فيها قول الشاعر:

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ... وَإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا

فإن قوله: (لا تقيمن عندنا) بدل من قوله أرحل، وليس توكيداً له لأنه ليس بلفظه ولا بمعناه، وهو بدل اشتمال لما بينهما من التلازم.

وقد تحدث أبو الفتح بن جني في المحتسب (١/ ١٤٩) عن قوله تعالى: ﴿يحاسبكم به الله يغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء﴾ في قراءة ابن مسعود بجزم (يغفر) بغير فاء، وقال (فجرى مجرى بدل البعض أو الاشتمال) اهـ. ومن شواهد ذلك قول وَدَّاك بن تميل:

رُوَيْدَ بني شيبان بعض وعيدكم ... تلاقوا غداً خيلي على سَفَوان

تُلاَقوا جِيَاداً لاَ تَحِيدُ عن الوغى ... إذا ما غدت في المأزق المتداني

٤٢٩ ـ هذا بيت من الطويل، وقد نسبوا هذا البيت للفرزدق، وذكروا بعده بيتاً آخر، وهو قوله:

سَأُعْمِلُ نَصَّ العِيسِ حَتَّى يَكُفَّنِي ... غِنَى المَالِ يَوْماً أوْ غِنَى الحَدَثَانِ

ومعنى بيت الشاهد أنه يشكو من تفرق أغراضه، وتباعد ما بين حاجاته، وأنه موزع القلب، مشتت البال.

=

أبدل (كيف يلتقيان) من (حاجة وأخرىٰ) أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تَعَذُّرَ التقائهما.

* * *

= **الإعراب:** (إلى) حرف جر (الله) مجرور بإلى، والجار والمجرور متعلق بقوله أشكو (أشكو) فعل مضارع مرفوع بضمه بضمة مقدرة على الواو، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا (بالمدينة) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من حاجة تقدم عليه، وكان أصله صفة، فلما تقدم على النكرة أعرب حالاً (حاجة) مفعول به لأشكو منصوب بالفتحة الظاهرة (وبالشام) الواو حرف عطف، بالشام: جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق (أخرى) معطوف بالواو على حاجة السابق، وكلاهما معمول لأشكو؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها على ما تعلم، وكأنه قال: وأشكو أخرى بالشام (كيف) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال تقدم على صاحبه وعامله (يلتقيان) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وألف الاثنين فاعله ضمير مبني على السكون في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله: (كيف يلتقيان) فإن هذه الجملة ـ فيما ذكر النحاة ـ بدل من قوله: (حاجة) وقوله (أخرى) فيكون فيه إبدال الجملة من المفرد، وإنما صح ذلك لأن الجملة راجعة بالتأويل إلى المفرد، وكأنه قد قال: أشكو إلى الله حاجة بالمدينة وحاجة بالشام تعذر التقائهما، هكذا قال أبو الفتح بن جني، وتبعه من جاء بعده عليه.

وقال الدماميني: ويحتمل أن يكون قوله: (كيف يلتقيان) جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين، اهـ.

ومن أمثلة إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى: ﴿أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت﴾ فإن جملة (كيف خلقت) بدل من (الإبل) وكذلك قوله سبحانه: ﴿ألم تر إلى ربك كيف مد الظل﴾ فإن جملة (كيف مد الظل) بدل من الاسم الظاهر قبلها، قالوا: ومن هذه البابة كل جملة بدئت بكيف بعد اسم مفرد.

فإن قلت: فما نوع هذا البدل الذي هو بدل الجملة من المفرد؟ لأنك لم تصرح في إعراب بيت الشاهد بنوع البدل ولا حدثتنا عنه.

فالجواب عن ذلك أن نقول لك: إن كثيراً من النحاة يصرحون في بيت الفرزدق بأن جملة (كيف يلتقيان) بدل كل من المفرد الذي قبلها وما عطف عليه، وممن صرح بذلك الشيخ خالد، ولا نقرهم على ذلك أصلاً، فإن تعذر التقاء الحاجتين ـ وهو =

فصل: وإذا أبدل اسمٌ من اسم مُضَمَّن معنى حرف استفهام، أو حرف شرط، ذُكِرَ ذلك الحرفُ مع البدل، فالأول كقولك: (كَمْ مَالُكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلاثُونَ) و (مَنْ رَأَيْتَ أَزَيْداً أَمْ عَمْراً) و (مَا صَنَعْتَ أَخَيْراً أَمْ شَرًّا) والثاني نحو: (مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ، وَإِنْ عَمْرٌو أَقُمْ مَعَهُ) و (مَا تَصْنَعْ إِنْ خَيْراً وَإِنْ شَرًّا تُجْزَ بِهِ) و (مَتَى تُسَافِرْ إِنْ غَداً وَإِنْ بَعْدَ غَدٍ أُسَافِرْ مَعَكَ).

= المعنى الذي ذكروا أن الجملة تؤديه ـ ليس هو نفس الحاجتين ولا مرادفاً لهما، فكيف يكون بدل كل منهما؟ بل ليس هذا المعنى بعض معنى الحاجتين حتى يكون بدل بعض من كل منهما، وإنما تعذر التقاء الحاجتين أمر مرتبط بهما ومتصل بسبب منهما، فالظاهر أن هذا البدل من نوع بدل الاشتمال، ثم رأيت السيوطي في الهمع قد نص على أن بدل الجملة من المفرد من بدل الاشتمال، ورأيت ابن هشام في المغني (١/ ٢٠٧ بتحقيقنا) ينص في الآيتين الكريمتين اللتين أثرناهما لك على أن بدل الجملة بدل اشتمال من المفرد قبلها، فلله مزيد الحمد.

فإن قلت: فهل جاء عكس ذلك وهو إبدال المفرد من الجملة؟

فالجواب أن نقول لك: نص أبو حيان في تفسيره عند قوله تعالى: ﴿ولم يجعل له عوجاً قيماً﴾ على أن (قيماً) بدل من جملة (لم يجعل له عوجاً) لأنها بمعنى مفرد، وكأنه قيل: جعله مستقيماً قيماً فاعرف ذلك.

قد تم ـ بمعونة الله تعالى وحسن إمداده

ـ مراجعة الجزء الثالث من كتاب (أوضح المسالك)

لابن هشام الأنصاري،

مع خلاصة شرحنا المبسوط عليه،

ويليه ـ إن شاء الله ـ الجزء الرابع،

وأوله (باب النداء) يسر الله لنا ذلك بمنه وفضله.

فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثالث
من كتاب «أوضح المسالك» لابن هشام
مع شرحنا عليه المسمى «عدة السالك، إلى تحقيق أوضح المسالك»

باب حروف الجر

معاني حروف الجر

باب الإضافة

باب أبنية مصادر الفعل الثلاثي

باب مصادر غير الثلاثي

أبنية أسماء المفعولين

إعمال الصفة المشبهة

باب التعجب

باب نعم وبئس

باب أفعل التفضيل

باب النعت

باب التوكيد

باب العطف

عطف النسق

من أحرف العطف

باب البدل

تم فهرس الجزء الثالث من «أوضح المسالك» وشرحنا عليه،
والحمد لله أولاً وآخراً، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله